جامعة أم البواقي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضـرات في مقياس المدخل إلى حقل الدراسـات الأمنيـة

(S I)

مطبوعة موجهة لطلبة السنة (I) ماستر
شعبة العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنيـة في المتوسط

محمد حمشي
أستاذ محاضر (ب)، قسم العلوم السياسية
email : mohamchi@yahoo.fr

2017/2016

فهرس مجمل للمحاضرات

المحاضرة	1	محاضرة افتتاحية : عرض مفردات المقياس و قائمة المراجع	
المحاضرة	2	مفهـوم الأمـن (I)	7
المحاضرة	3	مفهـوم الأمـن (II)	16
المحاضرة	4	المقاربات الواقعية	21
المحاضرة	5	المقاربات الليبرالية	38
المحاضرة	6	المقاربة البنائيـة (I)	64
المحاضرة	7	المقاربة البنائيـة (II)	75
المحاضرة	8	مدرسة كوبنهاغن (I)	86
المحاضرة	9	مدرسة كوبنهاغن (II)	95
المحاضرة	10	مدرسـة آبـريستفـيث	105
المحاضرة	11	مدرسة باريـس	113
المحاضرة	12	قـراءة جماعيـة في كتـاب	128

فهرس الأشكال والجداول وعناوين القراءات الإضافية

فهرس الأشكال

13 الشكل (1): توسيع وتعميق مفهوم الأمن

14 الشكل (2): الدراسات الأمنية والدراسات الإستراتيجية

36 الشكل (3): طيف التنويعات الواقعية

70 الشكل (4): تفاعل الأفكاروالهويات على مستويات التحليل الثلاثة: الفرد، الدولة والنظام الدولي

75 الشكل (5) : العلاقة بين الثقافات الثلاثة للفوضى ودرجات تذويت الثقافة

94 الشكل (6): مسار عملية الأمننة

96 الشكل (7) : الأمننة ونزع الأمننة: المسار والحركات الأساسية

110 الشكل (8): الأمن الإنساني

فهرس الجداول

49 الجدول (1): المؤسساتية الليبرالية، المؤسساتية الليبرالية الجديدة والواقعية : أهم الافتراضات

66 الجدول (2): دورة حياة المعايير الدولية

76 الجدول (3): تباين الإدراكات والسلوكات بين الثقافات الثلاثة للفوضى عند ونْتْ

109 الجدول (4): قطاعات الأمن الإنساني وتهديداته

فهرس عناوين القراءات الإضافية

56 الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي بنيوي

80 البنائية وأسباب الحرب

97 الإعلام الجيّد عن الهجرة والمهاجرين جزء من الحلّ

101 منطقة الساحل كإقليم غير خاضع للحكم/الساحل كإقليم بدون بنية

122 مفهوم الحقل الأمني وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية

فهرس المحتويات

2 فهرس مجمل للمحاضرات

3 فهرس الأشكال والجداول وعناوين القراءات الإضافية

المحاضرة الافتتاحية

7 المحاضرة (2) : مفهـوم الأمــن (I)

7 الأمنُ في جوهره مفهومٌ متنازَعٌ حوله ؟

9 مفهوم الأمن من منظور المقاربة الاختزالية (التقليدية)

13 مفهوم الأمن من منظور المقاربة التوسيعية–التعميقية

16 المحاضرة (3) : مفهـوم الأمــن (II)

16 مفاهيم بديلة للأمن التقليدي

18 قراءة جماعية في مقال عبد النور بن عنتر"تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"

18 استنتاجات: الحدود المعرفية لحقل الدراسات الأمنية

20 مراجع أساسية

21 المحاضرة (4): المقاربة الواقعية

21 أسباب الحرب وصعود المقاربة الواقعية للأمن

24 المقاربة الواقعية للأمن: المفاهيم والافتراضات الأساسية

30 شروط الأمن الدولي

34 المقاربات الواقعية الدفاعية والهجومية للأمن: فحص مقارن

37 مراجع أساسية

38 المحاضرة (5): المقاربة الليبرالية
38 المثالية، الوظيفية وجذور المقاربة الليبرالية للأمن
40 قيود الاحتراب/حوافز تحقيق الأمن والسلام الدوليين
41 الاعتماد المتبادل
43 نظريـة السلام الديمقراطي
45 (الليبرالية) المؤسساتية الجديدة
56 قراءة إضافية: "الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي بنيوي"
63 مراجع أساسية

64 المحاضرة (6): المقاربة البنائيـة (I)
64 مقدمة في البنائية (الاجتماعية)
68 الافتراضات الأساسية للبنائية (I)

75 المحاضرة (7): المقاربة البنائيـة (II)
75 الافتراضات الأساسية للبنائية (II)
78 البنائية كمقاربة مراجِعة لمفهوم الأمن
79 البنائية كمقاربة مؤسِّسة للدراسات الأمنية النقدية
80 قراءة إضافية: "البنائية وأسباب الحرب"
85 مراجع أساسية

86 المحاضرة (8) : مدرسة كوبنهاغن (I)
86 تمهيد: في جدوى تصنيف المدارس الأوروبية الثلاثة للدراسات الأمنية النقدية
86 مدرسة كوبنهاغن: تعريف أولي
87 قطاعات/أبعاد الأمن المتعددة
87 الأمن المجتمعي ومعضلة الأمن المجتمعي
91 نظرية الأمننة

95 المحاضرة (9) : مدرسة كوبنهاغن (II)
95 نزع الأمننة
97 قراءة إضافية: "الإعلام الجيّد عن الهجرة والمهاجرين جزء من الحلّ"
99 نظرية مركبات الأمن الإقليمي
101 قراءة إضافية: "منطقة الساحل كإقليم غير خاضع للحكم/الساحل كإقليم بدون بنية"
104 مراجع أساسية

105 المحاضرة (11) : مدرسة آبريستفيث
105 تمهيد
106 انعتاق الإنسان كهدف جوهري للدراسات/السياسات الأمنية
108 الفرد كموضوع مرجعي للأمن
110 الجماعة المعرفية كمصدر للانعتاق
112 مراجع أساسية

113 المحاضرة (10) : مدرسة باريس
113 تمهيد
114 الحقل الأمني
116 الحقيقة الأمنية عبرالوطنية
118 الشرطية ومجتمعات المراقبة
120 مجتمعات المراقبة و منطق الاستثنائية
122 قراءة إضافية: "مفهوم الحقل الأمني وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية"
127 مراجع أساسية

128 المحاضرة (12): قراءة جماعية في كتاب

129 العمل الشخصي: مراجعة مقال

142 نص مقال عبد النور بن عنتر"تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"

المحاضرة (2) : مفهـوم الأمــن (I)

الأمنُ في جوهره مفهومٌ متنازَعٌ حوله ؟

تدل مفردة الأمن، بشكل أساسي، على حالة التحرر من الخوف، وهو حاجة إنسانية جوهرية، فردية وجماعية[1]. غير أن تحديد تعريف دقيق لهذا المفهوم يعد عملا معقدا ولا يخلو من المخاطر، على حد تعبير تيري بلزاك، الذي يجادل، إلى جانب ريتشارد ليتل، بأن هذا المفهوم غالبا ما تكون له دلالات أيديولوجية في حد ذاته[2]. من جانبها، حذرت هيلغا هافتندورن من غياب فهم مشترك لما يعنيه الأمن، لأنه يبقى مفهومًا غامضًا يمكن أن يعني أشياء مختلفة في سياقات تاريخية وفلسفية مختلفة[3].

تكاد الأدبيات، ذات الصلة بمفهمة الأمن، لا تخلو من مقولات مشابهة تؤكد على الصعوبة البالغة في تحديد المفهوم مما تعنيه مفردة الأمن. على سبيل المثال، يؤكد باري بوزان على أن الأمن مفهوم نسبي[4]، ومن المفاهيم المتنازع حول تحديد جوهرها مثله مثل القوة أو السلام أو العدالة أو الحرية[5]. بينما يؤكد جيمس دردريان على أنه لا يوجد هناك مفهوم في العلاقات الدولية أكثر ميتافيزيقية من مفهوم الأمن[6]. من جانبه، يرى عبد النور بن عنتر أن مفهوم الأمن يعبّر عن نموذج للاحتجاج النظري المتواصل حول تكوين المفاهيم في حقل العلاقات الدولية[7]. وفي تعليقه على عبارة "الأمن في جوهره مفهوم متنازع حوله" (an essentially contested concept)، التي تعود إلى وولتر غالي (1962)[8]، يجادل ستيف سميث بأن هذا التنازع لا يرجع ببساطة إلى غياب إجماع حول عملية التعريف، لكنه يرجع

---

[1] بهذا المعنى جاءت الآية الأخيرة من سورة قريش، "[...] الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"، والتي حددت أهم حاجتين إنسانيتين يقوم عليهما بقاء الفرد والجماعة، الحاجة للتحرر من الجوع والحاجة للتحرر من الخوف. وفي السياق نفسه، يحدد هذا المعنى الوظائف الأساسية التي تبرر وجود الدولة في الفلسفة التقليدية للعقد الاجتماعي بتوفير حاجتي الغذاء (الوظيفة الاقتصادية) والأمن (الوظيفة الأمنية).

[2] Thierry Balzacq, "Qu'Est-Ce Que la Sécurité Nationale?" *Revue Internationale et Stratégique*, N° 52: 2003/4, 33-34 : Richard Little, "Ideology and Change," in Barry Buzan and R. J. Barry Jones (eds.), Change and the Study of International Relations, London: Frances Pinter, 1981, 35.

[3] Helga Haftendorn, "The Security Puzzle : Theory Building and Discipline Building in International Security," *International Studies Quarterly*, N° 35: 1991, 3.

[4] Barry Buzan, *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post Cold War Era,* London: Pearson: 1983, 18.

[5] Ibid., 6.

[6] James Der Derian, "The Value of Security," in R. D. Lipschutz (ed.), *On Security*, (NY: Columbia University Press, 1998, 22.

[7] بن عنتر، 13.

[8] Walter B. Gallie, "Essentially Contested Concepts," in Max Black (ed.), *The Importance of Language*, NJ: Prentice-Hall, 1962.

في الأساس إلى أن بعض المفاهيم – ومنها الأمن – في أصلها (inherently) لا تقبل أي توافق حول تحديد ماهيتها وما يمكن أن تعنيه[1].

الأمن مفهوم متغير

يتسم مفهوم الأمن بكونه يحمل مضامين متغيرة، تتغير بتغير الزمان والمكان، وبتغير مختلف السياقات التي تؤثر في تحديد معناه (الاجتماعي، السياسي، الثقافي، الدولي/الإقليمي...)

لكن، لماذا يتسم الأمن بخاصية الاستعصاء على التعريف هذه؟ مبدئيا، يمكن المجادلة بأن الأمن مفهومٌ قائمٌ على معانٍ ذاتية (subjective) و/أو بينذاتية (intersubjective) ولا يمكن أن يكون موضوعيًا، فضلا عن أن هذه المعاني تتحدد من خلال الخطاب، مما يجعله قابلا للتسييس[2]. وبذلك، فإن عملية تعريف الأمن لا تخرج عن نطاق تعريف السياسة، في حد ذاتها، الوارد في عبارة هارولد لاسويل ذائعة الصيت، "السياسة هي مسألة من يحصل على ماذا، متى وكيف؟"[3] فعندما نعرّف الأمن، فنحن بالضرورة نعرّف من ينبغي أن يحصل على الأمن (المهدَّد/الوحدة المرجعية للأمن)، ممَّ (طبيعة التهديد ومصدره)، ومن ينبغي أن يوفره له. ومن الواضح أن هذه الإجابات لا تخلو من مضامين سياسية. وهذا ما يجعل تعريفات الأمن قابلة للمحاججة التي تنتهي في الغالب إلى رفض تلك التعريفات والدعوة إلى مراجعتها وإعادة صياغتها في كل مرة.

بالنسبة إلى كان بوث[4]، باري بوزان[5] ومات ماكدونالد[6]، الأمن مثيرٌ للجدل ومتنازعٌ حوله تحديدًا بسبب الدلالات السياسية القوية التي تصاحب هذا المصطلح. إذا كان الأمن، تقليديًا وعلى سبيل المثال، هو جوهر "السياسات العليا" للدولة، فإن تعريف الأمن على نحوٍ معين (من/ماذا يهدد من/ماذا؟ ومن يحمي من/ماذا؟) يترتب عنه منحُ أولويةٍ معينة، وتبني منطقٍ استجابة معين، فضلا عن تعبئةِ سياساتٍ وموارد معينة. وهذا ما يفسر لماذا تتنافس الفواعل لتعريف الأمن على نحو معين، ولماذا يسعى كل فاعل لجعل تعريفه الخاص للأمن يحظى بالأولوية مقارنة بتعريفات غيره.

---

[1] Steve Smith, "The Contested Concept of Security," in Ken Booth (ed.), *Critical Security Studies and World Politics,* Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2005.

[2] حول الطابع السياسي للأمن، أنظر:

Ken Booth, "Security and Emancipation," *Review of International Studies* 17(4): 1991, 313-326.

[3] Harold Lasswell, *Politics: Who Gets What, When and How,* New York: McGraw-Hill Book Company, 1936.

[4] Ken Booth, "Security and Emancipation," *Review of International Studies* 17(4): 1991, 318.

[5] Buzan, 2.

[6] Matt McDonald, *Security, the Environment and Emancipation: Contestation over Environmental Change,* London: Routledge., 2012, .24

الأسئلة الخمسة الضرورية في تحليل الإشكالية الأمنية

1) ما هو التهديد؟ (طبيعة التهديد: عسكرية، بيئية،...) و **من/ما هو المهدِّد؟** (مصدر التهديد: دولة، جماعة، تنظيم،...)

2) من/ما هو المهدَّد؟ (الوحدة المرجعية: الدولة، الفرد، الجماعة، المجتمع، البيئة،...)

3) ما هي القيمة الحيوية المهدَّدة؟ (السيادة، البقاء، الهوية، الرفاه،...)

4) من يوفر الأمن/من يحمي من التهديد؟ (الدولة، الجماعة، المجتمع الدولي،...)

5) كيف يتم توفير الأمن/كيف تتم الحماية من التهديد؟ (وسائل/آليات توفير الأمن/الحماية)

عمومًا، هناك فلسفتان أساسيتان تتنافسان حول تحديد مضامين الأمن: الأولى اختزالية، بمعنى أنها تدعو إلى اختزال الوحدات المرجعية للأمن في الدولة، واختزال قطاعات الأمن في القطاع العسكري؛ أما الثانية فهي توسيعية– تعميقية، بمعنى أنها تدعو إلى توسيع المفهوم ليشمل وحدات مرجعية أخرى غير الدولة كالأفراد والجماعات، كما تدعو إلى تعميقه ليشمل قطاعات أخرى غير القطاع العسكري، كالاقتصادي والمجتمعي والبيئي وغيرها. يعد هذا التصنيف مهما، لأنه يساعدنا في فهم الكيفيات التي تختلف بها التعريفات السائدة من تعريف إلى آخر، كما يساعدنا في فهم الكيفية التي تطور بها حقل الدراسات الأمنية في حد ذاته. فضلا عن ذلك، يساعدنا هذا التصنيف في فهم السياق الذي حدثت فيه ما أصبح يعرف بحركة تحول مفهوم الأمن، من المقاربة التقليدية إلى المقاربة/المقاربات النقدية.

مفهوم الأمن من منظور المقاربة الاختزالية (التقليدية)

يعود بروز المقاربات الاختزالية وازدهارها إلى العقود التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي الحقبة التي عرفت هيمنة الدراسات الإستراتيجية على الحقل المعرفي. تتميز الدراسات الإستراتيجية، على نحو ما هو معروف، باهتمامها بالإستراتيجيات العسكرية وسياسات القوة/سياسات القوى الكبرى، على غرار سباق التسلح والردع النووي وتوازن القوة وإدارة الصراعات الدولية وغيرها.

في مقالته الرائدة، "نهضة الدراسات الأمنية"[1]، اعتبر ستيفن وولت المرحلة الممتدة حتى بداية ستينيات القرن الماضي بمثابة "العصر الذهبي" للدراسات الإستراتيجية، تبعتها سنوات الانحطاط التي استمرت حتى نهاية السبعينيات، ثم مرحلة نهضة الدراسات الأمنية خلال الثمانينات. هذا التحقيب، بطبيعة الحال، غير حاسم، لكنه يبقى مفيدًا في فهم السياق الذي تطورت فيه المقاربات الاختزالية لمفهوم الأمن. لقد تميز العصر الذهبي للدراسات الإستراتيجية، أو ما أصبح يعرف الآن في أدبيات تأريخ الحقل المعرفي بالدراسات الأمنية التقليدية، بهيمنة مقاربة متمركزة حول الدولة (state-centric) في دراسة الأمن، حيث الدولة هي الموضوع المرجعي – يكاد يكون الوحيد – للأمن[2]، وحيث القيم الحيوية المهددة هي السيادة والبقاء، وحيث التهديدات التي تحظى بالأولوية القصوى هي

[1] Stephen Walt, "The Renaissance of Security Studies," *International Studies Quarterly* 35(2): 1991.

[2] ارتبط الأمن تقليديًا، اصطلاحًا ومفهومًا، بالدولة – الوحدة الأساسية المشكلة للنظام الدولي، سواءً من خلال مفهوم الأمن القومي/الوطني أو من خلال مفهوم الأمن الدولي. فاستنادًا إلى أدبيات العقد الاجتماعي التقليدية، نجد تمييز توماس هوبز ذائع الصيت

التهديدات ذات الطابع العسكري دولتية المصدر (مصدرها الدول المنافسة)، وحيث إستراتيجيات الاستجابة بتلك التهديدات هي إستراتيجيات عسكرية في الأساس. وهذا ما جعل خبراء الشؤون العسكرية – بمن فيهم الضباط والمستشارون والمؤرخون العسكريون – يهيمنون بشكل واضح على أدبيات الحقل، كما جعل الاهتمام ينصب على دراسة مسألتين رئيسيتين: دراسة القوة المادية/العسكرية/الصلبة (تحصيلها، زيادتها واستعمالها) ودراسة النزاعات/الحروب الدولية.

فضلا على هيمنة الدراسات الإستراتيجية، عرف الحقل المعرفي في هذه المرحلة – وعلى غرار حقل العلاقات الدولية ككل- هيمنة المدرسة الواقعية التي تربط على نحو واضح بين الأمن (الوطني/القومي) والقوة (العسكرية) والمصلحة الوطنية/القومية. في هذا السياق، ظهرت العديد من التعريفات التي يمكن رصدها في ما يلي:

تعريف وولتر ليبمان (1943)[1]

الأمن الوطني/القومي هو قدرة الدول على المحافظة على القيم الحيوية في حالة الحرب أو السلم.
تكون الدولة – التي تواجه تحدي خوض حرب ما – آمنة عندما تكون غير معرضة لخطر التضحية بقيمها الحيوية إذا رغبت في عدم خوض الحرب، أو قادرة على الانتصار والمحافظة على تلك القيم إذا ما خاضت الحرب.

يعتبر تعريف ليبمان الأقدم من بين التعريفات المتناولة هنا، وهو يعبر على نحو واضح على التداخل الشديد بين دراسات الأمن والدراسات العسكرية والمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية. حيث تركزت دراسات الأمن على شؤون الحرب والسلام في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وكانت تغطي طيفا – غير واسع – من المسائل كتوازن القوى النووي، والردع، والتسلح، والدفاع وغيرها، إلى الحد الذي دفع وولت إلى الإيمان بأن الحرب كانت هي موضوع الدراسات الأمنية آنذاك، حيث كانت تدور حول استكشاف الظروف التي يمكن فيها استخدام القوة، فضلا عن السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها الدول على سبيل الاستعداد للحرب، أو منعها، أو خوضها[2].

تعريف أرنولد وولفرز (1962)[3]

الأمن، في جانبه الموضوعي، هو غياب أية تهديدات حيال قيم حيوية معينة؛ وفي جانبه الذاتي، هو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم عرضة للتهديد.

يلاحظ عادل زقاغ أن إسقاط هذا التعريف على فترة الحرب الباردة يبين أن هذه التهديدات انحصرت في مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من مخاطر المد الشيوعي التي كانت تهدد القيم الليبرالية. هذا التوجه أنتج حقل

بين حالة المجتمع التي يعيشها الأفراد داخل الدولة وحالة الطبيعة التي تعيشها الدول في النظام الدولي، حيث أن حاجة الأفراد إلى الأمن هي التي دفعتهم للانخراط في عقد اجتماعي يتخلون بموجبه عن جزء من حرياتهم لصالح سلطة مركزية (الدولة) في مقابل أن تسهر هذه السلطة على تزويدهم بالأمن والحماية من العدوان الخارجي. هذا التصور يجعل من الوظيفة الأمنية مسوغا لوجود الدولة (*raison d'état*).

[1] Walter Lippermann, *U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic*, Boston: Little Brown & Co., 1943, 51.

[2] Walt, 216.

[3] Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics*, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1962, 150.

دراسات متمركزة حول الغرب من جهة، مما أدى إلى إقصاء شريحة واسعة من الإنسانية، إلى الحد الذي مكن معه المحاججة بأن هذه المرحلة أنتجت تصورا عنصريا للأمن؛ ومن جهة أخرى، أدى هذا التوجه إلى هيمنة الطابع التقني على الدراسات الأمنية، بسبب ميلها إلى الجوانب العملية، وتنافس الباحثين على إصدار دراسات يمكن الاستناد إليها لصياغة سياسات فعالة لمواجهة الاتحاد السوفييتي[1].

التعريفات المتمركزة حول البعد الوطني/القومي للأمن

تعريف فرانك ترايغروفرانك سيموني[2]: الأمن هو القطاع من السياسات الحكومية التي تخلق الظروف اللازمة، وطنيًا/قوميًا ودوليا، لحماية القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم، الحاليين أو المحتملين.

تعريف دونالد برينان[3]: الأمن هو حماية البقاء الوطني/القومي.

تعريف جياكومو لوتسياني[4]: الأمن هو قدرة الدولة على صد أي عدوان خارجي.

تعريف بينيلوب هارتلاند–ثانبورغ[5]: الأمن هو قدرة الأمة على متابعة السعي لمصالحها الوطنية/القومية بأية وسيلة وسيلة وفي أي مكان عبر العالم.

لاحظ وولت[6] أن المشكلة الأساسية بالنسبة للدراسات الإستراتيجية، خلال عصرها الذهبي، هو الارتباط المفرط للباحثين الإستراتيجيين الأمريكيين بالحكومة والجيش، مما حال دون تطور جماعة معرفية أصيلة في الحقل، لأن هذا الارتباط كان له تأثير واضح على مدى حيادية الحقل وموضوعيته (بسبب معضلة التمويل بالدرجة الأولى)[7]، كما كان له دور في التأسيس لجماعة معرفية ضيقة، منغلقة على نفسها، تقتصر اهتماماتها على اهتمامات السياسة الخارجية وسياسات الدفاع الأمريكية، وهو ما أعطى زخما لأطروحة بوزان، لاحقا (1983)، التي مفادها أن الدراسات الأمنية/دراسة الأمن لا ينبغي – بالأحرى لا تستطيع أن تكون جزءًا من الدراسات الإستراتيجية، لأن هذه الأخيرة تبقى عاجزة تماما عن الانخراط في نقاش حول إشكالية الأمن مع حقول معرفية كالاقتصاد السياسي (وليس فقط الاقتصاد)، أو علم الاجتماع، أو الفلسفة، أو الأنثروبولوجيا، أو غيرها. بهذا المعنى، يجدر أن تكون الدراسات الإستراتيجية، بوصفها دراسة الحرب والدفاع وما تعلق بهما من الشؤون العسكرية، هي الجزء من الدراسات الأمنية، وليس العكس، لأن الأمن ليس فقط أمن الدولة، ولأن التهديدات الأمنية ليست فقط التهديدات العسكرية.

---

[1] عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 5، جوان 2014، 105.

[2] Frank Trager and Frank Simonie, "An Introduction to the Study of National Security," in Fank Trager and Philip Kronenberg (eds.), *National Security and American Society*, Lawrence: University of Kansas Press, 1973, 36.

[3] Donald Brennan (ed.), *Arms Control, Disarmament and National Security*, New York: George Braziller Inc., 1961, 22.

[4] Giacomo Luciani, "The Economic Content of Security," *Journal of Public Policy* 8(2): 1989, 151.

[5] Fans A.M. Alting von Geusau et al. (eds.), National Economic Security, Tilburg: J.F.K Institute, 1982, 50.

[6] Walt, op. cit.

[7] لم تكن المشكلة مشكلة حياد معرفي فقط، لكنها كانت أيضا مشكلة مصداقية أخلاقية. حرب فييتنام، مثلا، كرست الانطباع لدى جمهور الحقل بأن الجماعة المعرفية كانت متورطة تماما في "مستنقع فييتنام"، بسبب الكم الهائل من البحوث والدراسات والتقارير التي كانت موجهة لإرشاد دوائر صنع القرار في المؤسسة العسكرية ووزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

تعريف باري بوزان (1983)[1]
الأمن هو العمل على التحرر من التهديدات.
في سياق النظام الدولي، الأمن هو قدرة الدول والجماعات على المحافظة على استقلالها وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية.

استنادًا إلى بن عنتر، يمكن اعتماد تعريف بوزان، الذي يستلهم تعريف وولفرز، كتعريفٍ يأخذ بعين الاعتبار المشهد الأمن العالمي لفترة ما بعد الحرب الباردة[2]، على أن المقصود بالعمل على التحرر من التهديدات ليس الانفلات منها تماما أو تحييدها بشكل كامل، إذ يجادل بوزان بأنه في ظل فوضوية النظام الدولي، لا يمكن أن يكون الأمن مطلقا، بل يبقى نسبيا فقط[3].

تكمن المشكلة في تعريفي بوزان وولفرز، كليهما، في أن العديد من المفاهيم الأساسية التي يقومان عليها تبقى (بين)ذاتية وتنطوي على قابلية شديدة للتأويل. مثلا، في تعريف بوزان، "التحرر" مفهوم نسبي وغير قابل للقياس؛ "التهديد" غير قابل للتحديد على نحو موضوعي (من يحدد ما إذا كان التهديد تهديدًا فعليًا أم غير ذلك)؛ الشيء نفسه ينطبق على "المعادي" في قوى التغيير، من يعتبرها معادية أم غير ذلك؟ لماذا قد تعتبر معادية؟ كيف يتم تشكيل علاقة العداء هذه؟ في تعريف وولفرز، ما هي "القيم الحيوية" التي يتعين حمايتها؟ وما هو "الموضوع المرجعي" للأمن؟ (الدولة أم الجماعة أم موضوع آخر – في تعريف بوزان) ما هي طبيعة "التهديدات"؟ (عسكرية، غير عسكرية، دولتية، غير دولتية)[4] (أنظر الأسئلة الخمسة الضرورية في تحليل الإشكالية الأمنية).

لقد بقيت التعريفات السابقة مهيمنة على أدبيات الدراسات الأمنية حتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي (بالنسبة إلى وولت، حتى نهاية السبعينيات). ومع التحولات التي بدأ يعرفها الحقل المعرفي، والتي انتهت إلى ما أسماه وولت نهضة الدراسات الأمنية، برز تيار نقدي من الباحثين المراجِعين الذين أعلنوا رفضهم للمقاربات الاختزالية للأمن، داعين إلى حركة لتوسيع وتعميق المفهوم، وذلك استجابة لتطورين أساسيين: الأول هو تأثر الحقل المعرفي بالنقاشات النظرية وماوراء النظرية التي يعرفها حقل العلاقات الدولية (خاصة النقاش الثالث والرابع)، وانخراط مجموعة واسعة من علماء الاجتماع والفلاسفة والنسويين ومنظري التنمية والأنثروبولوجيا في النقاش حول إشكالية الأمن، والثاني هو تزايد التعقد في الظاهرة الأمنية مع نهاية الحرب الباردة، حيث أصبحت ترتبط على نحو متزايد الحدة بظواهر كالجريمة المنظمة/متزايدة التنظيم بفضل التكنولوجيا وتقوض الحدود، والانقسامات العرقية، الإرهاب العابر للحدود، والنزاعات غير التقليدية، والأوبئة، والكوارث الطبيعية وغيرها، وهي جمعها تهديدات غير تقليدية، لا حقل الدراسات الإستراتيجية كان يتعامل معها نظريًا ولا الدول كانت تملك إستراتيجيات للاستجابة لها سياسيًا.

[1] Buzan, 18-19.

[2] بن عنتر، 13.

[3] Buzan, 18-19, 22, 116.

[4] بن عنتر، 14.

مفهوم الأمن من منظور المقاربة التوسيعية – التعميقية

تستند حركة توسيع وتعميق مفهوم الأمن إلى منطق غير اختزالي. حيث لا يُختزل الأمن في أمن الدولة، بل يتم تعميقه ليشمل موضوعات مرجعية أخرى، كالجماعة والفرد، كما لا يُختزل في الأمن العسكري بل يتم توسيعه ليشمل قطاعات أخرى، كالأمن الاقتصادي والسياسي والبيئي (الشكل 1).

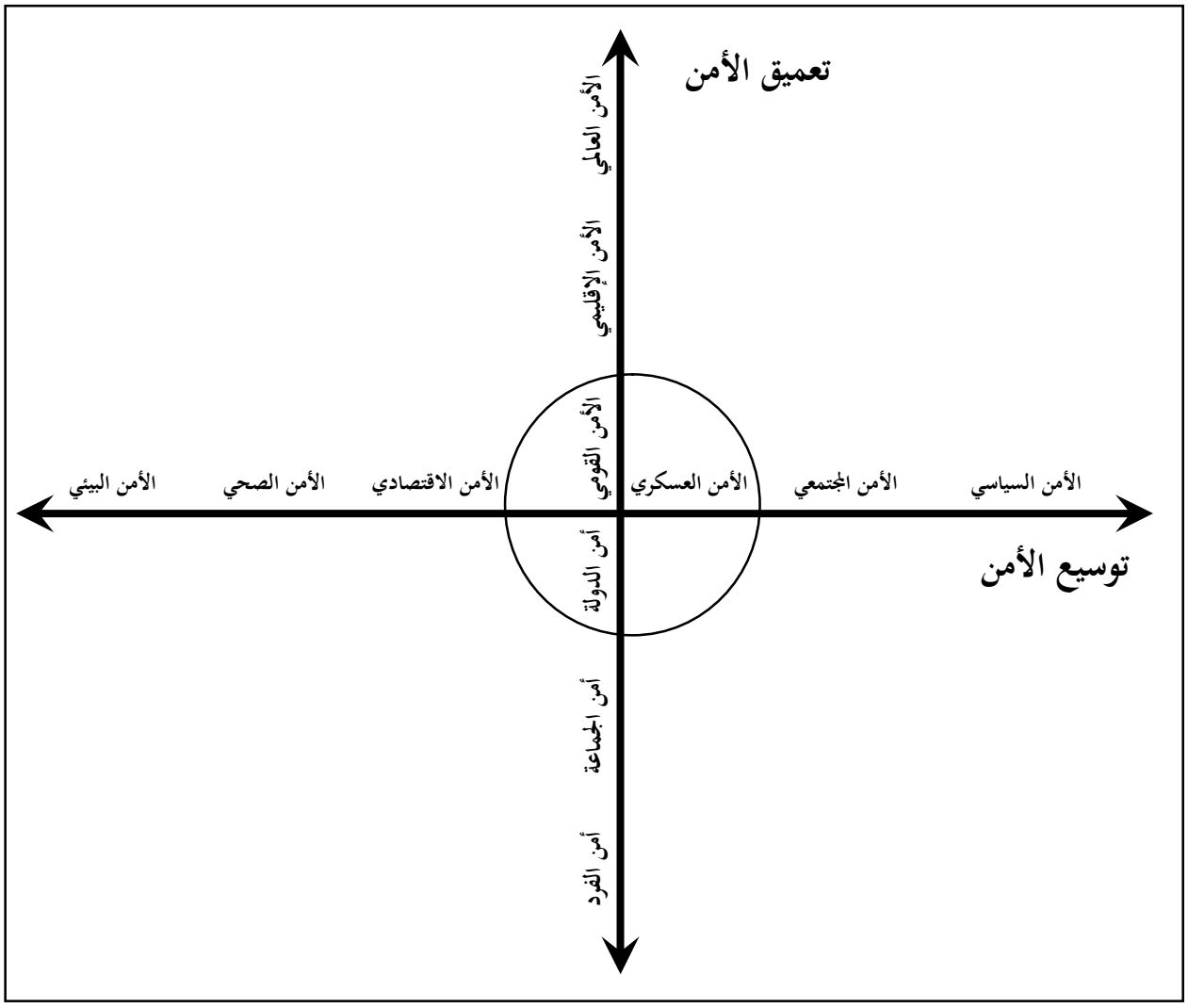

الشكل (1): توسيع وتعميق مفهوم الأمن

يعتبر بوزان من أبرز الرواد الذين دعوا إلى توسيع وتعميق الأمن، مفهومًا وممارسة، وذلك عبر إعادة تعريف الحدود المعرفية لحقل الدراسات الأمنية نفسه. ففي سنة 1983، وفي كتابه الذي يحمل عنوانه دلالات قوية في هذا الشأن، "الناس، الدول والخوف: أجندة لدراسة الأمن في حقبة مابعد الحرب الباردة"[1]، شدد بوزان على أن الدراسات الأمنية لا ينبغي أن تكون جزءًا من الدراسات الإستراتيجية، وإذا كانت أجندة البحث في هذه الأخيرة تقتصر على القضايا ذات

[1] Buzan, op. cit.

العلاقة بالشؤون العسكرية، فإنها ينبغي أن تصبح هي الجزء من حقل الدراسات الأمنية، وليس العكس (الشكل 2). وهكذا، إذا كان حقل الدراسات الإستراتيجية جزءًا من حقل العلاقات الدولية، وإذا كان حقل العلاقات الدولية يغطي طيفا واسعا من التفاعلات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، و العسكرية، فإن البحث في ظاهرة الحرب – الإنشغال الأساسي في الدراسات الإستراتيجية – لن يكون مجديًا إذا ما ترك بين أيدي الباحثين الإستراتيجيين (التقليديين)[1]. ومن ثم، يجب أن يصبح حقل الدراسات الإستراتيجية/الأمنية أكثر عمقًا واتساعًا.

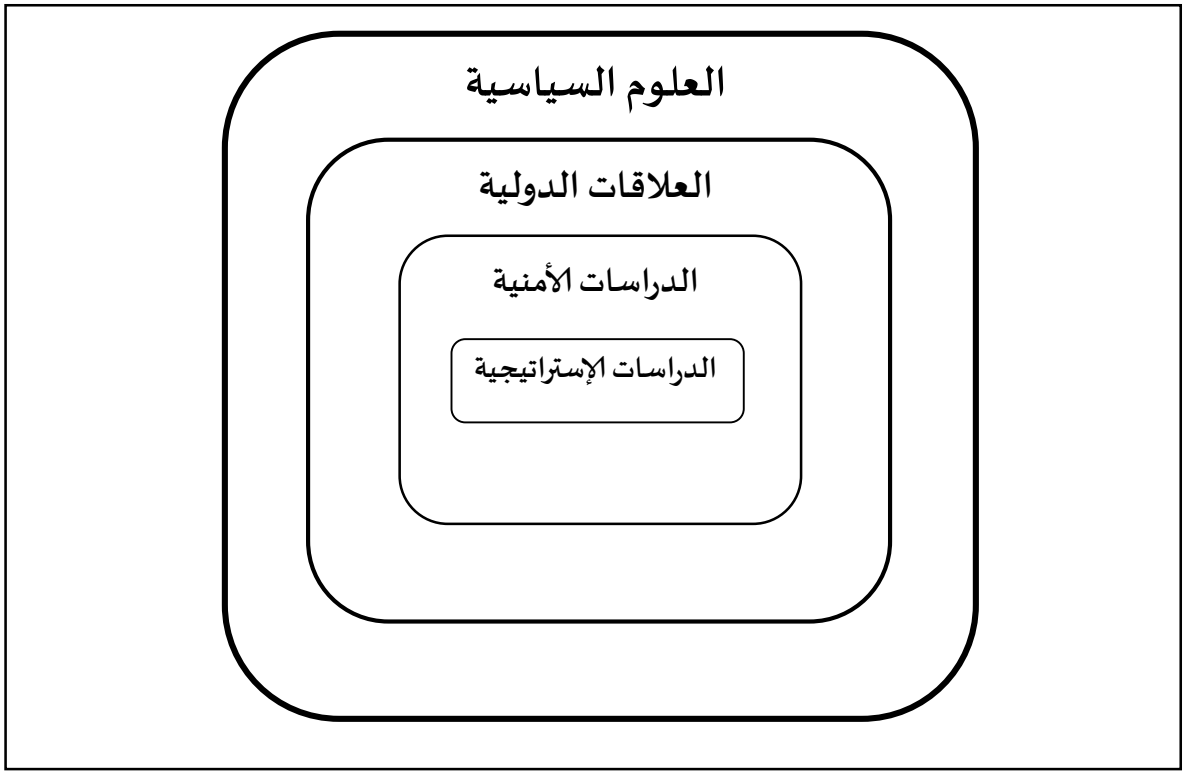

الشكل (2): الدراسات الأمنية والدراسات الإستراتيجية[2]

ارتبطت حركة التعميق والتوسيع هذه بجملة من العوامل التي أدت في مجملها إلى "نهضة" حقل الدراسات الأمنية[3]: 1) التأثير المتزايد للتنوع الذي بدأت نظريات العلاقات الدولية تعرفه منذ مطلع الثمانينات، فضلا عن تأثير النقاشات مابين البرادايمية في حقل العلاقات الدولية؛ 2) تزايد دور المؤسسات الأكاديمية، من أقسام جامعية ومعاهد ومراكز بحوث ودراسات (يسميها وولت "برج العاج")، حيث بدأت تتراجع هيمنة العسكر على الإنتاج المعرفي في الحقل، مقابل صعود دور باحثين مدنيين متعددي التخصصات ومتنوعي الخلفيات النظرية والفلسفية؛ 3) ازدهار قواعد بيانات مهمة في الدراسات الدولية[4]، بما في ذلك الدراسات التاريخية ودراسات تحليل مواد الأرشيف، التي

[1] تردد هذه الحجة صدى المقولة التي ذاع صيتها بعد الحرب العالمية الأولى، والتي مفادها أن "الحرب أكثر خطورة من أن تترك بين أيدي جنرالات الجيوش".

[2] نفهم من هذا الشكل أن الأمن القومي والقوة العسكرية والحرب و(انعدام) الأمن العسكري ستبقى ضمن أبرز اهتمامات الحقل المعرفي، لكنها ينبغي أن تُتناول كمحور من محاور – وليس محور الاهتمام في الدراسات الأمنية.

[3] See: Walt, op. cit.

[4] تساعد قواعد البيانات هذه في تحقيق تراكم معرفي مهم من حيث دراسات الحالة والدراسات المقارنة، كما تمكّن الباحثين من اختبار نظرياتهم.

أصبح متاحة أكثر في الولايات المتحدة خاصة بعد التورط في حرب فييتنام وفضيحة ووترغيت التي زادت من حدة مطالب الوصول إلى الأرشيف؛ 4) تحسن اتجاهات التمويل الخاص للأنشطة البحثية المستقلة (عن الحكومة)، مما ساهم إلى حد كبير في مساعدة الحقل من التحرر من التبعية لانشغالات دوائر صنع القرار؛ و 5) تزايد ارتباط الدراسات الأمنية بعدد من العلوم الاجتماعية، مما أتاح لمجموعة واسعة من علماء الاجتماع والفلاسفة والنسويين ومنظري الاقتصاد السياسي (الدولي) والأنثروبولوجيا الانخراط في النقاش حول مفهوم الأمن وسياساته.

لكن المفارقة تكمن في أن أنصار المقاربة التوسيعية لمفهوم الأمن نادرا ما يقدمون تعريفات دقيقة للأمن كما يفعل أنصار المقاربة التقليدية، وهذه أحد المآخذ الرئيسية. في المقابل، تحيلنا هذه المقاربة إلى معنيين أساسيين: أن الأمن مفهوم غير قابل للاختزال في أمن الدولة، بل ينبغي تعميقُه ليشمل موضوعات مرجعية أخرى، كالجماعة/المجتمع والفرد؛ وأنه غير قابل للاختزال في الأمن العسكري بل ينبغي توسيعُه ليشمل قطاعات أخرى، كالأمن الاقتصادي والسياسي والصحي والبيئي[1]. فضلا عن ذلك، تحيلنا هذه المقاربة إلى مفاهيم بديلة للأمن، أو إلى أمون بديلة (alternative securities) للأمن القومي/الوطني كما تقدمه المقاربة البديلة، كالأمن المتكامل، الأمن الموسع، الأمن التعاوني، الأمن المجتمعي، الأمن الإنساني، وغيرها. وهي مفاهيم تطورت ضمن المدارس الأوروبية للدراسات الأمنية – البديلة بدورها لحقل الدراسات الإستراتيجية المتمركز حول تقليديا هواجس الأمن القومي الأمريكي إبان صراع الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي.

مع ذلك، وعودة مرة أخرى إلى المدارس الأوروبية الثلاثة الرئيسية التي شكلت ما أصبح يعرف بالدراسات الأمنية النقدية (كوبنهاغن، آبريستفيث، وباريس)، يمكن الإحالة إلى ثلاث تعريفات "نقدية" للأمن. لكن المشكلة في هذه التعريفات أنها تشكل برامج بحثية كاملة أكثر مما تقدم تعريفات بالمعنى المتعارف عليه للتعريف. مثلا، حسب مدرسة كوبنهاغن، الأمن عبارة عن "فعل كلام/خطاب" (speech act)؛ حسب مدرسة آبريستفيث، الأمن هو "الانعتاق" (emancipation)؛ وحسب مدرسة باريس، الأمن هو عبارة عن "تقنية للحكم" (technique of government). وعليه، سيتم،في حاضرة لاحقة، فحص هذه التعريفات ومناقشتها على نحوٍ مفصَّل كلُّ تعريفٍ في سياق البرنامج البحثي الذي تقدمه كلُّ مدرسةٍ على حدة (المحاضرات 8، 9، 10، و 11).

[1] يلخص بن عنتر هذه القطاعات كما يلي: القطاعات الخمسة التي قدمها بوزان هي: الأمن العسكري، ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر؛ الأمن السياسي، ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها؛ الأمن الاقتصادي ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد الأولية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة؛ الأمن المجتمعي، ويخص قدرة المجتمعات [أو الجماعات] على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات [أو الجماعات] وثقافاتها؛ والأمن البيئي، ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي (الكائنات الحية ومحيطها) المحلي والكوني كحامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية". هذه القطاعات/الأبعاد الخمسة "لا تعمل بمعزل بعضها عن بعض، بل كل منها يحدد نقطة مركزية أو نقطة بؤرة في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، لكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات". ويضيف بن عنتر البعد السكاني "الذي يعتبره بعض الكتاب (مثل صامويل هنتنغتون وبول كينيدي) أحد مكونات الأمن [في الغرب]، على أساس أن النمو السكاني في الدول الأخرى يشكل تهديدا للأمن في [الدول الغربية]. التخوف من هذه المسألة يعبر عنه خصوصا تحت عنوان الهجرة، وربط كل هذا بالعنف". كما يبقي بن عنتر على الأجندة مفتوحة للبحث في أبعاد أخرى مهمة للأمن، كالأمن المائي، الأمن الغذائي، وغيرهما. أنظر: بن عنتر، 16-17.

المحاضرة (3) : مفهـوم الأمــن (II)

مفاهيم بديلة للأمن التقليدي[1]

الأمن الإيجابي (يوهان غالتونغ)

لا يقتصر الأمن فقط على غياب الحرب/العنف المباشر (الأمن السلبي)، لكن يجب أن يتضمن، فضلا على ذلك، القضاء – أو على الأقل التقليص من حدة العنف غير المباشر/العنف البنيوي (الأمن الإيجابي)، الذي تكرسه مثلا تبعية دول الجنوب الكبير لدول الشمال الكبير، عبر آليات عمل المؤسسات الدولية[2].

الأمن الإيجابي (مايكل ديلون)

الأمن مفهوم مزدوج، حيث لا يعد فقط وسيلة للتحرر من التهديد، لكنه أيضا وسيلة للحد منه واحتوائه. وبما أن اللاأمن يرتبط بحالة الخوف، فإن تحقيق الأمن يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم، احتواء، إقصاء وتحييد الخوف.

الأمن المشترك (إيغون باهر)

إن التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح وتضبطه حركية اعتماد متبادل غير مؤسس، يجعل في نهاية المطاف من سعي الدول منفردة لتعزيز أمنها بمثابة تقليص لأمن الدول الأخرى. وفضلا عن ذلك، فإن التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المعضلات الأمنية خطوة غير واقعية، إذ توجد أشكال أخرى من المخاطر التي تهدد أمن الدول، ذات طبيعة اقتصادية وبيئية وحتى ثقافية، وقد يكون مصدرها فاعلون غير الدول، كالمنظمات الإرهابية وشبكات المافيا. يستلهم هذا المفهوم التمييز الشائع بين الأمن النسبي والأمن المطلق، الذي يعود بدوره إلى التمييز بين السعي للمكاسب النسبية والسعي للمكاسب المطلقة في النقاش المعروف بين النيوواقعيين والنيومؤسساتيين (في حقل العلاقات الدولية). إن الأمن المشترك لا يمكن أن يتحقق بين فواعل متنافسة بعضها ضد بعض (الأمن السنبي)، لكنه يتحقق عبر التعاون بعضها مع بعض (الأمن المطلق).

---

[1] أنظر: بن عنتر، مرجع سابق؛ زقاغ، مرجع سابق؛ سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014؛ روبرت مكنمارا (ترجمة يوسف شاهين)، **جوهر الأمن**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،1970؛ سليمان الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، صيف 2008.

Ken booth, *Theory of World Politics*, Cambridge: Cambridge Univerity Press, 2007; UNDP, *Human Development Report 1994*, NY: Oxford University Press, 1994.

[2] يظهر العنف البنيوي عبر مظاهر عديدة كتدني الأجور وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية، وتقويض الحريات والحقوق الأساسية. وتمارسه فئة/طبقة ضد فئة/طبقة أخرى عبر استغلال مختلف البنى السياسية، الثقافية، و/أو السوسيواقتصادية السائدة.

الأمن الناعم

يتمحور الأمن الصلب حول التهديدات ذات الطابع العسكري، التي تنمو عبر اختلال موازين القوى بين الدول بسبب تداعي القدرات الدفاعية للدول وعجزها عن التعامل مع تهديدات البيئة، الإقليمية أو الدولية، غير الآمنة التي تتواجد فيها، خاصة في الحالات التي تنطوي على نزاعات حدودية أو تنافسات حول النفوذ/الهيمنة الاقليمية(ة). ويرتبط الأمن الصلب بالشؤون العسكرية والدفاعية للدولية، حيث تكون التهديدات مباشرة وواضحة وقابلة للتحديد. أما الأمن الناعم فيتمحور حول التهديدات غير العسكرية، كالتهديدات ذات الطابع البيئي (كالتلوث، الجفاف) أو الطابع الصحي (كالأوبئة)، الجرائم المدنية (كتجارة المخدرات، التهريب، غسيل الأموال)، مشاكل اللاجئين، مشاكل الأقليات/العرقيات، التطرف، الإرهاب وغيرها. تتسم هذه التهديدات بأنها غير مباشرة وذات طبيعة مركبة يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الجماعات بأمن الدولة، وحتى بأمن الإقليم/العالم لأنها غالبا ما تكون عابرة للحدود.

الأمن النقدي/الأمن كانعتاق (كان بوث)

يرتبط الأمن النقدي بانعتاق الفرد/الإنسان أكثر مما يرتبط بالقوة (في الأمن التقليدي)، لأن الانعتاق هو ما يوفر الأمن، وليس القوة. وهو ما يجعل من الانعتاق مرادفا للأمن في حد ذاته (الانعتاق هو الأمن، أو الانعتاق والأمن وجهان لعملة واحدة).

الأمن الإنساني (برنامج الأمم المتحدة للتنمية 1994)

الأمن الإنساني هو السلامة من التهديدات المزمنة كالجوع والأوبئة والقمع، فضلا عن الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمضرة التي تمس بأنماط الحياة اليومية للناس، كالعنف والتهجير والتمييز والحرمان والقمع والتدهور البيئي حتى، وهي جميعها تمثل القيود غير المعلنة التي تحدث عنها آشلي والتي تعمل على تقويض قدرة الأفراد والحد من خياراتهم في الحصول على الحياة الأفضل التي يريدونها. إذا، فالأمن بهذا المعنى هو تحرر/انعتاق من الخوف وحماية/وقاية من الحاجة، وهو ما يعكس تعدد قطاعات الأمن الستة التي اعتمدها البرنامج على غرار ما فعلته جماعة كوبنهاغن (الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الجماعاتي والأمن السياسي). وأضاف البرنامج، إلى جانب ذلك، ست مجموعة أساسية من التهديدات (النمو السكاني، التفاوت الاقتصادي، الضغوط الناجمة عن الهجرة وحركة السكان، التدهور البيئي، تجارة المخدرات والإرهاب الدولي).

الأمن هو التنمية (روبرت ماكنمارا)

الأمن ليس هو المعدات العسكرية، وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله. إن الأمن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن. فإذا لم تكن هناك تنمية داخلية أو على الأقل الحد الأدنى منها، فإن تحقيق النظام والأمن والاستقرار يصبح أمرًا صعبًا.

قراءة جماعية في مقال

عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 160، أبريل 2005[1].

استنتاجات: الحدود المعرفية لحقل الدراسات الأمنية[2]

تحاول هذه الأفكار المفتاحية التالية المساعدة في الإجابة على السؤال التالي[3]:

"أين ينتهي حقل الدراسات الأمنية وتبدأ الجقول المعرفية الأخرى ذات الصلة بإشكالية الأمن، وخاصة حقل العلاقات الدولية؟"

ترسيم الحدود المعرفية لحقلٍ كحقل الدراسات الأمنية مهمة صعبة للغاية.

خلال العقود الأولى التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع ازدهار الدراسات الإستراتيجية (التقليدية)، حيث كان واضحا أن ما يميز حقل الدراسات الأمنية عن حقل العلاقات الدولية هو تركيزه على "استخدام القوة في العلاقات الدولية" بما يتفق مع افتراضات المقاربة التقليدية للأمن، أي "استخدام الدولة للقوة العسكرية في علاقاتها مع دول أخرى للمحافظة على لحماية وسيادتها في مواجهة التهديدات العسكرية دولتية المصدر، مما يجعل من الحرب ظاهرة مركزية بالنسبة للحقل" (راجع تعريف ستيفن وولت لموضوع الدراسات الأمنية التقليدية في المحاضرة السابقة).

لكن، مع نهاية السبعينيات وصولا إلى نهاية الثمانينيات ونهاية الحرب الباردة، أصبحت الحدود التي تفصل الدراسات الإستراتيجية/الأمنية عن حقل العلاقات الدولية أضيق من أن تسمح للباحثين من تقديم إجابات وافية للأسئلة التي تطرحها إشكالية الأمن في العلاقات الدولية.

---

[1] النص الكامل للمقال مرفق مع نهاية المطبوعة.

[2] للتوسع أكثر، أنظر:

Barry Buzan and Lene Hansen, *The Evolution of International Security Studies,* New York: Cambridge University Press, 2009.

[3] بإمكان الطالب الإستعانة بهذه الأفكار في تحرير إجابة كاملة على السؤال، وذلك في نص تحليلي يتراوح في حدود 2000–3000 كلمة، وتسليمه للأستاذ المحاضر من أجل قراءته وإبداء ملاحظات منهجية عليه. **هذا العمل اختياري وغير إلزامي**.

يبقى هناك تداخل كبير بين الحقلين المعرفيين. أغلب النظريات والنقاشات النظرية المتعاقبة في حقل العلاقات الدولية أصلا تجري حول مضامين إشكالية الأمن الدولي، كنظرية وكممارسة، سواءً تعلق الأمر بالواقعية، الليبرالية، البنائية أو مختلف النظريات النقدية.

باري بوزان (بتصرف): تطوَّر حقل الدراسات الأمنية من خلال النقاشات حول كيفية/كيفيات حماية (أمن) الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية في حقبة مابعد الحرب العالمية الثانية.

إذا، فالمشكلة الأساسية في ترسيم الحدود المعرفية للدراسات الأمنية تكمن في ترسيم الحدود المفاهيمية للأمن في حد ذاته، وهي مشكلة لم تكن تُطرح بنفس الحدة عندما كان الأمر يتعلق بتعريف الاستراتيجية (في حقل الدراسات الإستراتيحية التقليدية).

عملية تعريف الأمن تبقى على الدوام مرتبطة بمركب المصلحة/القوة:

طبيعة مصالحك/حجم قوتك هي ما يجعلك تعرّف الأمن على نحو معين دون آخر.

الأمن مفهوم سياسي أكثر من كونه معرفيا (أكاديميا):

قبل البحث في ما يعنيه الأمن، يجب البحث عمن يحدد/يفرض هذا المعنى دون غيره من المعاني الممكنة.

حقل الدراسات الأمنية:

هو فرع معرفي من فروع حقل العلاقات الدولية، يسعى إلى دراسة الظاهرة الأمنية المعقدة، بمختلف أبعادها (الداخلي/الخارجي، المادي/الاجتماعي، الصلب/الناعم، القومي/المجتمعي/الإنساني، القومي/الإقليمي/الدولي/العالمي...)، فضلا عن استكشاف أنماط الترابط والتآثر بين هذه الأبعاد المتعددة.

مراجع أساسية

جون بيليس، "الأمن في حقبة مابعد الحرب الباردة"، في ستيف سميث وجون بيليس (محررين) (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، **عولمة السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2014.

سليمان الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، صيف 2008.

عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري**، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005.

عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 160، أبريل 2005.

نور الدين دخان، "الأمن الإنساني: دراسة في المفهوم"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد 9، 2012.

Barry Buzan and Lene Hansen, *The Evolution of International Security Studies,* New York: Cambridge University Press, 2009.

Barry Buzan; Ole Waever and J. de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998.

Collective Paper, "Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives," research paper (2007) available at, http://www.transnationalterrorism.eu/tekst/publications/Notions%20of%20Security.pdf

David A. Baldwin, "The concept of security," *Review of International Studies* 23(1): 1997.

Keith Krause and Michael C. Williams (eds.), *Critical Security Studies: Concepts and Cases,* UK: UCL Press, 1997.

Stephen Walt, "The Renaissance of Security Studies," *International Studies Quarterly* 35(2): 1991.

المحاضرة (4): المقاربة الواقعية

أسباب الحرب وصعود المقاربة الواقعية للأمن

الانشغالُ بتفسير ظاهرة الحرب ليس حديثا، فقد حاول المؤرخون، منذ ثيوسيديديز[1]، فهم الأسباب التي لأجلها تتحارب الأمم/الدول. يُعتبر ثيوسيديديز المؤرخ الأبرز للحروب البلُوبونيزية التي احتدمت بين القوتين "الكبريين" في العالم الإغريقي القديم، أثينا وسبارتا. وقد كانت خلاصتُه من دراسة تلك الحروب أن "القوي يفعل ما تمكنُه قوتُه من فعله والضعيف يقبلُ ما يجب عليه قبولُه"[2]. وبذلك يُعتبر أول من لفت الانتباه إلى عنصر القوة كمحركٍ لسلوك الدول. وحول الأسباب التي أدت إلى نشوب الحروب البلوبونيزية بين أثينا وسبارتا، جادل ثيوسيديديز أن "ما جعل الحرب حتمية هو نمو قوة أثينا والخوف الذي سببه ذلك في اسبارتا"[3]. حيث كانت سبارتا خائفة من فقدان دورها في العالم الهيليني (نتيجة للاختلال في ميزان القوة لصالح أثينا). وبذلك عملت على تعزيز قوتها العسكرية وتجنيد ما استطاعت من دعم حلفائها، وفي المقابل استجابت أثينا بالمثل[4]. وتبقى هذه المقولات سباقة، على نحو مبكر جدًّا، مقارنة بمفاهيم واقعية كلاسيكية كسباق التسلح، الردع، ميزان القوة، الأحلاف وغيرها.

إن تركيز ثيوسيديديز على الخوفِ كسببٍ في اندلاع الحرب بين أثينا وسبارتا يجعل من السهل لاحقًا إسقاط هذه العلاقة السببية على حالاتٍ تاريخيةٍ أخرى على مر القرون: فرنسا وبريطانيا خلال القرن السابع و الثامن عشر، فرنسا في عهد نابوليون وبقية أوروبا في بداية القرن التاسع عشر، ألمانيا وبريطانيا بعد الحرب الفرنسية–البروسية (1870)، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة خلال الحرب الباردة. في جميع هذه الأمثلة التاريخية، كان الخوف هو الخاصية الطاغية والعامل المحرك لسباقات التسلح وللحروب في حد ذاتها. وقد أورد تيموثي دانْ و برايان شميتْ تعليقًا جيدًا على مدلولات الحوار الذي جرى بين الغزاة الأثينيين وسكان جزيرةٍ سبارتية اسمها ميلوس في محاولةٍ منهم لدرء الاحتلال بمناشدة الغزاة أن يراعوا مبادئ العدالة، حيث رد عليهم الأثينيون بالقول: "أنتم تعرفون تمامًا كما نعرف نحن أن معيار العدالة يعتمد على تساوي قوة الإجبار [لدى الطرفين، أما إذا كان الحال غير ذلك]، فالأقوياء يفعلون ما تمكنهم قوتهم من فعله، وما على الضعفاء إلى الرضوخ والقبول بما يجب عليهم قبوله"[5]. لاحظ دانْ وشميتْ أن الواقعيين على اختلافهم يتفقون تمامًا مع ثيوسيديديز في الاعتقاد بأنه من سمات منطق القوة أنه قابلٌ للتطبيق في كلّ زمانٍ ومكان، فبدلا من الأثينيين والميلوسيين، يمكننا بكل بساطة أن نُحِلَّ محلهم، على سبيل المثال، الألمان النازيين ومواطني تشيكوسلوفاكيا عام 1939، والاتحاد السوفييتي وهنغاريا

---

[1] إلى جانب ثيوسيديديز (460–406 ق.م.)، يمكن الإشادة أيضا بأعمال كلٍّ من الهندي كوتيليا (312–296 ق.م.) والصيني سون تزو (544–496 ق.م.). أنظر:

Kautilya (translated by R. Shamasastry), *Arthashastra*, Bangalore: Government Press, 1915; Sun Tzu (translated by Samuel B. Griffith), *The Art of War*, Oxford: Oxford University Press, 1963.

[2] Thucydides (translated by Rex Warner), *History of the Peloponnesian War*, England: Penguin Classics, 1972, 402.

[3] Ibid., 49.

[4] Paul Viotti and Mark Kauppi, *International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond,* USA: Allyn & Bacon, Third Edition, 1999, 58.

[5] See Thucydides, 400-408.

عام 1956، أو إندونيسيا وتيمور الشرقية عام 1975. ففي كل حالةٍ من تلك الحالات، كان على الدولة الأضعف أن ترضخ للدولة الأقوى[1].

لاحقًا، كتب توماس هوبز (1588–1679) حول القوة كعامل حاسم في السلوك البشري عموما وفي سلوك الدول بشكلٍ خاص، مؤكدا على أن "للإنسان رغبة دائمة في امتلاك القوة، وهي لا تسكن إلا بموته". وينظر هوبز نظرة متشائمة نحو الطبيعة البشرية؛ وقد ركز اهتمامه، على المستوى الداخلي للدولة، على الحاجة لوجود سلطةٍ مركزيةٍ قوية، ولتبرير ذلك يفترض هوبز أن الناس قبل وجود هذه السلطة يعيشون "حالة الطبيعة"، وهي الحالة التي يخوض فيها الجميع حربًا ضد الجميع، لأن غياب مثل تلك السلطة المركزية، أو كونها أضعف من أن تستطيع حماية الأفراد، يجعل كل فرد يعتمد على نفسه ويضمر العداء لكل الأفراد الآخرين[2]. وقد كان لهوبز تأثيرٌ عميقٌ على المنظور الواقعي للعلاقات الدولية،على الأقل في نسخته الكلاسيكية، وذلك عبر هذه الرؤية المظلمة للأفراد في حالة الطبيعة الفوضوية، والتي يمكن إسقاطها على العلاقات بين الدول، لأن هذه الأخيرة كذلك توجد في حالة الطبيعة الفوضوية، حيث لا وجود للسلطة العليا التي تتولى فرض النظام، وفي ظل هذا الفراغ المفضي إلى الشكِّ، عدمِ الثقة والصراع، تصبح الحرب أمرًا حتميًا، حيث لا يمكن توقعُ أيّ أثر للأخلاق في إدارة العلاقات بين الدول[3].

في كتابه "أزمة السنوات العشرين 1919–1939"، وفي محاولة لتحليل الأسباب العميقة للحرب العالمية الثانية، بدا إدوورد كار (1892–1982) وكأنه يردد صوت ثيوسيديديز من خلال التركيز على عامل الخوف في نشوب الحرب العالمية الثانية، عشرين سنة فقط بعد توقيع اتفاقيات فرساي (1919). وقد جادل كار بأن "استعمال القوة يؤجج الشهية لمزيد من القوة، وأن الحروب التي تبدأ لدوافع تتعلق بالأمن سرعان ما تتحول إلى حروبٍ عدوانيةٍ أنانية"، تمامًا كما سجل ثيوسيديديز أن أثينا التي احتجت بالدفاع عن النفس لخوض الحروب البلوبونيزية سرعان ما تحولت إلى قوةٍ أكثر طموحًا وأكثر عدوانية. وهذا بالضبط ما لاحظه كار حتى بالنسبة للحرب العالمية الأولى[4].

أما هانس مورغنثو (1901–1980)، الذي ألقى بظلاله الفكرية على الواقعية الكلاسيكية، فقد شكلت أطروحاتُه إلى حدٍّ ما توليفة من أطروحات ثيوسيديديز وهوبز. حيث جادل بأن العلاقات السياسية بين الدول محكومة بقواعد موضوعيةٍ متجذرة بعمق في الطبيعة البشرية[5]. ويُرجع مورغنثو أسباب السلوك النزاعي لدى الدول إلى الطبيعة البشرية المظلمة التي تحكمها غريزة التطلع للقوة (*dominandi animus*) وحب السيطرة والهيمنة، حيث تزداد هذه الطبيعة العدوانية عندما تنتقل من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة، نتيجة لقدرة هذه الأخيرة على تعبئة إمكانياتها ومواردها المادية لإيذاء الدول الأخرى. هناك حجة أخرى يوردها مورغنثو لدعم موقفه، وهي كون الشر لدى الإنسان، ومن ثم لدى الدولة، يمثل نزعة متأصلة يتعذر استئصالها. هذا اليأس من إمكانية

---

[1] Tim Dunne and Brian Shmidt, "Realism," in John Baylis and Steve Smith (eds.), *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*, NY: Oxford University Press, Second Edition, 2001, 169.

[2] James Dougherty and Robert Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations,* NY: Longman, 5th edition, 2001, 69.

[3] Viotti and Kauppi, 61.

[4] Ibid., 63.

[5] Dougherty and Pfaltzgraff, 77.

استئصال دوافع الشر في الإنسان هو ما دفع به إلى التسليم بأن "العالم (...) هو نتاج الدوافع الكامنة في الطبيعة البشرية، وعليه فإن جعل العالم مكاناً أفضل يقتضي منا مسايرة هذه الدوافع وليس مقاومتها"[1].

اعتبر مورغنثو أن الدوافع الشريرة المتأصلة في الطبيعة البشرية هي التي تفضي إلى نشوب الحروب، وأن المصالح المتعارضة للأفراد و/أو الدول تجعل من العالم مكانا غير مناسب لتجسيد المبادئ الأخلاقية. ومن ثم فإن الوسيلة الأكثر فعالية لتفادي الحروب وأعمال العدوان هو تشكيل ميزان القوة، الذي يثبط الدول عن اللجوء إلى محاربة بعضها البعض وبالتالي يحافظ على استقرار النظام الدولي. وقد لاحظ كريس براون أن الطبيعة البشرية الشريرة كسببٍ للحرب عادة ما يتم وضعها في أطر دينية، سيكولوجية أو حتى بيولوجية. حيث تتم المحاججة بأن البشر مخلوقات مثقلة بالخطيئة طُردت من "الجنة" وتميل بطبعها إلى العنف وتسيطر عليها الرغبة في الموت، وبأن البشر هم المخلوقات الوحيدة التي تقتل أبناء جنسها ولا تمتلك رادعًا يمنعها من إبادة بعضها البعض[2]. ويخلص براون إلى أن مثل هذه الحجة قد تحتوي على جزءٍ من الحقيقة، لكنها لا تفسر الحرب. فالحرب لا تشبه أفعال القتل، أو الأذى الجسدي البليغ، أو أعمال العنف الفردية، لكنها تمثل مؤسسة اجتماعية قائمة بحد ذاتها، وبالتالي فهي بحاجة إلى تفسير اجتماعي. إن تفسير الحرب بالإحالة إلى طبيعة الأفراد هو عمل اختزالي[3]، وبالتالي فهو لا يستجيب للمضامين المعقدة لظاهرة الحرب، سواءً تعلق الأمر بأسبابها أو بنتائجها.

هناك مشكلةٌ تحليلية أخرى لا يبدو أن فرضية الطبيعة البشرية قادرة على التعامل معها. فإذا كانت الطبيعة البشرية الشريرة متأصلة في الفرد فهذا يعني أنها ثابتة، وإذا كانت كذلك، فما الذي يفسر عدم الثبات في ظاهرة الحروب، سواءً عبر المكان أو عبر الزمان؟ لماذا تحدث الحروب في حقبةٍ زمنيةٍ معينةٍ دون أخرى؟ لماذا تحدث بين دولٍ معينةٍ دون أخرى؟ ولماذا تحدث في سياقاتٍ اجتماعيةٍ وثقافيةٍ معينة دون أخرى وهكذا؟ وحتى إذا كانت هذه الطبيعة متغيرة كما يستدرك البعض[4]، فإنه يمكن المجادلة بأن مصادر التغير فيها هي ما يفسر السلوك وليس الطبيعة البشرية في حدّ ذاتها؛ كما يمكن المجادلة بأنه حتى وإن كان بإمكان الطبيعة البشرية أو الغرائز البيولوجية تفسير السلوك العدواني على مستوى الفرد، فهي تبقى غيرَ قادرةٍ على تفسير الكيفية التي يتحول من خلالها العنفُ الفردي إلى عنفٍ جماعي (بين الجماعات) أو عنف دولتي (بين الدول).

غير أن المشكلة الأكثر جدية التي بقيت تشكل تحديًا أمام الدراسات التقليدية لأسباب الحرب فهي المشكلة المنهجية، إذ من غير العسير ملاحظة كيف أن تلك الدراسات عانت لفترةٍ طويلة من طابعا النظري–الفلسفي المفرط، ما جعلها عصية على الاختبار الامبريقي طالما أن أصحابها لا يقدمون أية قرائن لدعم مقترحاتهم. في وقتٍ لاحق، وفي السياق المعرفي الذي أنتجه احتدامُ النقاش الثاني الشهير بين التقليديين والعلميين، تأثرت دراسات أسباب الحرب بالثورة السلوكية التي عرفها علم السياسية بشكلٍ خاص، وعرفتها حقولُ المعرفة الاجتماعية بشكلٍ عام مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين. وإن كان أنصار هذه الثورة المعرفية يؤكدون على أهمية وجدوى التركيز على تفسير السلوك (سلوك الأفراد، الجماعات والدول)، فقد أصبحوا لاحقا معروفين أكثر بالتزامهم باستعمال أدوات ومناهج العلوم الطبيعية في دراسة الظاهرة الاجتماعية. وقد كان هذا التوجه الوضعي يتعارض مع المفهوم الواقعي للعلم الاجتماعي الذي كانت الواقعية تدعو إليه في مجال الدراسات الدولية، طالما أن تفسير مورغنثو للعلاقات الدولية – ومن ثم لأسباب الحرب – كان يعتمد على قوانين الطبيعة

[1] Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power,* NY: Knopf, 1960, 4.

[2] Chris Brown, *Understanding International Relations*, NY: Palgrave Macmillan, Third edition, 2005, 104.

[3] Ibid., 104.

[4] Jack S. Levy, "The Causes of War and the Conditions of Peace," *Annual Review of Political Science* 1(139): 1998, 142.

البشرية غير القابلة للتحقق[1]، وهو ما لا يتفق مع التعريف السلوكي–الوضعي للنظرية، وهو تعريفٌ قائمٌ أساسًا على على القابلية للفحص (verifiability). في هذا السياق، جاءت إسهامات كينيث وُولتز (1924–2013)، رائد الواقعية البنيوية (أو الواقعية الجديدة)[2].

في الوقت الذي ركز فيه الواقعيون الكلاسيكيون على الطبيعة البشرية لتفسير الحرب، دعا الواقعيون البنيويون (أو الواقعيون الجدد) إلى التركيز أكثر على البنية الفوضوية للنظام الدولي كسببٍ جوهري في نشوب الحروب بين الدول. وهو ما كرس تصنيف وولفرز لمفسري الحرب في مجموعتين أساسيتين: أولئك الذين يعزون الحرب إلى "الشر" الذي ينبع من الطبيعة البشرية، وأولئك الذين يعتبرون أن الحرب "مأساة" ناجمة عن خصائص نظمية/بنيوية حتمية[3]. تُعتبر أعمال وُولتز محاولة لإضفاء المنهج البنيوي–النظمي على أعمال مورغنثو، وذلك بإعادة بناء ثلاثة مفاهيم همشتها نظرية مورغنثو: أولا، مفهوم الفوضى الذي أصبح حاسما في تفسير ظاهرة الحرب والصراع من أجل القوة، و هو لا يُستعمل بمعزلٍ عن مفهوم البنية (البنية الفوضوية للنظام الدولي)؛ ثانيًا، مفهوم ميزان القوة الذي أصبح يشكل قانونًا أساسيًا في العلاقات الدولية أشبه بالانتظام (regularity) عند السلوكيين، وذلك بعد أن كان لا يتعدى كونه نمطاً من أنماط السياسة الخارجية عند مورغنثو؛ وأخيرًا، عدد القوى الكبرى المُشَكِّلة للنظام الدولي (طبيعة القطبية polarity في النظام الدولي)، وهو ما تم إهماله كذلك من قبل مورغنثو كعامل مُهمٍّ في تفسير العلاقات الدولية[4].

المقاربة الواقعية للأمن: المفاهيم والافتراضات الأساسية

يفترض – وبالنسبة لبعض نقاد الواقعية، يسلم الواقعيُّون بأن الهدف الأسمى للدولة، في ظل نظام دولي فوضوي البنية، هو البقاء. وتحت هذا الافتراض/هذه المسلمة، جاءت مقولة ريمون آرون بأنه في "حالة الطبيعة"[5]، الأمن هو الهدف الأول، سواء بالنسبة للفرد (في المجتمع) أو بالنسبة للدولة (في النظام الدولي). فالبقاء هو الأمن، والأمن هو البقاء. والأمر لا يتوقف هنا، فمرادَفات الواقعيين للأمن تكاد لا تنتهي، إذ لاحقا سنجد أن الأمن هو القوة (لكي تكون

---

[1] يجادل ستيف سميث بأن مورغنثو كان يسعى في الأساس للوصول إلى مقولاتٍ معيارية. أنظر:

Steve Smith, "Paradigm Dominance in International Relations," *Millennium* 16(2): 1987, 142.

في السياق نفسِه، يبدو أنه في الوقت الذي كان يزعم فيه مورغنثو أن كتابه "السياسة بين الأمم" (1948) يصف الأشياء كما هي في الواقع، ظهرت هناك إدعاءاتٌ بأن الكتاب يتضمن إشاراتٍ قوية لما ينبغي أن تكون عليه الأشياء، خاصة فيما تعلق بالفقرات الإرشادية (التوجيهية) التي خاطب بها رجال الدولة ليبين لهم كيف ينبغي أن يتصرفوا، وهو ما قوض من طموحه لتقديم دراسة علمية–وصفية تفسيرية–للعلاقات الدولية، وجعل الطريقة التي يستخرج ويثبت بها مورغنثو قوانينه تبدو غير علمية إلى حد كبير. أنظر:

Brown, *Understanding International Relations*, 31.

وقد التقط مجموعة من العلماء هذه النقطة خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وحاولوا تجاوز الإخفاقات المنهجية للواقعية الكلاسيكية من خلال إعادة وضع الحقل على سكة العلوم السلوكية، على غرار علم النفس، علم الاقتصاد وعلم السياسة إلى حدٍّ ما.

[2] نستخدم هنا الواقعية البنيوية بمعنى الواقعية الجديدة نفسه.

[3] cited in : Robert Gilpin, *War and Change in World Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, 1981, 24.

[4] John Vasquez, *The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neotraditionalism,* NY: Cambridge University Press, 1998, 191.

[5] "حالة الطبيعة" هو التعبير الهوبزي الكلاسيكي عن حالة الفوضى بمعنى غياب سلطة مركزية عليا في المجتمع.

آمنا، يجب أن تكون قويا، أو بالأحرى يجب أن تكون الأقوى في جوارك الإقليمي)، والأمن هو المصلحة (المصلحة العليا هي البقاء ومن ثم هي الأمن)، والأمن هو مسوغ وجود الدولة (*raison d'état*) في حد ذاته.

من جهةٍ أخرى، طالما أن الدولة هي الفاعل الأساسي، إن لم تكن الوحيد، في نظام دولي فوضوي، فإن الأمن في جوهره هو أمن الدولة (أمن حدودها وسيادتها) ضد التهديدات العسكرية الخارجية، والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال زيادة تركيم القوة العسكرية. يتأسس هذا التصور على المسلمة الواقعية التي تقول بفوضوية النظام الدولي، وهي بمثابة الخاصية الجوهرية التي تميز العلاقات بين الدول، ذات السيادة، والتفاعلات بين الأفراد والفواعل في النظم الداخلية، هرمية البنية، حيث تقبع في القمة سلطة مركزية تفرض القانون والنظام العام. أما في النظام الدولي، حيث تنتفي هذه السلطة، تصبح هذه البنية الفوضوية دافعًا للدول نحو الإبقاء على تحصيل الأمن في قمة أولوياتها، كما تدفع بها نحو الاعتماد على نفسها طالما أنه لا توجد هناك سلطة عليا فوق الدول قادرة على تشريع وفرض قوانين دولية تحفظ لها بقاءها وأمنها ورفاهها. في هذا السياق يحاجج كينيث وولتز بأن الدول، وهي تسعى إلى تحقيق أهدافها وصيانة أمنها في نظام دولي فوضوي، عليها أن تعتمد على نفسها، وبذلك فإن التصرف وفقا لمبدأ الاعتماد على النفس هو نتيجة طبيعية وحتمية لفوضوية النظام الدولي[1]. وفيما يلي فحصٌ لجملة من المفاهيم الأساسية التي تستند إليها المقاربة الواقعية للأمن.

الفوضى

يعرّف الواقعيون موضوع البحث في حقل العلاقات الدولية على أنه "دراسة العلاقات بين الدول في غياب سلطةٍ أعلى منها"، وهو ما يعرف بالفوضى (anarchy). ترتبط الفوضى بسيادة الدولة في بعدها الخارجي. حيث عندما تم تعريف السيادة، منذ القرن السادس عشر، تم تعريفها كممارسة ببعدين، داخلي وخارجي. فمن جهة كان الحكام يتمتعون بالسيادة بحيث أنهم لا يقبلون أندادًا داخليين/محليين مساوين لهم، ومن جهة اخرى، كانوا يتمتعون بالسيادة بحيث أنهم لا يقبلون أندادًا خارجيين/دوليين أعلى منهم[2]. وهكذا فإن التفاعلات التي تحدث بين الدول إنما تحدث في غياب سلطة/حكومة مركزية أعلى منها. والمقصود بالفوضى ليس انتفاء النظام (disorder)، ولكنه انتفاء ذلك النوع من الحكومة المركزية العليا التي تسهر على إدارة العلاقات بين الدول. وبدلا من الاعتماد على حكومة من قبيل الحكومة التي تضبط تفاعلات النظم الوطنية/الداخلية، تجد الدول نفسها في حالة من الاعتماد المطلق على نفسها للمحافظة على بقائها وحماية أمنها ورعاية مصالحها[3].

ويُستخدم مصطلح الفوضى في العلاقات الدولية لوصف نظامٍ اجتماعي يفتقر إلى مؤسساتٍ سلطوية تحظى بالشرعية الدولية. كما يعبر عن حالةٍ شكلية يتسم بها أيُّ نظامٍ لا ينتظم في بنى تراتبية للسلطة. ويستمد الواقعيون من حالة الفوضى في بنية النظام الدولي مجموعة من التنبؤات الثابتة حول سلوكات الدول، بما في ذلك السلوكات القائمة على توازن القوة والاعتماد على النفس والتسابق نحو التسلح وغيرها. غير أن الانتقادات اللاحقة للواقعية تبين أن هذه الأنماط لا تأتي ببساطة من البنية الفوضوية للنظام الدولي، لكنها

[1] Waltz, 111.

[2] كريس براون (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، **فهم العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، 143.

[3] تجري تفاعلات السياسة الداخلية (في الأنظمة الوطنية) في بيئة هيراركية/هرمية، بينما تجري تفاعلات السياسة الدولية (في النظام الدولي) في بيئة أناركية/فوضوية.

تأتي من خلال افتراضٍ إضافي مفادُه أن الدول تنظر إلى بعضها البعض كفواعل تتنافس على موارد تتسم بالندرة[1].

ويحاجج الواقعيون، خاصة البنيويون منهم، بأن الفوضى تلعب دورًا مُقيّدًا لسلوك الدول، وبأنها تدفع بها نحو الإفراط في تبني سياسات الاعتماد على النفس لضمان بقائها وأمنها، كما أن من شأنها أن تجعل من الأمن النسبي/المكاسب النسبية أشد حيوية بالنسبة للدولة من الأمن المطلق/المكاسب المطلقة، فهي لا تسعى لامتلاك (وتعظيم) القوة لأجل القوة في حد ذاتها، ولكن لمنافسة الدول الأخرى، وبذلك فإن هدفها لا يكمن فقط في تعظيم قوتها، بل يكمن كذلك في منع الدول الأخرى من امتلاك القوة أو زيادتها بالقدر الذي يجعلها تعادلها أو تتفوق عليها[2]. لذلك، فإن تعاظم قوة الدولة (ينبغي أن) يقاس مقارنة بتناقص قوة الدول الأخرى. بل إن على الدولة أن لا تكتفي فقط بتبني سياسات أمنية ودفاعية قائمة على تعظيم قوتها وزيادة أمنها إلى أقصى حد ممكن، لكن عليها أن تتبنى كذلك سياسات تستهدف إضعاف قوة وأمن الآخرين إلى أدنى حد ممكن. هذا الانشغالُ بتعظيم المكاسب النسبية – وليس المطلقة – هو ما يعيق أيّ تعاونٍ مكثفٍ بين الدول، لأن فوائد التعاون يمكن دائماً ترجمتها إلى مكاسب عسكرية، كما أن الانشغال بشأن توزيع المكاسب يؤدي إلى عرقلة أيّ تعاونٍ جوهري ودائم بين الدول[3].

البقاء

البقاء أكثر أهداف الدولة حيوية. أبعد من ذلك، البقاء شرط مسبق لتحقيق الأهداف الأخرى، بما في ذلك الأمن. وهو ترتيب أكد عليه وولتز عندما قال: "بعد دافع البقاء، قد تكون أهداف الدولة متنوعة بأشكال لا نهاية لها"[4]. كما عبر عن ذلك هنري كيسينجر، بعبارات أخرى، قائلا: "إن بقاء الدولة هو مسؤوليتها الأولى والقصوى، ولا يمكن المساومة عليها أو تعريضها للخطر"[5].

---

[1] Ian Hurd, "Constructivism," in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.), *The Oxford Handbook of International Relations,* Oxford: Oxford University Press, 2008, 305.

[2] بالنسبة للواقعيين الهجوميين، تسعى الدول للحصول على القدر الأقصى من المكاسب النسبية مقارنة مع الدول الأخرى من أجل الإبقاء على هامشٍ كافٍ من الأمن، ويضربون مثالا بالدولة المهيمنة على النظام الدولي (hegemon)، ويعتقدون أن الوسيلة الأمثل لتعظيم هذه المكاسب هو البناء المستمر للقدرات الهجومية للدولة بحيث تكون دائما أعظم من تلك التي تمتلكها الدول الأخرى. أنظر: Dougherty and Pfaltzgraff, 90.

[3] John Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions," *International Security* 19(3): 1994, 5-49.

[4] نقلا عن تيموثي دان، "الليبرالية"، في ستيف سميث وجون بيليس (محررين) (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، **عولمة السياسة العالمية**، **العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2014، 243.

[5] نقلا عن المرجع نفسِه، 244.

الاعتماد على النفس

خلافا للواقعيين الكلاسيكيين، يحاجج وولتز بأن السياسة الدولية لا تختلف عن السياسة الداخلية بسبب انتظام الحروب والصراعات، لأن ذلك يبقى ممكنا ومألوفا أيضا في السياسة الداخلية. بينما يكمن الاختلاف بينهما في البنية (فوضوية/أناركية في الأولى وهرمية/هيراركية في الثانية). ففي السياسة الداخلية، المواطنون – حال النزاعات البينية – لا يتعين عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم، بينما في العلاقات بين الدول المشكلة للنظام الدولي، لا توجد هناك سلطة أعلى لمنع استخدام القوة ومواجهتها حال استخدامها، وهو ما يجعل الخيار الوحيد أمام الدول هو الاعتماد على النفس لتحقيق أمنها.

ميزان القوة

أحد التعريفات المؤسَّسة لتوزان القوة يعود إلى تشارلز كروو بداية القرن العشرين (1928): "يكشف لنا التاريخ أن الخطر الذي يهدد استقلال هذه الدولة أو تلك يأتي – عامة وإلى حد ما – نتيجة للهيمنة المفاجئة لدولة مجاورة تتمتع بقوة عسكرية وكفاءة اقتصادية وطموح لتوسيع حدودها أو بسط نفوذها، ويتناسب الخطر بشكل مباشر مع درجة هذه القوة وكفاءتها وتلقائية وحتمية طموحاتها، والضابط الوحيد لسوء استغلال الهيمنة السياسية الناتجة عن مثل هذا الوضع كانت تتمثل دائما في وجود معارضة من منافس قوي مكافئ لها، أو من تحالف بين عدد منالدول تشكل كتلة دفاع واحدة. ويعرف التوازن الذي يتحقق عن طريق مثل هذه القوى المتجمعة بتوازن القوى"[1].

ورغم التعاريف المتعددة التي أعطيت – وتعطى لتوازن القوة، إلا أن هناك مجموعة من الملامح الرئيسية لما يمكن تسميته نظام توازن القوة، "بحيث يتضمن توزيعا محددا للسلطة بين الدول المشكلة لهذا النظام، بمعنى أن لا تنفرد دولة بعينها أو تحالف قائم بالفعل بمعظم السلطة سواء بصورة ساحقة أو بصورة ترجيحية"[2].

وينطوي توازن القوة على بعدين أساسيين، بعد مادي يتعلق بالتساوي الكمي لحجوم القوة العسكرية لدى أطراف الميزان، وبعد إدراكي يتعلق بوعي الأطراف بأهمية التساوي وجدوى المحافظة عليه كأداة للمحافظة على أمن الأطراف جميعها. وكلا البعدين حاسم في سياسات توازن القوة، حيث من غير الممكن قيام التوازن دون توفر البعد الأول بينما من غير الممكن المحافظة عليه واستمراره دون توفر البعد الثاني.

بالنسبة للواقعيين، خاصة البنيويين منهم، توازن القوة هو أكثر من مفهوم وأكثر من مجرد ممارسة تاريخية، لكنه نظرية قائمة بحد ذاتها يمكن أن تساعدنا في التنبؤ بسلوك الدول. فالدول المنخرطة

[1] مايكل شيهان (ترجمة أحمد مصطفى)، **توازن القوى: النظرية والتطبيق**، القاهرة: المركزالقومي للترجمة، 2015، 13.

[2] المرجع نفسه، 14.

في سياسات توازن القوة، على سبيل المثال، غالبا ما تفضل سلوك الموازنة عبر التحالف مع الأضعف (balancing) على سلوك الالتحاق بركب الأقوى (bandwagoning)، لأنها تنظر إلى الأقوى كمصدر تهديد، وبذلك فإن سلوك التوازن يبقى أفضل خيار للحفاظ على الوضع القائم[1].

عرف مفهوم ميزان القوة زخمًا في الأدبيات الواقعية. وقد ذهب ريتشارد ناد لِيبُوْ إلى أن هناك عددا كبيرا من النظريات والفرضيات حول ميزان القوة، غير أنها تفتقر إلى اتفاقٍ حول ماهيته، ما يُحقِّقُه أو ما يُتوقَّع منه تحقيقُه[2]. ومع ذلك، فإن التوقع الأساسي الذي استند إليه منظّرو ميزان القوة على نطاق واسع كان توقع وُولتز نفسه، والذي مفاده أن وجود توازنٍ في القوة في النظام الدولي من شأنه أن يمنع ظهور دولة/دول مهيمنة[3]، غير أن (شبه) الإجماع هذا سرعان ما يتبدد عندما يتعلق الأمر بالعلاقة السببية بين الهيمنة والحرب في العلاقات الدولية. حيث لا يبدو واضحًا تمامًا ما إذا كان امتلاك إحدى الدول للقوة الساحقة يؤدي إلى تحقيق السلام، كما في حقبة السلام الروماني (PaxRomana) وحقبة الهيمنة الأمريكية، أم أن التمركز الشديد للقوة في يد دولةٍ واحدةٍ أو عددٍ محدودٍ من الدول يجعل الحرب أكثر احتمالا بسبب احتمالات إنشاء التحالفات وبالتالي إضعاف أو إلغاء القدرة على الردع، وبذلك يجادل الواقعيون بأن التوزيع المثالي للقوة هو ذلك التوزيع الذي تكون فيه دولةٌ قويةٌ متمسكةٌ بالوضع الراهن قادرةٌ على لعب دور الموازن، كما حدث في حقبة السلام البريطاني (PaxBritannica)[4].

القطبيـة

شكّل مفهومُ القطبية (polarity) مفهومًا مركزيًا في تفسير وُولتز، وغيره من الواقعيين البنيويين، للحرب. وقد كان السؤال الذي شغل اهتمام الواقعيين البنيويين لفترةٍ امتدت إلى مابعد نهاية الحرب الباردة هو: أيُّ أشكال النظم الدولية (أحادية القطبية، ثنائية الأقطاب أم متعددة الأقطاب) تعد أكثر استقرارًا، أي أقل إنتاجًا للحروب؟ غير أن النظام أحادي القطبية لم يحظَ بالاهتمام الكافي لدى وُولتز، فقد تحدث عن النظام الدولي الهرمي (hierarchical) واعتبره الأكثر استقرارًا وتحقيقا للسلام، يليه النظامُ الدولي متعدد الأقطاب [المتوازن] فالنظام الدولي ثنائي الأقطاب. تكمنُ المشكلة الجوهرية التي يعاني منها مفهوم القطبية في معايير التعريف/التحديد التي على أساسها يُحَدَّد شكلُ النظام الدولي نسبةً إلى عدد الأقطاب المُشَكِّلة له. وُولتز نفسُه لم يأخذ هذا المُنطلق المنهجي على محمل الجد، واكتفى بالإشارة إلى أن الباحثين لا يحتاجون إلا إلى ترتيب الدول حسب قدراتها[5]. وهناك جدل بين الواقعيين أنفسِهم بشأن تحديد شكل القطبية في نظامٍ دولي ما، وهو ما يؤثر في نهاية المطاف على مدى اتساق التفسيرات التي يقدمونها لأسباب الحروب في فتراتٍ زمنيةٍ مختلفة. على سبيل المثال، في الوقت الذي يؤرخ فيه الواقعيون للثنائية القطبية بداية من عام 1945، نجد أن مورغنثو نفسه جادل بأن الاتحاد السوفييتي لم يصبح قوة عظمى إلا بعد أن أصبح قادرًا على شنِّ حربٍ

[1] Waltz, 126.

[2] Richard Ned Lebow, *Why Nations Fight? Past and Future Motives for War,* UK: Cambridge University Press, 2010, 29.

[3] Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, NY: McGraw-Hill, 1979, 131.

[4] Lebow, 29.

[5] Waltz, 129-131.

نووية خلال الخمسينيات من القرن العشرين. وعلى سبيل المثال كذلك، جادل ميرشهايمر في عام 1990 بأن الثنائية القطبية كانت تقترب من نهايتها أو أنها انتهت بالفعل لتفسح المجال أمام نظامٍ دولي متعدد الأقطاب، في الوقت نفسه، جادل وُولتز نفسُه في عام 1993 بأن النظام الدولي (كان) ما يزال ثنائي الأقطاب (آنذاك) رغم انهيار الاتحاد السوفييتي[1]. وتزداد هذه الاختلافاتُ تباينًا عندما يتعلق الأمر بالنظام الدولي في فترة مابعد الحرب الباردة، ما إذا كان أحادي القطب بفضل خروج الولايات المتحدة من الحرب الباردة كقوةٍ عظمى "وحيدة"، أم أن الأمر يتعلق بالتحول نحو نظامٍ دولي مُتعددِ الأقطاب بفضل تزايد الأدوار العالمية لمجموعةٍ من الفواعل غير التقليدية، كالاتحاد الأوروبي والصين. ويشكك لِيبُو في إمكانية التحقق من احتمالات الحرب في الأنظمة الدولية المختلفة إلا عبر القيام بمقارناتٍ بين عددٍ واسعٍ من (تلك) الأنظمة، في حين أن التاريخ، حتى وفقاً لأكثر قواعدِ الحساب سخاءً، لم يُسجّل إلا عددًا محدودًا من الأنظمة الهرمية أو الأنظمة ثنائية الأقطاب. ويجادل بأنه "من غير الواضح ما إذا كانت هناك قيمةٌ لفرضية وُولتز حتى إذا كان بالإمكان اختبارُها وتأكيدُها، لأن المعدلات الإحصائية الأساسية لا تخبرنا أيَّ شيءٍ على الإطلاق حول الحالات [التاريخية] الفردية"[2].

المعضلة الأمنية

يستند الواقعيون في تفسير الحرب كسمةٍ تاريخيةٍ حتمية ودائمة في العلاقات الدولية إلى مفهوم المعضلة الأمنية التي تواجهها الدولُ باستمرارٍ، وهو مفهومٌ بنيويٌّ يتعلق بالبنية الفوضوية للنظام الدولي، إضافة إلى سمة الاعتماد على النفس. فالدول، بسبب الفوضى، وبالتالي اعتمادِها على نفسها، تتخذُ إجراءاتٍ لتعزيز أمنها، وبصرف النظر عن كونها ذات طابع دفاعي أو هجومي، فإن الدول الأخرى تفسر تلك الإجراءات على أنها خطرٌ محتملٌ على أمنها الداخلي. إن حالة الشك وعدم الثقة الدائمين حيال الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى من شأنها أن تؤدي بالدول مجتمعة إلى دوامةٍ من الفعل ورد الفعل، أي أن الشعور باللاأمن يولد مزيدًا من الشعور باللاأمن، مما يجعل احتمال قيام الحرب أمرًا ممكناً على الدوام. وحتى عندما يسود هناك اعتقادٌ بأن دولةً ما تضمر نوايَا حسنة، يبقى هناك تخوفٌ دائمٌ من أن تتبدل هذه النوايا[3]، وهذا ما يسميه هربرت باترفيلد (1900–1979) المأساة المروعة في العلاقات الدولية، ولا يوجد هناك ما يشير إلى أن الدول قادرة على التغلب على هذه المعضلة المستعصية[4]. ويجادل ميرشهايمر بأن الدول حتى في حال انخراطها في اتفاقياتٍ وترتيباتٍ مثلا للحد من انتشار الأسلحة، ستبقى دائمًا متخوفة من قيام الأطراف الأخرى بنقضها والتنصل منها والقيام بتحقيق سبق عليها. وفي

[1] Lebow, 27.

[2] Ibid., 27-28.

[3] John Baylis, "International and Global Security in the Post-Cold War Era," in John Baylis and Steve Smith (eds.), *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*, NY: Oxford University Press, Second Edition, 2001, 303-304.

[4] cited in Ibid., 304.

هذه الحالة، تعيش الدول مجتمعة في حالةٍ دائمةٍ من الحذر والميل للنهوض بأعباء أمنها اعتمادًا على نفسها[1].بالنسبة إلى الواقعيين،

حالة الطبيعة في العلاقات بين الدول هي حالة حرب.

(Among states, the state of nature is a state of war.)

وحالة الفوضى في بنية النظام الدولي هي ما يؤدي إلى خلق معضلة اللاأمن (insecurity dilemma) وتدفع الدول إلى القلق بشأن أمنها[2]. هذه الصياغة تؤشر على وجود علاقة تشكيل متبادل بين البنية الفوضوية للنظام الدولي واعتماد الدول على نفسها لحماية أمنها من تهديدات بعضها ضد أخرى. بعبارة أخرى، البنية الفوضوية للنظام الدولي تزيد من حدة اعتماد الدول على نفسها، تماما كما أن زيادة اعتماد الدول على نفسها يفاقم من حدة الفوضى في النظام الدولي.

شروط الأمن الدولي

أولاً،

يقترح **الواقعيون الكلاسيكيون** آليتين أساسيتين من خلالهما يحافظ النظام الدولي على النظام (order) والاستقرار، ومن ثم يتحقق الأمن الدولي: ميزان القوة والحرب. وليس من المدعاة للدهشة أن تشكل الحرب في نظر الواقعيين الأرثوذكس آلية للحد من الحروب الدولية، لأنه يعكس ثبات الإدراك الواقعي للعلاقات الدولية على أنها تنزع للصراع والاحتراب أكثر مما تنزع للتعاون.

ميزان القوة

يمكن فهم العلاقة بين ميزان القوة وحل النزاعات في المنظور الواقعي الكلاسيكي من خلال الانطلاق من التعريف التالي: ميزان القوة هو تعبير عن تعادل في القوة بين دولتين/كتلتين/حلفين دوليين أو بين مجموعة دول/مجموعة تكتلات/عدة أحلاف دولية، بحيث يمنع هذا التوازن قيام أي طرف بمغامرة عسكرية ضد الطرف الآخر، وبذلك يتحقق بموجبه الاستقرار والسلم المبنيان على القوة[3]. ويمكن تعريف موازين القوة من حيث عدد الأقطاب الموجودة في الميزان، ويتحدد عدد الأقطاب بعدد الدول التي بوسعها أن يهدد بقاء بعضها بعضا بشكل خطير. فالنظام الدولي خلال الحرب الباردة هو نظام ثنائي الأقطاب، لأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي هما الدولتان الوحيدتان اللتان لديهما القدرة على تهددي بقاء بعضهما البعض[4].

يعتمد مفهوم ميزان القوة على المقارنة المستقاة من علم الاقتصاد الكلاسيكي، حيث استوحاه الواقعيون (على رأسهم مورغنتو) من دور السوق في الحياة الاقتصادية. إذ أن السوق القادرة على تنظيم المنافسة عبارة عن

---

[1] Ibid., 304-305.

[2] Mohammed Nuruzzaman, "Paradigms in Conflict: The Contested Claims of Human Security, Critical Theory and Feminism," *Journal of the Nordic International Studies Association* 41(3): 2001, 288

[3] عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، 245.

[4] براون، 54.

كيان محض يأتي إلى الوجود بمعزل عن رغبات المشترين والبائعين الذين – رغم ذلك – يوجدونها من خلال أعمالهم [بشكل غير مباشر]. ويمضي كريس براون أبعد من ذلك في القياس على المفهوم والدور الاقتصادي للسوق في إدراك مفهوم ودور ميزان القوة في العلاقات الدولية، فيقول بأنه في سوق غير قادرة على المنافسة (تحتكره القلة)، يكون بوسع عدد قليل من الشركات إدارة الأسعار والإنتاج، ولا يشكل بقاء بعضها محل اهتمام بالنسبة للبعض الآخر. ويعطي المثال التالي: "شركة فورد تتمنى لو أن شركة جينيرال موتورز تزول من الوجود، والعكس بالعكس، ولكنها بوصفها تحقق أكبر قدر من الربح تدرك أن المحاولات المباشرة للتخلص من المنافسة تنطوي على أخطار هي من الشدة بحيث تجعلها لا تفكر بذلك، فحرب الأسعار قد تطيح بكلتا الشركتين، وبالطريقة نفسها فإن للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي مصلحة مشتركة في تنظيم المنافسة بينهما، حتى وإن كان كل منهما يود لو أن الطرف الآخر يزول من الوجود لو كان من الممكن تحقيق ذلك بطريقة لا تنطوي على المخاطرة وتكون غير مكلفة"[1]. هذا القياس الاقتصادي يجعل من العمل وفقا لميزان قوى خيارا عقلانيا يمكن الدول من المحافظة على استقرار النظام الدولي.

يهدف ميزان القوة، حسب بولينبروك وآخرين، إلى: 1) الحيلولة دون ظهور هيمنة عالمية؛ 2) المحافظة على العناصر المشكلة للنظام الدولي وعلى النظام الدولي في حد ذاته؛ 3) ضمان الاستقرار والأمن المتبادل ضمن النظام الدولي؛ و 4) تعزيز وإطالة أمد السلام الدولي باستعمال حروب الردع، التي تعني التصدي لأي طرف معتد يحاول قلب ميزان القوة، مع إمكانية مواجهة سياسة توسعية ما بتشكيل حلف مضاد[2].

أما بالنسبة للآليات التي ترى الواقعية الكلاسيكية أنها كفيلة بصيانة أو استرجاع ميزان القوة، فهي كما يلي: 1) سياسة فرق تسد؛ 2) التعويضات الدولية/الإقليمية في فترات ما بعد الحروب؛ 3) خلق دول عازلة (buffer states)؛ 4) تشكيل الأحلاف؛ 5) إنشاء مجالات النفوذ؛ 6) التدخل؛ 7) المساومة الدبلوماسية؛ 8) التسوية السلمية والقانونية للخلافات؛ 9) تقليص التسلح؛ 10) سباقات التسلح؛ و 11) الحرب في حد ذاتها إذا كان ذلك ضروريا صيانة أو استرجاع ميزان القوة[3].

الحرب كمفهوم سياسي

يمثل التصور السياسي للحرب لكلوزفيتز ثورة على الإدراك السائد للحرب على أنها ظاهرة مرضية (غير صحية) في العلاقات الدولية، وأنها تعبر عن انهيار النظام الدولي. في المقابل، يجادل كلوزفيتز بأن الحرب سمة طبيعية للعلاقات الدولية، وآلية أساسية من آليات عمل النظام الدولي، وذلك لما لها من دور في نظام توازن القوى. وهنا يعود بنا براون من جديد إلى الصورة الثالثة من صور وولتز، مؤكدا على دور البنية الفوضوية للنظام الدولي في دفع الدول خوض الحروب ضد بعضها البعض دفاعا عن مصالحها الخاصة، ثم يؤكد على ضرورة التفريق بين الحرب الأهلية/الداخلية والحرب الدولية لفهم التصور السياسي للحرب عند كلوزفيتز. فالحرب الأهلية تعبير عن انهيار الأوضاع الطبيعية داخل الدولة، وبذلك فهي بالفعل وضع مرضي، لأن الدول رغم أنها من حيث المبدأ تتوفر على وسائل عدة لحل النزاع تمنع اللجوء إلى العنف، إلا أنه في بعض الأحيان يتعذر استعمال تلك الوسائل، فتندلع الحرب؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالحرب الدولية - على خلاف ما سبق – تمثل بالفعل الآلية التي غالبا ما تكون

[1] المرجع نفسه، 55-56.

[2] Dougherty and Pfaltzgraff, 42.

[3] Ibid., 42.

النهائية لحل الصراع. وهذا هو جوهر التصور السياسي للحرب بوصفها خيارا عقلانيا، ينتج عن الموازنة بين التكاليف والمنافع في استخدام القوة لحسم الصراعات الدولية[1]، وهو ما كان محل اهتمام كلوزفيتز.

يرى كلوزفيتز أن الحرب تُعدّ (أو يجب أن تكون) عملا سياسيا عقلانيا مقيدا، وقد عبر هذه الفكرة بمقولته الرائجة "الحرب أداة سياسية حقيقية، وهي استمرار للعمل السياسي بوسائل أخرى"؛ فالحرب بالنسبة له ليست نهاية العمل السياسي بل إنها تدار لأغراض سياسية. ورغم كونه ضابطا عسكريا، إلا أنه طالما أكد على أهمية السيطرة السياسية على القوات المسلحة[2].

يقترح أنصار كلوزفيتز تصورهم السياسي للحرب - كآلية للحد من الحروب – من خلال نقطتين أساسيتين[3]: **أولا**، بوصفها جزءا من ميزان القوة، فهم يجادلون بأنه في نفس الوقت الذي يشكل فيه ميزان القوة آلية لمنع الحروب، فإن هذه الأخيرة – هي الأخرى – تشكل آلية جيدة للحفاظ على استقرار وتوازن النظام الدولي (أي المحافظة على بقاء ميزان القوة)؛ **وثانيا**، بوصفها آلية لحل النزاعات بإمكانها أن تحقق ما لا يستطيع ميزان القوة تحقيقه (أي تحقيق التغيير بدلا من إحباطه).

من خلال هذا التصور، يمكن إدراك نوع من التكامل بين الآليتين، فبدون الحروب لا يستطيع ميزان القوة أن يعمل على حفظ التوازن في النظام الدولي، وبدون ميزان القوة يصبح الانتشار الموسع للحروب مدعاة لتفاقم الفوضى (بمعنى انعدام النظام disorder). بصيغة أخرى، قد تكون التحالفات وسباقات التسلح من آليات الحفاظ على ميزان القوة بشكل سلمي (بدون حرب)، غير أن فشل هذه الآليات يجعل من الحرب خيارا لازما. إن الحرب لا تعبر عن الفشل في حل الصراع والدفع نحو التغيير، بل قد تكون آلية لا مفر منها لتحقيق ذلك، وهذا هو جوهر التصور السياسي للحرب عند الواقعيين الكلاسيكيين (وفي مقدمتهم كلوزفيتز).

ثانيًا،

يقترح **الواقعيون البنيويون**، من جانبهم، آليتين أساسيتين لتحقيق شروط الأمن الدولي، الأولى هي "الاستقرار عن طريق الهيمنة" (Hegemonic Stability) التي تطورت تزامنا مع الزخم الهائل من الأدبيات المؤسساتية الدولية حول نظرية المنظومات (regimes)، والثانية هي "التوازن الدفاعي–الهجومي" (Offensive-Deffensive Balance)، التي تعتبر من نتاج النقاش بين الواقعيين الدفاعيين والواقعيين الهجوميين.

الاستقرار بالهيمنة

يرتبط هذا المفهوم بنظرية المنظومات (regimes theory) التي شكلت محورا للنقاش بين الواقعية الجديدة والمؤسساتية الجديدة (أنظر المحاضرة اللاحقة)، حيث تطور هذا المفهوم في محاولة للإجابة على السؤال: لماذا تستمر المنظومات الدولية[4] في الوجود رغم الطبيعة الأنانية والعدوانية للدول، واحتمالات الغش والتنصل من هذه

---

[1] براون، 128-129.

[2] المرجع نفسه، 129-130.

[3] المرجع نفسه، 119.

[4] المنظومات الدولية، حسب كراسنر، هي "مجموعة من المبادئ والأعراف والقواعد وإجراءات اتخاذ القرارات الضمنية والصريحة تتجمع حولها توقعات الفاعلين في مجال معين من العلاقات الدولية"، ويعطي مثالا بالاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفات الجمركية GATT. (أنظر بيليس و سميث، 495). وللاطلاع على المزيد حول دور المنظومات في العلاقات الدولية الراهنة، أنظر: المرجع نفسه، 520-488، مع ملاحظة الفرق في ترجمة مصطلح regime، حيث نترجمه هنا إلى العربية بـ "المنظومة" بدلا من "النظام"، وهي الترجمة التي اعتمدها مركز الخليج للأبحاث في ترجمته للمرجع السابق، لأن "النظام" يترجم مصطلح system أكثر مما يترجم مصطلح regime.

المنظومات، كما يشكك الواقعيون الجدد؟ فالجواب من منظور الواقعية الجديدة يكمن في ظهور نمط من الاستقرار يحافظ عليه طرف مهيمن (hegemon)، وهي الإجابة التي تشاطرها فيها المؤسساتية الجديدة.

يعود هذا المفهوم إلى تشارلز كيندلبرغ (1973)، حيث أشار إلى أن النظام الاقتصادي قبل 1914 لم يكن ذاتي التنظيم كما كان يعتقد، بل إن القوة المالية المهيمنة لبريطانيا العظمى هي التي عملت على الحد من مشاكل التعاون الدولي المتولدة عن العمل بمعيار الذهب. وقد كانت تعمل على ذلك لأنه من مصلحتها المحافظة على استقرار النظام من جهة، ومن جهة أخرى لأن أطراف النظام الآخرين كان لديهم الاستعداد الكامل للتعامل مع الدور المهيمن لبريطانيا[1]. واستنادا إلى هذا النمط من التحليل يمكن تفسير حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي عرفتها ثلاثينيات القرن الماضي كنتيجة لانهيار القوة الاقتصادية لبريطانيا العظمى من جهة، وعدم استعداد الولايات المتحدة لتولي قيادة الاقتصاد العالمي من جهة أخرى[2].

وقد واصل كل من كيوهان وكراسنر التحليل السابق بالإشارة إلى الدور الذي لعبته القوة الاقتصادية للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية في توفير قيادة مهيمنة على المنظومة الاقتصادية الدولية لما بعد الحرب. فقد عملت إقامة وتعزيز الهياكل المؤسسية للنظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب، وذلك من خلال – مثلا – دفع المفاوضات متعددة الأطراف نحو توقيع اتفاقيات GATT وتأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[3]. إن دور الطرف المهيمن في النظام الدولي يجعله أشبه بدور الحكومة العالمية التي تضبط سلوكات الدول بحيث تجعلها لا تنزع للمساس باستقرار النظام ككل. وفي حقل النزاعات الدولية، لا يختلف توصيف هذه الآلية عنه في حقل العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو التفسير الذي عادة ما يتم طرحه لتبرير قيام الولايات المتحدة بتصحيح الوضع الناجم عن غزو العراق للكويت عام 1990.

ترى نظرية الاستقرار بالهيمنة أن تركيز القوة من شأنه أن يخدم مصالح الدولة/الدول المهيمنة في نفس الوقت الذي يخدم فيه مصالح الدول الأخرى الأقل قوة؛ وفي مقابل ذلك، فمن شأن تضاؤل (تراجع) الهيمنة وما ينجم عن ذلك من تشتت القوى في السياسة الدولية من شأنه أن يؤدي إلى الفوضى (disorder). وبذلك يمكن إدراك الدور الذي تؤديه الدولة/الدول المهيمنة على أنه تسهيل التعاون بين الدول[4]، وتجنيبها الانزلاق إلى التنازع والصراع.

التوازن الهجومي-الدفاعي

يفترض الواقعيون الجدد أن البنية الفوضوية للنظام الدولي، حيث يكتسي بقاء الدول أهمية قصوى. وللمحافظة على البقاء، تتبنى الدولة، منفردة أو ضمن مجموعة من الدول، استراتيجيات متعددة، فقد تشكل أحلافا أو تكتلات مع بعض الدول ضد أخرى؛ وقد تتبنى إستراتيجية الالتحاق بالطرف المتوقع انتصاره (bandwagon strategies) بالالتحاق بالأقوى بدلا مواجهته؛ وقد تلجأ الدولة إلى الوسائل الديبلوماسية (بما في ذلك المفاوضات والتنازلات)؛ وقد تذهب الدولة نحو الحرب للوقاية مسبقا من سلوك عدواني من جهة العدو. كل هذه الاستراتيجيات في الواقع تقع في صلب اهتمامات الواقعيين الجدد، مما جعلها محل مساءلة حول أي منها يمكن اعتماده قبل الأخرى[5].

---

[1] براون، 198.

[2] Viotti and Kauppi, 78 .

[3] براون، 199.

[4] Viotti and Kauppi, 7.

[5] Dougherty and Pfaltzgraff, 90.

هنا يعتقد الواقعيون الهجوميون أن الدول تسعى للحصول على القدر الأقصى من المكاسب في قوتها مقارنة مع الدول الأخرى، وذلك للإبقاء على هامش كاف من الأمن، ويضربون مثالا لهذه الدول بالدولة المهيمنة في النظام الدولي (hegemon)، ويعتقدون أن الوسيلة الأمثل لتعظيم هذه المكاسب هو البناء المستمر للقدرات الهجومية للدولة بحيث تكون دائما أعظم من تلك التي تمتلكها الدول الأخرى؛ وفي المقابل يرى الواقعيون الدفاعيون أن الدولة لا تسعى إلى تعظيم مكاسب قوته النسبية، بل تسعى بدلا من ذلك إلى تبني استراتيجيات للحد من تعاظم مكاسب القوة النسبية لأعدائها من الدول[1].

وفي اتجاه توفيقي، يرى كل من ستيفن فان إيفيرا وروبرت جيرفيس أنه مادامت احتمالات الحرب بين الدول تزداد بزيادة حيازتها القدرة الهجومية المفضية للغزو، فإن القدرات الدفاعية عندما تكون أكثر تيسرا من القدرات الهجومية تفضي إلى سيادة الأمن وزوال الحوافز التوسعية. وعندما تسود النزعة الدفاعية، سيكون بإمكان الدول امتلاك القدرات الكفيلة فقط بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وبذلك تتقلص آثار الطبيعة الفوضوية في البيئة الدولية. ويشير ستيفن وولت إلى أنه ليس من المفاجئ أن نجد الواقعيين الجدد الذين يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت آمنة في أغلب فترات الحرب الباردة يتخوفون من إمكانية تبديد الولايات المتحدة الأمريكية لهذا المكسب في حال تبنيها لسياسة خارجية عدائية.

وينطلق تشارلز غلاسر من افتراضات الواقعية الجديدة نفسها، لكنه يصل إلى نتائج مخالفة، فتحت سلسة واسعة من احتمالات وقوع أحداث طارئة (contingencie)، وفي نظام قائم على الاعتماد على النفس، قد تقرر الدول أن تتعاون كوسيلة للخروج من المأزق الأمني. فبالنسبة إلى غلاسر، تقوم الدول بموازنة إيجابيات ومخاطر الدخول في سباق للتسلح مقابل التكاليف والمكاسب التي تجنيها من الدخول في اتفاقيات لضبط/مراقبة التسلح. وبهذا الشكل فإن الدول تنخرط في نظام للدفاع الذاتي ولكن في شكله التعاوني وليس الصراعي[2]. وعودة إلى العلاقة بين الهجوم والدفاع، يفترض غلاسر أن الدولة، أثناء قيامها بالتفضيل بين الاستراتيجيات التعاونية أو التنازعية، يجب أن تلجأ إلى تطبيق مفهوم التوازن الهجومي-الدفاعي (offensive-deffensive balance)، الذي هو معدل تكاليف القوة الدفاعية من جهة وتكاليف القدرات الهجومية من جهة أخرى[3]. وبمعالجتها لهذه القضايا، تنفتح الواقعية الجديدة أمام المدخلات الواردة من نظريات السلوك التعاوني، نظريات ضبط التسلح ونظرية الألعاب[4]؛ في الوقت الذي تحاول فيه التخفيف من حدة حماس الواقعيين الكلاسيكيين لازدراء إمكانية قيام علاقات تعاونية بين الدول في ظل المعضلة الأمنية المستعصية.

[1] Ibid., 90.

[2] Ibid., 89.

[3] Ibid., 90.

[4] Ibid., 90.

المقاربات الواقعية الدفاعية والهجومية للأمن[1]: فحص مقارن

الواقعية الدفاعية

الواقعية الدفاعية أقل الواقعيات أرثوذكسية، وتقترب كثيرا من أطروحات وافتراضات المؤسساتية الجديدة، كما سنرى في المحاضرة اللاحقة. لذلك، يمكن القول بأن أنصار هذا التيار يعدون أقل تشاؤمًا حيال السياسة الدولية كفضاءٍ للصراع الأزلي الأبدي حول المصالح، كما يزعم عموم الواقعيين. ويحاجج الواقعيون الدفاعيون بأن الاحتراب في عصر الاعتماد المتبادل المتزايد بين الدول سلوك غير عقلاني وغير وظيفي، مما يجعل تكاليف الحروب، بشتى أشكالها، تفوق مكاسبها. من جهة أخرى، فهم ينفون أي ارتباط بين مضاعفة القوة (maximizing power) وزيادة أمن الدولة. فحسب منطق المعضلة الأمنية، تؤدي مساعي دولة ما إلى مضاعفة قوتها إلى الحد الأقصى (أو بالأحرى إلى أقصى حد ممكن – كما يدعو إليه الواقعيون الكلاسيكيون) إلى تقويض أمن الدولة نفسها على المدى الطويل، أي جعلها أقل أمنًا. وإذا كان البقاء هو أولوية أولويات الدولة في نظام دولي فوضوي، فإن الهدف الجوهري بالنسبة للدولة هو الإبقاء على الوضع القائم على ما هو عليه، وليس السعي لتغييره دون توفر اليقين عما سيؤول إليه بالنسبة لأهداف الدولة ومصالحها.

وعلى خلاف ما يذهب إليه الواقعيون الهجوميون الذين يؤكدون على أن التعاون في ظل الفوضى واللايقين يضعان بقاء الدولة في خطر، كما سنرى لاحقا، يحاجج الواقعيون الدفاعيون بأن التنافس أيضا يضع بقاء الدول وأمنها على المحك، وأن منطق اللايقين نفسَه – الذي يحكم نتائج التعاون – يسري أيضا على نتائج الاحتراب والتنافس والتسابق (نحو التسلح مثلا)، لأن الفشل في تحقيق النتائج المثلى، بالنسبة لمصالح الدولة، من شأنه أن يعرض أمنها أو حتى بقاءها للتهديد، وهو ما من غير الممكن ضمانه بشكل مسبق. في هذا السياق، ينبغي التعامل مع الأمن، ليس كمورد نادر حسب الواقعيين الهجوميين ولكن، كمورد متوفر ومتاح، ويمكن للجميع الحصول عليه إذا ما أدركوا هذه الحقيقة وتعاونوا من أجل الحصول إليه.

الواقعية الهجومية

يعيد الواقعيون الهجوميون إنتاج الخطاب الواقعي الكلاسيكي القائل بأن فوضوية النظام الدولي توفر حافزا قويا أمام الدول للتوسع والاحتراب، والتنافس على أدنى تقدير. وفي ظل هذا المناخ القاتم، يصبح الأمن موردًا نادرًا يتطلب الحصولُ عليه من الدول سعيًا دائمًا ومستميتًا لمضاعفة قوتها مقارنة بالدول الأخرى (منطق المكاسب النسبية)، لأن القوة – الأكبر مقارنة بالآخرين أو القوة في مقابل ضعف الآخرين – هي ما يضمن البقاء، ومن ثم القدرة على تحقيق الأمن.

تقع الواقعية الهجومية في الطرف الأقصى لطيف التنويعات الواقعية، قريبة جدًّا من الواقعية الأرثوذكسية وبعيدة تمامًا عن واقعيي التوليفة الواقعية الجديدة–المؤسساتية الجديدة (أنظر المحاضرة اللاحقة) (الشكل رقم 3). مثلا، يعيد الواقعيون الهجوميون إنتاج مقولات الواقعي الكلاسيكي مورغنثو حول سياسات مضاعفة القوة واعتبار

[1] See: Steven Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-realism and Neo-liberalism," in John Baylis and Steve Smith (eds.), *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*, Oxford: Oxford University Press, 2001; Jeffrey Taliaferro,"Security Seeking under Anarchy," *International Security*, 25(3): 2000/01; Stephen Brooks, "Dueling Realisms," *International Organizations* 51(3): 1997.

السياسة الدولية بوصفها صراعًا أبديا للقوة من أجل القوة (أو القوة كغاية في حد ذاتها)، وإن كانوا يعيدون جذور هذه النزعة إلى بنية النظام الدولي الفوضوية كما يفعل عموم الواقعيين البنيويين وليس إلى الطبيعة البشرية كما يفعل الواقعيون الكلاسيكيون.

الشكل (3): طيف التنويعات الواقعية[1]

يستحضر الواقعيون الهجوميون العديد من الأسانيد التاريخية التي تبرز مكاسب السياسات الهجومية/العدوانية، خاصة المكاسب الجيوسياسية والجيواقتصادية التي تتأتى للدولة على حساب دول أخرى غالبا ما تكون منافسة. ومن خلال تلك الأسانيد، يحاجج الواقعيون الهجوميون بوجود ارتباط قوي، لا يمكن تجاهله، بين القوة (النسبية) والأمن، يصل إلى حد التناسب الطردي. فكلما ضاعفت الدولة من قوتها (النسبية)، كلما حققت الأفضلية مقارنة بالآخرين، كلما زاد شعورها بالأمن. لذلك، فإن الهدف الأقصى بالنسبة لأية دولة هو الهيمنة على جوارها الإقليمي، بينما الهدف الأقصى للدول الكبرى هو الهيمنة على النظام الدولي برمته. لذلك، فإن النزعة السائدة بين الدول ليست المحافظة على الوضع القائم (القوى المحافِظة نادرة في التاريخ الدولي)، وإنما السعي المستمر لمراجعته (دول مراجعة للوضع القائمة revisionist)، ولا يمكن لها أن تتوقف عن ذلك إلا إذا كانت في وضع المهيمن. بعبارة أخرى، الدول لا تعمل على الحصول على القدر الملائم من القوة، كما يحاجج به وولتز، لكنها تعمل على الحصول على الحد الأقصى الممكن، من القوة، الذي يسمح لها بالهيمنة ويصونها من أن يتعرض وضعها القائم للمراجعة من قبل دول أخرى منافسة لها.

من جهة أخرى، وفي السياق نفسه، يؤكد الواقعيون الهجوميون على خلاف الدفاعيين بأن الأفضل بالنسبة للدول هو الالتحاق بركب الأقوى (bandwagoning) والتحالف معه، حتى وإن كان مصدر تهديد، وليس موازنته (balancing)، لأن الأمن والاستقرار، في ظل بيئة فوضوية يحكمها منطق الاعتماد على النفس، لا يمكن أن يتحقق إلا عبر مضاعفة القوة النسبية.

[1] يمكن فهم هذه التموقعات، على نحو أفضل، من خلال العودة إلى بروبرت كوفمان الذي يعتبر الواقعية الهجومية بمثابة واقعية بنيوية تشاؤمية، بينما يعتبر الواقعية الدفاعية بمثابة واقعية بنيوية تفاؤلية. أنظر:

Robert Kaufmann, "Atwo-level Interraction," *Security Studies* 3(4) : 1994, 683.

مراجع أساسية

تيموثي دان، "الواقعية"، في ستيف سميث وجون بيليس (محررين) (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، **عولمة السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2014.

جون بيليس، "الأمن في حقبة مابعد الحرب الباردة"، في ستيف سميث وجون بيليس (محررين) (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، **عولمة السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2014.

جون ميرشايمر، "الواقعية البنيوية"، في تيم دان وأخرون (ترجمة ديما الخضرا)، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

ريتشارد نا ليبو، "الواقعية الكلاسيكية"، في تيم دان وأخرون (ترجمة ديما الخضرا)، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

كريس براون (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، **فهم العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

سكوت بورتشل وآخرون (ترجمة محمد صفار)، **نظريات العلاقات الدولية**، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2006.

مايكل شيهان (ترجمة أحمد مصطفى)، **توازن القوى: النظرية والتطبيق**، القاهرة: المركزالقومي للترجمة، 2015.

Andrew Linklater, "Neorealism in Theory and Practice," in Ken Booth and Steve Smith (eds.), *International Relations Theory Today*, Cambridge: Polity, 1995.

Barry Buzan, "The Timeless Wisdom of Realism?" in Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.), *International Theory: Positivism and Beyond*, Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Daniel H. Deudney, "Regrounding Realism: Anarchy, Security, and Changing Material Contexts," *Security Studies* 10(1): 2000).

Kenneth Waltz, *Theory of International Politics*, New York: Random House, 1979.

Kenneth Waltz, "Structural Realism After the Cold War," *International Security* 25(1): 2000.

Paul Viotti and Mark Kauppi, *International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond*, Boston: Allyn and Bacon, 1997.

المحاضرة (5): المقاربة الليبرالية

المثالية، الوظيفية وجذور المقاربة الليبرالية للأمن

تمتد الليبرالية بجذورها إلى النزعة المثالية لفترة ما بين الحربين التي كانت تسعى أساسًا لمنع اندلاع الحروب (الحرص على عدم تكرار مآسي الحرب العالمية الأولى). غير أن اندلاع الحرب العالمية الثانية كان بمثابة دافع لتغيير قناعات الليبراليين المثاليين وإدراك أن الأمن والسلام لا يشكلان وضعًا طبيعيًا (معطىً)، لكن يجب دائمًا على الدول أن تفعل ما ينبغي عليها فعله لتحقيقه والمحافظة عليه.

كان الرئيس وودرو ويلسون، صاحب المبادئ المثالية الأربع عشرة الشهيرة، يحاجج أن الأمن والسلام الدوليان لا يتحققان إلا عبر مؤسسة دولية تدير العلاقات بين الدول وتسهر على تنظيم فوضى النظام الدولي. الأدبيات التي قامت بتطوير هذه الأطروحة هي ما يعرف اليوم بالمؤسساتية التقليدية (لتمييزها عن المؤسساتية الجديدة). لقد جادل الرئيس ويلسون (1918) بأنه ينبغي تشكيل تجمع من الأمم من أجل المحافظة على الأمن والسلام بينها. وقد تجسد هذا التجمع في عصبة الأمم. غير أن فعالية العصبة، على نحو ما هو معروف تاريخيًا، كانت تتوقف على تشكيل قوة عسكرية/هجومية تتصدى لردع العدوان وفرض الإرادة الدولية القائمة على مبدأ حفظ الأمن والسلام الدوليين، وهو ما يعرف أيضا بنظام الأمن الجماعي أو الدفاع الجماعي[1] (تدبير متعدد الأطراف بموجبه تقبل كل دولة مبدأ أن أمن دولة عضو هو شأن جميع الأعضاء، كما توافق على الانضمام إلى منظومة جماعية لرد العدوان – سواء من داخل حيز المنظومة أو من خارجها – والمحافظة على السلام القائم بوصفه وضعًا راهنًا[2]).

غير أن انهيار عصبة الأمم كان بمثابة النهاية لأطروحات الليبرالية المثالية. ومع ذلك، صمدت بعض افتراضاتها الأساسية، وأُعيد بعثها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث استُبدلت العصبة بمؤسسة دولية أخرى مسؤولة عن الأمن والسلام الدوليين، هي منظمة الأمم المتحدة. غير أن نظام الأمن الجماعي لم يتم تفعليه، بسبب مبدأ حق النقض واستقطاب الحرب الباردة، حتى نهاية هذا الأخيرة إثر غزو العراق للكويت (أوت 1990) – رغم الدوافع الخفية لحرب تحرير الكويت من القوات العراقية[3].

لكن التطور الأبرز الذي ألهم الإسهامات الليبرالية كان تقدم تجربة التكامل الإقليمي في أوروبا الغربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فضلا عن تزايد حدة ظاهرتي الظاهرة عبر الوطنية والاعتماد المتبادل. وقد حاجج الليبراليون بأن توسع النظام الاقتصادي الدولي، خاصة في شقه التجاري، أدى إلى بروز وتطور شبكة عالمية معقدة من اعتماد الدول بعضها على بعض؛ وفي حالة أوروبا الغربية، أدى انخراط الدول في مسار التكامل الإقليمي إلى نشأة مؤسسات مافوق قومية تجعل الدول أقل اهتماما بالمسائل التي لا تنطوي على مكاسب "مطلقة" (مشتركة)، كالمسائل العسكرية التي تنطوي على مكاسب "نسبية" تجعل العلاقات الدولية لعبة صفرية.

---

[1] تيموثي دان، "الليبرالية"، في ستيف سميث وجون بيليس (محررين) (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، **عولمة السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2014، 321-323.

[2] ينص ميثاق عصبة الأمم على أنه في حالة وقوع حرب، يتعين على جميع الأعضاء تعليق علاقاتها مع الدولة المعتدية مع فرض عقوبات عليها، وعند الضرورة، وضع قواتها المسلحة تحت تصرف مجلس العصبة لصد العدوان واسترجاع الوضع القائم قبل العدوان.

[3] أنظر: دان، 325-326.

وقد أعطت أدبيات التكامل الإقليمي (الأوروبي) زخما لهذه الأطروحات، خاصة أدبيات المدرسة الوظيفية. وقد أشار كريس براون إلى الوظيفية لم تكن فقط نظرية حول بروز وتطور المؤسسات الدولية، لكنها أيضا نظرية حول شروط السلام. حيث حاجج ديفيد ميتراني بأن نظامًا فعالاً للسلام لا يمكن بناؤه إلا من الأسفل (السياسات الدنيا) نحو الأعلى (السياسات العليا)، وبأن السلام يتحقق بشكل مجزأ[1]. ينبغي أن نتذكر أن من الأهداف الأساسية التي شكلت دافعًا لتطور التكامل الأوروربي، نظرية وممارسة، هو الحرص على تجنب حرب أوروبية، إقليمية/عالمية، مدمرة ومروعة أخرى. وقد تطلع الأوروبيون إلى مشاريع عديدة، تتفاوت بين الفيديرالية (إنشاء "ولايات" متحدة أوروبية) – إنهاء وتحويل السيادات الوطنية – والكونفيديرالية (إنشاء "دول" متحدة أوروبية)[2] – ضبط السيادات الوطنية أو لجمها بتعبير براون. لكن الجميع أيقن، وفي وقت مبكر، أن خيار الفيديرالية كان مجرد تمنٍ، وبذلك حدث الالتفات إلى الأطروحات الوظيفية.

(يا)حاجج الوظيفيون بأن السيادة يمكن تقويضها من الأسفل، وذلك عبر النظر إلى السيادة بوصفها مجزأة إلى جملة من السلطات التي يمكن تجريد الدولة منها على نحو تدريجي. طبعا، في حالة أوروبا الغربية، كان لمشروع مارشال دور حاسم منذ البداية، حيث تم إنشاء مؤسسة مافوق وطنية، هي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لتنسيق عمليات توزيع واستغلال مساعدات مارشال (كان عمل هذه المؤسسة بمثابة فضاء إقليمي للتعلم والتنشئة بالنسبة للنخب الأوروبية). لكن منطق عملية التكامل، حسب الوظيفيين، هو "أن يتسع التعاون المؤسساتي [التعاون عبر المؤسسات مافوق الوطنية] مع اكتشاف الدول بأن التعاون في مجالٍ ما يفضي بشكل طبيعي إلى التعاون في مجال آخر"[3] وهكذا.

من خلال هذا المنطق – القائم على مبدأ العدوى، يمكن فهم حجة ميتراني القائلة بأن نظام السلام الفعال لا يمكن بناؤه إلا من الأسفل نحو الأعلى (السياسات العليا)، بمعنى أن التعاون في مسائل السياسات الدنيا، وهي مسائل تقنية لاسياسية في الأساس، من شأنه أن يفضي لاحقا وبشكل طبيعي إلى التعاون في مسائل السياسات العليا التي يأتي الأمن على رأسها. على هذا النحو، يؤدي التكامل الوظيفي إلى تقويض السيادة من أسفل، وقياسًا إلى التجربة الأوروبية فهو يؤدي بلا شك إلى تعزيز الأمن والسلام الإقليميين.

عموما، وفي مقاربتها الليبرالية للأمن، ترتبط إسهامات الوظيفية بدور المؤسسات، وهو موضوع محوري سيتم التفصيل فيه لاحقا. ينبغي التأكيد فقط على الافتراض السائد لدى الليبراليين بأن التكامل الدولي (بمعنى التكامل بين الدول) عبر خلق مؤسسات مافوق وطنية يلعب دورا حاسما في تجنب النزاعات المسلحة وتعزيز ميل الدول لحل الصراعات دون شن حروب بعضها ضد بعض. وعلى عكس الاعتقاد الشائع لدى الواقعيين القائل بأن فوضى النظام الدولي تؤدي إلى الاحتراب بين الدول، بفضل سياسات الاعتماد على النفس، يعتقد الليبراليون بأن القيود التي تفرضها الفوضى على سلوك الدول هي نفسُها التي تدفع بها نحو التركيز على المكاسب المطلقة، والسعي للتعاون من أجل تعزيز المصالح المشتركة وضبط التنافس حولها. والمأمول، لدى الليبراليين، أن هذا المنطق يسري ليس فقط على أوروبا، رغم خصوصية التجربة، لكن على أقاليم أخرى من العالم. وكثيرا ما يستشهدون برابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) كمؤسسة فاعلة في المحافظة على الاستقرار (الأمني) في جنوب شرق آسيا.

---

[1] براون، 137.

[2] أنظر محاضرات نظرية التكامل (السنة الثالثة ليسانس علاقات دولية).

[3] براون، 154.

قيود الاحتراب/حوافز تحقيق الأمن والسلام الدوليين[1]

بالنسبة إلى الليبراليين، تتوقف الدول عن خوض الحروب بعضها ضد بعض ويتحقق الأمن والسلام الدوليان عبر عدة آليات، بعضها يعد من صميم الأدبيات الواقعية، كالقوة النسبية والتحالفات، لكن أهمها يبقى انتشار الديمقراطيات، زيادة حدة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وتعزيز مأسسة السياسة الدولية.

القوة النسبية (قوة الدولة مقارنة بقوة الدولة/الدول الأخرى)

تعد القوة العسكرية إحدى أدوات – وليس الأداة الأساسية لردع الاحتراب بين الدول. تؤكد هذه المقولة لدى الليبراليين على هويتهم العقلانية كجزءٍ من التوليفة النيوواقعية–النيومؤسساتية (خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي)، فهي ترتبط بروح نظرية الردع التي تحاجج بأن أفضل طريقة لتحصيل الأمن والوقاية من خوض حرب مع طرف آخر هو أن تكون أقوى منه، لأن القوة النسبية عندما تكون غير متوازنة على نحو فادح، تصبح نتيجة الحرب متوقعة لصالح الأقوى، أو تصبح أقل احتمالا لأن الأضعف لن يخوض حربا يعرف مسبقا أنه سيخسرها.

التحالفات

تؤدي التحالفات إلى تقاسم الحلفاء مصالح أمنية/إستراتيجية حيوية من غير المحتمل أن يخاطروا بها مستقبلا، ويستدل الليبراليون بحالة دول حلف شمال الأطلسي التي، باستثناء تركيا واليونان، لم تحارب بعضها بعضا منذ بداية الحرب الباردة.

بُعدُ المسافات الفاصلة بين الدول

يجعل بُعدُ المسافة الجغرافية بين الدول من استخدام القوة العسكرية أمرا أكثر صعوبة وأكبر تكلفة. فالدول المتجاورة، التي تتقاسم مصالح متنافسة (حول الأراضي أو الموارد الطبيعية) أو تتاقسم جماعات عرقية على طرفي الحدود، تتحارب على نحو أسهل. تُستثنى هنا الدول الكبرى التي تمتلك قوات عسكرية قوية، وهي قادرة على استعمالها في أمكنة بعيدة دفاعا عن مصالحها البعيدة.

القيود الكانطية الثلاثة

انتشار الديمقراطيات

الديمقراطيات لا يحارب بعضها بعضا ولا حتى يهدد بعضها بعضا إلا نادرًا جدًّا. أولا، لأن الديمقراطيات أصلا تقوم على مبدأ أن الصراعات يجب أن تحل سلميا عبر المفاوضات والتنازلات دون اللجوء إلى التهديد باستخدام العنف المنظم أو استخدامه فعلا، داخليًا وخارجيًا، على عكس الديكتاتوريات التي تتصرف وفقا لمنطق هوبزي يقوم على (التهديد ب) استخدام القوة؛ وثانيا، لأن النخب الديمقراطية الحاكمة تخشى المساءلة والمحاسبة على تكاليف الحروب عبر المؤسسات والآليات الديمقراطية. وبذلك، فإن من يقرر خوض حرب سيخاطر بأن لا يعاد انتخابه مرة أخرى سواء إذا ما خسر الحرب أو إذا ما كانت الحرب طويلة ومكلفة. هذا على خلاف النخب التسلطية التي دائما ما تقمع المعارضة وتحافظ على موقعها في السلطة حتى بعد حروب خاسرة وجد مكلفة.

[1] أنظر: راسيت، "الليبرالية"، في تيم دان وأخرون (ترجمة ديما الخضرا)، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، 264-269.

زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل

بالنسبة لليبراليين، يوفر التبادل التجاري الدائم والمكثف فضاءً للتواصل الدولي على مستويات عدة (لا يتوقف التبادل عند السلع، لكنه يشمل الثقافات والقيم والمصالح)، ما يؤدي إلى تفاهم متبادل أكبر، وتعاطف أكثر، وهوية متشاركة أقوى عبر الحدود. وإذا كانت المكاسب المستدامة للتبادل التجاري تعتمد على توقعات السلام بين الشركاء التجاري، فإن الصراعات والحروب في المقابل تشكل خطرا محدقا على الوصول إلى الأسواق والاستثمارات. من جهة أخرى، كلما زاد حجم التجارة بين دولتين، كلما زادت قوة النخب السياسية/الاقتصادية التي من مصلحتها المحافظة على علاقات سلمية بين الدولتين.

عضوية المنظمات الدولية

يمكن أن تكون عضوية الدول في المنظمات الدولية بمثابة قيد على خوضها للحروب بعضها ضد بعض، خاصة عبر الوسائل التي يمكنها من خلالها تعزيز السلام: كالفصل بين من يخرقون معايير السلوك الدولي أو فرضها عليهم بالقوة (قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مثالا)؛ ممارسة الوساطة بين الأطراف المحتربة؛ التقليل من حدة انعدام اليقين عبر تزويد الأطراف بالمعلومات؛ توسيع المصالح المادية للأعضاء لتصبح أوسع اشتمالا وأطول مدى؛ تشكيل معايير السلوك؛ وإنتاج سرديات حول كيف يُعرّف كل طرف الطرف الآخر[1].

الاعتماد المتبادل

هناك اعتقاد قديم، يعيد الليبراليون إحياءه باستمرار، يقول بأن التجارة الحرة عبر حدود الدول تؤدي إلى السلام بينها وتقلل من احتمالات الاحتراب (وقوع حروب) بينها. تعود الفكرة إلى العديد من الفلاسفة، لكن مونتسكيو كان الأوضح، حيث أشار إلى أن إحلال السلام الدولي هو الأثر الطبيعي للتجارة الدولية. فدولتان تتجاران (تتبادلان تجاريا)، إنما تتعاملان بالمثل، إحداهما تبيع والأخرى تشتري، وطالما أنهما كذلك، فسوف تتحدان معا على أساس الحاجات والمصالح المشتركة[2]. في السياق نفسه، تثبت التجربة التاريخية أن التجارة الحرة بين الدول غالبا ما تكون أقل تكلفة وأكثر نفعا لها مقارنة بالاحتراب، وكلما زاد اعتماد الدول تجاريًا بعضها على بعض، كلما قلت احتمالات الاحتراب وزادت احتمالات السلام بينها. وهناك درسات، كتلك التي أعدها جون أونيل وبروس روسيت، تبين إحصائيًا/رياضيًا أن العديد من النزاعات الدولية تحدث بين دول لا تجمعها روابط تجارية/اقتصادية أو تجمعها روابط تجارية/اقتصادية ضعيفة[3]، لأن انعدام/ضعف هذه الروابط من شأنه أن يعطل أحد أبرز ميكانيزمات ضبط ضبط السلوك الخارجي العدواني للدول، بعضها ضد بعض، وهو ميكانزم الاعتماد الاقتصادي/التجاري المتبادل.

---

[1] هناك دول أوروبية، على سبيل المثال، تتشارك عضويتها في أكثر من مائة منظمة دولية، وهناك دول أخرى قد لا تتقاسم عضوية أية منظمة دولية (الولايات المتحدة وكوريا الشمالية مثلا)

2 نقلا عن فاطمة حشاني، **مصادروضوابط السلوك الخارجي للدول الكبرى**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، 1، 2017، 117-118.

[3] See: John R. Oneal and Bruce Russet, "Causes of Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations, Organizations, 1885-1992," a paper presented at the 2001 Annual Meeting of the American Political Science Association, San Francisco, CA, 2001; John Robst, Solomon Polachek and Yuan-Ching Chang, "Geographic Proximity, Trade and International Conflict/Cooperation," IZA : IZA Discussion Paper No. 1988, February 2006.

الاعتماد المتبادل (بين مجموعة من الأطراف) هو منظومة/شبكة من العلاقات بين مجموعة من الأطراف يكون للتغير الذي يحدث في طرف منها تأثير على بقية الأطراف، بعضِها أو جميعِها.

يعرف غريفيثس و أوكلاهان الاعتماد المتبادل بأنه وضع علاقة بين طرفين (أو مجموعة من الأطراف) "تكون فيه تكاليف الارتباط أو خفض التبادلات متساوية تقريباً بالنسبة إلى كل من الطرفين"[1].

لكن،

يمكن تعريف الاعتماد المتبادل، على نحو أكثر دقة، بأنه وضع ارتباط بين طرفين أو أكثر، تكون فيه تكاليف فك الإرتباط أكبر من تكاليف الإبقاء عليه.

ينطوي مفهوم الاعتماد المتبادل على بعدين أساسيين: الحساسية والانكشاف، بحيث تدل الحساسية (sensitivity) على الدرجة التي تكون معها الدول حساسة للتغيرات التي تحدث في دولة/دول أخرى. بينما يدل الانكشاف (vulnerabiltiy) على توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تلك التغييرات (قد تكون دولتان متساويتين في الحساسية إزاء ارتفاع أسعار النفط مثلا ولكنهما ربما لا تكونان بالانكشاف ذاته. قد تجد إحداهما أن الانتقال إلى طاقة بديلة أكثر سهولة بالنسبة إليها مما تجده الأخرى، فتقلص بالتالي اعتمادها على النفط)[2].

عمومًا، وكما حاجج ريتشارد ليتل، "نحن جميعا عالقون في شبكة شاملة معقدة من التفاعلات بحيث يكون لتغييرات تطرأ على جزء من النظام عواقب مباشرة وغير مباشرة على بقية النظام"[3].

من جهة أخرى، وحسب جوزيف ناي وروبرت كيوهان، الاعتماد المتبادل ليس إلا انخفاضًا في أهمية وقيمة العلاقات الأمنية والعسكرية في مقابل ارتفاع وتيرة وأهمية العلاقات الإقتصادية في الربط بين دول العالم[4]. فعلا، يبدو أن الترتيب الهرمي التقليدي للسياسات إلى سياسات عليا وسياسات دنيا لم يعد ذا معنى في ظل التنامي المستمر للعولمة والاعتماد المتبادل الاقتصاديين. اليوم، هناك جملة من مسائل السياسة العالمية التي أصبحت تنافس مسائل الأمن العسكري من حيث الأهمية الحيوية، كالمسائل الاقتصادية والبيئية مثلا، وهنا تصبح القوة العسكرية أقل قابلية للاستخدام، خاصة عندما يتعلق الأمر بعلاقات الدولة مع دول(ة) بلغت معها درجة متقدمة من الاعتماد المتبادل الاقتصادي (بالمعنى الذي سبق). وهنا تصبح القوة كذلك أقل قابلية للتحول (nonfrongibility)، وهي خاصية ناتجة، في جزءٍ مُهم منها، عن "الانفصال (النسبي) بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية [الذي يعتبر] ظاهرة حديثة في التاريخ، [حيث] في الماضي القريب كانت الدول الأقوى عسكريًا هي أيضا الأقوى اقتصاديًا. بينما نلاحظ اليوم انفصالا بينهما كما يظهر من خلال مثالي أمريكا وروسيا من جهة، ومثالي اليابان وألمانيا من جهة أخرى"[5].

---

[1] مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، 65.

[2] المرجع نفسُه، 65.

[3] نقلا عن: دان، 327.

[4] نقلا عن: أحمد محمد أبو زيد، "تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 44، 2012، 96.

[5] أنظر: بن عنتر، 34-35.

نظريـة السلام الديمقراطي

تُعتبـر نظريـةُ السـلامُ الـديمقراطي البـرنامجَ البحثيَّ الأساسيَّ ضمن المقاربـة الليبـرالية للأمن. وهي تسـتند إلى تـأملات إيمانويل كانط الـذي حـاجج بـأن الدسـاتير الجمهوريـة (الديمقراطيـة) تعتبر خطوة أساسـية على سـبيل تحقيـق الأمن والسلام الدائم، لأن هذه الدساتير، التي تعبر عن إرادة الشعوب، تخول المواطنين حق تقرير الحرب أو السلم. وطالما أن المواطنين غالبا ما يجنحـون للسـلم ويحتجـون على الحـروب والنزاعـات، فـإن فـرص تحقيـق الأمن والسـلام تصبح أكبر[1]. وتفتـرض نظريـة السـلام الـديمقراطي أن الـديمقراطيات لا تحـارب بعضُهـا بعضًـا (رغـم أن أنصـار هـذه النظريـة يختلفون فيما بينهم بشأن الأسباب التي تجعلها كذلك). حيث تبحث النظريةُ في العلاقة السببية بين طبيعة أنظمة الحكـم (ديمقراطيـة/غيـر ديمقراطيـة)، وميـل الـدُّول لخـوضِ الحـروب؛ وذلـك بتمحـيص واختبـار الافتـراض أن الـديمقراطيات لا تحـارب بعضُهـا بعضًـا بعرضِـه على السـجل التـاريخي للحـروب بين الـدول، سـواءً الديمقراطيةِ أو غيرِ الديمقراطية[2].

في دراسـة مقتصبة، رائدة، نشـرها في بداية السـبعينيات، قـام دين بابسـت[3] بدراسـة الحـروب التي شـهدها العالم في الفترة 1789 – 1941، وتوصل إلى أن هناك 110 حروب كبرى خلال هذه الفترة شاركت فيها 438 دولة. وبعد تحليل طبيعـة الأنظمـة الحاكمـة في الـدول الـواردة في هـذه القائمـة، اسـتنتج بابسـت أن الحـروب، في العمـوم، لا تنشـب بـين الأمـم التي تنتخـب حكوماتهـا، وقـد تخـوض هـذه الأمـم حروبـا ضـد دول تحكمهـا أنظمـة أوتوقراطيـة، أو ضـد المسـتعمرات التابعـة لهـا والتي تسـعى للاسـتقلال عنهـا، لكنهـا قطعـا لا تخـوض حروبـا بعضهـا ضـد بعـض. ومـع بدايـة الثمانينات، شرع مايكل دويل في نشر ما يمكن اعتباره الأعمال المؤسسة لنظرية السلام الديمقراطي، خاصة مقالته ذائعـة الصيت "كانط، ميراث الليبرالية والشـؤون الخارجيـة"[4]، التي حـاجج فيهـا بـأن الـدول الليبراليـة لـم تخـض أيـة حرب، إحداها ضد الأخرى، سواء كانت متجاورة أو غير ذلك، طيلة السنوات المائة الماضية (على زمن صدور المقالة).

تسـتند نظريـة السـلام الـديمقراطي إلـى مجموعـةٍ مـن الحجج لتأكيـد العلاقـة السـببية بـين الديمقراطيـة والسلام: أولاً، تكتسي الانتخاباتُ وفصلُ السلطات وحكمُ القانونِ أهميةً بالغة من حيث كونِها مصادرَ للسلام، حيث تكمن أهمية الانتخابات مثلا في تمكينها المواطنين من إزاحة المسؤولين من السلطة، وبذلك فهي تمنحهم حوافزَ لتجنـبِ الحـروب الـمكلفة مـن خـلال (إمكانيـة) ممارسـة العقـاب الانتخـابي فـي أعقابهـا؛ ثانيًـا، تسـمح شـفافـية الديمقراطية بطمأنة الرأي العام في الخارج بجعل الالتزامات أكثر مصداقية والتراجع عنها أكثر كلفة ووضوحًا؛ وثالثاً، هناك جملة من الآثار المفيدة للثقافة السياسية، وبشكل أكثر تحديدًا الكيفية التي تقوم من خلالها معاييرُ التشاور والتسوية والمعاملة بالمثل بتشكيل حلولٍ للنزاعات، سواءً داخل الديمقراطيات أو بينها[5].

يجادل مايكل دُويل بأن الأنظمة الديمقراطية تقترن بوجود ثلاثة شروط أساسية تمنع نشوب الحرب بينها: أولاً، القيـود الـمحلية التي تفرضـها الـمؤسسـات الليبـرالية على حريـة الفعـل لـدى الحكومـات (الديمقراطيـة)؛ ثانيًـا،

---

[1] قوجيلي، 102.

[2] Milja Kurki, *Causation in International Relations: Reclaiming Causal Analysis,* Cambridge; Cambridge University Press, 2008, 262.

[3] Dean Babst, " Elective Governments : A force for peace," *Industrial Researcg*, Issue April 1972.

[4] Michael Doyle, "Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs," *Philosophy & Public Affairs* 12(3): 1983.

[5] Lebow, 205-206.

الاحترام المتبادل بين الدول الليبرالية والذي يستند إلى القيم الليبرالية المشتركة بينها؛ وثالثاً، وجود مصلحةٍ (متناميةٍ) في السلام ناجمةٍ عن الاعتماد المتبادل التجاري العابر للحدود بين مواطني الدول الليبرالية[1].

يبقى الادعاءُ الجوهريُّ الذي تقوم عليه النظرية محدودًا حتى من الناحية التحليلية، طالما أن بعض مُنظّري السلام الديمقراطي أنفسهم يقرون أحياناً بأن الديمقراطيات لا تقل ميلا للحرب عن أنظمة الحكم الأخرى[2]، وأنه لا توجد هناك أسانيدُ كمية أو إمبريقية كافية تؤكد أن الدول الديمقراطية تتورط في الحروب بشكل أقل تواترًا مقارنة بالدول غير الديمقراطية[3]. فضلاً عن ذلك، هناك ارتباكٌ واضحٌ في الاستنتاجات التي تقوم عليها النظرية. مثلاً، هناك من يجادل بأن الدول الديمقراطية أقلُّ ميلاً لشنّ الحروب على الدول الأخرى (على اختلاف أنظمة حكمها)، بينما هناك من يجادل بأن الدول الديمقراطية أقلُّ ميلاً لشنّ الحروب على الدول الديمقراطية الأخرى (فقط).

إلا أن المشكلة الأساسية التي تعاني منها نظرية السلام الديمقراطي تكمن في عجزها عن صياغة مقولاتٍ سببيةٍ دقيقةٍ وواضحة، فمرة يعزو أنصارُها السلامَ الديمقراطي إلى أسبابٍ بنيوية/مؤسساتية (الإجراءات الدستورية والعوائق المؤسساتية كالفصل بين السلطات والمساءلة البرلمانية وغيرهما)، بينما يعزونه مرة أخرى إلى أسبابٍ معيارية (القيم والمعايير الديمقراطية كمحفز على الخيارات السلمية)[4]، ومرة أخرى إلى أسباب مادية (كالمبادلات التجارية والاعتماد الاقتصادي المتبادل)[5]. في المقابل، وخلال العقود الثلاثة الأخيرة، كانت هناك العديد من المراجعات المُعمَّقة لفرضيات ونتائج دراسات السلام الديمقراطي، وقد توصلت هذه المراجعات في جانب منها إلى أن العلاقات السببية التي قدمها أنصار هذه النظرية ليست قوية كما أنها ليست حصرية تمامًا، إذ أن هناك مجموعة أخرى من المتغيرات المستقلة (تمامًا) التي تفسر السلام الديمقراطي بشكل أكثر كفاءة، خاصة في الفضاء الغربي، مثل عمل المؤسسات الدولية، الأحلاف والاعتماد المتبادل في مجالي التجارة والثروة[6]. هذا فضلا عن أن منحى التأثير

---

[1] Hidemi Suganami, *On the Causes of War*, Oxford: Oxford University Press, 1996, 72.

[2] حتى على مستوى إقناع الرأي العام في الدول الديمقراطية بجدوى الحرب، هناك عدة مسوغات أخرى لإضفاء الشرعية عليها إلى جانب الدفاع عن النفس، كتقديم يد المساعدة إلى ديمقراطياتٍ أخرى أو حتى تقديم يد المساعدة لإنشاءِ ديمقراطياتٍ جديدة. من أجل قراءة نقدية في نظرية السلام الديمقراطي، أنظر بشكلٍ أساسي:

Anna Geis, Lothar Brock, and Harald Müller (eds.), *Democratic Wars: Looking at the Dark Side of Democratic Peace*, NY: Palgrave Macmillan, 2006; Sebastian Rosato, "The Flawed Logic of Democratic Peace Theory," *American Political Science Review* 97(4): 2003.

[3] See: Rudolph J. Rummel, "Democracies Are Less Warlike Than Other Regimes?" *European Journal of International Relations* 1(4): 1995.

مع ذلك، تبقى هذه النظرية من أكثر نظريات الأمن إسنادًا من الناحية الإمبريقية. هناك عدد معتبر من الدراسات المسندة إمبريقيا/إحصائيا التي تقدم إجابات محكمة بشأن الأسئلة التي تطرحها نظرية السلام الديمقراطي، مثل: النزاعات بين الديمقراطيات أقل احتمالا مقارنة مع النزاعات بين الدول الغنية، وسريعة التظور، وغير المتجاورة والمتحالفة بعضها مع بعض؛ الديمقراطيات أكثر احتمالا لتتحالف بعضها مع بعض مقارنة بسلوك الأشكال الأخرى من الدول في معظم فترات القرن العشرين؛ الديمقراطيات أكثر ميلا للتحالف بعضها مع بعض مقارنة بأشكال الدول الأخرى خلال فترة الحرب الباردة؛ تتميز الديمقراطيات بالرضى وممانعة تغيير الوضع الراهن، لأنها تمتلك حوافز أقل للإقدام على ذلك؛ هناك احتمال أكبر أن تحل النزاعات بالطرق السلمية إذا كانت أطراف النزاعات دولا ديمقراطية. أنظر المسح الذي قدمه سيد أحمد قوجيلي في: قوجيلي، 106.

[4] Kurki, 262-263.

[5] عبد النور بن عنتر، بريد إلكتروني، 2016.11.18.

[6] Kurki, 263.

التأثير في العلاقة بين الديمقراطية والسلام لم يكن أبدا بالوضوح الذي يزعمه أنصار النظرية، فما من أسانيد يمكن التعويل عليها في الجزم ما إذا كانت الديمقراطية هي ما يخلق ويعزز السلام، أم العكس تمامًا[1].

يبدو أن القبول الذي حظيت به أطروحة السلام الديمقراطي، فضلا عن عدم مساءلتها إمبريقيًا حتى نهاية الحرب الباردة، كان لمسوغاتٍ أيديولوجية. ويبدو أنها المسوغات نفسُها وراء عدم مساءلة المقاربة الماركسية للحرب التي أسس لها فلاديمير لينين (1807–1924)[2]، والتي تفترض أن المصلحة الاقتصادية هي المحرك الأساسي للسياسات الخارجية للدول، وبالتالي فإن السبب في اندلاع الحرب العالمية الأولى يكمن في التنافس حول الأسواق والمواد الأولية[3]، لأن التجربة بينت لاحقا أن المصالح الاقتصادية قد تشكل كذلك دافعًا للتعاون أقوى منه للحروب بين الدول.

وفي النقاش حول تفسير نهاية الحرب الباردة، الذي عرفه الحقل خلال التسعينيات من القرن الماضي، كانت المداخلاتُ الليبرالية غيرَ بعيدةٍ تمامًا عن مفهوم السلام الديمقراطي، حيث جادل بعضُ أنصاره بأن الدافع الذي جعل الرئيس غورباتشيف ينهي الحرب الباردة هو كونه قد تعلّم خلال النصف الثاني من القرن العشرين بأن الدول الديمقراطية (الغربية) هي دولٌ مسالمة (pacific) لا تنزع للحرب. وهي فرضيةٌ غيرُ صحيحةٍ لأن هناك قرائن من السياسات الغربية خلال فترة الحرب الباردة تفند فرضية الطابع المسالم لهذه السياسات، آخرُها سياسة التصعيد العسكري غير المسبوق في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغن[4].

(الليبرالية) المؤسساتية الجديدة

تطورت المؤسساتية الجديدة في سياقين أساسيين: السياق الأول هو التقدم الهائل الذي عرفته مختلف مسارات مأسسة العلاقات/السياسة الدولية، خاصة في أوروبا الغربية، حيث أثبتت المؤسسات الدولية دورًا فعالاً في ترقية التعاون الدولي والتخفيف من حدة الفوضوية في بنية النظام الدولي؛ أما السياق الثاني فهو تطور مقاربات نظرية عديدة كالوظيفية، نظرية التكامل االاقليمي، التعددية، عبرالوطنية والاعتماد المتبادل المعقد، فضلا عن نقاشات نظرية عرفها حقل العلاقات الدولية، كالنقاش بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة.

أولاً،

تشكل مأسسة التكامل الأوروبي/تأسيس الاتحاد الأوروبي تطورًا مدهشا في ظل نظامٍ دولي فوضوي سبق وأن جرَّ أوروبا ومناطق أخرى من العالم إلى ويلات حربين مأساويتين في أقل من نصف قرن. في الواقع، لا يتعلق عامل المفاجأة بإطلاق مسار الاندماج وتطوره خلال الحرب الباردة وصولا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية (1957–1992) مع حركات التوسع الثلاثة التي عرفتها المجموعة قبل نهاية الحرب الباردة (1973، 1981 و 1986)، لأن فرضية البنية الفوضوية للنظام الدولي كمحفز لسلوك التعاون الأوروبي تبقى صحيحة في سياق استقطاب الحرب

---

[1] See for example: John Owen, "How Liberalism Produces Democratic Peace," *International Security* vol. 19: 1994.

[2] Vladimir I. Lenin, *On Imperialism,* Moscow: Progress Publishers, 1973.

[3] يقدم ستيفن هوبدن وويتشارد وين حونز فصلاً ملخصًا بشكلٍ جيّدٍ حول النظرية الماركسية في العلاقات الدولية. أنظر:
Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, "Marxist Theories of International Relations," in Baylis and Smith (eds.), 200-221.

[4] John Vasquez, *The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neotraditionalism,* NY: Cambridge University Press, 1998, 351-362.

الباردة. غير أن عامل المفاجأة يكمن أساسًا في بقاء التكتل الأوروبي وصموده بعد نهاية الحرب، حيث أن المقاربات البنيوية، التي تستند إلى فرضية الفوضى، لم يكن لديها الكثير لتقوله كتفسيرٍ لهذا التطور الحاسم في النظام الدولي لحقبة مابعد الحرب الباردة.

تنبأ عددٌ من الواقعيين الجدد بأن زوال استقطاب الحرب الباردة سيضع حدًّا لمسار الاندماج الأوروبي. على سبيل المثال، سبق وأن سخِر جون ميرشهايمر (1990) من أولئك الذين تصوروا أن أوروبا ستعرف "حقبة جديدة من السلام" بعد نهاية الحرب الباردة، وجادل بأنه "من المرجح أن تزيد احتمالات اندلاع وتصعيد أزماتٍ وحروبٍ كبرى في أوروبا بشكل ملحوظ"[1]. من جانبه، عوّل كينيث وُولتز (1993) بشكل كبير على واقعيته البنيوية في التنبؤ بأن زوال تهديدات الحرب الباردة من شأنها أن تؤدي بدورها إلى زوال حلف شمال الأطلسي، وبأن "سنوات عمر الحلف أصبحت معدودة". كما جادل بأن "ألمانيا الجديدة بمجرد أن تقف على قدميها، سوف لن ترغب في الاستمرار للخضوع للقيود التي تفرضها عليها الولايات المتحدة من خلال حلف شمال الأطلسي"[2]. إضافة إلى ميرشهايمر و وُولتز، توقع ستيفن وولت بأن الحلف سيزداد هشاشة وانحدارًا نحو الزوال مع استمرار وجهتي النظر الأمريكية والأوروبية للأمن الأوروبي في التباعد[3]. فضلا عن كل ذلك، استمر الواقعيون – إلى فترة متأخرة من تسعينيات القرن الماضي – في الشعور بالتشاؤم حيال إمكانية الاندماج السلمي في أوروبا أو إمكانية الانتقال الديمقراطي في الدول مابعد الشيوعية وسط وشرق أوروبا.

غير أن ما حدث لاحقا أظهر هؤلاء الواقعيين وكأنهم (كانوا) "يتحدثون عن قارةٍ مختلفةٍ تمامًا عن القارة الأوروبية"[4]. إذ لم تعرف أوروبا أيًّا من الحروب والأزمات الكبرى التي توقعها ميرشهايمر، كما أن الاتحاد السوفييتي "لفظ أنفاسه الأخيرة دون أن يُسمع له أيُّ أنينٍ على الإطلاق"، وبدلا من أن ينهار حلف شمال الأطلسي، لم يحدث فقط وأن استمر في البقاء، لكن حدث وأن توسع أبعد من حدوده الموروثة عن حقبة الحرب الباردة ليضم عددًا من الدول الشيوعية السابقة التي وُجد أصلا لردعها[5]. وبدلا من أن يتوقف مسار الاندماج الأوروبي، لم يحدث فقط وأن تحولت الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى اتحادٍ أوروبي (1992)، لكن حدث وأن توسع لضم عددٍ أكبر من الدول الأعضاء في خمس حركاتِ توسعٍ مهمةٍ منذ نهاية الحرب الباردة (1993، 1995، 2004، 2007 و 2013)، مع وجود خمسة دولٍ مرشحةٍ للانضمام فضلا عن الدول الأعضاء الثمانية والعشرين.

وكان هناك تطورٌ آخر أكثر دلالة، تمثل في التوجه الجماعي لما يقارب 15 % من إجمالي عدد الدول ذات السيادة في العالم إلى التنازل عن أجزاءَ مهمةٍ من سيادتها لصالح مؤسسةٍ مافوق وطنية كالاتحاد الأوروبي، وهو يتعارض تمامًا مع افتراضات الواقعيين الجدد. صحيحٌ أن المنظمات الدولية والأحلاف تحظى باعتراف الواقعيين كفواعل في النظام الدولي – وإن بدرجةٍ أدنى من الدول، إلا أن الاتحاد الأوروبي، بالمستوى المتقدم من المأسسة والمافوق دوليتة التي بلغها خلال العقدين الأخيرين، يبقى عصيًّا على التفسير كما كان عصيًّا على التنبؤ ضمن المقاربات البنيوية التي تصر على وصف النظام الدولي كنظامٍ فوضوي.

---

[1] cited in Dylan Kissane, *Moving Beyond Anarchy: A Complex Alternative to a Realist Assumption*, a Ph.D. dissertation of International Studies, University of South Australia, 2009, 186.

[2] cited in Ibid., 187.

[3] cited in Ibid., 187.

[4] Ibid., 187.

[5] ينبغي أن نتذكر أن أول تفعيلٍ للمادة الخامسة من معاهدة الحلف، المتضمنة لمبدأ الأمن الجماعي، لم يحدث خلال الحرب الباردة، لكنه حدث بعد هجمات 9/11.

لا يقتصر الأمر على أوروبا، وإن كان الاتحاد الأوروبي يمثل حالة لا تدع أيّ مجالٍ للشك أمام مقولة لامركزية الفوضى في تعريف النظام الدولي. لكن الأمر يتعلق بجميع أشكال النزعة الإقليمية (regionalism) التي أصبحت، خلال ربع القرن الأخير، السمة الغالبة على منحى تطور العلاقات الدولية، سواءً تعلق الأمر بالترتيبات الإقليمية التقليدية التي تسعى إلى محاكاة النموذج المؤسساتي للجماعة الاقتصادية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي، أو الترتيبات الإقليمية الجديدة (neoregionalism) أو الترتيبات مابين الإقليمية (interregionalism)، والتي تختفي فيها الدولة أمام تصاعد أنماط التفاعل بين الأقاليم في حدّ ذاتها[1].

ثانيًا،

مع نهاية ثمانينات القرن العضرين، زاد التقارب بين الواقعيين والليبراليين، ما أدى بهما إلى الانخراط في نقاشٍ أصبح يعرف بالنقاش نيو–نيو (neo–neo debate)، أي النقاش بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة. وقد انتهى إلى التوليف بين المقاربتين وجمعهما تحت لواءٍ واحدن هو التوليفة الواقعية الجديدة–الليبرالية الجديدة.

تعود أصول هذه التوليفة إلى فترة السبعينيات، حيث كان يسود التوقع بأن النظرية الدولية كانت لتستمر في التطور، خلال العقود المتبقية من القرن الماضي، على أساس التعارض بين الواقعية (الجديدة) والتعددية، مع إمكانية وجود نقدٍ بنيوي/ماركسي لكليهما. غير أن الوضع تطور على نحوٍ مختلف، خاصة في الولايات المتحدة، حيث أصبح تعدديو السبعينيات في مجملهم "مؤسساتيين ليبراليين جددًا"[2] خلال الثمانينات، مقتربين بذلك من الواقعيين الجدد أكثر مما كان من الممكن توقعهُ، حيث قام، على سبيل المثال، روبرت كيوهان[3] وروبرت آكسلرود[4] بتقديم نماذج تتشارك مع الواقعية الجديدة في العديد من القواسم المشتركة، كالقبول بالفرضيتين الأساسيتين القائلتين بفوضوية النظام الدولية والأنانية العقلانية للدول[5].

---

[1] See Francis Bært, Tiziana Scaramagli and Fredrik Söderbaum (eds.), *Intersecting Interregionalism: Regions, Global Governance and the EU*, NY and London: Springer, 2014; Lai Suet Yi, *Inter-regionalism of Nation-states: Asia-Europe Meeting (ASEM) as a Case Study*, a Ph.D. dissertation, University of Canterbury, 2012; Jens-Uwe Wunderlich, *Regionalism, Globalisation and International Order: Europe and Southeast Asia*, England: Ashgate Publishing Limited, 2007; Heiner Hänggi, Ralf Roloff and Jürgen Rüland (eds.), *Interregionalism and International Relations*, NY: Routledge, 2006.

[2] تأتي تسمية المؤسساتية الليبرالية الجديدة (neoliberal institutionalism) لتمييز ليبرالي التوليفة العقلانية الجديدة–الجديدة عن التيارات التقليدية لليبرالية الدولية، كالليبرالية التجارية التي تربط بين التجارة الحرة والسلام، الليبرالية الجمهورية التي تربط بين الديمقراطية والسلام، والليبرالية الاجتماعية التي تربط بين التفاعلات العابرة للحدود والتكامل الدولي. أنظر:

David A. Baldwin, "Neoliberalism, Neorealism and World Politics," in David A. Baldwin (ed.), *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate*, NY: Columbia University Press, 1993, 4.

أما تسمية المؤسساتية الجديدة فتميزها عن المؤسساتية التقليدية (المثالية) التي تعود إلى فترة الحرب العالمية الأولى وفترة مابين الحربين، والتي كانت تربط بين التنظيم الدولي التقليدي (عصبة الأمم) والسلم. لذلك، فالمؤسساتية الجديدة تكتسب تسميتها من التركيز على قوة المؤسسات في السياسة الدولية.

[3] Robert O. Keohane, *After Hegemony*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984; Robert O. Keohane (ed.), *Neorealism and its Critics*, NY: Columbia University Press, 1986; Robert O. Keohane, *International Institutions and State Power*, Boulder, CO: Westview Press, 1989.

[4] Robert Axelrod, *The Evolution of Cooperation*, NY: Basic Books, 1984; Robert Axelrod and Robert O. Keohane, "Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions," *World Politics* (38): 1985, 226-54.

[5] Brown, 45-46.

يبقى إسهام ديفيد بالدوين[1] الأكثر وضوحًا بشأن محاور النقاش بين طرفي التوليفة، حيث يقدمها في ستة قضايا أساسية: طبيعة ونتائج الفوضى (في النظام الدولي)؛ التعاون الدولي؛ المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة؛ أولويات أهداف الدولة؛ النوايا في مقابل القدرات؛ و(دور) المؤسسات والمنظومات (regimes). سيتم التوسع في عرض هذه القضايا الستة، كما يمكن العودة إلى الجدول (1) لمطالعة عناصر المقارنة التي اقترحها جوزيف غريكو بشأن محاور الاتفاق والاختلاف بين طرفي التوليفة.

حول طبيعة ونتائج الفوضى (في النظام الدولي)

يتفق الواقعيون الجدد والمؤسساتيون الجدد حول الفوضى كميزةٍ جوهريةٍ لبنية النظام الدولي، غير أنه في الوقت الذي يؤكد فيه الواقعيون على دورها المُقيِّد لسلوك الدول، يجادل المؤسساتيون بأن الطابع الثابت للفوضى لا يتنافى مع كونها تسمحُ بطيفٍ واسعٍ من التفاعلات بين الدول، كما يعترضون على الاهتمام المفرط الذي توليه الواقعية للفوضى على حساب الاعتماد المتبادل المتزايد بين الدول. أما بالنسبة لنتائج الفوضى، ففي الوقت الذي يدافع فيه الواقعيون عن الافتراض أن الفوضى تدفع الدول إلى الإفراط في تبني سياسات الاعتماد على النفس (self-help) لضمان بقائها وأمنها، يحتج المؤسساتيون بالافتراض أن الفوضى تدفع، بسبب التعقد المتزايد في الاعتماد المتبادل الدولي، بالدول إلى المزيد من سياسات مأسسة العلاقات الدولية من أجل الاستفادة من المزايا والمكاسب التي توفرها المؤسسات والمنظومات الدولية، وفي الوقت نفسِه التقليص من حدة التكاليف الناجمة عن الفوضى في النظام الدولي. في المقابل، يحاجج الواقعيون بأن الفوضى في النظام الدولي من شأنها أن تجعل من القوة النسبية أشد حيوية بالنسبة للدولة من القوة المطلقة، فهي لا تسعى لامتلاك (وتعظيم) القوة لأجل القوة في حد ذاتها، ولكن لمنافسة الدول الأخرى، وبذلك فإن هدفها لا يكمن فقط في تعظيم قوتها، بل يكمن كذلك في منع الدول الأخرى من امتلاك القوة أو زيادتها بالقدر الذي يجعلها تعادلها أو تتفوق عليها[2]. لذلك، فإن تعاظم قوة الدولة (ينبغي أن) يقاس مقارنة بتناقص قوة الدول الأخرى. بل إن على الدولة أن لا تكتفي فقط بتبني سياسات أمنية ودفاعية قائمة على تعظيم قوتها وزيادة أمنها إلى أقصى حد ممكن، لكن عليها أن تتبنى كذلك سياسات تستهدف إضعاف قوة وأمن الآخرين إلى أدنى حد ممكن. ولاحقا عندما يصل النقاش إلى مسألة التعاون الدولي، سيتضح أنه بالنسبة للواقعيين، انشغالُ الدول بتعظيم مكاسبها النسبية – ليس المطلقة – هو ما يعيق أيّ تعاونٍ مكثفٍ بينها، لأن فوائد التعاون يمكن دائماً ترجمتها إلى مكاسب عسكرية، كما أن الانشغال بشأن توزيع المكاسب يؤدي إلى عرقلة أيّ تعاونٍ جوهري ودائم بين الدول[3].

---

[1] Baldwin, 4-8.

[2] بالنسبة للواقعيين الهجوميين، تسعى الدول للحصول على القدر الأقصى من المكاسب النسبية مقارنة مع الدول الأخرى من أجل الإبقاء على هامشٍ كافٍ من الأمن، ويضربون مثالا بالدولة المهيمنة على النظام الدولي (hegemon)، ويعتقدون أن الوسيلة الأمثل لتعظيم هذه المكاسب هو البناء المستمر للقدرات الهجومية للدولة بحيث تكون دائما أعظم من تلك التي تمتلكها الدول الأخرى. أنظر: Dougherty and Pfaltzgraff, 90.

[3] John Mearsheimer, *"The False Promise of International Institutions," International Security* 19(3): *1994,* 5-49.

الافتراضات	المؤسساتية الليبرالية	المؤسساتية الليبرالية الجديدة	الواقعية (الجديدة)
الدول هي الفواعل الأساسية الوحيدة في السياسة الدولية	لا، هناك فواعل أخرى. - الوكالات الدولية المتخصصة - السلطات مافوق الدولية - جماعات المصالح - الشبكات السياسية مابين الحكومية - الفواعل عبر الوطنية	نعم، لكن المؤسسات الدولية تلعب دوراً أساسيًا	نعم
الدول هي فواعل عقلانية وحدوية	لا، الدول ليست وحدوية (هناك فواعل مؤثرة داخل الدولة)	نعم	نعم
النموذج في النظام الدولي يُشكّل أساسي أفعال وتفضيلات الدولة	لا، هناك عوامل أخرى بارزة تساهم في تشكيل أفعال وتفضيلات الدولة كالتكنولوجيا، المعرفة، توجه المصالح المحلية نحو الوراء	نعم	لا
المؤسسات الدولية هي قوى مستقلة (عن الدول) من شأنها تسهيل التعاون (بين الدول)	نعم	نعم	لا
إمكانية التعاون بين الدول	متفائلة	متفائلة	متشائمة

الجدول (1): المؤسساتية الليبرالية، المؤسساتية الليبرالية الجديدة والواقعية : أهم الافتراضات[1]

التعاون الدولي

يتفق كلا الطرفين حول إمكانية التعاون بين الدول، غير أنهما يختلفان حول مدى سهولة واحتمالات حدوثه، حيث يعتقد الواقعيون – على خلاف المؤسساتيين – أنه من الصعب تحقيقه، ومن الصعب المحافظة عليه، وأنه يعتمد بشكلٍ بارزٍ على قوة الدولة[2]. وفي سياق جدلية أنه حتى وإن تحقق فمن الصعب المحافظة عليه، يطرح طرفا النقاش تجربة التكامل الأوروبي كاختبارٍ حاسمٍ للنظريتين، حيث أن استمرار التقدم في مسار التكامل الأوروبي من

[1] Joseph Grieco, "Anarchy and the Limits of Cooperation," *International Organization* 42(3): 1988, 494.

[2] Ibid., 5.

شأنه أن يؤكد الإدعاءات المؤسساتية، بينما من شأن أية انتكاسة في هذا المسار أن تفندها وتؤكد مخاوف الواقعيين إزاء هشاشة المكاسب التي يحققها التعاون بين الدول. مع ذلك، يمكن القول بأن مسألة اختبار النظريتين معًا من خلال تقدم تجربة التكامل الأوروبي تبدو وكأنها قد فقدت جزءًا مهمًا من بريقها، بعد أن أثبت تأسيس الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية ماستريخت (1992)، ثم توسعه المستمر ليصبح عدد أعضائه 28 عضوًا سنة 2013، عدم صحة تنبؤات الواقعي جون ميرشهايمر بانهيار الجماعة الأوروبية بعد نهاية الحرب الباردة[1].

المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة

يجادل بالدوين بأن تصنيف الطرفين على أن أحدهما يهتم فقط بالمكاسب النسبية وأن الآخر يهتم فقط بالمكاسب المطلقة يبقى أمرًا مضللا، حيث يمكن التأكيد على أن المؤسساتيين يركزون أكثر على المكاسب المطلقة التي يوفرها التعاون بين الدول، بينما يركز الواقعيون أكثر على المكاسب النسبية. يرى كينيث وُولتز أن الدول التي لا تشعر أنها آمنة عندما تواجه إمكانية التعاون من أجل تحقيق مكاسب مشتركة، "يجب عليها أن تتساءل كيف سيتم تقسيم تلك المكاسب. تجد هذه الدول نفسها مجبرة على التساؤل ليس 'هل سيكسب الجميع؟' ولكن 'من سيكسب أكثر من غيره؟' فإذا كانت المكاسب المتوقع جنيها من التعاون ستُقسَّم بنسبة 2 إلى 1، على سبيل المثال، فإن إحدى دولتين قد تستخدم مكاسبها غير المتناسبة [مع الدولة الأخرى] لتنفيذ سياسةٍ ما تنوي من خلالها الإساءة إلى الدولة الأخرى". ويضيف وُولتز، "وحتى احتمال وجود مكاسب مطلقة كبيرة لكلا الطرفين لا يجعل التعاون مغريًا طالما أن كل طرف سيخشى من الكيفية التي سيستخدم بها الطرفُ الآخر الزيادة المكتسبة في قدراته"[2].

أولويات أهداف الدولة

يتفق الطرفان حول أهمية كلٍّ من الأمن القومي والرفاه الاقتصادي بالنسبة للدولة، غير أنهما يختلفان حول الأهمية النسبية لهذين الهدفين، حيث يجادل المؤسساتيون الجدد بأن التعاون الدولي ممكن – ومتيسر – في الشؤون الاقتصادية (السياسات الدنيا) أكثر منه في الشؤون المتعلقة بالأمن العسكري (السياسات العليا). وهذا ما يفسر النزعة المتشائمة لدى الواقعيين الجدد، الذين يركزون على مسائل الأمن، إزاء إمكانية التعاون بين الدول، لأن التعاون يزداد استعصاءً عندما يتعلق الأمر بالمسائل الأمنية والعسكرية. وقد سعى روبرت بوويل إلى تقديم نموذج تحليلي بهدف تجسير الهوة بين طرفي النقاش، يقوم على الادعاء بأن الدول تسعى إلى تعظيم مستوى رفاهها الاقتصادي في عالمٍ يكون فيه استعمالُ القوة العسكرية أمرًا ممكنا[3].

النوايا في مقابل القدرات

في أدبيات الواقعية الكلاسيكية، يُعتبر الاهتمامُ بدوافع رجال الدولة وسيلة خاطئة لفهم السياسة الخارجية، بدلا من ذلك، نجدها تدافع عن الافتراض بأن رجل الدولة "يفكر ويتصرف وفقا للمصلحة التي تحددها القوة"، وهو ما يمكِّن المحللين من فهم تصرفات وأفكار رجال الدولة بشكلٍ أفضل من رجالِ الدولة أنفسِهم، على حد تعبير

---

[1] John Mearsheimer, "Correspondence: Back to the Future, Part 1," *International Security* 15(2): 1990, 199.

فضلا عن التنبؤ بانهيار الجماعة الأوروبية، تنبأ ميرسهايمر بتفكك حلف شمال الأطلسي بعد زوال التهديد الذي كان يشكله الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة. أنظر:

John Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War," *International Security* 15(1):1990, 51-54.

[2] Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, NY: McGraw-Hill, 1979, 105.

[3] Baldwin, 7.

مورغنثو. يجادل بالدوين بأنه على الرغم من أن الواقعيين الجدد من غير المرجح أن يتخذوا موقفاً متطرفاً من هذا القبيل، إلا أنهم في الواقع يؤكدون على أهمية القدرات أكثر من النوايا. يمكن تبرير هذه النزعة بعاملين أساسيين: أن الدول تتفاوت من حيث القدرات وليس من حيث النيات، وأن القدرات أكثر قابلية للقياس مقارنة بالنيات. كما يؤكد الواقعيون على أن الشكوك إزاء النوايا والمصالح المستقبلية للدول الأخرى من شأنها أن تؤدي بالدولة إلى إيلاء اهتمامٍ أكبر بالقدرات، التي تُعَدُّ الأساس الجوهري لضمان أمنها واستقلالها. في مقابل ذلك، يجادل المؤسساتيون، مثل كيوهان، بأن حساسية الدولة للمكاسب النسبية للدول الأخرى تتأثر بشكلٍ كبير بإدراكات ونوايا هذه الدول، لذلك تبدي الدول المزيد من القلق حيال المكاسب النسبية لأعدائها مقارنة بحلفائها. ويؤكد المؤسساتيون، فضلا عن ذلك، على أن القدرات لا تحظى بقيمةٍ تحليلية إلا إذا كان من شأنها أن تؤثر على نوايا الدول وتفضيلاتها[1].

(دور) المؤسسات والمنظومات

يُقِرُّ كلا طرفي النقاش بالانتشار الواسع الذي تعرفه المؤسسات والمنظومات (regimes) الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، غير أنهما يختلفان حول أهمية هذه الترتيبات. ويجادل كيوهان بأن جزءًا مهمًّا من النقاش يجري حول صحة ادعاء المؤسساتيين القائل بأن المنظومات والمؤسسات الدولية أصبحت مهمة في السياسة الدولية. غير أن الواقعيين الجدد يرون بأن المؤسساتيين يبالغون في تقدير الحد الذي تستطيع معه المؤسسات التلطيف من آثار الفوضى التي تحد من التعاون بين الدول[2]. بالنسبة للواقعيين، الدولة هي الفاعل المرجعي في (تحليل) العلاقات الدولية، وهي أهمُّ من جميع الفواعل (غير الدولتية) الأخرى بما في ذلك المؤسسات الدولية. وفي حالة وجود تناغمٍ بين سلوك الدول وقواعد ومعايير المؤسسات الدولية، فإن سبب ذلك لا يرجع، كما يقول المؤسساتيون، إلى قوة تأثير المؤسسات وقدرتها على ضبط سلوك الدول، ولكنه يرجع أساسًا إلى وجود تطابق "عرضي" بين قواعد ومعايير المؤسسات الدولية وبين مصالح الدول. لذلك، فإن الدول تنشئ المؤسسات، تنضمُّ إليها، تشجعُها، تعيقُها في أداء وظائفها، أو تتنكرُ لها وتنسحبُ منها حسب ما تمليه مصالحُها[3]. من جهةٍ أخرى، تتحدى الواقعية الادعاء السائد لدى المؤسساتيين القائل بأن عضوية الدول في المؤسسات الدولية تدل على مدى إذعانها لمعايير النظام الدولي، وتجادل بأن هناك تمييزا مهمًّا، ينبغي الالتفات إليه، بين القبول بقواعد اللعبة الدولية التي تفرضها المؤسسات الدولية كجزءٍ من النظام الدولي القائم، والإذعان للمعايير التي تنشئها تلك المؤسسات. فهناك معايير لا (يمكن أن) تخضع لعملية التنشئة الاجتماعية (socialization) التي تقوم بها المؤسسات الدولية[4] ، كالمعايير المتعلقة بالحد من التسلح أو بالحد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكاربون، وهي معاييرُ لا (يمكن أن) تذعن لها الدول مهما أبدت التزامها بقواعد اللعبة التي تفرضها تلك المؤسسات، لأن الالتزام بها يعتمد أساسًا على مدى تناغمها مع مصالحها، وهي غالبا ما تتحين الفرص للالتفاف عليها والتنكر لها.

---

[1] Baldwin, 7.

[2] Ibid., 8.

[3] يعج تاريخ العلاقات الدولية، القريبُ والبعيدُ، بالأسانيد التي تؤكد هذه الفرضية، بدءًا بانسحاب ألمانيا وإيطاليا من عصبة الأمم قبيل بداية الحرب العالمية الثانية، مرورًا باستمرار رفض الولايات المتحدة الأمريكية الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية أو المصادقة على بروتوكول كيوتو حول التغير المناخي، وصولا إلى استمرار رفض إسرائيل الانضمام إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

[4] حول المؤسسات الدولية كفواعل للتنشئة السياسية في السياسة الدولية، أنظر:

Alistair Iain Johnston, "Socialization in International Institutions: The ASEAN Way and International Relations Theory," in John Ikenberry and Michæl Mastanduno (eds.), *International Relations Theory and the Asia-Pacific*, NY: Columbia University Press, 2013.

إن تنامي درجة مأسسة النظام الدولي القائم خلال العقود الثلاثة الأخيرة لا تفسرُه بالضرورة ادعاءاتُ المؤسساتيين، بل تفسره أكثر نظرية الاستقرار بالهيمنة (hegemonic stability)، وهي نظريةٌ تطورت أساسًا كمسعىً للإجابة على السؤال: لماذا تستمر المؤسسات الدولية في الوجود رغم الطبيعة الأنانية والعدوانية للدول، واحتمالات الغش والتملص من هذه المؤسسات كما يشكك الواقعيون؟ وقد كان الجواب يكمن في ظهور نمطٍ من الاستقرار تحافظ عليه دولةٌ مهيمنة (hegemon). يعود هذا المفهومُ إلى الاقتصادي تشارلز كيندربرغر الذي جادل بأن النظام الاقتصادي قبل عام 1914 لم يكن ذاتي التنظيم كما كان يُعتقد، بل إن القوة المالية المهيمنة لبريطانيا هي التي عملت على الحد من مشاكل التعاون الدولي المتولدة عن العمل بمعيار الذهب. وقد كانت تعمل على ذلك لأنه من مصلحتها المحافظة على استقرار النظام من جهة، ومن جهة أخرى لأن الأطراف الأخرى كان لديها الاستعداد الكامل للتعامل مع الدور المهيمن لبريطانيا[1]. اِستنادًا إلى هذا التحليل، يمكن تفسير حالة عدم الاستقرار التي عرفتها ثلاثينيات القرن العشرين كنتيجةٍ لانهيار القوة الاقتصادية لبريطانيا من جهة، وعدم استعداد الولايات المتحدة لتولي قيادة الاقتصاد العالمي من جهة أخرى[2]. هذا الدورُ شبيهٌ بالدور الذي لعبته القوة الاقتصادية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية في توفير قيادةٍ قائمةٍ على الهيمنة على المنظومة الاقتصادية الدولية لفترة مابعد الحرب. فقد عملت على إقامة وتعزيز مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي لمابعد الحرب، وذلك من خلال، مثلاً، الدفع بالمفاوضات متعددة الأطراف نحو توقيع الاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفات الجمركية وتأسيس البنك وصندوق النقد الدوليين[3].

من الممكنِ تشبيهُ دورِ الطرف المهيمن في النظام الدولي بدورِ الحكومةِ العالمية التي تضبط سلوكات الدول بحيث تجعلها لا تنزع للمساس باستقرار النظام ككل. هذا ما "يبرر" قيام الولايات المتحدة بتصحيح الوضع الناجم عن غزو العراق للكويت عام 1990. ويجادل أنصار نظرية الاستقرار بالهيمنة بأن تركيز القوة من شأنه أن يلبي مصالح الدولـ(ـةِ) المهيمنة في الوقت نفسِه الذي يلبي فيه مصالح الدول الأخرى الأقل قوة. وفي مقابل ذلك، من شأن تضاؤل الهيمنة وما ينجم عن ذلك من تفتُّتِ القوة في النظام الدولي أن يؤدي إلى الفوضى (disorder)، وبذلك يمكن إدراك الدور الذي تؤديه الدولـ(ـة) المهيمنة على أنه تسهيل التعاون بين الدول[4]، وتجنيبها الانزلاق إلى الحروب؛ وهو دور يبدو أكثر قوة تحليلية من دور المؤسسات الدولية. تربط هذه النظرية بين توزيع القوة وبين إنشاء واستقرار المؤسسات الدولية، حيث من غير الممكن إنشاء المؤسسات الدولية و/أو استقرارها إلا بتزكيةٍ من الدولـ(ـة) المهيمنة خلال اللحظة التي تكون فيها مهيمنة على النظام الدولي[5]. ويجادل لويد غروبر بأن فرص تحقيق مكاسب مشتركة من خلال هذه المؤسسات سرعان ما تتلاشى، لأن الدولـ(ـة) المهيمنة تَعتبر المؤسسات الدولية أدواتٍ للهيمنة وهي أصلاً تصممها بما يتماشى مع مصالحها، وبذلك فلا يتبقى أمام الدول الأخرى المُهيمَن

[1] Brown, 131.

[2] Viotti and Kauppi, 78.

[3] Brown, 131-132.

[4] Viotti and Kauppi, 78.

[5] ينسحب هذا على مجلس الأمن الدولي، حيث تعكس قاعدتا العضوية الدائمة واستعمال حق النقض أنماط الهيمنة وتوزيع القوة أثناء اللحظة التي تم فيها إنشاء المؤسسة. وينسحب، كذلك، على مؤسسات بريتون وودز التي تكرس الدفاع عن القيم الاقتصادية الرأسمالية رغم أنه لحظة إنشائها كان هناك قطاعٌ واسعٌ من الدول ذات الاقتصاديات الاشتراكية. لكن مع ذلك، يشير بن عنتر إلى أن التجربة التاريخية تفيد بأن المسلمة الواقعية الجديدة القائلة بأن ضعف الدولـ(ـة) المهيمنة يؤدي إلى ضعف وتلاشي المنظومات الدولية ليست صحيحة دائمًا، حيث لم يؤد تراجع القوة الأمريكية خلال السبعينيات، مثلا، إلى تراجع التعاون الدولي آنذاك. عبد النور بن عنتر، بريد إلكتروني، 2016.3.24.

عليها إلا الإذعان للأمر الواقع الذي تفرضه الدول(ة) المهيمنة، وهو ما يجعل وضعها أسوأ مما كان عليه قبل إنشاء المؤسسات الدولية، "لأنها تصبح عالقة في شبكةٍ من الالتزامات والقيود البنيوية التي تضيّق من هامش المناورة لديها، وتجبرها على الاستمرار في وضع لا يخدمها"[1].

لا يكترث الواقعيون كثيرًا بوجهات النظر المتفائلة بشأن دور المؤسسات والمعايير الدولية في ضبط سلوك الدول، فقد سبق لريمون آرون (1905–1983) أن حذر من مغبة التفاؤل بتوسع مجال التقنين والمأسسة في العلاقات الدولية، مجادلا بأنه لا ينبغي الحكم على سيادة القانون (الذي ترعاه المؤسسات الدولية) بالتركيز على فعاليته في فترات السلم وفي تعامله مع المشكلات الثانوية. وهناك أمثلة عديدة تبرز قوة هذه الحجة، كالغزو الأمريكي للعراق، رفض الولايات المتحدة المصادقة على بروتوكول كيوتو أو الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية[2]، ورفض إسرائيل الانضمام إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

في مقابل ذلك، يجادل المؤسساتيون بأن المؤسسات تبقى مهمة في العلاقات الدولية لأنها تساعد الدول على الأقل في ثلاثة مساعٍ أساسية، لخصها عادل زقاغ في: التغلب على معيقات العمل الجماعي؛ خفض تكاليف إبرام الصفقات؛ و معالجة الخلل القائم في مستويات النفاذ للمعلومات. أولا، يساهمُ الاعتمادُ المتبادل، المعقدُ والمتزايدُ، بين الدول في ظهور تحدياتٍ مشتركة يستحيل على الدول معالجتُها منفردة، وهو ما يدفعها إلى البحث عن أطر لتنسيق جهودها من أجل اتخاذ الخطوات الملائمة لمواجهة تلك التحديات[3]، وبذلك فإن المؤسسات الدولية، كنموذجٍ لهذه الأطر، من شأنها أن تساهم في تذليل العقبات التي تحد من العمل الجماعي. وفضلا عن ذلك، فهي تقلص من مستويات اللايقين، إذ بدلا من أن تستمر الدولة في النظر بعين الريبة إلى ما قد تقدم عليه الدولُ الأخرى، يمكن لوجود المؤسسات في حد ذاته أن يساهم في التخفيف من حدة الشكوك المتبادلة بينها. ثانيًا، إذا كانت الدول تواجه تحدياتٍ عالميةٍ متزايدةِ التعقد، فإن المؤسسات الدولية من شأنها أن توفر لها فرصة لتجاوز المفاوضات، محدودةِ الأطراف والمسائل المتفاوض بشأنها، التي تتسم بتكاليفَ ماديةٍ مرتفعة فضلاً عن التكاليف المرتبطة بالوقت. لذلك فإن المؤسسات تساهم في التقليص من تكاليف إبرام الصفقات والاتفاقيات عبر العمل متعدد الأطراف، فضلا عن كونها توفر آلياتٍ للرقابة من شأنها أن تتيح للدول إمكانية التحقق من مدى التزام الدول الأخرى المتعاقدة معها بتنفيذ بنود الصفقات والاتفاقيات. ثالثا، تساهم المؤسسات الدولية في التخفيف من حدة التفاوت في قدرات الدول في النفاذ للمعلومات التي من المفترض أن توفرها هذه المؤسسات، وذلك من خلال عاملي الشفافية والسمعة، حيث أن "توفر المعلومات يجعل التحقق من إيفاء الشركاء بالتزاماتهم ممكنًا، مما يرفع مستوى الشفافية، بما يزيد من ثقة الدول في البناء المؤسساتي؛ ومن جهةٍ أخرى، تجبر الشفافيةُ الشركاءَ على الاهتمام بسمعتهم التفاوضية مما يدفعهم لعدم التملص من الالتزامات، ويعود ذلك إلى أن تشويه السمعة التفاوضية سيضر بقدرة الدولة على تحصيل تنازلاتٍ في جولاتٍ تفاوضيةٍ مقبلة حول قضايا أخرى"[4].

---

[1] عادل زقاغ، **النقاش النظري الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2009، 114-115.

[2] المرجع نفسُه، 115.

[3] يصنف زقاغ هذه التحديات ضمن أربع مجالات أساسية: مجال الأمن كانتشار أسلحة الدمار الشامل والحؤول دون وقوعها في أيدي جماعاتٍ متطرفة؛ مجال التجارة الدولية كتحرير الأسواق وتسوية النزاعات التجارية وتنميط معايير الإنتاج؛ مجال البيئة كمكافحة تلوث المحيطات والهواء والمحافظة على الأنواع المهددة بالانقراض؛ ومجال الصحة كاحتواء الأوبئة العابرة للحدود.

[4] زقاغ، **النقاش النظري الرابع**، 116-117.

لا يقتصر التقارب بين الواقعية الجديدة والمؤسساتية الجديدة على الخطوة التي قام بها من أسماهم براون تعدديّي السبعينيات الذين تحوّلوا خلال الثمانينات إلى "مؤسساتيين ليبراليين جدد"، لكنه يمتد ليشمل كذلك الخطوة التي قام بها قطاعٌ واسعٌ من الواقعيين البنيويين الذين تحوّلوا مع بداية التسعينيات نحو المحاججة بأن مقدمات الواقعية البنيوية يمكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة، حيث أن البنية الفوضوية للنظام الدولي، التي تضع الدول في وضع الاعتماد على النفس، يمكن أن تدفع بها، في شروطٍ معينةٍ، نحو التعاون كوسيلةٍ للخروج من المأزق الأمني الحاد. في هذا السياق، يجادل تشارلز غلاسر[1] بأن الدول تقوم بالموازنة بين إيجابيات ومخاطر الدخول في سباقٍ للتسلح في مقابل التكاليف والمكاسب التي تجنيها من الدخول في اتفاقياتٍ لضبط و/أو مراقبة التسلح، ما يجعلها تنخرط في نظامٍ للدفاع الذاتي، لكن في شكله التعاوني وليس في شكله التنازعي. ويفترض غلاسر أن صانع القرار العقلاني يقوم بالمفاضلة بين الاستراتيجيات التعاونية أو التنازعية وفق حساب معدل تكاليف القوة الدفاعية من جهةٍ وتكاليف القدرات الهجومية من جهة أخرى[2]. وقد كان من شأن هذا التيار أن فتح أمام الواقعيين الجدد آفاق الاستبصارات الواردة من نظريات السلوك التعاوني[3]، نظريات ضبط التسلح ونظرية الألعاب الإيجابية، في الوقت الذي كانت تحاول فيه التخفيف من حدة الحماس الواقعي التقليدي لازدراء إمكانية قيام علاقاتٍ تعاونيةٍ بين الدول في ظل المعضلة الأمنية المستعصية.

يعود الحديثُ عن توليفةٍ واقعية (جديدة)–ليبرالية (جديدة)، ربما على نحوٍ مفاجئ، إلى مخرجات النقاش الأول الذي استمر إلى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية. حيث يسجل بالدوين إقدام إينيس كلود (1922–2013) سنة 1981 على تحدي الفهم السائد بوجود "تعارض جوهري بين الواقعية والمثالية" مجادلا بأنهما يقدمان مقاربتين متكاملتين للسياسة الدولية، أكثر من كونهما متنافستين. فضلاً عن ذلك، سبق للواقعي جون هرتز (1908–2005)، مؤسس مفهوم المعضلة الأمنية، أن صنف مواقفه النظرية في سنة 1981 ضمن ما أسماه "الليبرالية الواقعية"[4]. أخيرًا، سبق لجوزيف ناي أن عبّر، في سنة 1988، عن أمله في أن يكون عقدُ التسعينيات قادرًا على استكمال التوليف بين المقاربتين بدلا من الاستمرار في تكرار نفس النمط الديالكتيكي للنقاش بينهما والذي ساد خلال عقدي السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي[5]. وفعلاً مع بداية التسعينيات، أصبح واضحًا أن

---

[1] يعتبر تشارلز غلاسر رائد هذا التيار الواقعي، وقد كان عنوانُ مقالته المؤسِّسة ذا دلالة قوية على مضمون التقارب بينه وبين المؤسساتيين الجدد بشأن إمكانيات وشروط التعاون بين الدول. نُشرت المقالة سنة 1995 تحت عنوان "الواقعيون بوصفهم متفائلين: [سياسات] التعاون بوصفها [سياسات] اعتماد على النفس"، ثم قام غلاسر بتطوير أطروحاته في كتابٍ رائدٍ نشره سنة 2010 بعنوان "النظرية العقلانية في العلاقات الدولية"، وقد خصصت مجلة *Security Studies* عددًا خاصًّا سنة 2011 ضم مجموعة من القراءات النقدية للكتاب. أنظر:

Charles L. Glaser, "Realists as Optimists: Cooperation as Self-Help," *International Security* 19(3): Winter 1994-95, 50-90; Charles L. Glaser, *Rational Theory of International Politics: The Logic of Competition and Cooperation*, Princeton: Princeton University Press, 2010; Special Issue, *Security Studies* vol. 20: 2011, 416-423.

[2] Dougherty and Pfaltzgraff, 89-90.

[3] حول النماذج التعاونية في العلاقات الدولية، أنظر:

Michæl D. Intriligator and Urs Luterbacher (eds.), *Cooperative Models in International Relations Research*, NY: Springer Science, 1994.

[4] هذه التسمية، التي وضعها هرتز، ليست بعيدة تمامًا عن تسميات أخرى من قبيل "الواقعية الليبرالية" التي تستخدم في الغالب لوصف أفكار هادلي بول أو "الواقعية التعاونية" التي تستعمل لوصف أعمال جوزيف غريكو وتشارلز غلاسر. بن عنتر، بريد إلكتروني، 2016.3.24.

[5] Baldwin, 24.

هامش الاختلاف بين الواقعيين الجدد والمؤسساتيين الجدد بات أضيق مما كان عليه من قبل، حيث جادل روبرت بُويل بأن النقاش أصبح يتمركز حول ثلاثة قضايا، هي معنى الفوضى وآثارها (على سلوك الدول)، مشكلة المكاسب النسبية والمطلقة، والجدل حول التنسيق والتوزيع[1]. والواقع أن هذه المسائل بقدر ما كانت محاورَ للنقاش بقدر ما شكلت محاور للالتقاء بين المقاربتين. في نهاية المطاف، وكما جادل سميث، أصبحت الواقعية الجديدة والمؤسساتية الجديدة لا تختلفان إلا بشأن "عددٍ قليلٍ من القضايا"[2].

[1] Robert Powell, "Anarchy in International Relations Theory: The Neorealist-Neoliberal Debate," *International Organization* vol. 48: 1994, 329-343.

[2] Steve Smith, "The Discipline of International Relations: Still an American Social Science?" *British Journal of Politics and International Relations* 2(3): 2000, 381.

قراءة إضافية

الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي بنيوي

أندرو مورافتشيك

Andrew Moravcsik, "Federalism and Peace: A Structural Liberal Perspective," *Zeitschrift für internationale Beziehungen* 3 J.g. (1996), 123-132.

ترجمة عادل زقاغ

في مقالة مثيرة للأستاذ تشمبيل Ernst-Otto Czempiel ، طرحت فرضيتان استقاهما الكاتب من فكر إيمانويل كانط .Immanuel Kant تتعلق الأولى بالشروط الداخلية الضرورية لـ "السلام الديمقراطي". وبقراءة تأويلية لكتابات كانط، حاول تشمبيل أن يثبت بأن هذه الشروط تتضمن وجود سند داخلي للسلام؛ والرقابة المجتمعية على أعمال الحكومة؛ وتمثيل غير متحيز لمصالح خاصة وتحمل متكافئ للأعباء في تنفيذ السياسات. لكن تشمبيل يقول أن هذه الشروط لا تتأتى حتى بين الديمقراطيات الليبرالية ما يؤدي إلى اندلاع الحروب بشكل حتمي. هذا الطرح مقنع ويربط بين عمله ومختلف الاتجاهات الليبرالية .

ما يهمني هنا هو فرضية تشمبيل الثانية، حيث يواصل قراءته لـ كانط، والتي تقضي بأن إزالة المشاكل الأمنية التي قد تطرأ بين الجمهوريات يتطلب إنشاء منظمات دولية قوية. هذا الإدعاء الذي تقدم به تشمبيل لتفسير السلام والحرب يعتبر متجرأ، فمن الثابت أن المؤسسات الدولية ليست بأقل أهمية nicht weniger wichtig من الدمقرطة الوطنية والاعتماد المتبادل، ولذا يجب على منظري العلاقات الدولية أن يأخذوا بمحمل الجد مقترحات كانط بخصوص فدرالية دولية Foedus Pacifium .

غير أن تشمبيل يؤكد أن إقرار السلام بين الدول الأوربية بعد الحرب كان بفعل إنشاء المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، والناتو، والمجموعة الأوربية للفحم والصلب، والمجموعة الاقتصادية الأوربية، وأكثر من ذلك فهو يرى أن تأثير إنشاء هذه المؤسسات في ضمان السلام كان بنفس أهمية تأثير الدمقرطة والاعتماد المتبادل، كما يضيف أن السلام لن يكون كاملا قبل إتمام اتحاد العالم الغربي. ويبدو أن تحقيق هذا الهدف بنظر تشمبيل يقتضي إنشاء فدرالية بالمفهوم العصري، عبر إتمام الاتحاد النقدي والاقتصادي، والذهاب إلى أبعد مما حرزته منظمات مثل OECD عن طريق رسم حدود للسيادات الوطنية، وذلك بواسطة إقرار الاقتراع بالأغلبية والتشريع الديمقراطي المباشر.

أولئك الذين يحتفون بـ "السلام الديمقراطي" و"نهاية التاريخ" يستبقون الأوان، فإلى حين بروز "فدرالية كانط" يبقى السلام بين الدول الديمقراطية غير مستقر حسب تشمبيل. ومع ذلك، سأستعرض في هذه الورقة ثلاثة انتقادات تطال الأصالة المعرفية لهذه الفرضية، وانسجامها المنظوراتي، وصدقيتها الإمبريقية. موقفي الأساسي يتمثل في أن فرضية تشمبيل الأولى "الليبرالية البنيوية" مختلفة تماما وأكثر إسنادا من الفرضية الثانية "المؤسساتية"، كما أن الأولى تفسر الكثير من المتغيرات التي يعزوها تشمبيل خطأ للثانية. إن الإدعاء بتأثير

المؤسسات الدولية على السلام بين الديمقراطيات في أحسن الأحوال طرح غير مؤسس وفي أسوها خاطئ .

الخلفية الفكرية: هل كان كانط مع مؤسسات دولية قوية؟

من الواضح أن موقف كانط (1795) كان لصالح مؤسسات دولية تتمتع بصلاحيات محدودة. كما أنه كان متخوفا من حكومة عالمية قد تصبح دكتاتورية وتعمل على اضطهاد التعدد في التصورات الدينية، واللغوية، والوطنية للحق السياسي. ولذا فقد كان دوما يبحث عن التمييز بين "فدرالية للدول الحرة" وأي تصور لـ "دولة عالمية"، على النحو الذي كان يدعو إليه فقهاء القانون الدولي البارزين في عصره مثل: قروشيوس، وبافندورف، وفاتل. ولا يستند في طرحه إلى أهمية الحفاظ على تميز التقاليد الوطنية لكل دولة فحسب، بل أنه يعتقد بالمبدأ القائل بأن القوانين تفقد فاعليتها بتوسع النطاق الجغرافي لعمل الحكومة. ومن هنا فإن أية حكومة عالمية ستؤول إلى "استبداد بلا روح بعد اندثار بذور الخير ... وفي النهاية فإن الأمر كله سيؤول إلى فوضى". يتضمن هذا الاعتقاد نتيجة بديهية، فطالما أن كانط يؤمن بأن تاريخ العالم كله تحركه ديناميكية التنافس اللامركزي بين الأفكار والأمم، فإن ذلك سيتهدد بوجود حكومة عالمية مركزية وقوية. طروحات جون ستيوارت ميل بدورها كانت حذرة بمعارضته لفكرة وضع قيود أخلاقية- وليس قيود قانونية- على عمل الحكومات الوطنية، وهذا هو الطرح الذي يتداوله الكثير من المفكرين ذوي الاتجاه الليبرالي .

صحيح أن المنظمات الدولية في نظرية كانط أكبر من مجرد اتفاقيات محدودة، لكنه من غير الواضح إذا كانت هذه النظرية تتضمن أي دعم للسير خطوات باتجاه تحقيق الفدرالية. وهذا حتى بإسقاطها على واقع النصف الأخير من القرن العشرين. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن أيا من المقالات الثلاثة التي استند إليها تشمبيل (1996) حول مشروع كانط للسلام الدائم (وهي تحريم: المعاهدات السرية، وتأهب الجيوش، والحروب الممولة بالإستدانة) أي منها لا يمكن تنفيذها عبر عمل منفرد ومنسق على نطاق واسع .

وقد أوضح كانط أن الفدرالية ستنبثق عن الإملاءات الأخلاقية للحكم الجمهوري، ولكنها ليست بأي حال فدرالية قوية، فطالما أن كل دولة تولي أهمية أكبر لحقوقها السيادية فإنها لن تقبل بالفدرالية بمعناها الحديث، والذي يعني التعدي على العلاقة الفريدة القائمة بين الحاكم والشعب، ليجعلها تحت رحمة سلطة أعلى. وبالخصوص، لأن مثل هذه القيود الخارجية لا يمكن أن تكتسب قوة قانونية، إذ أن كانط يعتقد بأن القانون يجب أن يكون نافذا. إن فدرالية كهذه، حسب كانط لن تسعى للحصول على صلاحيات مماثلة لصلاحيات الدولة، بل ستعمل فقط على حماية وتأمين حرية كل دولة لذاتها. وباختصار، فإن فدرالية كانط تعتبر معاهدة شاملة وليست نسق دوليا .

وهكذا، فإنه لا يوجد من منظور كانط ميزة واضحة ولا خطر معتبر للأنساق الدولية الملزمة يكون الاقتراع فيها بالأغلبية وتتمتع بإدارة مركزية وغيرها من العناصر التسلسلية الهرمية. إذن لا تقدم مقترحات كانط دعما قويا للطرح القائل بأن السلام العالمي سيتعزز أكثر إذا أصبحت منظمات مثل منظمة الأمن والتعاون في أوربا، والاتحاد الأوربي أكثر قوة وأكثر ديمقراطية، بل إنه ومن منظور كانط يوجد مبرر قوي للاعتقاد - على الأقل من الناحية التجريدية - بأن مثل هذه التطورات ستكون مضرة من الناحية السياسية ومتناقضة من الناحية

الفلسفية .

نظرية العلاقات الدولية: هل النظريات القائمة على الخيارات والمؤسسات مقبولة؟

يوجد تناقض بين فرضيتي تشمبيل النظرية "الليبرالية البنيوية" و"المؤسساتية". فبينما يرى بعض المفكرين بمن فيهم كانط أن هذه الافتراضات تندرج ضمن برنامج سياسي واحد، إلا أنه ليس من الواضح إن كانتا تتقاسمان الأسس الابستيمولوجية ذاتها. العلاقة الدقيقة بين الفرضيتين مهمة، لأنه وبينما تشمبيل (1996) يقدمها على أساس أنهما بذات الوزن، أصر على أن ذلك ليس صحيحا. إذ توجد أسباب ملزمة للتعامل مع فرضية "السلام الديمقراطي" - وهي فرضية مستقاة من المنظور "الليبرالي البنيوي" - على أنها أكثر تأسيسا نظريا مقارنة بالفرضيات المستقاة من المنظور المؤسساتي(الذي يفترض بأن المؤسسات الدولية تتمتع بخاصية تقليص نسبة اللايقينية التي تكتنف السلوكات الدولية).

يركز المنظور "الليبرالي البنيوي" (الذي تمثل اقتراحات كانط حول العلاقة بين نظام الحكم الوطني وسياسة الدولة إحدى اتجاهاته النظرية) على العلاقة بين الدولة والمجتمع وأثرهما على السياسة العالمية (مورافسيك 1992)، وهو يقوم على ثلاثة افتراضات :

-الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني وعبر-الدولي يشكلون الفاعلين الأساسيين في السياسة الدولية .

-كل المؤسسات السياسية - بما فيها الدولة-الأمة تمثل مصالح بعض وليس بالضرورة كل أطراف المجتمع الذي يخضع لحكمها .

-سلوك الدولة الذي يعتبر محددا لمستويات النزاع والتعاون الدولي، يعكس طبيعة وشكل مقاصد الدولة وخياراتها .

استنادا إلى الافتراضات الثلاثة السابقة، يمكن اشتقاق ثلاثة اتجاهات نظرية لتفسير الصراعات والتعاون على المستوى الدولي، إذ أن كلا منها يشدد على عنصر مختلف للعلاقة بين الدولة-المجتمع على المستوى الوطني وعبر-الدولي. الاتجاه الأول، يركز على طبيعة الاعتماد المتبادل السوسيو-اقتصادي (الليبرالية التجارية)، والاتجاه الثاني يركز على التمثيل السيئ للمصالح الوطنية (الليبرالية النيابية)، أما الاتجاه الثالث والأخير، فيركز على مدى التطابق من عدمه في القيم الوطنية (الليبرلية المثالية).

يظهر المنظور "الليبرالي البنيوي" ما يبدو وأنه تناقض في النقاش النظري الحالي في العلاقات الدولية، فهناك في واقع الأمر تماثل مثير بين النظريات الواقعية والمؤسساتية في العلاقات الدولية، رغم ما سبق من اعتبار النظريتين متقابلتين منذ النقاش الواقعي-المثالي في فترة ما بين الحربين العالميتين، إلا أن هذه النظريات تتقاسم عددا كبيرا من الافتراضات المشتركة، خاصة عند مقارنتها بالليبرالية البنيوية .

نظرية النسق الوظيفي عند روبرت كيوهان Keohane 1984 وأغلب الاتجاهات المؤسساتية (أعمال ستيفن كراسنر 1983، دونكان سنيدال 1986) يشتركون مع الواقعية (وولتز 1979) في الافتراضات القاضية بأن الدولة فاعل موحد وعقلاني لها خيارات ثابتة، وبأنها، أي الدول، تعتبر فاعلا أساسيا في السياسة الدولية، وبأن

المكاسب الدولية تتجه نحو التعاظم نتيجة لبعض أنماط التفاعل الاستراتيجي؛ وبأن المحددات الأساسية للتغير في سلوك الدولة هو التغير الثابت في بنية النظام الدولي. النيوواقعية عند وولتز ونظرية الأنساق عند كيوهان مرتبطتان بشكل كبير لتركيزهما على أهمية اللايقينية والمعلومات، ولو أن وولتز يستقي الوضعية المعلوماتية الدولية من القوة وكيوهان من الصفقات transactions والمؤسسات .

ولا شك أن الواقعية والمؤسساتية تختلفان كثيرا في العناصر التي يتم التركيز عليها: المؤسساتيون يركزون على المباريات ذات المحصلة الإيجابية، ويشددون على أهمية المعلومات كوعاء لبنية النظام الدولي، بينما يركز الواقعيون على المباريات ذات المحصلة الثابتة ويشددون على أهمية الموارد (قريكو 1988). ولو أن كلتا النظريتين تتشاركان لافتراض نقدي واحد والقاضي بأن الخيارات المتبعة (وهذا مقابل الاستراتيجيات المتبناة) من طرف الدولة تخضع للقيود التي تفرضها عليها بنية النظام الدولي لدرجة أنه يمكن اعتبار هذه الخيارات ثابتة، وبذلك يمكن إدراج النظريتين معا ضمن إطاري نظرية المباريات أو تحليل التفاوض (باول 1994، وسيبنيوس 1991). وبالنظر إلى هذه التماثلات التحليلية المثيرة بين الواقعية ونظرية الأنساق والاختلافات المماثلة بين "الليبرالية البنيوية" و"المؤسساتية"، وبالخصوص التشديد على العلاقات بين الدولة-المجتمع والتغير في الخيارات، إنه من التضليل توظيف مصطلح النيوليبرالية المؤسساتيةّ" لوصف نظريات تكاليف الصفقات للأنساق، إذ يستخدم كيوهان 1986 مصطلحا أدق يتمثل في "الواقعية البنيوية المعدلة ."

باختصار، كل من الواقعية والمؤسساتية تركزان على تعزيز التعاون الدولي، الإشكالية تطرح على مستوى الوسائل بالنسبة لـ "الواقعيين" و"المؤسساتيين" على حد سواء، أما بالنسبة لـ "الليبراليين البنيويين" فإن ما يهم أكثر هو الغايات .

وبخصوص النقاش الدائر حول التأصيل المنظوراتي لكل من "الليبرالية البنيوية" المرتكزة على الخيارات و"المؤسساتية"، فإن فرضية "السلام الديمقراطي" التي تعود إلى الليبرالية البنيوية هي الأكثر إسنادا. فمن المستحيل إيجاد، من بين نماذج التفاعل الاستراتيجي، سواء النماذج الواقعية للمساومة أو نماذج المؤسساتية للعمل الجماعي، نموذجا واحدا لا يتضمن افتراضات واضحة ومسبقة حول "الخيارات ."

يجب أن يخضع أي تفسير شامل للصراع والتعاون الدوليين للتقييم والتفسير قبل الشروع في تقييم استراتيجي في حال كانت خيارات الدولة متباينة. وقد كان ذلك مقبولا عند كانط وويلسون وآخرين، والذين يوضحون بالخصوص أن الجمهوريات وحدها كانت أعضاء في الفدراليات ومنظمات الأمن التعاوني .

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى الطرح الذي يذهب إلى ما وراء المسألة المتعلقة بالسلام الديمقراطي والذي يقضي بأن جميع الافتراضات الليبرالية البنيوية تعتبر من الناحية التحليلية أسبق على الافتراضات الواقعية والمؤسساتية. وهذه تقلب رأسا على عقب توصية وولتز التي تحظى بقبول واسع رغم تناقضها والقاضية بفحص النظريات البنيوية أولا على أنه يمكن استخدام النظريات الجزئية لتفسير التغيرات الظرفية. وبالنتيجة، فإن التعامل مع الاثنتين بنفس الأهمية يبقى محل تساؤل، فطالما أن الليبرالية البنيوية تعالج الظاهرة ذاتها فإنها تمنح الأولوية .

المطابقة النظرية والمعاينة الإمبريقية: هل تقوم المؤسسات الدولية فعلا بتعزيز السلام والتعاون الدوليين؟

مهما كانت العلاقة بين الفرضية الثانية تشمبيل ومقاصد كانط والمنظورات المتضمنة في نظريات العلاقات الدولية فإن إسناداتها تتوقف على مدى مطابقتها النظرية وصدقيته الإمبريقية. السؤال المحوري هو فيما إذا كانت العوامل المتضمنة في "الليبرالية البنيوية": الديمقراطية، والاعتماد المتبادل، والقيم المتقاربة، بالأهمية الكافية بحيث تجعل من الممأسسة الدولية دون تأثير يذكر. الإدعاء بأن المؤسسات الدولية تعزز السلام تبقى، ومنذ الوهلة الأولى تأملية، طالما أن هذه النقطة من ورقة تشمبيل (1996) لا تتمتع بأي سند إمبريقي فقوة طرحة تم تقويضه لدى قبوله بفكرة أن الديمقراطية والاعتماد المتبادل والقيم المشتركة تطورت في كنف أوربا الغربية بحيث أنه وحتى وإن آلت حركة الاتحاد الأوربي إلى الركود فإن السلام لن يتعرض لأي تهديد. ومن هنا نبدو وكأننا نتحدث عن احتمالات الحرب بين ديمقراطيات أمريكا واليابان والديمقراطيات الصاعدة في آسيا الشرقية وأمريكا الجنوبية وأربا الشرقية، وهي الأطراف التي لا تبدوا هناك أية احتمالات لقيم صراعات حادة بينها. توجد ثلاثة أسباب نظرية وإمبريقية عميقة للتشكيك في هذه الفرضية .

أولا، يبدو مقبولا نظريا بان الكثير من المؤسسات الدولية من الناحية السببية مجرد ظاهرة عرضية. الطرح المؤسساتي القاضي بأهمية المؤسسات يقوم على افتراض أن تكاليف الصفقات المرتبطة بإنشاء المؤسسات الدولية مرتفعة، ومن هنا فإنها تظل صامدة حتى بتغير المصالح التي أدت إلى إنشاءها. ولكن إذا كانت تكاليف الصفقات متدنية، فإنه يمكن إنشاء المؤسسات و تغييرها بحسب الإرادة. ويمكن حينها أن نتوقع تزويدنا بمؤسسات دولية بحسب الطلب. وفي الحالة الأخيرة، فإن المؤسسات تبدوا آليات سببية وليست بأسباب أساسية بحد ذاتها؛ وبالتالي فهي لا تساهم في حد ذاتها في التعاون بمعزل عن العوامل البنيوية المتضمنة. توجد بعض الإثباتات الإمبريقية الامستقاة من دراسات الحالة التي ترى أن هذه النظرية الوظيفية الضيقة النطاق تعتبر صحيحة .

ثانيا، ليس واضحا، نظريا، من عمل تشمبيل عبر أي من الميكانيزمات السببية تساهم المنظمات الدولية في حل المشاكل ذات الطابع المعلوماتي. لا شك أن منطق المأزق الأمني كما هو وارد عند وولتز (1979) وروبرت جرفيس (1978) وجيمس فيرن (1995) وآخرون يثيرون حقيقة نقص المعلومات. الحكومات يجب أن تحضر نفسها للأسوأ لأنها ليست متأكدة من نوايا وإمكانيات الخصوم. تدعي النظرية المؤسساتية أن المؤسسات تستطيع حل هذا المشكل، لأنها تزودنا بمعلومات موثوقة عن الخيارات الوطنية وحول القوة (كيوهان 1984). ولكن الديمقراطيات التي تتسم بنوع من الشفافية وتمتلك سجلا جيدا في النزوع نحو السلم .(Cowhey 1990) وأكثر من ذلك، فهي تستطيع، وبشكل منفرد تقديم التزامات موثوقة .(Martin 1992) لا يوجد سند نظري كبير للاعتقاد بأن تعزيز الشفافية ضروري. وتبين لنا دراسات التعاون في التسلح أن الحكومات الديمقراطية تقيم بدقة الأوضاع الداخلية لبعضها البعض حتى في غياب آليات مؤسساتية واضحة للقيام بذلك (موفسيك 1993). باختصار، الأنساق ليست ضرورية لتغذية المحتوى المعلوماتي للتفاعل بين الديمقراطيات .

ثالثا، لا توجد إسنادات إمبريقية كافية تؤيد وجود رباط وثيق بين المؤسسات الدولية والسلام. الدراسات

الكمية لمحددات الحرب لا تظهر أي تأييد كاف للدور المستقل للمؤسسات عند مقارنتها بالعوامل "الليبرالية البنيوية" في أوربا لما بعد الحرب وهي الفترة التي ركز عيها تشمبيل. يصعب إجراء فحص إمبريقي لأن كل أعضاء الاتحاد الأوربي دول ديمقراطية. فنحن لا نجد أثرا لأية إثباتات حول صراع جيوسياسي كبير بين أعضاء الاتحاد الأوربي أو بين الأعضاء الحاليين غير الأعضاء (مثلا دول EFTA ، وأعضاء OECD ، والمنظمات التي يتشكك حولها تشمبيل) ولا بين أعضاء الناتو والدول المحايدة. السجل التاريخي لا يبين سوى بعض من التهديدات من قبيل تلك التي أطلقها ماكميلان في الستينات بإقدامه على سحب القوات البريطانية من التراب الألماني كوسيلة ضغط للإنضمام إلى الإتحاد الأوربي. ولكن ذلك كان مجرد خدعة. وكذلك، لم تكن سويسرا أو السويد أو إسبانيا تبدي أية ميول حربية رغم أنها لم تندمج في المؤسسات الدولية الغربية. في حين أن الولايات المتحدة وكندا أظهرت سلوكا يميل كثر إلى التنازع رغم دخولهما سوية في مسار تكاملي إقليمي. كما أنه لا توجد حقائق كبيرة تثبت أن الاندماج الأوربي كان له تأثير إيجابي على السلام. القضايا الجيوسياسية الأساسية المتبقية مثل سياسة الاستقلالية الاقتصادية والعسكرية إلى تتبعها ألمانيا، الناتو، الإصلاح، استئصال النازية، الأسلحة النووية، وهي قضايا تم حلها كلها قبل، وليس بعد التوقيع على معاهدة روما. وهل يستطيع أي مؤرخ التأكيد بأنه لولا المجموعة الأوروبية للفحم والصلب -والتي اتضح الآن بأنها كانت نسبيا منظمة غير فعالة- لاتجهت فرنسا وألمانيا نحو الحرب؟

في كل الحالات، يبدو قلب هذه العلاقة السببية أكثر تقبلا: استبعاد احتمالات الحرب كان بفضل الدمقرطة وتغير القيم، وبفضلها أيضا توجه الاتحاد الأوربي نحو الإندماج الاقتصادي. الصلة الظاهرة بين العضوية في المؤسسات الدولية/والسلام مغلطة. لكن إذا ما ركزنا على تأثير العوامل "الليبرالية البنيوية" فإننا سنحصل على تفسير للحالتين. لا شك أن الإعتقاد بأن الإندماج الأوربي ونمو والعلاقة الفرنسية-الألمانية كان لها تأثير إيجابي على السلام يبقى إحدى الحقائق السياسية الأساسية في التاريخ الأوربي بعد الحرب، يمكن أن يكون ذلك موردا رئيسيا لإظفاء الشرعية على الاتحاد الأوربي، غير أن ذلك يبقى بدوره يبقى محل جدل. باختصار، بينما يبقى من الممكن نظريا، مثلما يشير إليه تشمبيل، استمرار المآزق الأمنية بين الديمقراطيات إلا أنه لا تجد سوى قرائن قليلة على ذلك .

خلاصة

إذا كان التحليل السابق صحيحا، فإن فحصا متزامنا للاعتبارات المتعلقة بالخلفية الفكرية، والجوانب المنظوراتية والإمبريقية، تزيل الشك بشأن الفرضية القائلة بأن المؤسسة الدولية لها تأثير إيجابي كبير على السلام بين الحكومات والديمقراطية. وأهم حجة على ذلك هو تقويض فرضية تشمبيل الأولى (الليبرالية البنيوية)على الفرضية الثانية (المؤسساتية). "الليبرالية البنيوية" بلا شك أكثر تأصيلا منظوراتيا، وأكثر قبولا نظريا، ولها إسنادات قوية إمبريقيا .

ومن المهم جدا الإارة إلى أن الالتزام بـ "الليبرالية البنيوية" لا يتضمن عدم إيلاء أهمية للمؤسسات الدولية كآليات سببية، ولا أنها لا تمتلك أي تأثير على السياسة الدولية، فهناك طرق أخرى للمضي قدما باستعمال

النظرية "الليبرالية البنيوية" لـ "الأنساق الدولية". حسب الطرح "الليبرالي البنيوي" فإن ما يربط بين الفدرالية الدولية وسوك يحترم القانون ليس المؤسسات الدولية بذاتها، ولكنه التقارب في السلوكات المحترمة للقانون. إن روح المنظمة الدولية هو بعدها الأفقي وليس العمودي. وهو الاعتراف المتبادل بأفعال الرسميين، والقضاة، والسياسيين والعموم الذين يشغلون مناصب متماثلة في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية والذين يسهرون على الحفاظ على السلام والتعاون. وفي هذا الاتجاه فإن الاندماج القانوني في المجموعة الأوربية إضافة إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان هي أنظمة لم تظهر إلى الوجود عن طريق فرضها بشكل فوقي، ولكن عن طريق الاختيار الجماعي، الاقتناع والتقارب عبر الحكوماتي للقضاة الوطنيين، والمشرعين والجماهير. هذا ليس مجرد تفسير مقبول للقانون الدولي المعاصر والمؤسسات، ولكنه ترجمة تأويلية لمقاصد كانط، أحاول من خلاله إعطاء معنى لمعاداته لـ "الحكومة العالمية"، بناء على شرطه القاضي بأن جميع الأعضاء يجب أن يكونوا جمهوريات، إضافة إلى اعتقاده بأن تاريخ العالم تحركه ديناميكية التنافس المركزي بين الأفكار والأمم. وبناء على ما سبق، فإنه طالما أن المؤسسات الدولية تؤدي دور تعزيز الديمقراطية والاعتماد المتبادل والأفكار المناسبة فإنها بذلك تساعد على تعزيز السلام والتعاون، ولو أنها ليست المسبب الأول له .

الطرح المؤسساتي الذي يسلم بوجود صلة بين المؤسسات الدولية والسلام يفتقد للسند النظري والإمبريقي، وكما قد يتساءل أي ليبرالي كانطي، ما هو التنوير إن لم يكن يسمح بالتطور النظري والتجربة التاريخية بهدف تغيير المفهوم التقليدي للسلطة؟

مراجع أساسية

بروس راسيت، "الليبرالية"، في تيم دان وأخرون (ترجمة ديما الخضرا)، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

تيموثي دان، "الليبرالية"، في ستيف سميث وجون بيليس (محررين) (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، **عولمة السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2014.

جون بيليس، "الأمن في حقبة مابعد الحرب الباردة"، في ستيف سميث وجون بيليس (محررين) (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، **عولمة السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2014.

جينيفر سترلينغ فوكر، "الليبرالية الجديدة"، في تيم دان وأخرون (ترجمة ديما الخضرا)، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

كريس براون (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، **فهم العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

سكوت بورتشل وآخرون (ترجمة محمد صفار)، **نظريات العلاقات الدولية**، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2006.

سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

John R. Oneal and Bruce Russet, "Causes of Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations, 1885-1992," a paper presented at the 2001 Annual Meeting of the American Political Science Association, San Francisco, CA, 2001.

Michael Doyle, "Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs," *Philosophy & Public Affairs* 12(3): 1983.

Sebastian Rosato, "The Flawed Logic of Democratic Peace Theory," *American Political Science Review* 97(4): 2003.

John Owen, "How Liberalism Produces Democratic Peace," *International Security* vol. 19: 1994.

David A. Baldwin, "Neoliberalism, Neorealism and World Politics," in David A. Baldwin (ed.), *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate*, NY: Columbia University Press, 1993.

Robert Keohane (ed.), *Neorealism and its Critics*, NY: Columbia University Press, 1986.

Paul Viotti and Mark Kauppi, *International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond,* USA: Allyn & Bacon, Third Edition, 1999.

المحاضرة (6): المقاربة البنائيـة (I)

مقدمة في البنائية (الاجتماعية)

يرجع الفضل في تعريف حقل العلاقات الدولية بالبنائية إلى نيكلاس أونوف مع بداية الثمانينيات، وهو أول من قام باستعمال مصطلح البنائية[1]. وكان له تأثير واضحٌ على الأعمال التي نشرها ألكسندر ونْتْ لاحقا[2]، والتي أصبحت بمثابة الأعمال الرائدة المؤسِّسة للمقاربة البنائية للسياسة الدولية[3]. أبعد من ذلك، من المثير للاهتمام تصور الأطروحات البنائية على أنها ليست جديدة تمامًا في أدبيات الحقل، فبعضُها يرجع إلى الليبرالية المثالية، ثم لاحقا الليبرالية المؤسساتية.

يتفق البنائيون مع المؤسساتيين الجدد حول سعي الدول لتعظيم مكاسبها المطلقة، إمكانية التغلب على آثار الفوضى المعيقة للسلام، وأهمية المؤسسات والشرعية في السلوك الدولي. ويضيفون، على ذلك، أهمية المعايير كمتغيراتٍ تساعد في وصف وتفسير سلوك الفواعل. كما يتفق البنائيون مع الواقعيين الجدد حول فوضوية النظام الدولي، وبأن الدول تحوز (وتميل نحو حيازة) قدرات هجومية، وبأنها لا يمكن أن تكون متأكدة تمامًا من أنها لن تتعرض لهجومٍ ما، وأنها تسعى إلى البقاء. غير أن الكيفية التي يفهم بها البنائيون دور ونتائج الفوضى في السياسة الدولية تختلف عن تلك التي يدافع عنها الواقعيون الجدد، حيث يجادلون، إلى جانب المؤسساتيين الجدد، بأن وجود المعايير والمؤسسات الدولية يساعد على التغلب على صعوبات التعاون التي تفرضها الفوضى[4]. الواقع أنه من بين العوامل الأساسية التي تزيد من جاذبية البنائية كونها تتجه نحو التركيز ليس على ما يقوله العقلانيون (الواقعيون والمؤسساتيون الجدد)، ولكن على ما يتجاهلونه، كمضمون ومصادر هويات الدول والطبيعة الاجتماعية للسياسة الدولية[5].

---

[1] Nicholas Onuf, *World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations*, Columbia, SC: University of South Carolina Press, 1989, 35.

يقر ألكسندر ونْتْ، نفسُه، بفضل أونوف بالسبق في نحت التسمية. أنظر:

Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics,* Cambridge: Cambridge University Press, 1999, 1 (note 1).

[2] Alexander Wendt, "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory," *International Organization* 41(1): 1987; Wendt, "Anarchy is What States Make of it: The Social Construction of World Politics," *International Organization* 46(1): 1992; Alexander Wendt, "Constructing International Politics," op. cit.; Wendt, *Social Theory of International Politics*, op. cit.

بالنسبة للمقال الأول لسنة 1987، "مشكلة البنية–الفاعل في نظرية العلاقات الدولية"، فهو لم يؤسس للمقاربة البنائية بالشكل الذي فعلت الأعمال اللاحقة، والتي نُشرت بعد صدور كتاب أونوف سنة 1989.

[3] ينبغي الانتباهُ إلى مسألة تسمية "الأب المؤسِّس" للبنائية التي يحظى بها ونْتْ، رغم أن أونوف كان السباق إلى وضع ملامح هذه النظرية. يمكن ملاحظة هذا السبق حتى في المفردة (making) التي تؤسس لمقولة أن عالَم السياسة الدولية هو عالمٌ من صنع الفواعل وليس عالمًا طبيعيًا أو معطىً. هذه المفردة، بمفهومها العميق، ظهرت في عنوان كتاب أونوف قبل أن يعيد ونْتْ استعمالها في عنوان مقالته لاحقا. يبدو أن الأمر لا يتعلق فعلا بدرجة النضج التي كُتبت بها أعمال ونْتْ، لكنه يتعلق أكثر بمدى ارتباط هذا الأخير بالتيار التقليدي (العقلاني) للبنائية المقرب من التيار المهيمن على الجماعة المعرفية في الولايات المتحدة.

[4] Fred Chernoff, *Theory and Metatheory in International Relations: Concepts and Contending Accounts*, NY: Palgrave Macmilan, 2007, 69-70.

[5] Jeffrey Checkel, "The Constructivist Turn in International Relations Theory," *World Politics* 50(2): 1998, 324.

يمكن للنقاش حول إشكالية المعايير في العلاقات الدولية[1] أن يساعد في فهم الإضافة التي تقدمها البنائية من جهة، و الاختلاف بينها وبين التوليفة الواقعية الجديدة–المؤسساتية الجديدة من جهة أخرى. يجادل الواقعيون بأن المعايير تفتقر إلى القوة التفسيرية اللازمة، بينما يجادل المؤسساتيون بأنها تلعب دورًا مؤثرًا في مسائل معينة في السياسة الدولية، غير أنه حتى بالنسبة للمؤسساتيين تبقى المعايير عبارة عن عوامل غير مستقلة تساعد فقط في ضبط سلوك الدول وتقييد خياراتها، كما أن هذه الدول تبقى عبارة عن فواعل عقلانية، أنانية وذات مصالح ثابتة ومحددة تدفع بها نحو السعي لتعظيم المنفعة. بالنسبة للعقلانيين، الفواعل (الدول) هي التي تخلق البنى (المعايير والمؤسسات). في مقابل ذلك، يجادل البنائيون بأن المعايير عبارة عن فهوماتٍ جماعية (متشارَكة بين الفواعل) تمارس تأثيرًا أعمق من ذلك، فهي لا تقوم فقط بضبط سلوك الدول، لكنها تعمل كذلك على تشكيل هوياتها ومصالحها. وبذلك فهي تُعتبر متغيرًا تفسيريًا مستقلاً. بالنسبة للبنائيين، الفواعل (الدول) والبنى (المعايير والمؤسسات) تتفاعل فيما بينها، ويشكل بعضُها بعضًا (mutually constituted)[2].

تجادل مارتا فاينمور بأن المسعى الأساسي للبنائية يتمثل في إعادة النظر في المقاربات العقلانية المتمركزة حول الفاعل وإلقاء المزيد من الضوء على الشق الثاني من ثنائية الفاعل–البنية. وقد جادلت بأن منطق الملاءمة (logic of appropriateness)، الذي تدافع عنه البنائية، بإمكانه أن ينبئنا بسلوك الفاعل بنفس القدر الذي ينبؤنا به منطق العواقب (logic of consequences)، الذي تدافع عنه العقلانية. يفيد منطق العواقب/النتائج بأن الفواعل الأنانية والعقلانية، الساعية إلى تعظيم المنفعة، تتفاوض وتتفاعل حسب ما تمليه مصالحُها وتفضيلاتُها الثابتة. تأتي تسمية هذا المنطق من نزعة الدول للانشغال بعواقب/بنتائج التفاعل بعضُها مع بعض. أما منطق الملاءمة فيفترض أن الفواعل تهتم بالقيام "بالفعل الملائم" حسب ما تدفعُها إليه المعاييرُ الضابطة والمشَكِّلة للسلوك، والتي يمكن اعتبارُها بمثابة "قواعد للعبة"[3]. في هذا السياق، تصبح مصالح الدول عبارة عن متغيراتٍ تابعة، في الوقت الذي تصبح فيه المعاييرُ، التي تروج لها المؤسسات الدولية مثلا وتلعب دورًا مشَكِّلا لمصالح الدول وضابطا لسلوكها، هي المتغير المستقل.

وقد بينت فاينمور، استنادًا إلى ثلاث حالات (اليونيسكو، الصليب الأحمر الدولي والبنك الدولي)، أن هناك ارتباطات سببية (correlations) بين ظهور معايير بنيوية (مؤسساتية) جديدة والتغير في مصالح وسلوكات الدول. هذا يعني أن المعايير لا تعمل فقط على تشكيل مصالح ومن ثم سلوكات الدول، ولكنها تعمل كذلك على تغييرها لتتلاءم معها، وهو ما يمثل تحديًا جوهريًا للقدرة التفسيرية للمقاربات العقلانية. فضلاً عن ذلك، بيّنت فاينمور أن الفواعل غالبًا ما تبرر ممارساتها بشكلٍ يجعلها تبدو متلائمة مع القيم والقواعد المتضمَّنة في تلك المعايير[4]. إن المعايير، مثلُها مثل المؤسسات، هي ذاتُ بعدٍ تكويني (constitutive) أيضا ولست فقط ذاتَ بعدٍ ضابطٍ (regulative) لسلوك الدول، فهي لا تجعلها فقط تمتنع عن سلوكٍ معين (بفعل وظيفة الضبط)، لكنها تجعلها تتبع وصفاتٍ اجتماعيةٍ معينة لسلوك آخر يُنظر إليه على أنه هو السلوك الملائم، وهذا هو جوهر منطق الملاءمة عند البنائيين.

غير أن المداخلات البنائية حول إشكالية المعايير مازالت تعرف العديد من التحديات التحليلية في الأساس. يكمن التحدي الأول في أنه عادة ما يتم إساءة فهم الطابع المعياري للمعايير في حدّ ذاتها، بمعنى أن

---

[1] راجع محاضرات نظرية العلاقات الدولية، السنة الثانية ليسانس العلاقات الدولية.

[2] Ibid., 327-328.

[3] Thomas Risse, "'Let's Argue!' Communicative Action in World Politics," *International Organization* vol. 54: 2000, 3, 5.

[4] See Checkel, 330-332.

المعايير، التي يجادل البنائيون بأنها تشكل/تعيد تشكيل هويات ومصالح الدول، لا يجب أن تكون بالضرورة مرغوبة أخلاقيًا، لذلك نجد جيفري تشاكل ينبّه إلى أن البنائيين ينبغي أن يولوا نفس الاهتمام "للأشياء السيئة"، في السياسة الدولية، المبنيةِ اجتماعيًا بدورها، وألاّ يقتصر الاهتمامُ على المعايير الأخلاقية، كمعايير الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيميائية، المعايير التي ساعدت على إنهاء الحرب الباردة[1]، أو تلك التي أدت إلى تصفية الاستعمار على سبيل المثال.

أما التحدي الثاني فيكمن في أن تركيز (أغلب) البنائيين المفرط على المعايير كفهومٍ جماعية–بينذاتية يكون قد أدى إلى إهمال المعايير كفهومٍ فردية–ذاتية، على الأقل في مراحلَ مبكرة من تطورها[2]. تُعتبر أعمال فاينمور رائدة في إبراز الدور الذي يلعبه الأفراد، كفواعل اجتماعيين، في المراحل الأولى المبكرة من دورة حياة المعايير الدولية، حيث أطلقت عليهم تسمية "متعهدي المعايير" (norm entrepreneurs)[3]. تنقسم دورة حياة المعايير الدولية إلى ثلاثة مراحل أساسية. مرحلة الانبثاق، مرحلة الانتشار ومرحلة التذويت (أنظر الجدول 2).

	المرحلة الأولى **الانبثاق**	المرحلة الثانية **الانتشار**	المرحلة الثالثة **التذويت**[4]
الفواعل	متعهدو المعايير[5]	الدول، المنظمات الدولية، الشبكات	(داوئر) القانون، البيروقراطيات
الدوافع	الإيثار، التعاطف، الخيرية، الالتزامات المثالية	الشرعية، السمعة، تقدير (الآخرين)	الامتثال
الآليات	الإقناع	التنشئة، المأسسة (السياسية)	العادة، المأسسة (الاجتماعية)

الجدول (2): دورة حياة المعايير الدولية[1]

[1] Ibid., 339.

[2] Ibid., 341.

[3] تقدم القواميس الانجليزية–العربية مجموعة واسعة من الترجمات لمفردة (entrepreneur). إلى جانب الترجمة السائدة، المقاول، هناك ترجماتٌ أخرى من قبيل المتعهد (undertaker)، المبادر (initiator)، المؤصِّل (originator) والملتزم (conformist). عمومًا، متعهدُو المعايير هم أفرادٌ بارزون يبادرون بالتكلم عن معايير معينة، ويأخذون على عواتقهم مهمة الدفاع عنها وإقناع الدول بجدوى الامتثال لها، ويلتزمون بالسعي لإقحامها وترسيخها في الخطاب السائد. هناك تسميات أخرى، مولر مثلاً يسميهم "الأفراد الخيرين" المدفوعين بطبعهم إلى نشر وتكريس الاعتقادات والأفكار الأخلاقية (benevolent individuals)، أما نايدلمان فيسميهم "متعهدي الأخلاق العابرين للحدود" (transnational moral entrepreneurs)، بينما يسميهم ليسيغ "مهندسي المعنى" (meaning architects). أنظر:

Tatjana Puschkarsky, "Norm Entrepreneurs in International Politics: A Case Study of Global Footprint Network and the Norm of Sustainability," Ruprecht-Karls-Universität Heidelberg, Fakultät für Wirtschafts- und Sozialwissenschaften, Institut für Politische Wissenschaft, 2009, 31.

[4] يُقصد هنا بالتذويت (internalization) تحول المعايير إلى قواعد مفروغ منها ولا تصبح عند هذه المرحلة موضوعًا لنقاشٍ عام موسع موسع بشأنها، حيث يصبح الامتثال لها عملية آلية. تلاحظ فاينمور، مثلا، أن التزام الدول بضمان "حق النساء في التصويت" لم يعد مَثارًا للنقاش إلا بالنسبة لعددٍ قليل من الناس، ينطبق الأمر نفسه على معايير أخرى كتجريم العبودية أو ضمان الحصانة للطواقم الطبية أثناء فترات الحروب.

[5] متعهدو المعايير لا ينبغي أن يكونوا أفرادًا بالضرورة. المؤسسات و/أو المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والجماعات المعرفية (الابيستيمية) قد تلعب هي الأخرى هذا الدور.

أما التحدي الثالث فيكمن في الحجة القائلة بأن تأثير البنية الاجتماعية[2] على الفاعل ليس حتميًا بشكلٍ دائم، إذ ينبغي الانتباه إلى الحالات التي لا تؤثر فيها المعايير على مصالح وهويات الدول[3]، وأحيانا على هويات ومصالح دولٍ بعينها. في هذا السياق، برزت الأصوات الداعية إلى التوليف بين البنائية والعقلانية، حيث تفترض ما أسماها فيتزسيمونس المقاربة البنائية العقلانية أنه من غير الممكن الفصلُ تحليليًا بين الكيفية التي تتطور وتنتشر بها المعاييرُ من جهة، والإدراكات النفعية (utilitarian) للفواعل المرتبطين بهذا المسار من جهة أخرى. في نفس السياق، تجادل فاينمور بشكلٍ واضحٍ بأن المعايير لا يمكن فصلُها عن القوة وعن المصالح. قد تكون البنائية مقنعة بشأن الدور الذي تلعبه المعايير في تشكيل القرارات المستقبلية لقادة الدول بمجرد أن تقبل بها دولُهم، غير أنها تبقى مقارنة بالعقلانية غير قادرة على التعامل مع أسئلةٍ أساسيةٍ من قبيل لماذا تتبنى دولة ما (أو مجموعة من الدول) معيارًا معينًا بينما تعارض تبني معيارٍ آخر، أو لماذا تتبنى دولة ما (أو مجموعة من الدول) معيارًا معينًا في فترةٍ تاريخيةٍ معينة بينما تتخلى عنه في فترةٍ تاريخيةٍ مختلفة[4]. في نهاية المطاف، يبدو أن الدول لا تتبنى المعايير لذاتها، لكنَّ قرار تبنيها يتم بناءً على مدى ذرائعيةِ المعايير وتناغمِها مع مصالح الدول، وهذا ما يفسر الطابع الانتقائي لمواقف الدول من المعايير الدولية، كما يفسر التغيير في تلك المواقف من سياقٍ إلى سياق، ومن مرحلةٍ إلى مرحلة. يؤكد فيتزسيمونس هذه العلاقة بين المعايير والمصالح من خلال إبراز النتائج المادية (وليس الاجتماعية) لقيام الدول بتبني معاييرَ معينة. إذا قبلنا بالافتراض الأساسي لدى البنائيين القائل بأن المعايير تؤثر على السلوك، فإنه ينبغي أن نفهم أن تبني دولةٍ ما لمعيارٍ معينٍ تترتب عنه في الأساس نتائجُ مادية. المثال الأكثرُ وضوحًا هو المعايير المرتبطة بالممارسات العسكرية، حيث يمكن لالتزام الدولة بمثل هذه المعايير أن يحد بشكلٍ حاسمٍ من قدراتها العسكرية[5]. في السياق نفسِه، تخلص جينيفر سترلينغ–فالكر إلى أن البنائيين يواجهون تحديًا أساسيًا بشأن تركيزهم المفرط على "منطق الملائمة" على حساب "منطق العواقب"[6].

---

[1] Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, "International Norm Dynamics and Political Change," *International Organization* 52(4):1998, 898 (adapted).

[2] تتشكل البنية الاجتماعية لنظامٍ ما من الأفكار، المعتقدات، القيم، الإدراكات، التصورات، الهويات والمعايير التي يتشاركها الفاعلون المشكلون للنظام.

[3] Checkel, 339.

[4] Scott Fitzsimmons, "A Rational-Constructivist Explanation for the Evolution and Decline of the Norm against Mercenarism," *Journal of Military and Strategic Studies* 11(4): 2009, 4.

[5] هذا المثال ليس حاسمًا تمامًا، فأحيانا، يمكن أن يسمح التزام الدول بالمعايير الخاصة بالممارسات العسكرية بالخروج من معضلة الأمن وتقليل الهواجس الأمنية، وبالتالي مخاطر الحروب المكلفة من حيث الانفاق العسكري. المشكلة مع مثل هذه التحليلات أنه يمكن دحضها بحجج مقابلة. حيث يمكن أن لا يكمن التفسير هنا لا في "منطق الملائمة" ولا في "منطق العواقب"، وإنما في مزيج من المنطقين معًا. بن عنتر، بريد إلكتروني، 2016.03.24.

[6] Fitzsimmons, 6.

ما سبق لا ينفي أن الالتزام بالمعايير لا تحركه دائماً المصالح المادية. الالتزام بإلغاء العبودية ومحاربة العنصرية، مثلا، ليست له نتائج مادية، بل تترتب عنه تكاليف مادية، وبالتالي فعامل المصلحة المادية لا يكفي هنا لتفسير سلوك الدول. من جانبٍ آخر، رفضُ معيارٍ معين في فترةٍ زمنية والقبول به في فترةٍ أخرى مرتبط أيضاً بالتغير في السياق وفي الممارسات الخطابية. فمثلا، أغلبية الألمان كانوا في السابق ضد نشر قوات بلادهم في الخارج، لكنهم غيروا من موقفهم في السنوات الأخيرة، بعيداً عن الاعتبارات المادية المحضة. يلفت بن عنتر الانتباه إلى نقطةٍ أخرى مفادها أن الدول هي من ينتج المعايير (عبر مؤسسات دولية)، لكن هذه المعايير مع مرور الزمن "تستقل" عن منتجيها وتصبح "كابحة" لسلوك الدول. ولا توجد دولة في العالم تفتخر بعدم التزامها بالمعايير الدولية، لكنها تسعى دائماً لتبرير مواقفها دون ضرب مصداقية هذه المعايير. صحيح أن هذه الممارسة تبقى جزءًا لا يتجزأ من الخطاب، لكن يبقى أن الامتثال

الافتراضات الأساسية للبنائية (I)

عمومًا، رغم التنوع الذي تحظى به المداخلات البنائية، إلا أنها تتقاسم على الأقل خمس افتراضات أساسية. نتناول في ما يلي الافتراضات الأربعة الأولى، بينما نتناول الافتراض الخامس في المحاضرة اللاحقة:

1) العلاقة بين الفاعل والبنية هي علاقةُ تكوينٍ/تشكيلٍ متبادل[1]: بمعنى أن كلاً منهما يشكّلُ الآخر، فهُوياتُ الفاعلين ونمط التفاعل بينهم يحدد شكل البنية، تمامًا كما أن شكل البنية يؤثر على هويات الفاعلين ويحدد نمط التفاعل بينهم. قد يبدو واضحًا كيف أن البنية الفوضوية للنظام الدولي تجعل سلوكات الدول قائمة على الأنانية والريبة المتبادلة والاعتماد على النفس في حماية مصالحها وأمنها وسيادتها. لكن في الوقت نفسِه، لاشك أن ميل الدول للسلوك وفقا لهذه المعايير يجعل النظام الدولي، مع تزايد حدة هذا النمط من التفاعلات، ينتظم في بنيةٍ فوضويةٍ حادة، بمعنى أن السلوكات القائمة على معاييرَ مختلفةٍ كالثقة المتبادلة والتعاون وتمجيد المؤسسات الدولية من شأنها أن تجعل النظام ينتظم في بنية غير – أو أقل – فوضوية. يوفر النظام الإقليمي للاتحاد الأوروبي نموذجًا ملائمًا للتفكير في إمكانية نظامٍ دولي ذي بنيةٍ غير – أو أقل – فوضوية.

يستمد هذا الافتراض شرعيته من الانتقادات الحادة التي يوجهها البنائيون، على رأسهم ونْتْ، للنظريات التي تتبنى أحد الموقفين التقليديين من إشكالية البنية–الفاعل في نظرية العلاقات الدولية، اللذيْن يُقصي أحدُهما الآخر، حيث إما أن تكون النظرية بنيوية/نظمية (structuralist/systemic) تفسر السياسة الدولية (سلوك الفواعل وتفاعلاتهم) بالتركيز على القوة التفسيرية للبنية (بنية النظام الدولي)، وإما أن تكون النظرية اختزالية (reductionist) تفسر السياسة الدولية بالاهتمام بخصائص وتفاعلات الفواعل (الدول). ورغم أن ونْتْ يصرح بشكل واضح أنه يسعى إلى بناء نظريةٍ لا تقل نظمية عن نظرية وُولتز[2]، إلا أنه لا يُقر بأية قوةٍ تفسيريةٍ لبنية النظام الدولي بمعزل عن خصائص الفواعل المشَكِّلة لها والتفاعلات المستمرة بينهم[3]. سنعود إلى هذه المسألة عندما نناقش، في الافتراض الخامس، مقولة ونْتْ ذائعة الصيت، "الفوضى هي ما تصنعه منها الدول".

لفهم علاقة التشكيل المتبادل بين البنية والفاعل، ينبغي العودة إلى النقاش العقلاني–البنائي حول الأهمية النسبية للمادي والاجتماعي في تعريف البنية. حيث يجادل العقلانيون/الماديون بأن الحقيقة الجوهرية للمجتمع تكمن في

للمعايير مسألة مهمة بالنسبة للدول بغض النظر عن مصالحها وعن النتائج المادية لعملية الامتثال. بن عنتر، بريد إلكتروني، 2016.03.24.

[1] Wendt, *Social Theory of International Politics*, 139; Ted Hopf, "The Promise of Constructivism in International Relations Theory," *International Security* 23(1): 1998, 172.

[2] Wendt, *Social Theory of International Politics*, 12.

[3] يراجع هُوف مثالا شائعًا يُستعمل لتدريس طلبة التدرج الصيغة المتطرفة لدور البنية في تقييد سلوك الفاعل. يستند المثال إلى مشهدٍ يندلع فيه حريقٌ داخل مسرح بمخرج واحد، حيث لا يدع الحريق مجالا أمام الأشخاص المحتجزين داخله إلا المسارعة نحو المخرج الوحيد لينجو كلُّ شخصٍ بحياته. يجادل هُوف بأن عدم المعرفة بالمعايير التي تشكل سلوك هؤلاء الأشخاص – بما في ذلك الأفكار التي يتشاركونها حول أنفسهم وبعضُهم حول بعضٍ داخل المسرح – تجعل الافتراض مسبقا بأنهم جميعًا سيتدافعون عند المدخل سعيًا للنجاة كلٌّ بحياته افتراضًا غير جازم. وحتى في حالة مسرحٍ بمخرجٍ واحد، وعندما نفترض أن الجميع سيسارعون نحو ذلك المخرج الوحيد، علينا أن نتساءل، من سيخرج أولا؟ الأشخاص الأقوى أم الأشخاص ذوو الإعاقات؟ النساء أم الأطفال أم المسنون؟ أم أن اندفاعًا جنونيًا عارمًا سيسود عند المخرج؟ يبدو فعلاً أن المرء يبقى في حاجة إلى معرفةٍ بشأن الثقافة، والمعايير، والإجراءات، والقواعد، والممارسات الاجتماعية التي تشكل (سلوك) الفواعل و (شكل) البنية في الوقت نفسِه، بدلا من الافتراض جزمًا بأن ملاحظة البنية كمعطىً مسبق بإمكانها أن تحدد يقينًا الكيفية التي سيكون عليها سلوك أي فاعل يوجد في البنية نفسها. أنظر: Hopf, 173.

طبيعة القوى المادية و(كيفية) تنظيمها. ويحيلُ الخطابُ المادي على الأقل إلى خمس قوىً ماديةٍ تشكل بنية المجتمع، هي: الطبيعة البشرية، الموارد الطبيعية، الجغرافيا، قوى الإنتاج و قوى التدمير. وتمارس هذه القوى تأثيرها على الفواعل بطرقٍ عديدة، كالسماح للفواعل بالتلاعب بالعالم (manipulating)، تمكين الفواعل من (السيطرة) بعضُها على بعض، دفع الفواعل نحو العدوانية، خلق التهديدات وهكذا[1]. غير أن البنائيين يجادلون بأن القوى المادية إذا ما فُهمت بهذا الشكل، مجردة من المعاني الاجتماعية التي تضفيها عليها الفواعل، فهي لن تفسر سوى القليل من مظاهر السياسة الدولية.

في المقابل، يؤكد البنائيون على أن المجتمع ينتظم في بنيةٍ يشكلها الوعيُ الاجتماعي، ما يسميه ونْتْ توزيع الأفكار[2]، بدلاً من توزيع القوة عند الواقعيين. وتمارس البنية الاجتماعية تأثيرها على الفواعل بطرقٍ عديدة، كتشكيل الهويات والمصالح، مساعدة الفواعل على إيجاد حلولٍ مشتركةٍ لمشاكلهم، تحديد توقعاتٍ بشأن سلوك الفواعل، تشكيل التهديدات وهكذا. لا ينكر البنائيون الدور الذي تؤديه القوى المادية، غير أن دورها يبقى ثانويًا ولا يظهرُ إلا من خلال المعاني الجماعية التي تعطيها الفواعل لهذه القوى[3]. تتشكل البنية الاجتماعية من الأفكار، المعتقدات، القيم، الإدراكات، التصورات، الهويات، المعايير، الثقافات، المعاني، الرموز، الصور وغيرِها مما يمكن للفواعل المشَكِّلة للبنية أن تتشاركه. ولا ينصب اهتمام البنائيين فقط على التنقيب عن هذه المكونات، بل على فهم الكيفية التي تؤثر بها هذه المكونات على سلوك الفواعل التي تتشاركها.

يُحذر ونْتْ من مغبة الخلط بين النزعة المثالية لدى البنائيين كنظريةٍ اجتماعية والمثالية كنظريةٍ للسياسة الدولية، فهي لا تعبر عن التصور المعياري المعروف لما ينبغي أن يكون عليه العالم، لكنها تعبر عن تصور واقعي (realistic) لا يقل واقعية عن التصور المادي. وهي لا تركز على الطبيعة البشرية الخيّرة/الرشيدة أو على الطبيعة الاجتماعية التعاونية، كما تفعل المثالية كنظريةٍ دولية، لكنها تهتم كذلك بالجوانب المظلمة في الطبيعة البشرية ومظاهر الاحتراب في العلاقات الاجتماعية، والأكثرُ أهمية هو أنها تُقرُّ بأن الأفكار المتشارَكة (أو المتقاسَمة)[4] بين الفواعل لها واقعٌ موضوعيٌّ، وهو ما يجعلها لا تقل واقعية عن البنى المادية[5]، وهو ما يجعل البنائيين من أنصار ونْتْ لا يقلون وضعية عن العقلانيين من الناحية الابستمولوجية. المقصودُ بأن الأفكار المتشاركة لها واقعٌ موضوعيٌّ هو أن الفواعل يواجهون هذه الأفكار–على المستوى الفردي، وليس الجماعي–كواقعٍ خارجي بالنسبة لهم، أشبه بالواقع "الموجود هناك" (out there) الذي تصفه المقاربات الوضعية.

إن الأفكار، التي تتأسسُ عليها الأطروحاتُ البنائية، ليست ذات طبيعة فردية/ذاتية (individual/subjective)، لكنها قد تكون – وعندما يتعلق الأمر بالسياسة الدولية فهي – ذات طبيعة جماعية/بينذاتية (collective/intersubjective). تتميز الأفكار الجماعية بأنها نتاجٌ لتفاعلٍ مستمرٍ ومكثفٍ بين مجموع الأفكار الفردية، وهو ما ينفي عنها صفة الثابت والمعطى المسبق. من هنا تأتي الحجة التي يستند إليها البنائيون القائلة بأن هويات الفاعلين هي التي تعمل على تشكيل وإعادة تشكيل مصالحهم، إذ من الواضح أن المصالح تتغير بتغير الهويات، والهويات تتغير بتغير سياقات ومخرجات التفاعل المستمر والمكثف بين الأفكار والتصورات والفهوم

---

[1] Wendt, *Social Theory of International Politics*, 23.

[2] Ibid., 24.

[3] Ibid., 24.

[4] استخدام مفردة "المتشارَكة/المتقاسَمة (shared) من شأنه ينفي عن الأفكار (والعوامل المتعلقة بها) صفة المعطى الطبيعي/المسبق في مفردة "المشتركة" (common).

[5] Wendt, *Social Theory of International Politics*, 24-25.

الفردية المنتِجة للهويات. غنيٌّ عن القول أن فكرة التغيُّر في هويات ومصالح الفاعلين لم تكن محل نقاشٍ أصلاً بين العقلانيين، الذين يفضلون التعامل مع الدول جميعها كفواعل أنانية، عقلانية تعتمد على نفسها في تحقيق مصالحَ محددةٍ سلفاً. هذا المدخلُ الاجتماعيُّ لفهم الهويات هو الذي يفسر ظواهر من قبيل التحول في الهوية (دولة عدوانية تتحول إلى دولة مسالمة) ومن قبيل التعدد في الهوية (دولة تتعدد أنماطُ هويتها بتعدد الآخر الذي تتفاعل معه). يقدمُ الشكل (4) تمثيلاً مُبسِّطا للكيفية التي تتفاعل من خلالها الأفكارُ والهوياتُ على مستويات التحليل الثلاثة، الفرد، الدولة والنظام الدولي.

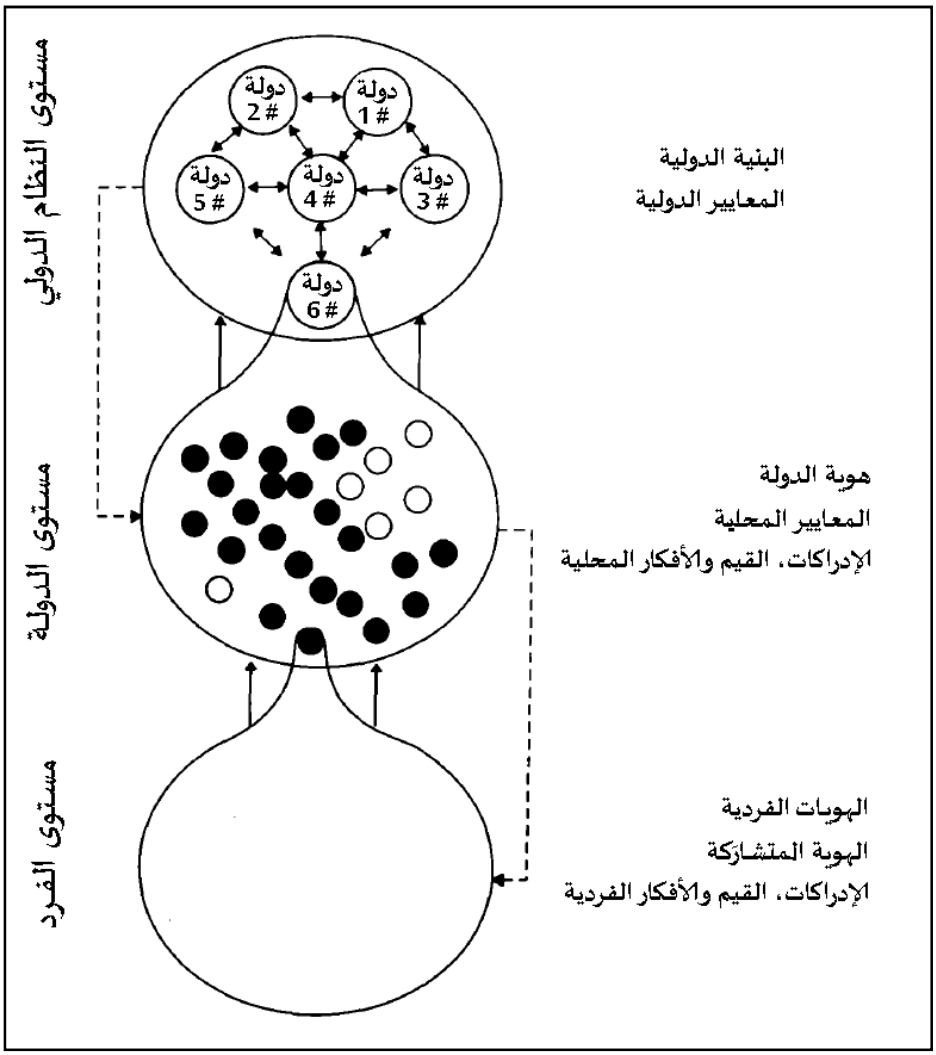

الشكل (4): تفاعل الأفكاروالهويات على مستويات التحليل الثلاثة: الفرد، الدولة والنظام الدولي[1]

2) الاجتماعي هو الذي يعطي معنىً للمادي: العديدُ من المفاهيم كالفوضى، القوة، المصلحة والأمن يمكن إعادة النظر فيها على أنها مبنية اجتماعيًا أكثر من كونها نتائج منطقية للبنية الفوضوية للنظام الدولي. أكثر من ذلك، فالمصالح والهويات، كتلك التي على أساسها يتمُّ تصنيف الدول إلى أعداء أو حلفاء، هي بدورها بناءاتٌ اجتماعية تنتجها الفواعلُ أكثر مما تحددها البنية. لقد أبرز وَنْتْ في مقالته الشهيرة المعنونة بالعبارة ذات الدلالات القوية، "الفوضى هي ما تصنعه منها الدول"، كيف أن الفوضى تحتمل عدة معانٍ عند أكثر من فاعلٍ واحد، ما يجعلها قادرة

[1] David L. Rousseau, *Identifying Threats and Threatening Identities: The Social Construction of Realism and Liberalism*, California: Stanford University Press, 2006, 62 (adapted).

على بناء العديد من أنماط السلوك الدولي مختلفة عن تلك التي تفترضها الواقعية[1]. ويجادل وَنْتْ بأن "نظام الاعتماد على النفس وسياسات القوة لا تنتج عن الفوضى لا بشكلٍ منطقي ولا بشكلٍ سببي، وإذا كنا اليوم نجد أنفسنا في عالم يقوم على الاعتماد على النفس، فإن ذلك يرجع إلى عمليات/تفاعلات [النظام الدولي]، وليس إلى بنيته. لا يوجد هناك منطقٌ للفوضى بمعزلٍ عن الممارسات التي تنشئ بنية معينة للمصالح والهويات دون أخرى. إن الاعتماد على النفس وسياسات القوة هي عبارة عن مؤسسات، وليست مقوماتٍ أساسية للفوضى، فالفوضى هي ما تصنعه منها الدول"[2].

يُستخدم مصطلح "الفوضى" في العلاقات الدولية لوصف نظامٍ اجتماعي يفتقر إلى مؤسساتٍ سلطوية تحظى بالشرعية الدولية. كما يعبر عن حالةٍ شكلية يتسم بها أيُّ نظامٍ لا ينتظم في بنىً تراتبية للسلطة. وقد استمد وُولتز من حالة الفوضى في بنية النظام الدولي مجموعة من التنبؤات الثابتة حول سلوكات الدول، بما في ذلك السلوكات القائمة على توازن القوة والاعتماد على النفس والتسابق نحو التسلح وغيرها. غير أن انتقادات وَنْتْ لـوُولتز بينت أن هذه الأنماط لا تأتي ببساطة من البنية الفوضوية للنظام الدولي، لكنها تأتي من خلال افتراضٍ إضافي مفادُه أن الدول تنظر إلى بعضها البعض كفواعل تتنافس على موارد تتسم بالندرة[3]، كما رأينا سابقا في حالة التعامل مع الأمن كمورد نادر في السياسة الدولية.

3) الهويات تحدد المصالح: في هذا السياق، يجادل ونْتْ بأن "الهوية سابقةٌ على المصلحة، لأن الفاعل لا يمكن أن يعرف ماذا يريد قبل أن يعرف من هو"[4]. على خلاف الواقعيين والمؤسساتيين الجدد[5] الذين يجادلون بأن المصالح ثابتة، معطاة سلفا ومتجانسة (كالرغبة في البقاء، القوة، الثروة والأمن)، يفترض البنائيون أن المصالح (قد) تتغير طالما أن الهويات بدورها (قد) تتغير. فعلاقة العداء بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية ليست ثابتة – قد تكون مستقرة لكنها غير ثابتة – لكنها نتاجٌ للتفاعلات الجارية سواءً بين الدولتين أو بين الدولتين وسياقهما الاجتماعي. قد

---

[1] هناك مثالٌ يُردَّد على نحو واسع، يتعلق بالأسلحة النووية بين أيدي صديق أو بين أيدي عدو، فالولايات المتحدة مثلا لا تشعر بالقلق إطلاقا من امتلاك بريطانيا للأسلحة النووية، بينما تشعر بالقلق الشديد من مجرد احتمال أن تمتلكها دولة كإيران أو كوريا الشمالية. المشكلة ليست في السلاح في حد ذاته، ولكن في المعنى الذي يعطيه الفاعل لذلك السلاح. يرجع مضمون هذا المثال إلى وَنْتْ نفسِه الذي لاحظ أن "500 سلاح نووي بريطاني يعد أقل تهديدًا للولايات المتحدة من 5 أسلحة نووية كورية شمالية، لأن البريطانيين هم أصدقاء للولايات المتحدة بينما الكوريون الشماليون ليسوا كذلك، فالصداقة أو العداء هي وظائف [اجتماعية تقوم بها] الفهوم المتشاركة [بين الفاعلين/الدول]". أنظر:

Alexander Wendt, "Constructing International Politics," *International Security* 20(1): 1995, 73.

[2] Wendt, "Anarchy Is What States Make of It," 394-395.

[3] Ian Hurd, "Constructivism," in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.), *The Oxford Handbook of International Relations,* Oxford: Oxford University Press, 2008, 305.

[4] Wendt, *Social Theory of International Politics*, 231; Andrew B. Phillips, "Constructivism," in Martin Griffiths (ed.), *International Relations Theory for the Twenty-first Century: An Introduction,* USA: Routledge, 2007, 62.

[5] يضيف أندرو مورافسيك مقاربة ليبرالية للكيفية التي تُبنى من خلالها مصالحُ الدولة انطلاقا من تفاعل المصالح الاقتصادية للصناعات والتحالفات الاقتصادية المحلية، بينما يقدم ستيفن كراسنر مقاربة واقعية تفيد بأن الحكام الأفراد هم من يحددون المصلحة الوطنية من خلال السياسات التي يعتقدون أنها ستضمن بقاءهم الشخصي كحكام، أما أنصار نظرية الألعاب فيجادلون بأن المصالح يتم تشكيلها بحيث تتفق والمخرجات الملائمة للتفاعلات بين الفواعل. فضلا عن ذلك، هناك من يُفضل استخدام أدواتٍ عقلانيةٍ لفحص الكيفية التي يتأثر بها تشكُّلُ مصالح الدول من خلال عضويتها ومشاركتها في المنظمات الإقليمية على سبيل المثال. أنظر: Hurd, 303.

تعزز هذه التفاعلات علاقة العداء، وقد تغيرها. كما أنها قد تعزز وقد تغير البنى الاجتماعية الأوسع التي توجد فيها الفواعل، بما في ذلك المعايير والمعاني المتشارَكة الأخرى المتعلقة بالسيادة، التهديدات والمصالح[1].

في السياق نفسِه، يلاحظ ونْتْ، مثلا، أن العقلانية تواجه صعوبة في تقديم إجابة على السؤال: رغم أن كوريا الشمالية لا تزال تمثل تهديدًا أساسيًا لكوريا الجنوبية، فلماذا تحولت كوريا الجنوبية من الموقف القائم على تبني سياسةٍ أمنيةٍ واقعية قوية تجاه كوريا الشمالية (الذي كان سائدًا قبل تسعينيات القرن الماضي) إلى موقفٍ توافقي مغاير؟ لمعالجة هذا السؤال بشكل صحيح، من الضروري، يجادل ونْتْ، الالتفات لفحص التغير في البيئة المعيارية الدولية والتغير في الهوية المعيارية للدولة في كوريا الجنوبية وتأثير ذلك على إعادة تعريف هذه الأخيرة لمصالحها الوطنية[2].

4) الأفكار تعمل على (إعادة) تشكيل الهويات والمصالح والسلوكات: هناك تباينٌ بين البنائيين أنفسهم بشأن أهمية الأفكار في السياسة الدولية، ففي الوقت الذي يذهب فيه البنائيون النقديون إلى اعتبارها العامل المهم الوحيد في تفسير سلوك الدول، نجد لدى بقية البنائيين شعورًا بالرضى حيال الادعاء بأن الأفكار مجرد عاملٍ مفسر للسلوك، إلى جانب عوامل أخرى. ويضم مفهوم الأفكار عندهم طيفاً واسعاً من العوامل التصورية (ideational) ذات العلاقة بالأفكار، كالقيم، المعايير، الاعتقادات، المعارف، الحجج، اللغة، الخطاب وغيرها مما يمكن تصوره كمفهومٍ جماعية و"بينذاتية" حول الحياة الاجتماعية. بهذا الشكل، تضع البنائية نفسها في مقابل نوعين من النظريات: المادية (materialist) التي تقول بأن سلوك الدول تحدده فقط العوامل المادية وبالتالي يمكن فهمه فقط من خلال البحث في العلاقات السببية التي يوفرها الواقع المادي، والفردانية (individualist) التي تتعامل مع الفهوم الجماعية على أنها مجرد ظواهر عارضة وتنكر أنها قد تتمتع بقوة تفسيرية، أو أنها قد يكون لها وجودٌ من أصلها[3].

يرى البنائيون أنه من الواضح أن المعاني (وغيرها من العوامل الاجتماعية) قد تكون مستقرة، لكنها ليست ثابتة على الإطلاق. فالسيادةُ، على سبيل المثال، تعتبرُ مؤسسةً اجتماعية، بمعنى أن الدولة تُعتبر ذات سيادة فقط عندما ينظر إليها الناس وغيرُها من الدول على أنها تتمتع بحقوقٍ والتزاماتٍ متعارف عليها على إقليمها وعلى مواطنيها (ويتصرفون معها وفقا لذلك). غير أن الممارسات المرتبطة بالسيادة تغيرت على مر الزمن، تمامًا كما تغيرت قوى وهويات الدول. فمنذ منتصف القرن العشرين، تأسست وانتشرت فكرة أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل الدول ضد مواطنيها قد تبرر التدخل الدولي من وجهة نظر القانون الدولي، وبالتالي تغير معنى السيادة، حيث تراجعت حقوق بعض الدول (الدول التي تنتهك حقوق الإنسان)، بينما زادت واجباتُ دولٍ أخرى (الدول التي من المحتمل أن تتدخل)[4]. فالسيادة في نهاية المطاف ما هي إلا قوة تنظيمية أساسية في العلاقات الدولية تقوم على الأفكار المتشارَكة بين الناس وممارساتهم على حدٍّ سواء[1].

---

[1] Hurd, 303.

[2] Young Chul Cho, "Conventional and Critical Constructivist Approaches to National Security: An Analytical Survey," *The Korean Journal of International Relations* 49(3): 2009, 79.

[3] Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, "Taking Stock: The Constructivist Research Program in International Relations and Comparative Politics," *Annual Review of Political Science* vol. 4: 2001, 392-393.

[4] قدمت فاينمور تحليلا لثلاثة دراسات حالة، بينت من خلالها كيف يؤثر التغير في المعايير الدولية، بفضل أدوار المنظمات الدولية، في (إعادة) تشكيل السياسات الوطنية للدول، هي: اعتماد الدول لبيروقراطيات خاصة بالسياسات التعليمية منذ نهاية الخميسنيات

يُعدُّ مفهومُ التشارك (sharing) مهمًّا وجوهريًّا جدًّا في الفلسفة البنائية، وهو الذي يؤسس للبعد البينذاتي (intersubjective) للعوامل الاجتماعية في السياسة الدولية. يقول ثيو فارال: "لا يهتم البنائيون بالأفكار التي يحملها الفاعلون، ولكنهم يهتمون بالأفكار التي يتشاركها الفاعلون"[2]. بصيغة أخرى، لا يهتم البنائيون بالأفكار الفردية إلا إذا تم تشاركُها بينذاتيًا. إن الميزة الأساسية للعالَم الاجتماعي تكمن في "أنه بينذاتي، لأننا [كفواعل–أفراد] نعيش فيه، نفهم الآخرين، وهم يفهموننا"[3]، نشاركُهم أفكارنا وفهوماتنا حول أنفسنا وحولهم، ويشاركوننا أفكارهم وفهوماتهم حولنا وحول أنفسهم. يحيل إيمانويل آدلر إلى تقسيم كارل بوبر للعالم إلى ثلاثة عوالم فرعية[4]: 1) العالمُ الفيزيائي الذي يتشكل من العناصر والقوى المادية؛ 2) العالمُ الذاتي الذي يتشكل من خبَراتِنا الواعية، من أفكارنا، من شعورنا بالغبطة أو بالكآبة، من آمالنا ومن نوايانا بشأن المستقبل؛ و 3) عالمُ الثقافة الذي يتشكل من لغاتنا، من قصصنا، من أساطيرنا، ومن نظرياتنا. ويرى بوبر أن العالم (3) يتمتع بواقعٍ أنطولوجي قائم بحد ذاته، لأن أفكارنا الذاتية (في العالم (2)) بمجرد ما نقوم بصياغتها باستعمال اللغة تتحول إلى موضوعاتٍ خارجيةٍ–وموضوعية–بالنسبة لذواتنا، وتصبح عرضة للتشارك والتداول جماعيًا/بينذاتيًا، وبذلك تصبح عرضة للانتقاد والمراجعة من قبلنا نحن ومن قبل الآخرين على حدٍّ سواء. عندما تتحول الأفكار الذاتية إلى أفكار بينذاتية، يصبح لديها واقعٌ أنطولوجيٌّ موضوعيٌّ مستقل، وتصبح قادرة على أن تكون لها نتائج واقعية، سواءً كانت مقصودة أو غير مقصودة من قِبلنا.

من شأن المنظور البنائي للهويات أن يُلقي مزيدًا من الضوء على أهمية مفهوم التشارك. يجادل هُوف بأن الهويات هي ما يخبرك ويخبر الآخرين من أنت، وهي ما يخبرك من هم الآخرون[5]. لذلك يمكن القول بأن مضامين الهويات تحددها الإجابات – التي نتشاركُها – على أسئلةٍ من قبيل "كيف ننظر إلى أنفسنا؟"، "كيف ينظر الآخرون إلينا؟"، "كيف ننظر إلى الآخرين؟" و"كيف ينظر الآخرون إلى أنفسهم؟" خلال السنوات الأخيرة، نُشرت العديدُ من الدراسات التي أبرزت بشكلٍ واضح كيف تؤثر مضامين الإجابات المتشارَكة بشأن هذه الأسئلة على السياسات الخارجية للدول[6]: كسعي روسيا بشكلٍ دائمٍ لاستعادة مكانة "القوة العظمى" بعد تفكك الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة[7]؛ مواجهة ألمانيا المستمرة لإشكاليات التحول إلى قوة "عادية"[8]؛ نضال الصين من أجل بناء هوية عالمية[1]؛

من القرن الماضي (بفضل منظمة اليونيسكو)؛ قبول أغلب الدول بالمعايير والقواعد المتعلقة بالجوانب الإنسانية في الحروب؛ وقبول الدول بالحد من سيادتها الاقتصادية للتخفيف من آثار الفقر في مجتمعاتها. أنظر:

Martha Finnemore, *National Interests in International Society*, London: Cornell University Press, 1996.

[1] Hurd, 300.

[2] cited in Greg Cashman, *What Causes War? An Introduction to Theories of International Conflict*, Maryland: Rowman & Littlefield, 2004, 466.

[3] Emmanuel Adler, "Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics," *European Journal of International Relations* 3(3): 1997, 325.

[4] Ibid., 327-328.

[5] Hopf, 175.

[6] Juliet Kaarbo, "Foreign Policy Analysis in the Twenty-First Century: Back to Comparison, Forward to Identity and Ideas," *International Studies Review* vol. 5: 2003, 159.

[7] Paul D'Anieri, "Russian Foreign Policy: Continuity, Revolution, and the Search for Status," in Ryan K. Beasley et *al.* (eds.), *Foreign Policy in Comparative Perspective: Domestic and International Influences on State Behavior*, Washington, DC: CQ Press, 2002.

[8] Jefferey S. Lantis, "Contemporary German Foreign Policy," in Ryan K. Beasley et *al.* (eds.), op. cit.

ومخاوف الهند من عدم اعتراف الآخرين بكونها تُعرّف نفسها كقوة عظمى[2]. ويؤكد هُوف، بهذا الشأن، على أن مُنتِج الهوية – الأنا – لا يتحكم بالضرورة في ما تعنيه هويتُه بالنسبة للآخرين[3]. إذ يتطلب الأمر ممارسة جماعية بينذاتية – بين الأنا والآخرين – عبر الممارسات الاجتماعية اليومية لإعطاء تلك الهوية معنىً محددًا، ويبقى هذا المعنى قابلاً للتغيُّر طالما أن الممارسات التي تنتجه تبقى قابلة بدورها للتغيُّر.

[1] Brian Ripley, "China: Defining Its Role in the Global Community," in Ryan K. Beasley et *al.* (eds.), op. cit.

[2] Tinaz Pavri, "From Consensus to Disarray: Indian Foreign Policy in the New Millennium," in Ryan K. Beasley et *al.* (eds.), op. cit.

[3] يقترح هُوف أن يوغوسلافيا وعدة جمهوريات أوروبية–شرقية كانت تنظر إلى الاتحاد السوفييتي على أنه روسيا، رغم أنه كان ينظر إلى نفسه على أنه الاتحاد السوفييتي وليس مجرد روسيا. أنظر: Hopf, 175.

المحاضرة (7): المقاربة البنائيــة (II)

الافتراضات الأساسية للبنائية (II)

نستكمل هنا الافتراض الخامس من الافتراضات الأساسية للبنائية:

5) "الفوضى هي ما تصنعه منها الدول": وهي عبارة "ملأت الدنيا وشغلت الناس" خلال ربع القرن الأخير من تاريخ حقلي العلاقات الدولية والدراسات الأمنية. يجادل البنائيون بأن الثقافة التي تتشاركها الدولُ بشأن الفوضى هي التي تجعلها كذلك. وهو ما يجردها من صفة المُعطى الطبيعي التي أضفاها عليها العقلانيون. يقترح وَنْتْ وجود ثلاث ثقافاتٍ متباينةٍ للفوضى: ثقافة هوبزية (نسبة إلى توماس هوبز)، ثقافة لوكية (نسبة إلى جون لوك) وثقافة كانطية (نسبة إلى إيمانويل كانط). أنظر الشكل (5).

كلُّ ثقافةٍ من هذه الثقافات الثلاثة تُبنى على أساس فكرةٍ معينة (تصورٍ معيّن) حول العلاقة الأساسية بين الدول المُشَكِّلة للنظام الدولي. قد تنظرُ دولة إلى دولة أخرى كعدو عندما تكون الثقافة المتشارَكة بينهما هوبزية، كمنافسٍ عندما تكون الثقافة لوكية، وكصديق عندما تكون الثقافة كانطية. تؤدي هذه الثقافات الثلاثة، باعتبارها أفكارًا مُتشارَكة، إلى تشكيل هويات ومصالح الدولة بشكلٍ متباينٍ من حالةٍ إلى أخرى، فتُنتج بذلك اتجاهاتٍ مختلفةً للسلوك في النظام الدولي. وفقا لهذا المنطق، ينطوي التغير في الثقافة (من ثقافة هوبزية إلى ثقافة لوكية على سبيل المثال) على ظهور أشكالٍ جديدة للهوية المُتشارَكة بين الدول[1].

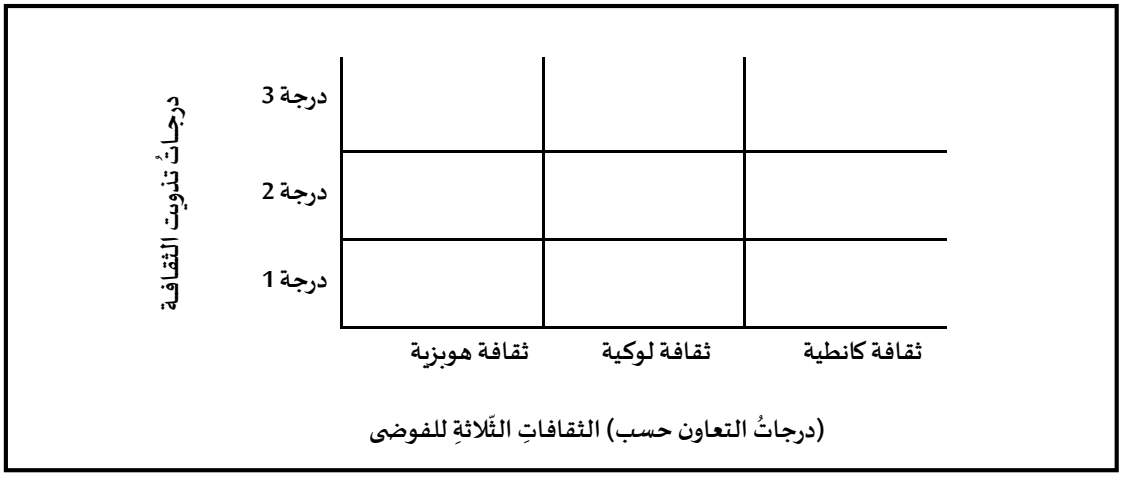

الشكل (5) : العلاقة بين الثقافات الثلاثة للفوضى ودرجات تذويت الثقافة[2]

يحدد وَنْتْ، كما هو واضح في الشكل (5)، ثلاث درجات لتذويت الثقافة. عند الدرجة الأولى، تخضع الدول للإكراه من أجل الامتثال لمعايير الثقافة. وتتسم هذه الدرجة بقدر كبير من اللااستقرار لأن الدول سرعان ما تحجم عن التعاون بمجرد زوال التهديد(ات). عند الدرجة الثانية، تقوم الدول بالامتثال للمعايير لأنها تعتقد أن ذلك يتفق ومصالحها. تتسم هذه الدرجة بدورها بدرجة متقدمة من اللااستقرار لأن الدول سرعان ما تمتنع عن الامتثال بمجرد أن تدرك أن التكاليف أصبحت تتجاوز المكاسب المتوقعة من الامتثال. أخيرًا، تمتثل الدول عند الدرجة الثالثة

[1] Wendt, *Social Theory of International Politics*, 246-312.

[2] Ibid., 254 (adapted).

لأنها أصبحت تؤمن بشرعية المعايير. يقترح ديفيد روسو مثالا حول معيار احترام سيادة الدولة الذي يعود إلى الثقافة اللوكية. يقول: "هل تراك تمتنع عن غزو جارك لأن القوى المهيمنة ستعاقبك إذا فعلت (الدرجة الأولى، الإكراه)؟ أم أنك تمتنع عن فعل ذلك لأن تكاليف الغزو تفوق المكاسب التي ترجو تحقيقها (الدرجة الثانية، المصلحة الذاتية)؟ أم أنك تمتنع عن القيام بذلك لأنك تؤمن [فعلا] أنه من الخطأ أن تنتهك سيادة الآخرين (الدرجة الثالثة، الشرعية)؟". ويستنتج روسو أنه من المتوقع أن تكون الأنظمة التي تبلغ الدرجة الثالثة من درجات تذويت ثقافةٍ معينةٍ هي الأكثر استقرارًا عبر الزمن[1].

يلخص الجدول (3) الأنماط المتباينة لإدراكات وسلوكات الدول بين الثقافات الثلاثة للفوضى. ففي نظامٍ هوبزي، تنظر الدولُ بعضُها إلى بعضٍ كأعداء لا يحترم بعضُهم حق بعضٍ في الوجود، وكلٌّ منهم مُصمِّمٌ على غزو إقليم الآخر والسيطرة عليه. ولأنها تحضر نفسها دائمًا للسيناريو الوحيد الممكن، سيناريو الوضع الأسوأ، فهي لا تهتم كثيرًا بالتخطيط إلا على أدنى مدىً ممكن في المستقبل، لذلك فهي تعقد تحالفاتٍ على المدى القصير من أجل الموازنة ضد التهديدات الخارجية، غير أن هذه التحالفات تبقى مؤقتة، لأن "أصدقاء اليوم يمكن أن يكونوا أعداء الغد". تسعى الدول التي تتشارك ثقافة هوبزية إلى تعظيم مكاسبها النسبية من أجل البقاء في وجه مخاطر الفوضى، وهي تؤمن بأن القوة هي الأداة الأكثر فعالية في حل النزاعات بينها، لذلك فهي لا تضع أية حدودٍ لنطاق العنف[2].

	نظام هوبز	نظام لوك	نظام كانط
طبيعة النظرة إلى الآخر	عدو	منافس	صديق
مدى احترام السيادة	غير موجود (الدول مراجِعة للوضع القائم)	معتدل (الدول محافظة على الوضع القائم)	قوي (الدول محافظة على الوضع القائم)
الأهداف العسكرية	التوسع	البقاء	غير مهمة
مدى الاهتمام بالمستقبل	الأدنى	معتدل	الأقصى
الدوافع	المكاسب النسبية	المكاسب المطلقة	المكاسب المشتركة
استعمال القوة العسكرية	مكثف	منخفض	منعدم
حدود استعمال القوة	منعدمة	قليلة	عديدة (وفعالة)
السياسة المفضلة	موازنة القوة	هجينة	الأمن الجماعي

الجدول (3): تباين الإدراكات والسلوكات بين الثقافات الثلاثة للفوضى عند ونْتْ[3]

[1] Rousseau, 50-51.

[2] Rousseau, 48.

[3] Ibid., 49 (adapted).

في مقابل ذلك، ينطوي النظام الدولي الذي يستند إلى فلسفة لوك على أن الدول تنظر بعضُها إلى بعضٍ كمنافسين، أكثر من كونها أعداء، يحترم بعضُها حق بعضٍ في الوجود والبقاء. ورغم أن النزاعات تنشب بينها من حين لآخر، وبعضها قد يتطور إلى حد استخدام القوة العسكرية، إلا أن الدول لا تبدو مُصمِّمة، أو حتى مهتمة، بغزو الآخر والسيطرة عليه. تغلب على الدول التي تتشارك ثقافة لوكية النزعةُ للمحافظة على الوضع القائم، لذلك فهي غالبًا ما تستعمل القوة لأغراضٍ دفاعية في مواجهة الدول التي تخترق المعايير والقواعد السائدة. بالنسبة لهذه الدول، يكون مدى الاهتمام بالمستقبل متوسطًا، حيث تهتم بالمكاسب التي يمكن أن تجنيها مستقبلاً من التعاون، لذلك تغلب عليها النزعة للانخراط في المنظومات (regimes) الدولية التي تمكن الدول من تحقيق مكاسب مطلقة على المدى البعيد. استعمالُ القوة في ظل هذه الثقافة غالبًا ما يكون مقيدًا بالمعايير، أما في ما يتعلق بالسياسات التي تعتمدها الدول فهي تتراوح بين سياسات موازنة القوة ضد الدول المعادية للثقافة اللوكية، وسياسات الأمن الجماعي التي من شأنها حماية مصالح الدول المحافِظة على الوضع القائم[1].

أما في النظام الكانطي، فالدولُ تنظر بعضُها إلى بعضٍ كأصدقاء، ومن النادر جدًّا أن تُقْدم على انتهاك السيادة. كما أنها تهتم بشكلٍ جماعي بالمستقبل على المدى البعيد، وذلك بالاحتفاظ بالنزعة لتعظيم المكاسب المشتركة بينها، بدلا من الانكفاء على المصالح الفردية الضيقة لكل دولة على حِدَة. وتنظر الدول في ظل الثقافة الكانطية إلى استعمال القوة العسكرية على نحو غير مرغوب، وتَعتبر بدلا من ذلك أن التنظيم القائم على مبدأ الأمن الجماعي هو أفضل وسيلة للقضاء على النزاعات[2].

في سياقٍ آخر، يقترح روسو أن التباينات بين ثقافات الفوضى الثلاثة يمكن فهمُها من خلال مفهوم "إدراك التهديد" الذي يقدمه ونْتْ على أنه نتاج "هوية متشارَكة" بين مجموعة من الفواعل. أما روسو فيقدمه على أنه "الحدود التي تفصل بين الأنا والآخر"، كما يوضحه الشكل (5). ففي عالمٍ تحكمه الثقافة الهوبزية، يكون هناك حدٌّ قاطعٌ بين الأنا وجميع الآخرين. عندما تُعرّف الدولة جميع الدول الأخرى كأعداء لها، فإنها تتبنى المعايير المناسبة المُحدِّدة للسلوك إزاء الأعداء. أما في عالمٍ تحكمه الثقافة الكانطية، فينطوي تعريفُ الدولة للدول الأخرى كأصدقاء لها على أن يقع الجميع (الأنا والآخرون) ضمن نفس الحدود، كما ينطوي ذلك على تبني الدولة للمعايير المناسبة المُحدِّدة للسلوك إزاء الأصدقاء. أما في النظام الذي تحكمه ثقافة لوكية، فالدولة تُعرّف الدول الأخرى كمنافسين لها، وهو ما ينطوي على مترتبتين أساسيتين: الأولى هي أن الدولة تتبنى المعايير المناسبة المحدِّدة للسلوك إزاء المنافسين، على نحو ما سبق؛ أما المترتبة الثانية فتكمن في أن منطق التنافس يجعل الأنا يستمر في الشعور بالتوجس اتجاه (بعض) الآخرين المنافِسين له، وهو ما يجعل تعريفاته للآخرين تتباين وتتراوح بين أصدقاء ومنافسين. ينطبق هذا النموذج على علاقات دول الاتحاد الأوروبي بعضِها مع بعض، ومع الدول خارج الاتحاد الأوروبي[3].

لكي نعيد الربط بين الافتراض (1) الذي تم تناوله في المحاضرة السابقة (العلاقة بين البنية والفاعل هي علاقة تشكيل متبادل ومن الصعب الفصلُ بينهما) والافتراض (5) الذي تناولناه هنا (البنية الفوضوية للنظام الدولي هي ما تصنعه منها هويات وسلوكات الدول)، نؤكد على أن بروز القوى المراجِعة للنظام الدولي (revisionist powers)، على سبيل المثال، ليست ظاهرة بنيوية تمامًا في السياسة الدولية، إذ من الصعب تتبُّع الخط الفاصل بين ما إذا كان بروز هذه القوى نتيجة للبنية الفوضوية للنظام الدولي أو ما إذا كان سببًا فيها، وهي حجة تنسحب

[1] Rousseau, 48-49.

[2] Ibid., 49.

[3] Ibid., 52.

على عدة ظواهر بنيوية أخرى في السياسة الدولية، حيث أنه من غير الواضح تمامًا مَا إذا كانت بنية النظام الدولي هي التي تضبط سلوكات الدول المُشَكِّلة له، أم أن سلوكات الدول هي التي تحدد بنية النظام الدولي الذي يتشكل منها. فأنماط سياسات القوة التي أسهب وُولتز وغيرُه من الواقعيين في فحصها قد لا تكون دائماً بنيوية المنشأ. بصيغة أخرى، يمكن المحاججة بأن السياسات الدولية القائمة على الاعتماد على النفس، على سبيل المثال، هي التي تُنشئ نظاماً دولياً فوضوي البنية، أو على الأقل تُفاقِم من فوضويته وليس العكس.

البنائية كمقاربة مراجِعة لمفهوم الأمن

بناء على النقاش السابق الذي تناول الافتراضات الأساسية التي تشترك فيها مختلف تنويعات المدرسة البنائية في العلاقات الدولية، يمكن الاستنتاج أن البنائية تُعدُّ مقاربة مراجِعة لمفهوم الأمن، فهي تحاجج بأن الأمن ليس معطىً مسبقا، ولكنه كغيره من الظواهر الاجتماعية مبني اجتماعيًا. وهو يُبنى من خلال التفاعل المستمر بين فواعل اجتماعيةٍ في جوهرها، لا تقتصر مُحدِّدات سلوكها على العوامل المادية فحسب، لكنها مفعمة أيضا بمُشكِّلاتٍ للسلوك (constitutives)، وهي في الأساس عوامل اجتماعية غير مادية، كالأفكار والهويات والمعايير والإدراكات والثقافات والخطابات والرموز وغيرها.

لاحظ باري بوزان وآخرون أنه ما عدا التهديدات ذات الطابع العسكري، قليلة جدًّا هي التهديداتُ الموضوعية، فأيُّ شيءٍ يمكن أن يصبح تهديدًا أمنيًا بمجرد أن تعتبره النخبُ كذلك[1] وتتكلم عنه على أنه كذلك. هذا ما يجعل التهديدات الأمنية ذات طبيعة ذاتية (subjective)، عندما تفرض النخب (الحاكمة) خطابًا أمنيًا أحاديًا، سواءً فعلت ذلك بسبب سوء إدراك مسألةٍ ما على أنها تشكل تهديدًا ما أو فعلت ذلك خدمة لأغراض ذرائعية محضة؛ أو ذات طبيعة بينذاتية (intersubjective)، عندما يتشارك مختلف الفواعل داخل المجتمع نفس الخطاب بشأن اعتبار مسألةٍ ما تهديدًا أمنيًا.

إذا، تندرج المداخلات البنائية حول مفهوم الأمن ضمن ما تم تعريفه في المحاضرة الأولى على أنه المقاربة التوسيعية–التعميقية للأمن، والتي تحتج على اختزال الأمن وتهديداته في قضايا يتم التعامل معها على أنها موضوعية ومعطاة سلفًا. على خلاف ذلك، يحاجج البنائيون بأن "الأمن هو ما يصنعه منه المتكلمون عنه"، لذلك نجد هذه المفارقات من قبيل قضية معينة يتعامل معها فاعلٌ ما (أ) على أنها تهديدٌ أمني، بينما لا يتعامل معها فاعلٌ آخر (ب) على أنها كذلك (راجع مثال السلاح في يد صديق والسلاح نفسه في يد عدو). فالتهديد الأمني في هذه الحالة – كما في غيرها – ليس موضوعيًا وليس معطىً سلفا، لكنه إما ذاتيٌّ أو بينذاتي (أو يتطور من الأولى نحو الثانية)، ومبنىٌّ اجتماعيًا من خلال الخطاب، كما سيتضح لاحقا مع نظرية الأمننة. من جهة أخرى، يحتج البنائيون على اختزال وكلاء الأمن (security agents) والوحدات المرجعية للأمن (referent objects) في الدول (راجع المحاضرة الثانية).

من جهة اخرى، يجادل أول ويفر بأن الاستعانة بنظريات اللغة تمكّننا من (إعادة) النظر إلى الأمن باعتباره فعلا من أفعال الخطاب (speech act)، فالأمن لا يشكل إشارة للإحالة إلى تهديدٍ ملموس، لأن التكلم (عن الأمن) هو في حد ذاته الفعل[2]؛ أي بمجرد أن يبدأ ممثل الدولة في التكلم (uttering) عن وجود "تهديد للأمن"، فهو يقوم بنقل شيءٍ ما إلى قطاعٍ محدد للسياسة (السياسة العليا للدولة)، ومن ثم يعطي للدولة الحق في استعمال التدابير الأمنية

[1] بن عنتر، 31.

[2] Ole Weaver, "Securitization," in Christopher W. Hughes and Lai Yew Meng (eds.), *Security Studies: A Reader*, USA and Canada: Routledge, 2011, 95.

اللازمة للتعامل معه كتهديدٍ أمني وشيك. هذا يعني أن التهديدات الأمنية لا توجد بشكلٍ سابق على الخطاب الذي يقدمها على أنها كذلك. بعبارةٍ أخرى، التهديداتُ الأمنية لا توجد بشكل موضوعي خارج اللغات، والأفكار، والهويات، والخطابات التي تتبناها الفواعل بمختلف أشكالها، فالهجرة، التعددية الثقافية، المخدرات، الأوبئة، أو المطالبة بحقوقٍ/حرياتٍ معينةٍ لا تشكلُ – موضوعيًا – أيَّ تهديدٍ أمني قبل البدء في التكلم عنها – من قبل فواعل معينة – على أنها كذلك. لذلك، يستوحي البنائيون، على نحو دائم، مقولة ونْتْ ذائعة الصيت "الفوضى هي ما تصنعه منها الدول" محاججين بأن "الأمن هو [أيضا] ما يصنعه منه المتكلمون عنه".

البنائية كمقاربة مؤسِّسة للدراسات الأمنية النقدية

هناك من يزعم أن البنائيين لا يقدمون نظرية في الأمن، فكل ما قاموا به لا يتعدى جلب مجموعة من الافتراضات القوية بشأن السياسة الدولية ككل إلى حقل الدراسات الأمنية[1]. وبذلك تكون البنائية مجرد مقاربة أو منظور مراجِع للأمن أكثر من كونها نظرية قائمة بحد ذاتها. مع غض النظر عن مدى حجية هذا الادعاء، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار محاذير التصنيفات السائدة للمداخلات التي تقدمها نظريات العلاقات الدولية بشأن إشكالية الأمن، يمكننا مبدئيًا مجاراة الادعاء السابق والقول أن الافتراضات البنائية – خاصة تلك التي تمت مناقشتها في ما سبق – أثرت على نحو واضح على مختلف المدارس الأوروبية للدراسات الأمنية النقدية (خاصة مدرستي كوبنهاغن وآبريستفيث)، والتي ستتناولها المحاضرات اللاحقة، إلى الحد الذي يمكن معه القول أيضا أن المداخلات البنائية تُعدُّ مؤسِّسة ومطوِّرة لما يعرف بالدراسات الأمنية النقدية، وهو ما سنكتشفه خاصة مع نظرية الأمننة التي تطورت في سياق مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية النقدية، والتي تبقى نموذجًا واضحًا للتأثير الذي مارسته الأطروحات البنائية على الحقل المعرفي.

[1] Nilüfer Karacasulu and Elif Uzgören, "Explaining Social Constructivist Contributions to Security Studies," *Perceptions*, Summer-Autumn 2007, 35.

قراءة إضافية

البنائية وأسباب الحرب

محمد حمشي، النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية،
أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017، 272-280.

على عكس العقلانيين، لا يسعى البنائيون للوصول إلى "تفسيراتٍ" سببيةٍ للظاهرة الاجتماعية، لكنهم يسعون إلى الحصول على "فهـومٍ" أفضل بشأنها. لذلك، فهم لا يحاولون الإجابة على السؤال التقليدي: "ما الذي يُسبّب الحروب؟". لكنهم يسعون إلى تفكيك السؤال: "كيف [تكون/تصبح] الحروبُ ممكنة؟". ويرتبط التعارض بين السعي للفهم والسعي للتفسير عميقاً بإشكالية السببية، وهو تعارضٌ فلسفي يمتد إلى فلسفة العلوم الاجتماعية، ووجد طريقه إلى الحقل أثناء النقاش الثالث، حيث شكَّل كتابُ مارتين هوليس (1938–1998) وستيف سميث، "تفسيرُ وفهمُ العلاقات الدولية" (1990)، عملاً فلسفيا فارقاً في مجال ابستمولوجيا نظريات العلاقات الدولية.

وفقا للبنائيين، يعتمدُ فهمُ ظاهرةِ الحرب على فهمِ الكيفية التي تقوم بها البنيةُ الاجتماعية للنظام (الدولي أو الإقليمي) بجعل العنفِ ممكناً بإكساب الفاعلين، الذين يتشكلُ منهم النظامُ، هوياتٍ ومصالحَ معينة، وبإعطاء القدرات [والعوامل] المادية معانيَ معينة. لذلك، فإن ما يمكن اعتبارُه تفسيرًا بنائيًا للحرب هو غالبًا "تفسيرٌ سياقيٌ، ذُو طابعٍ فردي، معقدٌ وعلى قدر كبير من المصادفاتية، حيث أن كل حربٍ لها تفسيرُها الفريدُ الخاصُّ بها". وعليه، فإن البنائيين وفقاً لهذا المنطق يتجاهلون الأسئلة التي (يـ)طرحها ليبُو وغيرُه بشأن ظاهرة التواتر في الحرب، لأنهم يجتهدون في فهم حالات الاختلاف والتفرد أكثر مما يهتمون بحالات التشابه والانتظام. وهو ما يقوض من مساعي بناء نظريةٍ بشأن أسباب الحرب، لأن ما يميز "النظرية" عن "التفسير التاريخي" لحدثٍ بعينه هو أن النظرية ينبغي أن تكون قادرة على تفسير مجموعةٍ من الأحداث القابلة للمقارنة.

لا تتميزُ المداخلاتُ البنائية حول أسباب الحرب بالاستغراق نفسه الذي يميز المداخلات العقلانية، خاصة الواقعية منها. يرجع شُحُّ هذه المداخلات حول أسباب الحرب إلى ثلاثة عوامل أساسية: أولاً، لا تتعامل البنائية مع الحرب كميزة ثابتة ومتأصلة في البنية الفوضوية للنظام الدولي، فهي قد تدفع بالدول نحو التعاون، تمامًا كما قد تدفع بها نحو الاحتراب؛ ثانيًا، تقدم البنائية نفسَها على أنها نظرية للتغير في العلاقات الدولية، سواءً تعلق الأمر بتفسير التغير أو بتزويد الفاعلين الاجتماعيين (بما في ذلك الدول) بفهومٍ بشأن (كيفيات) بناء المعايير المنتجة للتغيير؛ وثالثاً، وهي حجةٌ سنعود إليها لاحقاً، لا تبدو البنائية قـادرة على تقديـم فهـمٍ متسـقٍ للحرب، بما في ذلك الحرب الباردة، إلا عبر منطـق الانحياز للإدراك المتأخر (Hindsight bias)، وهو وَهْـمُ رؤيةِ الأحداث في الماضي على أنه كان من الممكن التنبؤُ بها قبل حدوثها، وهي تمثل إشكالية ابستمولوجية ومنهجية جادّةً في فلسفة التاريخ بشكلٍ عام.

إذا كانت الواقعية البنيوية تؤكد أن الفوضى هي السببُ الجوهري للحروب، فإن البنائية تجادل بأن الثقافة التي تتشاركها الدول بشأن الفوضى هي التي تجعلها كذلك. يقترح وَنْتْ، على نحو ما سبق في الفصل الأول، وجود ثلاث ثقافاتٍ مختلفةٍ للفوضى في النظام الدولي، ثقافة هوبزية (نسبة إلى توماس هوبز)، ثقافة لوكية (نسبة إلى جون لوك) وثقافة كانطية (نسبة إلى إيمانويل كانط). كلُّ ثقافةٍ من هذه الثقافات الثلاثة تُبنى على

أساس فكرة معينة (تصور معين) حول العلاقة الأساسية بين الدول المُشَكِّلة للنظام الدولي. قد تنظر الدولة إلى الدولة الأخرى كعدوٍ عندما تكون ثقافتها هوبزية، كمنافسٍ عندما تكون ثقافتها لوكية، أو كصديقٍ عندما تكون ثقافتها كانطية. تؤدي هذه الثقافات الثلاث، باعتبارها أفكارًا مُتشارَكة، إلى تشكيل هويات ومصالح الدولة بشكلٍ متباينٍ من حالةٍ إلى أخرى، فتنتج بذلك اتجاهاتٍ مختلفةً للسلوك في النظام الدولي. وفقا لهذا المنطق، ينطوي التغير في الثقافة (من ثقافة هوبزية إلى ثقافة لوكية على سبيل المثال) على ظهور أشكال جديدة للهوية المُتشارَكة بين الدول.

تبدو أطروحة وَنْتْ حول التغير في البنية الفوضوية للنظام الدولي أكثر إثارة للاهتمام حتى من أطروحة هادلي بُول، أحدِ رُوّادِ المدرسة الانجليزية. اعتبر بُول أن الانتقال من "النظام" الدولي إلى "المجتمع" الدولي يأتي من خلال نمو معرفةٍ مشتركةٍ بين الدول. وفي هذا نجدُه لا يختلف جذريًا عن الواقعيين، فهو يربط بين الفوضى الصراعية (في النظام الدولي) وحالة الطبيعة حيث لا وجود لأفكارٍ متشارَكة بين الدول. كما يربط بين الفوضى التعاونية (في المجتمع الدولي) ونمو أفكار متشارَكة بين الدول. لكن وَنْتْ يجادل بأن هذا الربط يختزل المشكلة الاجتماعية في البعد السياسي، لأنه يقوم على افتراضٍ – غيرِ سليمٍ – مفادُه أن وجود أفكار متشارَكة يعتمد على وجود عمل مشترك بين الدول من أجل غايةٍ مشتركة، وهو فعلٌ سياسي بحت. هذا من شأنه أن يؤدي إلى افتراضٍ آخر – غيرِ سليمٍ كذلك – مفادُه أن غياب التعاون في النظام الدولي يجب أن يكون بسبب العوامل المادية وليس بسبب العوامل الثقافية. هنا، تأتي أطروحة وَنْتْ الأساسيةُ – والفذة – التي تقول بأن العوامل الثقافية (الأفكار المتشاركة) قد تحرض على الصراع، تمامًا كما أن العوامل المادية (القوى المادية) قد تحث بدورها على التعاون. لذلك، يدعو وَنْتْ إلى التعامل مع المظاهر المختلفة للثقافة المتشارَكة على أنها محايدةٌ تحليليًا عندما يتعلق الأمر بالصراع والتعاون. المعاييرُ ليست هي نفسها الأخلاق، وهي لا ترتبط بالضرورة بالتعاون، فلكل سلوكٍ معاييرُه التي يتحدد من خلالها. تقول نينا تانينوولد بأن "المعايير قد تكون جيدة وقد تكون سيئة. [فهي] قد توحي للدول بأن الذهاب للحرب أمرٌ مشين، [تمامًا كما] قد توحي لها بأنه أمرٌ يبعث على المجد".

من جهةٍ أخرى، إذا كان الواقعيون يجادلون بأهمية القوة المادية (العسكرية والاقتصادية)، فإن البنائيين يجادلون من جانبهم بأهمية القوة الخطابية (قوة المعرفة الاجتماعية، الأفكار، الثقافة، اللغة والأيديولوجيا) فضلا عن القوة المادية، وكلا القوتين تتفاعلان بشكلٍ مستمر. تعمل قوة الخطاب عبر إنتاج وإعادة إنتاج المعاني البينذاتية (المتشارَكة بين الفاعلين الاجتماعيين). وبفضل قوة الخطاب، يمكن التلاعب بالخطاب لإنتاج تأويلٍ معين وإسكات تأويلٍ ممكنٍ آخرَ لنفس المعطى المادي. فالولايات المتحدة قادرة، عبر قوتها الخطابية، على تقديم تأويلاتٍ (أو معاني) مختلفةٍ للسلاح النووي الباكستاني والكوري الشمالي على سبيل المثال، فالأول لا يشكلُ مصدرًا للتهديد على عكس الثاني، كما أنها قادرة باستخدام نفس أدوات القوة الخطابية على تقديم باكستان كدولةٍ صديقة وتقديم كوريا الشمالية كدولة عدُوّة. هذه التعريفات الاجتماعية ليست متضمنة في القوة المادية أو في توزيع القوة المادية، لكنها مبنية عبر توظيف قوة الخطاب.

لذلك، يُعتبر الخطابُ أداة تفسيرية مُهمّة في المداخلات البنائية حول أسباب الحرب. إذ من بين الإشكاليات المختلفة التي يبحث فيها البنائيون لفهم ظاهرة الحرب، هناك البحثُ في معاني الحرب التي يُشكّلُها/يتصوَّرُها الفاعلون، والبحث في الخطاب (الاجتماعي/السياسي/الثقافي) وفي السرديات المتعلقة بالحرب، قبلها، أثناءَها وبعدَها. مثلُ هذه المساعي لا (ينبغي أن) يهدف البنائيون من خلالها إلى بناءِ تفسيراتٍ سببيةٍ شبيهة بتلك التي تبنتها المساعي البحثية في علومٍ اجتماعيةٍ وطبيعيةٍ أخرى. إذاً، من وجهة نظر البنائية، الثقافة

المُتشارَكة بين الدول حول الفوضى في النظام الدولي هي ما يفسر نشـوب الحروب. وتُضيف إلى جانب ذلك دورَ الخطاب واللغة سواءً كأداةٍ لإنتاج الحرب أو كأداةٍ لتبريرها وإضفـاء الشرعيـة عليها، إلى الحد الذي يمكن معـه اعتبار الحرب ظاهـرة مبنيـة اجتمـاعيًا ولغـويًا في الوقـت نفسِه. ويمكن الاستناد إلى هذا المنطق التحليلي، مثلا، في حالة الحرب الأمريكية على العراق في 2003.

يُعدُّ البحث في سرديات الحرب من المساعي التأملية الشاقة ليس فقط في المشروع البحثي البنائي، لكن في غيره كذلك من المقاربات التأملية الأخرى، خاصة النسوية و مابعد البنيوية. فالسرديـاتُ المتداوَلةُ من شأنها أن تنتج معانٍ محددة، وبذلك فهي بالضرورة تطمس معانٍ أخرى. لذلك، من الضروري أن نفهم الكيفية التي ينتج بها الحقل سردياته حول الأمن والحرب. هذا مُهمٌّ جدًّا، لأن الكيفية التي تُسرَدُ بها قصةٌ معينة هي التي تحدد ما يمكن رؤيته وما لا يمكن رؤيته، هي التي تحدد من يتكلم ومن يصمت، ما يُتكلم حوله وما يُلتزم الصمت حياله، وهي التي تحدد القضايا/الشخصيات المُهمَّة التي تدور حولها القصة وهكذا.

في كتـابها، "النساءُ والحـربُ"، الذي صـدر سنة 1987، اعتـبرت جيـن إلشتايـن أنه "لا يمكننا تعريف الحرب في حد ذاتها بمعزلٍ عن تقاليدَ [راسخةٍ] تتضمن القصائد، الملاحم، الأساطير، التاريخ الرسمي، والروايات المبنية على استخدام ضمير المتكلم [أنا/نحن]". وقد لاحظت نانسي هاستن بدورها أن القصص والسرديات البطولية والظافرة التي يؤمن بها الناس ضرورية لإضفاء الشرعية على الحرب، وهي التي تلهمهم ليقاتلوا فيها، ويدفعوا ثمنها، ويتقبلوا المعاناة في سبيلها. وغالبًا ما تنطوي حبكة هذه السرديات على بطلٍ يقاتل عَـدُواً من أجل الحصول على شيءٍ و/أو معنىً ذي قيمةٍ بالنسبة للناس، كما تنطوي على قصةِ انتصارٍ رغم الصعاب الطوال والمشاق الشديدة. كما لاحظت هاستن أنه "ليس من قبيل الصدفة أنه في الوقت الذي توجد فيه رزمٌ ورزمٌ من القصص حول الأبطال، فإننا لا نكاد نجد أثرًا لقصصٍ حول الأعداء. [كما أنه] في سرديات الحرب، من النادر أن يشير أيُّ شخصٍ إلى نفسه باعتباره العدو"، فالآخر دائما هو العدو، بينما تتم الإحالةُ إلى ضمير المتكلم بصفة البطل المُنقذ و/أو الضحية المُدافع عن شرفـه وبقائه.

يُعَدُّ البحث في السرديات من المساعي التأملية الشاقة في المشروع البحثي البنائي، إذ تواجه هذه المساعي تحدياتٍ منهجيةً شاقة، من هذه التحديات التي تواجهها المساعي البنائيةُ للتنظير حول البناء الاجتماعي للهوية، على سبيل المثال، وإن كان هُـوفْ يعتبرُها ميزة من ميزات البنائية أكثر مما تبدو مشكلةً من مشاكلها، كونُ هذه المساعي متطلِّبة، وتضع على كاهل الباحث – الذي يَنشُد استنتاجاتٍ قوية وذاتَ قيمةٍ مضافة – أعمالاً مُضنيةً ومُجهدة من أجل جمع الحد الأدنى اللازم من البيانات الامبريقية. ويشير هُـوفْ إلى أن "إعادة بناء العمليات المتعلقة بسياسات الهوية، حتى وإن كان الأمر يتعلق بفترة زمنية محدودة، يقتضي آلافَ الصفحاتِ من الأدبيات وأشهرًا من المقابلات والبحث في الأرشيف، ناهيك عن عددٍ من الأنشطة غير المعتـادة، كركـوب وسائـل النقـل العمومي، الوقـوف مطولاً في محطات النقـل وارتيـاد المقاهـي [والمطاعـم وغيرها]".

يبدو تفسيرُ الحربِ بالتنقيبِ في العوامل الاجتماعية آسرًا طالما أنه يؤسس بدوره للنمط نفسه من السرديات التي تُعَدُّ جزءًا من المجال البحثي للبنائية. لطالما كانت قراءة ما كتبه وَنْتْ وزملاؤُه حول نهاية الحربِ الباردةِ مثيرة للإعجاب، لكن المشكلة مازالت تكمن في أن المقاربة البنائية لأسباب الحرب تبقى رهينةً لوَهْـمِ رؤيةِ الأحداث في الماضي على أنه كان من الممكن التنبؤ بها قبل حدوثها. طوال ربع القرن الماضي، استمر الباحثون في العلاقات الدولية في الحُكم على المقاربات العقلانية بالفشل في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، ثم بعد ذلك، يشرعون في سرد قصة نجاح المقاربةِ البنائيةِ في تفسير نهاية الحرب الباردة، بينما نادرًا ما ننتبه إلى أن هذين المسعييْن (التنبؤ والتفسير) يفتقران إلى القابلية للمقايسة، وبالتالي فمن غير المقبول أن نقيس

الفشل في تنبؤ المستقبل بالنجاح في تفسير الماضي.

ينفي هيدمي سوغانامي تمامًا وجودَ مقولاتٍ بشأن "أسبابِ الحرب" قائمة بشكلٍ مُستقلٍ عن السرديات التي نرويها عنها. فالأسبابُ لا توجدُ هكذا بشكلٍ مسبقٍ و/أو مستقلٍ في الواقع في انتظار أن يتم اكتشافُها من قبل المؤرخين الذين يحاولون إعادةَ بناءِ الماضي كما (يعتقدون أنه) كان قائمًا بالفعل. إن أسباب الحرب هي بالضرورة مجموعةٌ من القصص والسرديات التي (يـ)تـمّ بناؤها بشكلٍ إستعادي (retrospectively) من أجل إثبات وجهةِ نظرٍ معينة. ينسحب هذا على جميع الإدعاءاتِ السببية بشأن ظاهرة الحرب، سواءً كانت بغرض التفسير أم بغرض الفهم، سواءً تعلق الأمر بالبحث في أسباب الحرب (causes of war) أم في مسوغات الحرب (reasons for war).

إذا كانت هناك من ميزةٍ للبنائية تجعلها تتفوق على العقلانية في النقاش حول أسبابِ الحرب، فهي كونُها ومن حيث المبدأ لا تسعى إلى تفسير الحرب بقدر ما تفعل العقلانية. فمساعي الفهم تتعامل، كما يقول به البنائيون أنفسُهم، مع التفسيرات السياقية والفردية والخاضعة لمنطق المصادفة وخصوصية الحالات، حيث "يكون لكل حربٍ تفسيرُها الفريدُ الخاصُّ بها". وبذلك فإن البنائيين في الواقع يُعفون أنفسهم من عبءِ البحثِ في أنماطِ التواتر في ظاهرة الحرب، لأنهم – كما أشرنا إليه سابقاً – يجتهدون في فهم حالات الاختلاف والتفرد أكثر مما يهتمون بحالات التشابه والانتظام. وبالتالي فهُمْ يختصرون الطريق نحو النتائج لأنهم يتجاوزون العديد من المحطات التي يتوقف عندها العقلانيون مُطوّلاً، كإجراء المقارنات المعقدة والتنقيب في الانتظامات أملاً في الوصول إلى بناء مقولاتٍ شبيهةٍ بالقوانين (lawlike). لاشكَّ أن أولئك الذين يسلكون طُرقاً مختصرة لابد أن يتفوقوا على الذين يسلكون طُرقاً أطول.

في رَدِّهِ على الانتقادات التي تتهم البنائيين بعدم القدرة على التنبؤ، جادل هُوفْ بأن البنائيين في الواقع "يستطيعون القيام بالتنبؤ إذا ما أرادوا ذلك". وقد انطلق في مثاله الذي قدمه من الافتراض، المعروف لدى البنائيين، بأن البنية لا تتغير إذا لم تتغير الهوياتُ المُشَكِّلةُ لها. يستندُ مثالُ هُوفْ إلى دراسةٍ قام بها توماس ريس–كابن حول الهوية الجماعية في منظمة حلف شمال الأطلسي. وحسب هُوفْ، عندما توصل ريس–كابن إلى أن أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي ينظرون أحدُهم إلى الآخر كحلفاءَ ليبراليين أكثرَ من كونهم دولاً واقعية تمارس سياسات موازنة القوة حيالَ تهديدٍ ما. فقد كان بشكل أو بآخر يقوم بالتنبؤ التالي: إذا كان أعضاءُ منظمة حلف شمال الأطلسي ينظرون أحدهم إلى الآخر كحلفاء ليبراليين، فإن الحلف سيستمر كبنيةٍ قائمةٍ حتى بعد اختفاء ذلك التهديد. لقد صوَّر هُوفْ عملية بناء الارتباطات السببية، الضرورية للقيام بالتنبؤ، كمجرد لعبةٍ لغويةٍ تُلعب مع نهايةِ فحصِ الفرضيات.

غير أن مشاكل البنائيين مع مسألة السببية تمتد حتى إلى افتراضاتهم الأساسية التي تحولت بدون تمحيصٍ إلى مسلماتٍ مفروغٍ منها. هناك سؤالٌ ذو طبيعةٍ جدليةٍ، لكنه يحتاج إلى التأمل من قبل البنائيين: إذا كانت المعاييرُ فعلا مُهمّةً في السياسة الدولية، فما هو مصدر هذه المعايير (أو من أين تأتي)؟ يبدو فعلاً من المفارقة أنه في الوقتِ الذي ينتقدُ فيه البنائيون العقلانيين بشأن تعاملهم مع هويات الدولة ومصالحها على أنها معطاةٌ سلفاً، نجد أنهم هم أنفسُهم يستعملون مفاهيمهم الأساسية الخاصة بهم على أنها مفروغٌ منها (taken-for-granted).

إذا افترضنا مع وَنْـتْ جدلاً أن "الهوية سابقةٌ على المصلحة، لأن الفاعل لا يمكن أن يعرف ماذا يريد قبل أن يعرف من هو"، وإذا افترضنا جدلاً كذلك أن التغيير في الهوية والتغير في البنية لا يحدثان بشكلٍ مترادفٍ،

حيث أن التغير في البنية يأتي بعد التغيير في الهوية، فإن هذا لا يحُلُّ إشكالية السببية في المنطق البنائي، بل يضعها أمام معضلة السبب/المصدر الابتدائي (initial cause/source). بمعنى، إذا كان التغيير في الهوية يسبق التغير في البنية، فما هي – أصلاً – أسبابُ/مصادرُ التغيير في الهوية؟ تبدو البنائية جيدة في الإجابة على الأسئلة التي مطلعُها (كيف؟)، بينما تبقى سيئة في الإجابة على الأسئلة التي مطلعُها (لماذا؟).

يمكن الإحالة هُنا إلى معضلة "المواجهة الأولى" (The First Encounter)، وهي استعارةٌ يستعملُها وَنْتْ للدلالةِ على الحالة التي تفاعلت فيها الدُّول للمرة الأولى في غياب أية فهومٍ متشارَكةٍ بينها. وقد حدث ذلك في الحقبة الهوبزية التي ضبطتها ثقافةٌ بالغةُ العدائية يخوضُ فيها الجميع حربًا ضِدَّ الجميع. يفترضُ وَنْتْ أن الفاعل قبل الشروع في المواجهة الأولى يكون لديه نوعان من الاستعدادات: مادية (القدرات والحاجات) وتصورية (الأفكار المسبقة حول من يكون، ماذا يريد وما يستطيع القيام به). هذه الأفكارُ هي التي تدشن مسار التفاعل، بإعطاءِ إشاراتٍ مُعينةٍ من قِبل فاعلٍ أول، يقومُ الفاعلُ الثاني بتأويلها والاستجابة لها انطلاقاً من الأفكار التي يحملها مُسبقاً من جهة، ومن التأويل الذي يعطيه لإشارات الفاعل الأول من جهةٍ أخرى. هذه الاستجابةُ تشكّلُ بدورها إشارة للفاعل الأول، يقوم بتأويلها والاستجابة لها وهكذا. بهذا الشكل، تؤدي عملية التفاعل إلى نشأةِ فهومٍ متشارَكة بين الفواعل.

تكمنُ المشكلةُ مع هذا المفهوم في غموض مصدر الاستعدادات التصورية والأفكار المسبقة التي "يجلبها الفاعلُ من الخارج قبل الشروع في عملية التفاعل". بمعنى، ما الذي يجعل الإشارة الابتدائية التي يعطيها الفاعل الأول عدائية بالضرورة؟ إذا كان السبب يرجع إلى الأفكار المسبقة التي يحملها هذا الفاعل، فما الذي يجعل هذه الأفكار عدائية بالضرورة؟ بمعنىً آخر، ما الذي يجعل "المواجهة الأولى" هوبزية بالضرورة؟ مرة أخرى، تبدو البنائية جيدة في الإجابة على السؤال: كيف حدثت "المواجهة الأولى؟" بينما تبقى سيئة في الإجابة على السؤال: لماذا حدثت "المواجهة الأولى" تحديدًا بالكيفية التي حدثت بها؟

مراجع أساسية

كريستيان روس سميث، "البنائية"، في سكوت بورتشل وآخرون (ترجمة محمد صفار)، **نظريات العلاقات الدولية**، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2006.

كارين فيكر، "البنائية"، في تيم دان وآخرون (ترجمة ديما الخضرا)، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

Alexander Wendt, "Anarchy Is What States Make of It," *International Organization* vol. 46 : 1992.

Alexander Wendt, "Constructing International Politics," *International Security* 20(1): 1995.

Bill McSweeny, *Security, Identity and Interests: A Sociology of International Relations*, Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Jeffrey Checkel, "The Constructivist Turn in International Relations Theory," *World Politics* 50(2): 1998.

Jef Huysmans, "Defining Social Constructivism in Security Studies," *Alternatives* vol. 27: 2007.

Nilüfer Karacasulu and Elif Uzgören, "Explaining Social Constructivist Contributions to Security Studies," *Perceptions*, Summer-Autumn 2007.

Young Chul Cho, "Conventional and Critical Constructivist Approaches to National Security: An Analytical Survey," *The Korean Journal of International Relations* 49(3): 2009.

المحاضرة (8) : مدرسة كوبنهاغن (I)

تمهيد: في جدوى تصنيف المدارس الأوروبية الثلاثة للدراسات الأمنية النقدية

قد يطرح تصنيف المداخلات النظرية في الحقل المعرفي على شكل مدارس كبرى – على غرار ما هو جارٍ في حقل العلاقات الدولية – تحفظا لدى أصحاب هذه المداخلات أنفسهم. ويرجع مصدر هذه التحفظات إلى صعوبة رسم حدود فاصلة على نحو حاسم بين تلك التصنيفات. كما أن إطلاق هذه التسميات/التوصيفات خاصة من قبل النقاد من خارج الحقل المعرفي من شأنه أن يكرس هويات معرفية متنافسة – أكثر من كونها متعارضة – تدفع نحو تطور النقاشات داخل المشروع البحثي للحقل ككل. في سنة 2006، شارك 25 باحثا في نشر بيان تأسيسي لما أصبح يعرف بالمقاربات النقدية للأمن في أوروبا (C.A.S.E.)[1]، وهو بقدر ما يعكس التقارب بين المدارس الثلاثة، فهو يرسم أجندة حية للنقاش بينها. وقد أشار المشاركون إلى أن البيان هو نتاج عمل جماعي لشبكة من الباحثين الصغار والكبار، على حد سواء، الذين يهتمون بدراسة الممارسة المعاصرة للأمن من منظور نقدي.

مدرسة كوبنهاغن: تعريف أولي

يستعمل مصطلح "مدرسة كوبنهاغن" للدلالة على برنامج بحثي نقدي في حقل الدراسات الأمنية يضم عددًا من الباحثين في معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام في الدنمارك. تأسس المعهد سنة 1985 تحت رعاية البرلمان الدنماركي بهدف تطوير بحوث متعددة التخصصات في مجال الأمن والسلام. وفي سنة 2003، تم دمجه ليصبح جزءًا من المعهد الدانماركي للدراسات الدولية. أبرز الباحثين الذين استضافهم المعهد وساهموا في التأسيس لمدرسة كوبنهاغن وإثراء أطروحاتها هم أول ويفر، جاب دي وايلد و باري بوزان الذي كان مديرًا للمشروع البحثي الرئيسي الذي أسس للمدرسة منذ 1988، "الجوانب غير العسكرية للأمن الأوروبي"[2]، وهو المشروع الذي رسم الملامح الأولى لمدرسة كوبنهاغن كبرنامج بحثي متميز يقود على تحدي استراتيجي الدراسات الأمنية التقليدية المتمركزة على نحو مفرط على القطاع العسكري للأمن وعلى الدولة كوحدة مرجعية للأمن.

يُعتبر بيل ماكسويني أول من استعمل مصطلح "مدرسة كوبنهاغن"[3]. غير أن المراجعات النقدية تكاد تجمع على أن الأطروحات التي أنتجها ويفر وبوزان وزملاؤهما عبر العقود الثلاثة الأخيرة تستحق تسمية المدرسة. الميزة الأساسية التي تجعل من هذه الأطروحات مدرسة قائمة بذاتها وليس مجرد مقاربة نظرية هي قدرتها على التوليف بين أكثر من مقاربة واحدة، حيث أتاحت اللقاء مثلا بين بوزان الملتزم بالنيوواقعية وويفر صاحب الخلفية البنائية الاجتماعية ومابعد البنيوية[4]. فضلا عن ذلك، ينبغي الانتباه إلى أنه عندما يجري الحديث عن مصطلحات من قبيل الأمننة، قطاعات الأمن المتعددة، الأمن المجتمعي، أو مركبات الأمن الإقليمي، فالحديث هنا يتعلق ببرامج بحثية ديناميكية قائمة بحد ذاتها وليس مجرد مفاهيم تطورت ضمن مقاربة نظرية معينة.

---

[1] C.A.S.E. Collective, "Critical Approaches to Security in Europe: A Networked Manifesto," *Security Dialogue* 37(4): 2006.

[2] Jef Huysmans, "Revisiting Copenhagen : Or, On the Creative Development of a Security Studies Agenda in Europe," *European Journal of International Relations* 4(4) : 1998, 479.

[3] D. Mutimer, *Critical Security Studies: A Schismatic History in Contemporary Security Studies*, Oxford:Oxford University Press, 2007, 60.

[4] Huysmans, 483.

قطاعات/أبعاد الأمن المتعددة

يأتي فهم الأمن كظاهرة قطاعية – يتشكل من قطاعات متعددة – أو كظاهرة متعددة الأبعاد امتدادًا لدعوة مدرسة كوبنهاغن والنقديين عموما إلى ضرورة تجاوز المقاربة الدولتية الضيقة للأمن، التي تعتبر الدولة الموضوع المرجعي الوحيد للأمن، والتهديدات العسكرية التي تستهدف بقاء الدولة وسيادتها نمط التهديدات الأساسي الجدير بالبحث والتقصي. تجادل أدبيات المدرسة بأن تحولات نهاية الحرب الباردة اتسمت بصعود تهديدات، غير عسكرية بالضرورة، و/أو لا تستهدف الدولة وقيمها الحيوية (البقاء والسيادة) بالضرورة، لكنها تستهدف الجماعات كالأقليات مثلا، بل إن الدولة أحيانا قد تكون مصدرا لتهديد أمن تلك الجماعات.

فتحت هذه الدعوة المجال أمام الحديث عن الأبعاد غير العسكرية للأمن، وهي ما اصطلح عليها بوزان قطاعات الأمن المتعددة. يلخص بن عنتر قطاعات الأمن الخمسة التي قدمها بوزان كما يلي: "الأمن العسكري، ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر؛ الأمن السياسي، ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها؛ الأمن الاقتصادي ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد الأولية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة؛ الأمن المجتمعي، ويخص قدرة المجتمعات [أو الجماعات] على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات [أو الجماعات] وثقافاتها؛ والأمن البيئي، ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي (الكائنات الحية ومحيطها) المحلي والكوني كحامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية". هذه القطاعات/الأبعاد الخمسة "لا تعمل بمعزل بعضها عن بعض، بل كل منها يحدد نقطة مركزية أو نقطة بؤرة في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، لكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات"[1].

يضيف بن عنتر البعد السكاني "الذي يعتبره بعض الكتاب (مثل صامويل هنتنغتون وبول كينيدي) أحد مكونات الأمن [في الغرب]، على أساس أن النمو السكاني في الدول الأخرى يشكل تهديدا للأمن في [الدول الغربية]. التخوف من هذه المسألة يعبر عنه خصوصا تحت عنوان الهجرة، وربط كل هذا بالعنف". كما يبقي بن عنتر على الأجندة مفتوحة للبحث في أبعاد أخرى مهمة للأمن، كالأمن المائي، الأمن الغذائي، وغيرهما[2].

الأمن المجتمعي ومعضلة الأمن المجتمعي

من جهة أخرى، وجدت الدعوة، التي أطلقتها مدرسة كوبنهاغن لتجاوز المقاربة الدولتية الضيقة للأمن، سندًا لها في حالات العنف التي عرفتها/تعرفها المجتمعات المنقسمة على نفسها (عرقيًا، دينيًا، طائفيًا، قبليًا،...)، حيث أصبح واضحا أن أمن المجتمع قد يكون محل تهديد بدون أن يكون أمن الدولة كذلك، ناهيك عن أن الدولة قد تكون هي في حد ذاتها مصدر تهديد لأمن المجتمع/الجماعة، وهذا هو جوهر التمييز بين الأمن القومي/الوطني (أمن الدولة) والأمن المجتمعي (أمن المجتمع/أمن الجماعات). في هذه الحالة، إذا كانت القيمة الحيوية المعرضة للتهديد بالنسبة للدولة هي

[1] بن عنتر، 16.

[2] المرجع نفسه، 17.

السيادة، فبالنسبة للجماعة، هذه القيمة هي الهوية، وقد تصبح في مراحل متقدمة من النزاعات الهوياتية البقاء في حد ذاته (عندما تتحول أعمال العنف إلى أعمال تطهير عرقي أو إبادة جماعية مثلا).

تربط مدرسة كوبنهاغن بين تزايد مظاهر تهديد الأمن المجتمعي/أمن الجماعات وظاهرة الجماعات التي لا تتناسب – لا جغرافيا من حيث الحدود ولا سياسيا من حيث التمثيل – مع الدول القائمة أصلا. فعبر إلقاء نظرة سريعة على الخريطة الجيو-ديموغرافية للعالم، يمكن ملاحظة كيف أن العالم، الذي يبدو منظما سياسيا من خلال حدودٍ إقليمية تفصل بين دولٍ ذات السيادة، إنما يعج بإثنياتٍ قائمةٍ بحدّ ذاتها لكنها لا تحظى بكياناتٍ سياسيةٍ خاصةٍ بها (أممٌ بدون دول statesless nations)، بعضُها مشتتة بين حدود دولتين أو عدة دول[1]، وبعضها يصل عددُ أفرادها إلى عدة عشرات من الملايين (مع أن نصف عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبًا لا يتجاوز عدد سكانها عدة ملايين من النسمات). هذه الظاهرة تبقى مصدرا للتوتر الدائم بين الحدود المادية/السياسية والحدود الاجتماعية/الهوياتية للتشكيلات الاجتماعية التي تتألف منها المعمورة. لذلك، يؤكد ويفر على أن الأمن المجتمعي مهم لأن الجماعات التي لا تحظى بدول تعبر كذلك عن واقع سياسي مهم [ومؤثر ولا يمكن تجاهله][2].

إذا، لابد من إعادة تعريف المجتمع بوصفه جماعة أو عدة جماعات القيمة الحيوية بالنسبة لها هي الهوية، التي تعرفها مدرسة كوبنهاغن على أنها جملة الأفكار والممارسات التي ترسم الحدود الفاصلة بين الذات والآخر/بين الـ "نحن" والـ "هم". الهوية ليست محايدة، بل تلعب دورا تكوينيا (constitutive) لسلوك الجماعة، من خلال تشكيل معايير معينة تحدد ما ينبغي أن يكون عليه سلوك الجماعة حيال من تعتبره جزءًا من الجماعة (الـ "نحن") وما ينبغي أن يكون عليه سلوكها حيال من لا تعتبره جزءا منها (الـ "هم"). في هذا السياق، يعرف بوزان الأمن المجتمعي بأنه [القدرة على المحافظة على] استمرارية الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية والعادات ضمن الشروط المقبولة للتطور[3]. بمعنى أنه قدرة المجتمع/الجماعة على الاستمرار في إعادة إنتاج هويته(ا) في ظل التهديدات التي تتربص به(ا). وهنا يصبح المجتمع/الجماعة هو/هي المهدَّد (الموضوع المرجعي للأمن) والهوية هي القيمة الحيوية المهدَّدة بالنسبة له(ا). وعلى حد تعبير ويفر، تمامًا كما أن الدولة لا تبقى دولة في حال فقدانها سيادتها، فإن المجتمع/الجماعة لا (ت)يبقى مجتمعا/جماعة في حال فقدانه(ا) هويته(ا).

يرتبط الأمن المجتمعي بمفهوم مركزي آخر في مدرسة كوبنهاغن، هو مفهوم المعضلة الأمنية المجتمعية/معضلة الأمن المجتمعي. وهو – كما يتضح من المصطلح – نسخة مطوَّرة لمفهوم المعضلة الأمنية/معضلة الأمن الذي تزخر به أدبيات الواقعيين ويعود إلى جون هرتز في خمسينيات القرن العشرين (أنظر المحاضرة رقم 3[4]).

---

[1] عدد التاميل، مثلا، يتجاوز 60 مليون نسمة موزعين على الهند، سيريلانكا، ماليزيا وسنغافورة ؛ عدد الأكراد يتجاوز 30 مليون نسمة موزعين على العراق، سوريا، تركيا وإيران ؛ عدد اليوروبيين يتجاوز 30 مليون نسمة موزعين على نيجيريا، البينين، توغو وسيراليون ؛ عدد البلوشستان يتجاوز 10 ملايين نسمة موزعين على باكستان، أفغانستان وإيران ؛ عدد السيخ يتجاوز 25 مليون نسمة موزعين على الهند وباكستان ؛ عدد الكشمير يتجاوز 6 ملايين نسمة موزعين على الهند، باكستان والصين. بخصوص ظاهرة الأمم التي لا تحظى بدول، يمكن العودة إلى: James Minahan, *Nations without States*, USA: Greenwood Publishing, 1996.

[2] Ole Weaver, "Societal Security: The Concept," in Ole Weaver et *al.*, *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe*, London: Printer, 1993, 23.

[3] Barry Buzan, *People, States and Fear*, Brighton: Harvester Wheatsheaf, 1983, 19-20.

[4] في نظرية معضلة الأمن، تجد الدول نفسها في نظام دولي فوضوي (يفتقر إلى سلطة مركزية عليا) يحكمه مبدأ الاعتماد على النفس، وبالتالي فإن الدولة ولكي تكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى، فإنها تسعى إلى الحصول على مزيد من القوة التي تقيها أي عدوان محتمل. لكن هذا من شأنه أن يجعل الدول الأخرى تشعر بمزيد من اللاأمن ما يدفعها إلى تحضير نفسها للأسوأ. وطالما أنه يستحيل أن تشعر الدولة بالأمن تمامًا في عالم يتشكل من وحدات متنافسة، فإن السعي للقوة يتواصل، وبالتالي فإن الصراع من أجل القوة هو

لفهم دلالات معضلة الأمن المجتمعي، ينبغي العودة إلى ظاهرة تقويض سلطة الدولة الوستفالية وتشتتها تحت تأثير خطابين يبدوان متعارضين، حسب برتراند بادي[1]: الأول هو خطاب العولمة الذي يدعو إلى التخلي عن الدولة لأنها لم تعد تلعب دورًا حاسمًا في ظل التحولات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي أضحت تفرضها العولمة، والثاني هو خطاب التفكك الذي يدعو بدوره إلى التخلي عن الدولة لأنها لم تعد قادرة على تلبية تطلعات مواطنيها الذين أصبحوا أكثر التفافاً حول مرجعياتٍ محليةٍ تقليدية، كالتشكيلات القبلية والطائفية والعرقية، كفيلة بتحقيق "مواطنةٍ فعليةٍ، لا مجرد مواطنةٍ بلاغية"[2].

في سياق الانتشار المتزايد، حديثا، لمظاهرَ وخصائصَ ماقبل حداثية في نظامٍ دولي يقدم نفسه على أنه نظامٌ حداثي بامتياز، كالتعصب القبلي، والتطهير العرقي، والإبادات الجماعية، والمغالاة في التطرف الديني[3] وغيرها، وفي سياق صعود وتطور ظاهرة الدول الفاشلة سواءً كسببٍ أو كنتيجةٍ للنزاعات الداخلية/الإثنية/الطائفية/مابين الجماعاتية التي تميز حقبة مابعد الحرب الباردة، تؤكد مدرسة كوبنهاغن على ضرورة الالتفات إلى تنامي حدة لاأمن المجتمع أو جماعات معينة داخل المجتمع على نحو مستقل – تحليليًا وإمبريقيًا – عن (لا)أمن الدولة، وضرورة العمل أكثر على فحص الحالات التي تشعر فيها جماعة/جماعات معينة بأن هويتها مهددة، سواء جراء اضطهادٍ تمارسه الدولة في حد ذاتها، أو جراء ظواهر من قبيل تزايد موجات هجرة/لجوء الأجانب (الاعتداءات على الأجانب وضلوع الأجانب في أعمال العنف والإرهاب المقوضة لأمن المجتمعات المضيفة عبر عدوة دول أوروبية)، أو اندماج هذه الجماعة/الجماعات في كيانات أعلى، قومية أو إقليمية (رفض الرأي العام في الدانمارك لمعاهدة ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي)، أو انقسام المجتمع عرقيا/طائفيا وصعود ما أسماه بوزان الفوضى الناشئة (النزاع العرقي في يوغوسلافيا، النزاع الطائفي في سوريا، جرائم الإبادة الجماعية في رواندا)، أو تنامي العولمة الثقافية، أو غيرها.

معضلة الأمن المجتمعي هي قياسٌ على معضلة الأمن الدولي، حيث طبق كل من باري بوزان، بول رُوو[4] وكوفمان ستيوورت[5] نفس منطق المعضلة الأمنية الدولية على النزاعات العرقية/الداخلية التي اندلعت مع نهاية الحرب الباردة، خاصة في يوغسلافيا سابقا. غير أن باري بوزن (Barry Posen) كان أسبق في القيام بهذه الخطوة،

النمط السائد لعلاقات التنافس الدولي. ومن هنا تأتي ما أسماها بن عنتر "الحلقة المفرغة للأمن والقوة"، حيث أن كل دولة تسعى لزيادة قدراتها العسكرية تحسبا لأي عدوان مسلح من دول أخرى تثير بذلك مخاوف تلك الدول التي ترى أن مساعيها موجهة ضدها لأنه يستحيل التأكد من النوايا والمقاصد الحقيقية لهذه الدولة التي قررت زيادة قدراتها العسكرية (معضلة التمييز بين ما إذا كانت الاستعدادات العسكرية لأغراض دفاعية/محافظة على الوضع القائم أم هجومية/مراجعة للوضع القائم). هذا النمط من التفاعل الدولي هو ما يسمى في أدبيات الواقعيين "معضلة الأمن" أو "دوامة الأمن" كما يترجمها بن عنتر. [أنظر بن عنتر، 20] في معضلة الأمن المجتمعي، لتبسيط المفهوم، نفس نمط التفاعل التنافسي السلبي بين الدول يحكم علاقات التفاعل بين الجماعات في غياب سلطة مركزية قوية تحفظ أمن تلك الجماعات بعضها إزاء بعض. فالجماعة التي تسعى إلى زيادة قوتها حماية لأمنها وتعزيزا لهويتها تتسبب لدى الجماعات الأخرى بالشعور بالخوف فتلجأ بدورها إلى زيادة قوتها، وهكذا تنشأ معضلة أمنية مجتمعية بينها شبيهة بالمعضلة الأمنية الدولية، بحيث تكون الجماعات هي وحدات التحليل بدلا من الدول، والفوضى الناشئة عن انهيار الدولة هي بنية التحليل بدلا من النظام الدولي الفوضوي.

[1] cited in Jörg Friedrichs, *European Approaches to International Relations Theory: A House with Many Mansions,* USA: Routledge, 2004, 136.

[2] عادل زقاغ "العصر الوسيط الجديد وتداعياته على النظرية والممارسة في العلاقات الدولية"، **مجلة المفكر**، ع 7، 2012، 162.

[3] المرجع نفسه، 161-162.

[4] Paul Roe, *Ethnic Violence Societal Security Dilemma*, London :Routledge, 2005.

[5] Stuart J.Kauffman, "Spiralling to Ethnic War," *International Security* 21(2):1996.

حيث قام في مقالة له سنة 1993، عنوانها "المعضلة الأمنية والنزاع العرقي"[1]، بإسقاط النموذج التقليدي للمعضلة الأمنية الدولية (بين-الدول .inter-state s.d) على النزاع العرقي في يوغسلافيا، وأطلق على النموذج الجديد اسم المعضلة الأمنية داخل-الدولة (.intra-state s.d).

تستند نظرية معضلة الأمن المجتمعي إلى ما يسمى "الفوضى [الداخلية] الناشئة" (emerging anarchy). حيث عندما تبدأ الدول المنقسمة على نفسها – عرقيا مثلا – في الانهيار، تجد الجماعات (العرقية) نفسها مجبرة على تحصيل أمنها الخاص بها، كل جماعة على حدتها، وذلك في غياب سلطة مركزية فعالة تتولى هذه المهمة، وبذلك تصبح هذه الجماعات في وضع اعتمادٍ على النفس (self-help) شبيهٍ إلى حد كبير بالوضع التي يميز الدول في النظام الدولي، كما تصبح هذه الجماعات في حالة فوضى [داخل الدولة] شبيهة إلى حد كبير بحالة الفوضى التي تميز النظام الدولي.

يقترح هذا الإسقاط أنه في وضع يتسم بفوضى ناشئة كهذه، تتصرف كل الجماعات على المستوى الداخلي للدولة بالطريقة نفسها التي تتصرف بها الدول على مستوى النظام الدولي. وتشير الشواهد التاريخية (في يوغسلافيا مثلا) إلى أن تمزق الدول المنقسمة على نفسها عرقيا بالفعل يمكن أن يضع الجماعات العرقية في وضع فوضوي، بحيث يثير الوضع الجديد مخاوف كل جماعة اتجاه الجماعة الأخرى، ويقود كليهما إلى محاولة استعمال القوة لتحسين وضعها النسبي، هذه الوضعية تتعقد أكثر عندما تكون في الإقليم، المأهول من طرف جماعة معينة، جيوب تسكنها عرقيات أخرى. ذلك أن كل جماعة (س)تحاول الإقدام على عمليات تطهير عرقي إستباقية وإنهاء وجود أية أقليات دخيلة، ما يسمح بالتوسع لضم كل الأفراد المنتمين لتلك الجماعة والمتواجدين خارج حدود إقليمها. إن الوصول إلى حافة بغيضة كهذه، بما تنطوي عليه من تزايد أعمال استهداف النساء والأطفال لأنهم هم من يحملون بذور بقاء الآخر وقدرته على الاستمرار، وبما تنطوي عليه من انهيار احتكار الدولة لأدوات العنف، من شأنه أن يضفي شرعية أكبر على دعوة مدرسة كوبنهاغن للتوقف عن اعتبار أمن المجتمع/الجماعات مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، حيث يصبح موضوعا مرجعيا للأمن قائما بحد ذاته ومستقلا عن أمن الدولة.

تحدث معضلة الأمن المجتمعي عندما يتحول سلوك تحصيل الأمن لدى جماعة معينة – خاصة إذا كانت أقلية في المجتمع – إلى سلوك (شبه) إبادي تجاه الجماعات الأخرى. وحسب باري بوزن، يمكن السبب الأساسي في تطور معضلة الأمن المجتمعي عندما يتم تسييس الإطار السوسيوتاريخي للعلاقات بين الجماعات، بحيث يصبح استخدام التاريخ الطريقة الأساسية المتاحة أمام جماعة معينة لتقييم المضامين العدوانية/الهجومية الكامنة في شعور جماعة أخرى بهويتها، وما إذا كان هناك سجل تاريخي لنشاطات عسكرية هجومية/عدوانية قامت بها الجماعة/الجماعات الأخرى. وما يحدث غالبا، للأسف، هو أن الظروف والسياقات التي يجري فيها مثل هذا التقييم عادة ما يدفع بالجماعة إلى الافتراض أن الجماعة/الجماعات الأخرى من المحتمل أن تشكل خطرا عليها[2].

أخيرا، ينبغي التوقف عند مفهوم الدفاع المجتمعي لدى مدرسة كوبنهاغن والمرتبط بدوره بمفهوم معضلة الأمن المجتمعي. حيث تولي المدرسة أهمية كبيرة لما تسميه آليات الدفاع المجتمعي/دفاع الجماعات عن هوياتها وعن بقائها الثقافي والسياسي. يعرف برايان مارتن الدفاع المجتمعي بأنه "المقاومة غير العنيفة للعدوان كبديل عن الدفاع العسكري [العنيف]"، وهو يشمل طيفا واسعا من الأساليب والأدوات مثل المقاطعة وأعمال العصيان والإضرابات والمظاهرات وإقامة مؤسسات بديلة وغيرها. غير أن هذه الأدوات تبقى فعالة على نحو محدود طالما أن بقاءها المادي/الوجودي غير مهدد، لأنها هنا تصبح مجبرة على اللجوء للدفاع العسكري المسلح/العنيف الذي قد يصل إلى

[1] Barry R. Posen, "The Security Dilemma and Ethnic Conflict," *Survival* 35(1): 1993.

[2] Ibid., 30-31.

حد التورط في إعمال الإبادة والتطهير المتبادل[1]. فضلا عن ذلك، يبقى تماسك الجماعة وسيلة ضرورية للدفاع ضد الاعتداء المحتملة من الجماعة/الجماعات الأخرى، وهو كذلك أمر ضروري لحماية هوية الجماعة وتعزيز قدرتها على إعادة إنتاج تلك الهوية[2].

نظرية الأمننة

تعد نظرية الأمننة الإسهام الأساسي الذي قدمته مدرسة كوبنهاغن، كما تعد أحد أهم مجالات البحث في البرنامج الذي يقوم عليه حقل الدراسات الأمنية النقدية. إجرائياً، الأمننة (securitization)، كما هو واضحٌ من المصطلح اللغوي في حد ذاته، هي إضفاء طابع التهديد الأمني على مسألةٍ هي في الأصل ليست كذلك، ويتم ذلك عبر عملية خطابية[3]. حيث يعمل الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء (المادي أو المعنوي) لموضوعٍ مرجعي ما (قد يكون الدولة، الفرد، الجماعة، أو الهوية). الهدفُ من أمننة مسألةٍ ما هو شرعنة اللجوء إلى ترتيباتٍ استثنائيةٍ الغايةُ منها تأمين الموضوع المرجعي المهدَّد من التهديدات المحدقة به، ويتم ذلك من خلال نقل تلك المسألة – المؤمنَنَةِ – من نطاق السياسات العامة العادية إلى نطاق السياسات الطارئة، حيث يمكن التعاملُ معها بسلاسةٍ أكثر بمعزلٍ عن الضغوط والقيود التي تمارسها الضوابط الديمقراطية لصناعة القرار.

تقوم نظرية الأمننة على تصورين أساسيين للأمن: أولا، أن الأمن ليس واقعًا موضوعيًّا، لكنه [مجردُ] بناءٍ اجتماعي. وكما لاحظ بوزان وآخرون فإنه ما عدا التهديدات ذات الطابع العسكري، قليلة جدًّا هي التهديداتُ الموضوعية، فأيُّ شيءٍ يمكن أن يصبح تهديدًا أمنيًا بمجرد أن تعتبره النخبُ كذلك[4] وتتكلم عنه على أنه كذلك. هذا ما يجعل التهديدات الأمنية ذات طبيعة ذاتية (subjective)، عندما تفرض النخب (الحاكمة) خطابًا أمنيًا أحاديًا، سواءً فعلت ذلك بسبب سوء إدراك مسألةٍ ما على أنها تشكل تهديدًا ما، أو فعلت ذلك خدمة لأغراض ذرائعية محضة؛ أو ذات طبيعة بينذاتية (intersubjective)، عندما يتشارك مختلف الفواعل داخل المجتمع نفس الخطاب بشأن اعتبار مسألةٍ ما تهديدًا أمنيًا؛

وثانيا، أن الأمن عبارة عن ممارسةٍ خطابية (discursive practice). في هذا الشأن، يجادل ويفر بأن الاستعانة بنظريات اللغة تمكّننا من (إعادة) النظر إلى الأمن باعتباره فعلا من أفعال الخطاب، فالأمن لا يشكل إشارة للإحالة إلى [تهديدٍ] ملموس، لأن التكلم (عن الأمن) هو في حد ذاته الفعل[5]؛ أي بمجرد أن يبدأ ممثل الدولة في التكلم (uttering) عن وجود "تهديد للأمن"، فهو يقوم بنقل شيءٍ ما إلى قطاعٍ محدد للسياسة (السياسة العليا للدولة)، ومن ثم يعطي للدولة الحق في استعمال "كل" التدابير الأمنية اللازمة للتعامل معه كتهديدٍ أمني وشيك. هذا يعني أن التهديدات الأمنية لا توجد بشكلٍ سابق على الخطاب الذي يقدمها على أنها كذلك. بعبارةٍ أخرى، التهديداتُ الأمنية لا توجد بشكل موضوعي خارج اللغات، والأفكار، والهويات، والخطابات التي تتبناها الفواعل بمختلف أشكالها (سنعود إلى مسألة تعدد الفواعل التي تقوم بعملية الأمننة)، فالهجرة، التعددية الثقافية، المخدرات، الأوبئة، أو المطالبة

[1] أنظر: قوجيلي، 152 (الإحالة 239).

[2] المرجع نفسه، 84.

[3] Barry Buzan et *al.*, *Security: A New Framework for Analysis*, USA: Lynne Rienner Publishers, 1998, 23-26.

[4] بن عنتر، 31.

[5] Ole Weaver, "Securitization," in Christopher W. Hughes and Lai Yew Meng (eds.), *Security Studies: A Reader*, USA and Canada: Routledge, 2011, 95.

بحقوقٍ/حرياتٍ معينةٍ لا تشكلُ – موضوعيًا – أيَّ تهديدٍ أمني قبل البدء في التكلم عنها – من قبل فواعل معينة – على أنها كذلك.

تتشكل عملية الأمننة من ثلاثة عناصر أساسية: العنصرُ الأول هو الموضوعُ المرجعي للأمن (referent object)، وهو الموضوع الذي يُحال إليه على أن وجوده (أصبح) عرضة للتهديد الأمني. الموضوعُ المرجعي للأمن هو الإجابة المباشرة على السؤال، من/ما هو المهدَّد؟

العنصرُ الثاني هو الفواعل المؤمنِنة (securitizing actors)، أي التي تتولى عملية الأمننة، وهي الفواعل التي تعمل على تقديم شيءٍ ما على أنه مهددٌ وجوديًا، أو بتقديم شيءٍ ما على أنه يشكل تهديدًا أمنيًا وجوديًا لموضوعٍ مرجعي ما (قد تكون هذه الفواعل قادة سياسيين – رسميين أو غير رسميين، بيروقراطيات، مجموعات ضغط ومصالح، أو فواعل غير حكومية). هناك ملاحظة أساسية بشأن دور الفواعل المؤمنِنة، تكمن في كون أن النخب السياسية – عمومًا، وخاصة تلك التي تقبع في دوائر السلطة الرسمية – هي التي تملك المصلحة (أ)و القدرة على المبادرة بالأمننة أو تفعيلها لاحقا إذا لم تكن هي المبادِرة بالفعل. هذا ما يضفي نوعًا من الانتقائية على مضامين التهديدات الأمنية، حيث تتولى النخبُ السياسية الحاكمة وبشكلٍ انتقائي تحديد ما/من يشكل تهديدًا وما/من لا يشكل تهديدًا. يمكن تفسير هذه الانتقائية، كما أشرنا في فقرةٍ سابقةٍ، من خلال عامل (سوء) الإدراك أو من خلال عامل المصلحة الذاتية.

العنصرُ الثالث هو فعلُ الخطاب (speech act)، وهو الخطابُ الذي توظفه الفواعل المؤمنِنة لإقناع الجمهور بأن موضوعًا مرجعيًا ما مهددٌ وجوديًا. ينبغي التأكيدُ، هنا، على أن نجاح عملية الأمننة يتطلب أن لا يقتصر تداول الخطاب على النخبة السياسية الحاكمة، فمن الضروري أن يتم تداولُه بين مختلف النخب الاجتماعية الفاعلة داخل المجتمع. ولا ينبغي أن يكون التداولُ فعلا محايدًا، بل ينبغي أن ينطوي على القبول، وهو شرطٌ ضروريٌّ لنجاح مسعى الأمننة. إن الخطاب الذي يتضمن تقديم مسألةٍ ما على أنها تهديدٌ أمنيٌ وجوديٌ لموضوعٍ مرجعي ما لا ينطوي في حد ذاته على الأمننة، إذ من الضروري أن يقبل بمضمون الخطاب، ومن ثم يقتنعُ بأن تلك المسألة فعلا تشكل تهديدًا أمنيًا وجوديًا لذلك الموضوع المرجعي[1]. قبول الجمهور بأمننة مسألةٍ ما ضروري من أجل شرعنة لجوء النخب السياسية الحاكمة إلى ترتيبات استعجاليةٍ، وتجاوز الضغوط والقيود التي تمارسها الضوابط الديمقراطية لصناعة القرار، من أجل معالجة التهديد(ات) موضوع الأمننة.

لا يقتصر إنتاج خطابٍ قادرٍ على أمننةِ مسألةٍ ما – حصرًا – على النخب السياسية التي تتولى السلطة، لكنه فعلٌ يمتدُّ إلى كل من له القدرة على التكلمِ (uttering) باسم موضوعٍ مرجعي ما للأمن، والادعاءِ بأن هناك شيئا ما يهدد وجوده. بغض النظر عمن يبادر بالبدء في تسميةِ مسألةٍ ما تهديدًا أمنيًا، فإن التسمية تتحول لاحقا، بفعل التداول، إلى جزءٍ من (ال)خطابٍ (ال)سائدٍ داخل المجتمع بشأن ضرورة التعامل بحزمٍ مع التهديد. حتى لا يبقى المفهوم من "الخطاب" في نظرية الأمننة مبهما، يمكن القول بأن الخطاب هو نتاج للتعالق (interrelatedness) المستمرّ بين المضامين اللسانية (اللغوية)، النصية والسياقية. يتعلق اللساني بما يُقال على مستوى اللفظ/الجملة، ويتعلق النصي بما يقال/يكتب على مستوى النص، أما السياقي فيتعلق بالسياق الاجتماعي الذي يُنتَج (أ)و يُتداول (أ)و يسود فيها الخطاب.

يتحدث باري بوزان وآخرون عن وجود شروط في الخطاب من شأنها تسهيل أو إعاقة النجاح في عملية الأمننة (facilitating conditions). تقع هذه الشروط ضمن مجموعتين أساسيتين: شروط داخلية (لغوية–نحوية)

[1] Buzan et *al.,* 25.

وشروط خارجية (سياقية–اجتماعية)[1]. تتعلق الشروط الداخلية بمدى قوة الخطاب وقدرته على الإقناع، من خلال توظيف الرصيد اللغوي والنحوي في بناء "حبكة" تتضمن الإحالة إلى تهديدٍ وجودي وشيكٍ لا ينبغي التماطلُ في التعامل معه باستعمال كل الوسائل المتاحة، مع إبراز المخاطر الجسيمة للاستمرار في تجاهله[2]. أما الشروط الخارجية فتتعلق بموقع سُلطة الفواعل التي تقوم بفعل الأمننة[3]، وبالسياق الاجتماعي الذي تمارس فيه تلك الفواعل سلطتها من جهة، وبالسياق الاجتماعي الذي يُنتج ويُتداول فيه خطاب الأمننة من جهةٍ أخرى. يمكن هنا مثلا فحصُ مدى قدرة الخطاب على استدعاء مفردات وصور الخوف، العداء، (أ)و الكراهية اتجاه فاعلٍ ما أو مسألةٍ ما، من خلال توظيف السجل التاريخي للعلاقة بين المجتمع وذلك الفاعل أو تلك المسألة.

يقدم مفهومُ "الحالة الاستعجالية" (emergency) إجابة على السؤال، لماذا تلجأ الفواعل إلى أمننة مسائل هي في الأصل مسائلُ غيرُ أمنية؟ تكمن الإجابة في كون أن أمننة فاعل ما أو مسألة ما تمنح النخب الحاكمة – التي تقبع في السلطة – الحق في نقل ذلك الفاعل أو تلك المسألة من مجال "السياسات العادية (الروتينية)" (normal politics)، حيث يسود العمل بالقواعد الديمقراطية، إلى مجال "السياسات الاستثنائية الاستعجالية" (emergency politics)، حيث يتم تعليق العمل بهذه القواعد، وبذلك تحصلُ السلطة على حق معالجتها من خلال إجراءاتٍ وأدواتٍ استثنائيةٍ لم يكن مسموحًا بها قبل القيام بعملية الأمننة.

ويستند مفهوم "الحالة الاستعجالية" أو "حالة الطوارئ"[4]، في نظرية الأمننة، إلى أعمال الفيلسوف الألماني كارل شميت (1888–1985) حول مفهوم "السياسي" كفعلٍ استعجالي. يجادل شميت بأن كل التعارضات، الدينية والأخلاقية والاقتصادية أو غيرها[5]، تتحول إلى تعارضٍ سياسي إذا كانت قوية بما فيه الكفاية لجعل الناس يتوحدون (أ)و ينقسمون فعليًا [حول ثنائية] صديق–عدو. إن التعارض بين الصديق والعدو هو أشد التعارضات تطرفا، حيث يصبح العداء ملموسا كلما أصبح سياسيا واقترب من الحد الأكثر تطرفا، وهو ثنائية صديق–عدو. وفي تعريفه للسيادة، يقوم شميت بقلب منطق فيبر التقليدي، معتبرا أن من يمتلك بالسيادة هو من يمتلك الحق في إعلان حالة الاستثناء وتعليق العمل بالإجراءات الديمقراطية وفرض حالة الطوارئ، وبالتالي فإن "السيادة هي التي تقرر حالة الاستثناء"[6].

هناك ارتباطٌ مفاهيميٌّ، وممارساتيٌّ أيضا، بين الأمننة (securitization) والتسييس (politicization)، حيث يمكن ملاحظة أن الأمننة تعتبر حالة متقدمة من التسييس، أو "النسخة الأكثر تطرفا للتسييس"[7]. المقصودُ

---

[1] Ibid., 32.

[2] يقوم خطاب أمننة الانفلونزا المتحولة جينيا، مثلا، على الحبكة التالية، يشكل الوباء تهديدًا لبقاء المواطنين وسلامتهم الجسدية وليس تهديدًا فقط لرفاهيتهم. لذلك، فإن "تخلف الحكومة عن تبني إجراءات استعجالية، وتعليقها العمل بالتقاليد الديمقراطية الراسخة بالنتيجة، يعتبر تهاونا في حق المكونات المجتمعية والدولة عموما، لأن أي تحرك متأخر سيكون غير مُجدٍ، بل إن الدولة عبر سياستها العامة قد لا تستطيع أصلا التعاطي مع القضية لأنها قد تكون منهارة حينها". أنظر، زقاغ، 111.

[3] Buzan et *al.*, 33.

[4] يمكن استخدام المصطلحين، الحالة الاستعجالية وحالة الطوارئ، بشكل مترادف، بحيث يعبَّر عن هذا المفهوم في اللغة الانجليزية بمصطلح (state of emergency)، بينما يعبر عنه في اللغة الفرنسية بمصطلح (état d'alerte).

[5] يمكن تمثُّل هذه التعارضات في هذه الأمثلة، التعارض الديني بين المؤمن وغير المؤمن (الكافر)، التعارض الأخلاقي بين الخيّر والشرير، التعارض الجمالي بين الجميل والقبيح، التعارض الاقتصادي بين الربحي وغير الربحي (الخيري) أو بين المُكسِب و المُكلِف أو بين المنافس والشريك، وهكذا.

[6] قوجيلي، 88-89.

[7] Buzan et *al.*, 23.

الحرفيُّ بتسييس مسألةٍ ما هو إضفاء الطابع السياسي عليها. بالنسبة إلى بوزان وآخرين، كل مسألة (عمومية) يمكن وضعها على امتداد مسارٍ، يظهر على شكل طيفٍ، حيث تكون في البداية غير مسيسة (بمعنى أن الدولة لا تتعامل معها ولا تُعَدُّ جزءًا من النقاش العام) ثم يتم تسييسها (بمعنى أنها تصبح جزءًا من السياسة العامة للدولة، بحيث تصبح تتطلبُ من الدولة التعامل معها من خلال تخصيصها بقراراتٍ وموارد معينة) ثم يتم أخيرًا أمننتها (بمعنى أن يتم تقديمها كتهديدٍ أمني وجودي مما يتطلب نقلها إلى مجال السياسة الأمنية للدولة وتبرير التعامل معها عبر إجراءات حالة الطوارئ)[1].

يفيدُ شكل المسار في الشكل رقم (6) في فهم كيف أن الارتباط بين الأمننة والتسييس لا يعني بالضرورة أن العملية يجب بالضرورة أن تأخذ دائما نفس المسار، وهذا ما يبرر ما يسميه بوزان وزملاؤه "فشل الأمننة" عندما لا تنجح النخب الحاكمة في الدولة في نقل مسألةٍ ما من مرحلة التسييس إلى مرحلة الأمننة. أصلاً، في حالة عدم تسييس مسألةٍ ما، فإنها ستبقى خارج إطار الضبط المجتمعي الذي تمارسه الحكومة، وستبقى قابعة خارج حيز النقاش العام، ولا يتم المداولة بشأنها داخل المؤسسات الرسمية للدولة. أما إذا تم جلبُها إلى الحيز السياسي (مرحلة التسييس)، فإن ذلك يعني أنها تحولت إلى مسألةٍ حيويةٍ بالنسبة لحفظ المصلحة العمومية للمجتمع. إما إذا بدا أنها أكثر أهمية من ذلك، بمعنى أنها أصبحت أكثر حيوية بالنسبة لبقاء المجتمع نفسه، فإنه يتم إحالتها إلى الحيز الأمني (مرحلة الأمننة) مما يتطلب اتخاذ تدابير عاجلة/طارئة من دون التقيد بالإجراءات الاعتيادية (الروتينية) التي تتسم أساسا بالشفافية[2].

الشكل (6): مسار عملية الأمننة[3]

[1] Ibid., 23-24.

[2] عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع 5، 2011، 111.

[3] المرجع نفسه، 110.

المحاضرة (9) : مدرسة كوبنهاغن (II)

نزع الأمننة

عملية نزع الأمننة (de-securitization)، في أدبيات مدرسة كوبنهاغن، هي الحركة العكسية لعملية الأمننة، حيث يُقصد بها نزع طابع التهديد الأمني على مسألة أمنية ما وإعادة نقلها من مجال السياسات الاستثنائية إلى مجال السياسات العادية ليتم التعامل معها وفقا للقواعد والإجراءات الديمقراطية. هناك على الأقل ثلاث استراتيجيات لنزع الأمننة: العمل على عدم الحديث عن المشكلات والقضايا باستخدام مفردات وإيحاءات ودلالات أمنية؛ إذا ما حدث وأن تمت أمننة مسألة ما، العمل على كبح الاستجابات وردود الأفعال والإبقاء عليها ما دون المستوى الذي تؤدي معه إلى إنتاج معضلة أمنية حادة؛ وأخيرا، تعزيز مساعي إعادة نقل المسائل الأمنية نحو مجال السياسات العادية[1].

هذه الاستراتيجيات من شأنها أن تكرس الانطباع بأن الأمننة – خاصة إذا حدثت على نحو مفرط – ليست دائمًا أمرا إيجابيًا ومرغوبًا، بل إنها غالبًا ما تؤشر على فشل النخب في التعامل مع المشكلات والقضايا الملحة في المجتمع في نطاق السياسات العامة، وهو ما يعطي صناع القرار مجالا أوسع للتحرك والعمل في مناخ يتسم بقيود وإجراءات ديمقراطية أقل.

إذا كانت الأمننة فعلا خطابيا بالدرجة الأولى، كما تبين سابقا، فإن نزع الأمننة تقع بدورها ضمن أفعال الخطاب، لكن هذه الأخيرة تتم عبر إعادة سحب النقاش العمومي حول الهوية كقيمة مهددة يجب تأمينها والحفاظ عليها من حيز الخطاب الأمني المُشَكِّل للسياسات الاستثنائية، والإبقاء عليه ضمن حيز الخطاب الروتيني المُشَكِّل للسياسات العادية.

يقترح جاف هيوسمانس نزع أمننة الهجرة كنموذج لهذا المبحث من مباحث مدرسة كوبنهاغن. حيث يدعو إلى تبني استراتيجية خطابية بناءة يمكن أن تنتهي إلى إقناع الجمهور – عبر خطابٍ غير أمني – بأن المهاجرين ليسوا مشكلة أمنية ولا يشكلون أي خطر وجودي على المجتمع وهويته، وعلى الصعيد الاقتصادي، هم لن يلتهموا وظائف [المواطنين]، بل على العكس من ذلك، يمكن أن يساهموا في زيادة ثروة المجتمع. كما يدعو هيوسمانس إلى بناء هذه الاستراتيجية على مبدأ سرد قصة المهاجر على نحو لا يعاد فيها إنتاج ما يمكن تسميته مأساة/دراما الأمن. يمكن نزع الطابع الأمني بسرد قصة المهاجر وليس سرد مأساة/دراما الأمن، "فالمهاجر ليس مجرد مهاجر، لكنه شخص ما بهويات متعددة، امرأة، ومعلم، وميكانيكي، وأب، إلى آخره. المهاجر شخص مثله (...) مثل بقية المواطنين"[2].

فضلا عن أهمية أفعال الخطاب، يمكن التشديد أيضا على أهمية تمكين وتكريس حقوق وحريات الأقليات المرتبطة بممارسة الهوية وإعادة إنتاجها عبر أجيال الجماعة. يتعلق الأمر هنا بحرية استعمال اللغة، تلقين تاريخ الجماعة ومعتقداتها وأساطيرها، التحلي بمظاهر الانتماء للهوية كشكل اللباس ونمط العمران، التعبد وممارسة الطقوس الدينية بما في ذلك بناء وارتياد دور العبادة. تمكين مثل هذه الحقوق والحريات المرتبطة بالهوية من شأنه أن يقي المجتمع من أن يقع ضحية لمعضلة أمنية مجتمعية تهدد تماسكه وبقاءه.

---

[1] انظر: قوجيلي، 90.

[2] أنظر: المرجع نفسه، 91-92.

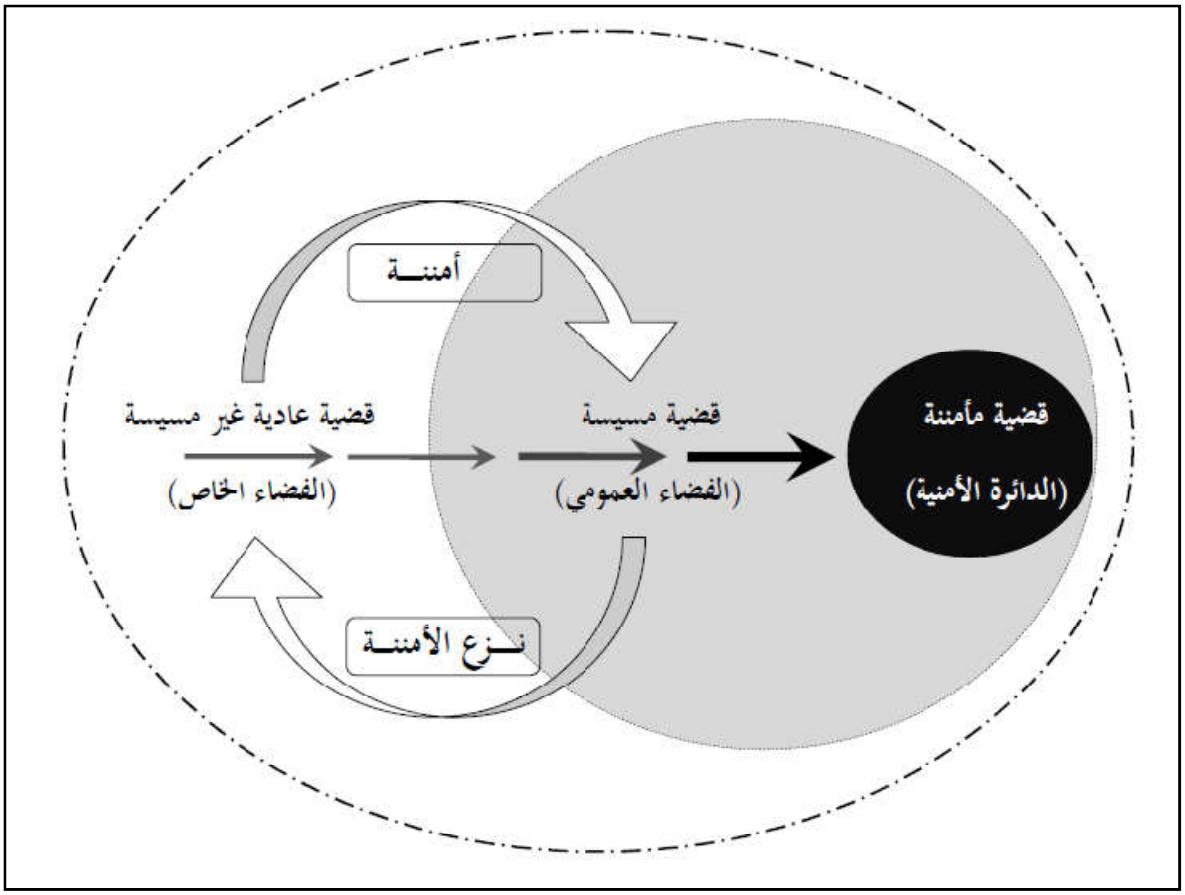

الشكل (7) : الأمننة ونزع الأمننة: المسار والحركات الأساسية

قراءة إضافية

الإعلام الجيّد عن الهجرة والمهاجرين جزء من الحلّ

محمد شريف

https://www.swissinfo.ch

06 ديسمبر 2011

في ذكرى تأسيسها الستين، تحث المنظمة العالمية للهجرة وسائل الإعلام والعاملين فيها على تحسين الصورة المتداولة عن المهاجرين وظاهرة الهجرة عموما.

في الوقت نفسه، حرصت المنظمة على تسليط الأضواء على أوجه استغلال مسألة الهجرة من قبل رجال السياسة والإعلاميين كعنصر تخويف مبالغ فيه، كما دعت إلى إشراك المهاجرين في تحديد معالم السياسة المطبقة في هذا المجال.

وفي مناسبة انعقاد الدورة المائة لمجلس إدارتها، أصدرت المنظمة التي تتخذ من جنيف مقرا لها تقريرا بعنوان "أوضاع الهجرة في العالم لعام 2011: تحسين طريقة الإعلام فيما يتعلق بالهجرة"، تناول بالتحليل طريقة التعاطي مع ظاهرة الهجرة، خصوصا في البلدان المستقبلة للمهاجرين.

تسييس النقاش حول الهجرة

وفي هذا السياق، ترى المنظمة العالمية أن الحكم على موضوع الهجرة مرهون بمدى ما يُروّج لدى الرأي العام عن الموضوع سواء من قبل السياسيين أو من طرف وسائل الإعلام. وحسب التقرير فإن ما يُروّج عن الهجرة عبر وسائل الإعلام وفي النقاش السياسي يؤثر في تشكيل الرأي العام، وهو يتميز بأن "تقديرات الهجرة، وبالأخص الهجرة غير الشرعية، مبالغ فيها". وقد توصل المحققون إلى أن التقديرات المتداولة إعلاميا تفوق في بعض الحالات بثلاثة أضعاف (300%) الأرقام الحقيقية. فعلى سبيل المثال، يعتقد البعض في الولايات المتحدة أن نسبة المهاجرين في البلد تصل إلى حوالي 39% من إجمالي السكان في حين أنها لا تتعدى 14%، أما في إيطاليا فيظن كثيرون أن النسبة تصل إلى حوالي 25% في الوقت الذي لا تتعدى فيه 7%.

على الضفة الأخرى، يسود الإعتقاد في البلدان المصدرة للهجرة أن الظاهرة تمثل "استنزافا للقوى البشرية والإطارات"، فيما يتم التغاضي عما يجلبه المهاجرون لأوطانهم من موارد مالية هائلة قدرها البنك العالمي في عام 2011 بحوالي 406 مليار دولار أمريكي، حصلت منها الدول النامية على حوالي 350 مليار. وعلى رأس الدول المستفيدة من تحويلات المهاجرين نجد الهند (58 مليار)، الصين (57 مليار)، المكسيك (24 مليار). أما مصر فكانت أول بلد عربي في الترتيب، متبوعة بلبنان .

ومن خلال الممارسات الحالية في ظل ما يعرف بالأزمة الاقتصادية والمالية في بلدان الشمال خصوصا يستخلص التقرير أن "تسييس النقاش حول الهجرة، وتوظيف موضوع الهجرة للتغطية على مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية، سوف لن يعمل إلا على زيادة تعميق الفجوة."

وبحكم أن المجتمعات الغنية ستواجه في الفترة المقبلة التداعيات السلبية للنقص المطرد في النمو الديموغرافي، يرى معدو التقرير بأن "هناك حاجة ماسة ستدفع الساسة إلى مواجهة التحدي، وإشراك المهاجرين في تحديد

سياسة الهجرة لكي تتحول الهجرة إلى ظاهرة تعيشها كافة مكونات المجتمع بارتياح."

صورة خاطئة رغم تطور وسائل الاعلام

بالرغم من عدم الجزم بوجود "علاقة مباشرة" بين ما تروّجه وسائل الإعلام عن الهجرة وما يتشكل لدى الرأي العام من أفكار وتصورات وبين ما تنتهجه الدول من سياسات في هذا المجال، يخلص معدو التقرير إلى أن "وسائل الإعلام التي تم تناولها بالتحليل أظهرت بأنها كانت المصدر الرئيسي في مجال الهجرة والمهاجرين من حيث الإحصائيات والتحاليل والتوجهات."

من جهة أخرى، يعتبر معدو التقرير أن "وسائل الإعلام قد تحرف النقاش حول الهجرة بالتركيز على جانب من الجوانب مثل الهجرة غير الشرعية، أو بالتطرق للهجرة من حين لآخر وفي فترات متقطعة، أو بالمبالغة في التقديرات". كما يذهبون إلى أن "الخلل في التغطية قد يكون راجعا أيضا إلى طغيان الجانب الإقتصادي على وسائل الإعلام خصوصا خلال العشرين عاما الأخيرة."

وبالرغم من كثرة التحاليل والدراسات الجامعية التي انكبت على معالجة ظاهرة الهجرة في الآونة الأخيرة، يشير التقرير الصادر عن منظمة الهجرة العالمية إلى وجود "تحريف لاستخدام تلك النتائج من قبل السياسيين ووسائل الإعلام والجمهور عموما"، ويعزو سبب ذلك إلى تركيز الإهتمام على "الجانب السياسي وليس على الوقائع والأرقام."

تعزيز الحوار وإشراك المهاجرين

من أجل تحسين طريقة معالجة موضوع الهجرة، يُوصي التقرير بضرورة البحث عن "خطاب متطور عن الهجرة يتميز بالإنفتاح والتنوع والشمولية". وفي سياق التهيئة لهذا الخطاب، يتطلب الأمر الإجابة عن سؤالين: ما الذي يجب القيام به تجاه فئات المهاجرين المتواجدين في البلد؟ وما الذي يجب القيام به تجاه المهاجرين المستقبليين؟ وفي هذا الصدد، يقترح التقرير أن تتم الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها في إطار نقاش واسع يتعدى الحدود الوطنية ويشمل المنظمة العالمية للهجرة والمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية.

ومن التوصيات أيضا، الدعوة إلى "تجنب تسييس ملف الهجرة والقيام بتحليل موضوعي للظاهرة" تُراعى فيه مصالح المجتمع ككل وليس فقط مصالح فئة معينة. وفي سبيل تحسين الصورة التي يتم الترويج لها عن المهاجرين والهجرة من خلال وسائل الإعلام، يقترح التقرير "تعزيز الحوار والاتصال بوسائل الإعلام، وإدراج مسألة التعددية الثقافية في المجتمعات المستقبلة ضمن اهتمامات وسائل الإعلام الكبرى في البلد". ونظرا لأن "أفضل من بإمكانه تقديم صورة إيجابية عن الهجرة هو المهاجر نفسه"، يقترح معدو التقرير "تسهيل وصول المهاجرين الى وسائل الإعلام، وإشراكهم في النقاش الدائر حول سياسات الهجرة في الدول المستقبلة" لهم.

هذه التوصيات ستكون محور النقاش في اجتماع مجلس إدارة منظمة الهجرة العالمية الذي ينعقد من 5 إلى 7 ديسمبر 2011 في قصر الأمم المتحدة بجنيف والذي سيخصص جلسة خاصة تحت عنوان "صوت المهاجرين" للتعرف على مساهمة الهجرة في التأثيرات التي شهدتها المجتمعات البشرية في الماضي والتصورات المحتملة لانعكاساتها المستقبلية.

نظرية مركبات الأمن الإقليمي

عرف النقاش حول المقاربة البنيوية للأمن الإقليمي زخما متزايدا منذ صدور كتاب بوزان وويفر لسنة 2003 "الأقاليم والقوى: بنية الأمن الدولي"[1]. بالنسبة إلى بوزان و ويفر، مركب الأمن الإقليمي هو "مجموعة من الوحدات التي تقوم بعمليات إضفاء و/أو نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية بشكل جد مترابط بحيث أن مشاكلها الأمنية لا يمكن أن يتم تحليلها أو حلها بشكل منفصل عن بعضها البعض"[2].

هناك، في هذا الصدد، ملاحظة نظرية ينبغي التوقف عندها. نلاحظ أنه على الرغم من أن إقحام عمليات إضفاء و/أو نزع الطابع الأمني في نظرية مركبات الأمن الإقليمي ينطوي في حد ذاته على ارتباط واعد للنظرية بالباراديم البنائي؛ إلا أن الواقعية الجديدة (والمؤسساتية الجديدة إلى حد ما) يمكن أن تكون ملهمة جدا سواء تعلق الأمر بالفهم النظري أو بالاستعمال الإمبريقي للنظرية، وذلك من خلال تركيزها على بنية مركبات الأمن الإقليمي وأنماط توزيع القوة داخلها؛ وهذا ما يضفي الشرعية، إلى حد ما، على الادعاء الرائج بأن نظرية مركبات الأمن الإقليمي تمثل أرضية وسطى (middle-ground) لتجسير الهوة بين الواقعية الجديدة والبنائية.

يتحدد مركب الأمن الإقليمي من خلال وجود مستوىً عالٍ جدا من الترابط (الاعتماد المتبادل) الأمني بين الوحدات المشكلة للمركب. ويشمل هذا الترابط الأمني مختلف عمليات بناء الأمن، سواء تعلق الأمر بإضفاء أو نزع الطابع الأمني التهديدات و/أو أساليب التعامل معها. هنا، بطبيعة الحال، هناك اتجاه سائد للتركيز على التهديدات، لأن "معظم [هذه التهديدات غالبا ما تكون قادرة] على التنقل بسهولة عبر المسافات القصيرة أكثر من المسافات الطويلة، [إضافة إلى أن تفاقم] حالة اللاأمن كثيرا ما ترتبط بالقرب الجغرافي [السيء]"[3]. عمليات إضفاء/نزع الطابع الأمني ترتبط هي الأخرى بالإدراكات (أو سوء الإدراكات) المشتركة بين الوحدات المشكلة لمركب الأمن الإقليمي. أبعد من ذلك، تقترح هذه النظرية أن الأمن في المستوى الإقليمي يتأثر دائما بالتفاعلات الحاصلة في المستوى العالمي والمستوى المحلي على حد سواء؛ فهي تركز – من جهة – على التفاعلات متزايدة التعقيد بين العنف الذي تمارسه الدولة (أو مجموعة من الدول داخل المركب) من أجل بسط سيطرتها على إقليمها، و - من جهة أخرى – على العنف المضاد الذي تمارسه الولاءات المحلية التي تقاوم سيطرة [أو حتى وجود] الدولة. لذلك، نجد أنه من المهم جدا أن يؤخذ عامل فشل الدولة [أو انهيار الدولة لاحقا] على محمل الجد في تعريف مركبات الأمن الإقليمي.

يمكن إبداء بعض الملاحظات التكميلية على الكيفية التي تفهم بها النظرية[4]: أولا، لا يمكن الادعاء بأن مستوى التحليل الإقليمي أكثر أهمية من المستويين الآخرين، المحلي والعالمي. أحيانا، مثلا، يمكن للمحلي أن يصبح أكثر أهمية من الإقليمي في حد ذاته. مثلا، في حالة ظهور دولة آخذة في الانهيار (emerging collapsing state) داخل المركب، سيكون من غير المفيد الاستمرار في تحليل على المستوى الإقليمي، لأن العناصر المحلية (الفواعل الطائفية/الدينية، زعماء القبائل، الميليشيات المسلحة...) ستصبح ذات قيمة تحليلية أكبر؛

---

[1] Barry Buzan and Ole Wæver, *Regions and powers: the structure of international security,* New York: Cambridge University Press, 2003.

[2] Ibid., 44.

[3] Buzan and Wæver, 11.

[4] أنظر: محمد حمشي، "أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا"، مداخلة خلال يوم دراسي حول "دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط وفي منطقة الساحل"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث الدولية (CERI)، باريس والمعهد الدانماركي للدراسات الدولية (DIIS)، كوبنهاغن، 26 فيفري 2014.

ثانيا، ينبغي إعادة النظر إلى الأمن كظاهرة عبر قطاعية بدلا من النظر إليه كمجموعة من قطاعات الأمن المنفصلة عن بعضها البعض[1] كما عرفها بوزان ويفر و دي وايلدي[2]. بدون القيام بهذه الخطوة، سيبقى من غير الواضح الاستمرار في الحديث بشكل منفصل [ومجرد في نفس الوقت] عن القطاع السياسي للأمن، الذي ينطوي [عند بوزان ويفر و دي وايلدي] على التهديدات التي تطال سيادة الدولة، وبُناها السياسية وأيديولوجيتها[3]، في الوقت الوقت الذي تكون فيه الدولة في حد ذاتها عرضة لمظاهر الانهيار. [ما نريد قوله هنا هو أنه مادامت التهديدات الأمنية مبنية [حسب البنائيين]، فإن قطاعات الأمن المستهدفة تبقى غير ثابتة وغير منفصلة تماما عن بعضها البعض؛

ثالثا، استنادا إلى حالة إقليم الساحل – الذي سنعود إليه لاحقا، يمكن الحديث عن حالة حادة من اللاانتظام في الكيفية التي تحدث فيها التفاعلات الأمنية داخل مركب الأمن الإقليمي في منطقة الساحل (وهو ما يعطي معنى أعمق للتعقيد في التعامل مع المنطقة كمركب أمن إقليمي complex Security Complex). يمكن التطرق هنا إلى حالتين أساسيتين: الأولى، باستثناء الجزائر، مالي والنيجر ، يبدو أن ديناميكيات الأمننة لدى دول أخرى تلعب دورا في تأكيد حالة اللاانتظام التي أشرنا إليه. ليبيا مثلا في ظل حكم معمر القذافي اتجهت إلى تغذية نزعة التمرد لدى الطوارق الطامحين لبناء امبراطورية عابرة للحدود من شأنها أن تضم جماعات الطوارق من دول مختلفة، ورغم ذلك فإن سقوط حكم القذافي في ليبيا لا يبدو أنه ستكون له عواقب مختلفة، ويرجع ذلك إلى الافتراض الذي مفاده أن انهيار الدولة في ليبيا سيؤدي إلى تفاقم خطورة هذه المطالب. ويشكل المغرب مثالا آخر، فعلى الرغم من أنها جغرافيا أقل ارتباطا بالمنطقة وأقل تأثرا بديناميكيات الأمن داخل المركّب، إلا أنه مع ذلك تنزع نحو إنشاء ديناميكيات/عمليات أمننة خاصة بها من خلال – مثلا – توجيه الاتهام لمخيمات اللاجئين الصحراويين في الجزائر بتقديم مواقع تجنيد وتدريب للجماعات الإرهابية في المنطقة. إذا ما اكتفينا فقط بالتصور الارثوذكسي لمركبات الأمن الإقليمي، فإن حالات اللاانتظام هذه ستبدو غير ذات صلة. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نعيد التفكير بشكل شامل في المركب، الذي نحن بصدد دراسته، من أجل التغلب على مثل هذه الحالات من انعدام الاتساق في التحليل، لأن القضايا التي يتم نزع الطابع الأمني عنها أحيانا تصبح أكثر أهمية تحليليا من القضايا التي تتم أمننتها؛ كما أن فهم الكيفية التي يتم بها نزع الطابع الأمني عنها أحيانا تصبح أكثر أهمية تحليليا من فهم الكيفية التي تمت بها أمننتها.

[1] يجادل بوزان، ويفر ودي وايلدي بأن القضايا الأمنية يمكن تصنيفها تحليليا في مجموعة من القطاعات: سياسي، عسكري، بيئي، مجتمعي واقتصادي.

[2] Barry Buzan, Ole Wæver and Japp De Wilde, *Security: A new Framework of Analysis*, Boulder CO: Lynne Rienner Publishers, 1998.

[3] Ibid., 142.

قراءة إضافية

منطقة الساحل كإقليم غير خاضع للحكم/الساحل كإقليم بدون بنية

مقتطف من:

Mohamed Hamchi, "Libya as a Collapsed State and Security in the Sahel: More Fuel to the Fire?" *Algerian Review of Security and Development studies* Vol. 3, July 2012.

في ما يلي، سيتم تعريف منطقة الساحل من خلال استعراض الخاصيتين الأساسيتين اللتين يتم من خلالهما تعريف مركبات الأمن الإقليمي، البنية والعمليات.

هناك صعوبة [نتيجة لوجود اختلافات] في تعريف منطقة الساحل حتى من الناحية الجغرافية. لهذا السبب، تأتي المحددات البنيوية في المقدمة من حيث الأهمية بدلا من المحددات الجغرافية. فالجزائر، على سبيل المثال، غالبا ما يتم استبعادها من التعريف الجغرافي للمنطقة. وتنزع الأدبيات عموما إلى اعتماد تعريف "اللجنة الدائمة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل" (CILSS)، حيث يتم تضمين سبعة دول هي، بوركينا فاسو، جزر الرأس الأخضر ، غامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال وتشاد. وتبقى الظروف المناخية والطبيعة غير كافية للتحليل، بل إنها في مرحلة معينة قد تصبح مضللة من الناحية التحليلية.

فالخصائص البنيوية، التي يُفترض أنها تتغير باستمرار، ينبغي أن تكون تحليليا أكثر أهمية من الخصائص الجغرافية المعطاة سلفا (pre-given). خلال النصف الثاني من العقد الماضي (2000s) على سبيل المثال، أدى صعود تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ولاحقا انتشار أنشطتها جنوبا إلى إقحام الجزائر بنيويا في المركب أكثر من أي وقت مضى، وأدى في نفس الوقت إلى تهميش دول مثل بوركينا فاسو، جزر الرأس الأخضر، غامبيا و غينيا بيساو من في النقاشات ذات العلاقة. لذلك، ولأغراض تحليلية، سيشمل مركب الأمن الإقليمي في الساحل كلاً من موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، إضافة إلى الجزائر وليبيا. وفي مرحلة محددة من التحليل، سيتم إقحام المغرب أيضا، من خلال تفاعلاتها ذات الصلة بالخلاف المغربي الجزائري حول قضية الصحراء الغربية.

من الناحية النظرية، تنطوي تيبولوجيا مركبات الأمن الإقليمي على خمسة أنواع، مركب خاضع لهيمنة إحدى الوحدات (hegemonic)،مركب تحكمه بنية قائمة على مفهوم الأمن الجماعي (collective security)، و مركب قائم على الحد من قوة إحدى (أو مجموعة من) من الوحدات (power restraining)، مركب قائم على علاقات متجانسة (concert)، مركب غير خاضع لبنية محددة (unstructured). سيتم أدناه التركيز على النوع الأول والنوع الأخير لأغراض تحليلية تتعلق بالخصوصيات البنيوية لإقليم الساحل.

مركب الأمن الإقليمي الخاضع للهيمنة (hegemonic) يقوم على "تفوق دولة من الدول التي يتشكل منها المركب من حيث القوة البنيوية ما يجعلها قادرة على خلق و[في نفس الوقت] المحافظة على 'القواعد، المعايير الأساسية وأنماط العمليات التي تحدث في مختلف أبعاد النظام بين-الدولي[1]'".

السؤال، هل تمثل منطقة الساحل الهيمنة مركبا أمنيا إقليميا خاضعا للهيمنة (هيمنة دولة معينة في المنطقة)؟ في

[1] المقصود بـ"بين- الدولي" هنا بين الدول التي يتشكل منها المركب وليس النظام الدولي بشكل عام.

الواقع، لا تظهر أي من دول الساحل مثل هذه المواقف تجاه النظام الإقليمي.[1] فالجزائر، التي كان يفترض أن تظهر بعضا من مظاهر الاستثناء، قد تصرفت منذ بداية الانتفاضات في ليبيا بطريقة تؤكد عدم وجود طموحات لديها لتبوء قوة إقليمية قادرة على الهيمنة على المركب. على ما يبدو، تحتفظ الجزائر بموقف قائم على عدم التدخل في حرب داخلية (داخل دولة intra-state) حتى وإن كانت لها عواقب إقليمية، هذا إضافة إلى كون العمليات العسكرية التي كانت تستهدف نظام القذافي آنذاك كانت أساسا ذات طابع تدخلي تحضى بشرعية دولية (على الأقل من خلال تدخل حلف الناتو). ومع ذلك، فمع انهيار نظام القذافي وانعكاساته الأمنية الخطيرة على المنطقة خاصة غربا اتجاه الحدود الجزائرية، أصبحت الجزائر مضطرة أكثر فأكثر للتعامل مع الوضع الحالي غير المستقر في ليبيا ما بعد القذافي، على الأقل لتأمين حدودها المنكشفة أصلا أمام حركة الأسلحة والجماعات الإرهابية.

الدول الأخرى، مثل موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد، عانت ومازالت تعاني من عدة مشاكل معقدة منذ استقلالها وتبدو أقل اهتماما بالسعي للهيمنة على المنطقة. مع ذلك، هناك ملاحظتان جديرتان بالتسجيل بشأن مو(ا)قف هذه الدول داخل المنطقة. أولا، تعاني هذه الدول من مشاكل جد متساندة/مستدامة التي من أهمها أزمة الهوية التي تبقى عصية على الحل، وهي الأزمة التي مازالت تغذي نشاطات التمرد التي يخوضها الطوارق في معظم أنحاء المنطقة؛ إذ طالما شكل البدو الرحل من الطوارق المتمردين ضد حكوماتهم الوطنية مصدر تهديد أمني مشترك لهذه الدول. ثانيا، يبدو أن حكومات هذه الدول غير مؤهلة فعلا للانخراط في جهود جادة لمكافحة الإرهاب، سواء في إطار محلي أو إقليمي. لذلك يمكن القول بأن سلوك الدول المعنية كدول غير قادرة على المشاركة في مثل هذه الجهود للقضاء على الإرهاب، كتهديد وجودي لها، من شأنه أن يدحض فكرة أن منطقة الساحل يمكن أن تمثل مركب أمن إقليمي خاضع للهيمنة.

النوع الثاني هو مركب الأمن الإقليمي غير المنتظم في بنية معينة (unstructured). ويتميز "بعدم وجود أداة[/آلية] متسقة لإدارة الأمن الإقليمي. بالنسبة لبوزان و ويفر، الاقليم غير المنتظم في بنية معينة هو الإقليم الذي "أولا، تُظهر فيه الدول قدرات ضعيفة عاجزة عن التأثير أبعد من حدودها الخاصة؛ وثانيا، [هو الإقليم الذي] تكون فيه العزلة الجغرافية شديدة [بين مراكز الدول] إلى الحد الذي يكون معه التفاعل بينها صعبًا (على سبيل المثال، الجزر المفصولة بمساحات شاسعة من المحيطات)". بوزان و ويفر، كما يشير إليه فرايزر و ستيوارت-انجرسول، "في الواقع لا يطلقان تسمية مركبات الأمن على المناطق التي تتسم بهذه الخاصية، لأن غياب التفاعل داخلها يؤدي إلى غياب الاعتماد المتبادل على مستوى القضايا الأمنية". مفهوم (unstructuredness) أو عدم انتظام منطقة ما في بنية معينة، الساحل نموذجًا، يشير إلى عدم وجود بنية إقليمية واضحة المعالم. من جهة أخرى، تحديد البنية الأمنية من خلال التركيز على الوحدات الرئيسية، التي تتخذ الأدوار وعلاقات القوة بينها أنماطا محددة، من شأنه أن يؤدي بشكل كبير إلى تجاهل المنظور غير البنيوي. فالتفاعلات، التي تؤدي إلى تشكيل العمليات [سنعود إليها لاحقا]، ينبغي أن تحضى باهتمام وتركيز أكبر.[2]

سيتم هنا التعامل مع مصطلحي الإقليم غير الخاضع للحكم والإقليم غير المنتظم في بنية معينة على أنهما مترادفان

[1] تجادل بعض الأدبيات أن المنطقة، قبل مرحلة انهيار الدولة في ليبيا، شهدت مظاهر محدودة من التنافس بين ليبيا والجزائر سعيا للهيمنة على المنطقة. إذ تجنبت كلتا الدولتين انتشار صراع الطوارق، في شمال مالي، ليصل إلى السكان الطوارق على أراضيهما؛ فالجزائر، على سبيل المثال، تنزع للإبقاء على الوساطة الدبلوماسية في الصراع كما تنزع، أكثر من ذلك، لإظهار استعدادها لتحمل أعباء مالية أثقل للحفاظ على الاستقرار في المنطقة.

[2] النقاش حول ما إذا كانت نظرية مركبات الأمن الإقليمي مفيدة لجسر الفجوة بين البنائية والواقعية الجديدة هو بالتأكيد ذو صلة كبيرة هنا.

جزئيا بالمعنى الذي استعمله آنجل رابازا و آخرون (2007). بالنسبة لرابازا وزملائه، يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى المناطق المنكشفة أمام "سلسلة من التهديدات". ويمكن اعتبارها كذلك لأنها "تؤوي إرهابيين ينتمون، يرتبطون أو يستلهمون تنظيم القاعدة"؛ و/أو لأنها يمكن أن "تتسبب في إنتاج أزمات إنسانية، لاجئين، أوبئة، مجاعة..."[1] وغالبا ما تكون لهذه الأزمات الإنسانية انعكاسات إقليمية معقدة. من جهة أخرى، يستخدم رابازا وزملاؤه مجموعة من المتغيرات "لوصف المدى الذي تعتبر معه الأقاليم غير خاضعة للحكم: مستوى تدخل الدولة في المجتمع؛ مدى احتكار الدولة لاستخدام القوة؛ مدى سيطرة الدولة على حدودها؛ ومدى انكشاف الدولة أمام التدخل الخارجي من قبل دول أخرى" علاوة على ذلك، يقترح الباحثون أن بعض المتغيرات الأكثر تعقيدًا ينبغي تجزئتها إلى عدد من المؤشرات الفراعية يشار إليها باسم "مؤشرات عدم القابلية للحكم ungovernability". على سبيل المثال، يمكن قياس متغير مدى تدخل الدولة في المجتمع "من خلال وجود أو غياب مؤسسات الدولة، حالة البنية التحتية المادية، [حدود] انتشار اقتصاد الظل/الاقتصاد غير الرسمي، والمقاومة الاجتماعية والثقافية لتدخل الدولة."

مما سبق، يمكن الاستنتاج أن منطقة الساحل تقدم نفسها باعتبارها مركب أمن إقليمي غير منتظم في بنية معينة فضلا عن كونه إقليما غير خاضع للحكم. وكلا المفهومين مترابطان و، علاوة على ذلك، لا غنى عنها لفهم حالة منطقة الساحل.

[1] يذكر الكتاب نوعا ثالثا من التهديدات، حيث يعرفون الأقاليم التي تفتقر إلى الحكم على "المناطق التي تحتوي على إرهابيين، قوات متمردين، أو شبكات إجرامية، رغم أنه ليست جزءا من الحركة الجهادية العالمية، إلا أنها تهدد المصالح الإقليمية للولايات المتحدة إضافة إلى أمن أصدقائها وحلفائها". ينبغي أن نضع في الاعتبار أن التقرير الذي كتبه رابازا وزملاؤه موجه أساسا إلى صناع السياسة الأميركية، وهذا هو السبب الذي يجعل هذه المداخلة تقتبس من التقرير بشكل جزئي فقط.

مراجع أساسية

عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناتعة السياسة العامة"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع 5، 2011

سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

Barry Buzan and Lene Hansen, *The Evolution of International Security Studies,* New York: Cambridge University Press, 2009.

Barry Buzan and Ole Waever, *Regions and Powers: the Structure of International Security*, New York: Cambridge University Press, 2003.

Barry Buzan, *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post Cold War Era,* London: Pearson, 1983.

Barry Buzan, Ole Waever, and J. de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998.

C.A.S.E. Collective, "Critical Approaches to Security in Europe: A Networked Manifesto," *Security Dialogue* 37(4): 2006.

المحاضرة (11) : مدرسة آبريستفيث

تمهيد

يتجلى النقدي أكثر ما يتجلى في إسهامات مدرسة آبريستفيث (تعرف أيضا بالمدرسة الويلزية) إلى الحد الذي يذهب معه البعض إلى اعتبارها حقلَ دراسات أمنية نقدية قائمًا بذاته[1]. يرتبط اسم هذه المدرسة بأعمال باحثين كبار من أمثال كيث كروس، مايكل ويليامز، كان بوث وريتشارد وين جونز. وهي أعمال ترتبط بدورها بتصورات النظرية النقدية في حقل العلاقات الدولية التي أسسها في البداية روبرت كوكس، كما تستلهم مدرسة فرانكفورت والحركة مابعد الوضعية في حقل نظريات العلاقات الدولية. الفكرة المؤسِّسة التي أطلقها بوث والتي تقول أن محور الدراسات الأمنية ينبغي أن يكون انعتاق/تحرر الأفراد[2]. فضلا عن أن فهم الأمن من المنظور الواقعي الذي يركز على الدولة وعلى الأمن العسكري وعلى المحصلات الصفرية ينبغي أن يُستبدل ويحل محله فهمٌ يستند إلى [فكرة] مشروع تعاوني يكون الانعتاق/التحرر الإنساني شغله الشاغل[3].

يرفض بوث الادعاء السائد بأن الأمن هو "مفهوم متنازع عليه" (أنظر المحاضرة 1). فمن أجل تحقيق الأمن، يؤكد بوث، علينا أن نحدد ما نعنيه بالأمن (نقوم بتعريفه)؛ و"أفضل نقطة انطلاق لتصور الأمن تكمن في الظروف الحقيقية لانعدام الأمن التي يعاني منها الناس والجماعات"[4]. المثير الدهشة، حسب بوث، هو أن الدوافع البيولوجية للحصول على الأمن هي دوافع عالمية (مثلها مثل دوافع البحث عن الغذاء والمأوى وما إلى ذلك)، هذا فضلا عن أن انعدام الأمن يعد شرطا محددا لنمط الحياة. هذا الشرط يسميه بوث شرط البقاء، ويعرفه بأنه نضال شخص أو مجموعة من الناس من أجل الوجود/البقاء قيد الوجود. يحاجج بوث بأن البقاء ليس مرادفا لمجرد البقاء على قيد الحياة، لكنه يعني بشكل أو بآخر البقاء على قيد الحياة في ظل ظروف تسمح له(م) بالسعي خلف طموحاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يقتضي وجود الأمن، وليس مجرد البقاء. بهذا المعنى، فإن الأمن يعادل البقاء مضافا إليه التحرر من التهديدات التي تحدد حياة الفرد/المجموعة، أي مضافا إليه التمتع بمجال كاف لاتخاذ الخيارات[5]. بعبارة أخرى، البقاء هو البقاء على قيد الحياة، أما الأمن فهو الحياة في حد ذاتها[6]. عموما، يمكن مناقشة

---

[1] باللغة الانجليزية، تكتب العبارة بأحرف استهلالية كبيرة (Critical Security Studies) لتمييزها عن الحقل المعرفي الأشمل (critical scurity studies). وهو التقليد نفسه المعمول به في التمييز بين النظرية النقدية (Critical Theory) والنظريات النقدية (critical theories) في حقل العلاقات الدولية. أنظر: C.A.S.E., 448.

[2] See Ken booth, *Theory of World Politics*, Cambridge: Cambridge Univerity Press, 2007, 110.

[3] See: Ken Booth, "Beyond Critical Security Studies," in Ken Booth (ed.), *Critical Security Studies and World Politics*. London: Lynne Rienner, 2005, 259–278; Ken Booth, "Security," in Ken Booth (ed.), *Critical Security Studies and World Politics*. London: Lynne Rienner, 2005, 21–25; Richard Wyn Jones, *Critical Theory and World Politics,* Boulder, CO: Lynne Rienner, 2001; Richard Wyn Jones, "On Emancipation: Necessity, Capacity and Concrete Utopias," in Ken Booth (ed.), *Critical Security Studies and World Politics,* London: Lynne Rienner, 2005, 215–235.

[4] Ken Booth, "Introduction," in Ken Booth (ed.), *Critical Security Studies and World Politics*, London: Lynne Rienner, 2005, 22.

[5] Booth, *Theory of World Security*, 102.

[6] Ali Diskaya, ''Towards a Critical Securitization Theory: The Copenhagen and Aberystwyth Schools of Security Studies," posted on feb. 1 2013,

إسهامات مدرسة آبريستفيث في ثلاث موضوعات أساسية: انعتاق الإنسان كهدف جوهري للدراسات/السياسات الأمنية، الفرد كموضوع مرجعي للأمن، والجماعة المعرفية كمصدر للانعتاق.

انعتاق الإنسان كهدف جوهري للدراسات/السياسات الأمنية

يجادل كان بوث بأن "الدراسات الأمنية النقدية تبدأ برفض النظرية التقليدية للأمن. وهي ترفض على نحو خاص كلا من: التعريف [التقليدي] للسياسة الذي يضع الدولة وسيادتها في مركز [الاهتمام]؛ السلطة الأخلاقية للدولة؛ الاعتقاد بأن الدولة ينبغي أن تكون الحارس الأساسي لأمن الشعوب؛ إعطاء الأولوية للوصف الذي تقدمه الدراسات الإستراتيجية لواقع الشؤون العالمية؛ الافتراضات المسبقة المتضمنة في الثنائيات التي تشكل التفكير السائد في حقل العلاقات الدولية؛ النظرة الرجعية للطبيعة البشرية الكامنة بوضوح في تعاليم الواقعية الكلاسيكية؛ السيطرة المطلقة للبنية على الفاعل المتضمنة على نحو واضح في النيوواقعية؛ الفلسفة الوضعية غير التأملية المتضمنة في العديد من المناهج التقليدية المعتمدة في حقل العلاقات الدولية؛ و'الضرورات الكاذبة' التي تحد من رؤية طلبة العلاقات الدولية"[1].

وينتقد بوث جوهر حركة توسيع/تعميق الأمن بوصفها حركة محافظة، لأنه يمكن توسيع دراسات الأمن الدولي – كما دعا إليه بوزان – لكنها ستبقى ضمن البرادايم النيوواقعي السائد (المتمركز حول الدولة). ورغم أن الدراسات الأمنية النقدية بدورها تدعو إلى توسيع أجندة البحث في إشكالية الأمن، إلا أن الأمر هنا مختلف تماما، لأن هذه الأخيرة تستلهم نظرية سياسية مختلفة تماما، بحيث تصبح مدرسة آبريستفيث/الدراسات الأمنية النقدية تتطور استنادًا إلى ما يعتبره بوث "علمًا أخلاقيًا عالميًا" بدلا من نظرية الأمن التقليدية التي تستند إلى ما اعتبره "العلم الكئيب" للعلاقات الدولية إبان الحرب الباردة. ويحاجج أنصار هذه المدرسة بأن النظرية لا ينبغي فصلها عن سياقها السياسي/الاجتماعي/التاريخي. لذلك، ينبغي أن ينصب الاهتمام على البحث عن المعنى أكثر مما ينصب على التركيم اللانهائي للمعرفة. كما تحاجج بأن العلوم السياسية والاجتماعية لا يمكن فصلها عن الحياة تماما كما لا يمكن فصلها عن الخطاب النقدي والممارسة السياسية والاجتماعية، وأن النظرية تكوينية أكثر منها تفسيرية، وأن السعي لابتكار مستقبل تحرري/انعتاقي يعد أكثر إلحاحًا من السعي لاكتشاف الأسس الفلسفية الجوهرية، وأن دور الأكاديمي ليس – ولا يمكن أن يكون – دور الملاحظ المحايد، لكنه دور "المفكر العضوي" على حد تعبير أنطونيو غرامشي ودور الفيلسوف المنخرط اجتماعيًا على حد تعبير ماري ميدجلي، وأخيرًا أن السياسة على المستوى العالمي ينبغي أن تقوم على منطق الخيارات الأخلاقية أكثر مما تقوم على منطق الغرائز الطبيعية. في هذا السياق، يجادل بوث بأن من أهم ما يمكن أن تضيفه عودة الحركة النقدية في حقل الدراسات الأمنية هو التشديد على الحاجة إلى التغيير وإمكانيته[2].

تدعو مدرسة أبريستفيث إلى إعادة التفكير في الأمن من الأسفل نحو الأعلى (buttom-up)، وذلك عبر خطوتين أساسيتين: فحص معنى الأمن، كنظرية وكممارسة، من منظورات مختلفة عن السياقات السياسية

---

http://www.e-ir.info/2013/02/01/towards-a-critical-securitization-theory-the-copenhagen-and-aberystwyth-schools-of-security-studies/#_ftn21

[1] Ken Booth, "Security and Self: Reflections of a Fallen Realist," Keith Krause and Michael C. Williams (eds.), *Critical Security Studies: Concepts and Cases*, Minneapolis: University of Minnesota Press, 1997, 106.

[2] Ibid., 106-107.

والفلسفية والتاريخية للواقعية السياسية السائدة؛ والتفكير في الأمن من منظور أولئك الذي تم إسكاتهم تقليديا ضمن البنى التقليدية السائدة[1].

يرجع بوث جذور الحركة النقدية في حقل الدراسات النقدية إلى النقاش النظري والفلسفي الذي جمع بين النقديين والواقعيين في حقل العلاقات الدولية، خاصة ما تمخض عن تحدي النقديين لمعايير وأخلاقيات الدراسات الإستراتيجية التي هيمنت إبان فترة الحرب الباردة، وتبني تفكير جديد حول الأمن عبر الالتزام بالتحرر/الانعتاق. والانعتاق لغويا، في اللاتينية القديمة، هو "فعل الإطلاق من العبودية أو الوصاية"، وهو فعلٌ لطالما شكَّل، فلسفة وممارسة، تاريخ الكفاح ضد القيود (الاجتماعية) وضد الظلم وضد الاستبداد والتعصب والجهل واللامساواة. ومع النقديين، تحول المفهوم إلى برنامج سياسي وبحثي قائم بذاته، مرادف للسعي نحو عالم أفضل، تميزه الحرية والتقدم والمساواة[2].

بالنسبة للمدرسة، "الانشغال بالانعتاق ينبغي أن يأتي قبل الانشغال بالقوة، لأن الانعتاق هو ما يوفر الأمن، وليس القوة"[3]. بصيغة أخرى، الالتزام بالانعتاق كجوهر لدراسة الأمن، يجعل من الانعتاق مرادفا للأمن في حد ذاته (الانعتاق هو الأمن، أو الانعتاق والأمن وجهان لعملة واحدة على حد تعبير بوث[4]). وما يميز الأمن، كانعتاق، عن القوة هو أنه نظرية وممارسة شاملة ومتضمِّنة (inclusive) للفرد/الإنسان، ومن ثم، لكل أولئك المهمشين والمسكوت عنهم الذين أبقت عليهم المقاربات التقليدية في الظل. لذلك، فإن الالتزام بالانعتاق كبرنامج بحثي في مدرسة آبريستفيث يرتبط بمسعى الكشف عن حالات اللاأمن في الحياة اليومية للإنسان، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان، اضطهاد الأقليات، نهب الفقراء، والعنف ضد النساء[5].

يحيل بوث إلى تعريف كلاسيكي للانعتاق جاء في كتابات ويليام لوفيت، فحواه أن تحقيق انعتاق الإنسان يرتبط بسعيه وراء الخبز ومختلف ماديات العيش الكريم، وسعيه للتحرر من الطبيعة والندرة والفاقة، وسعيه لمعرفة الحقيقة والتحرر من الجهل والخرافات والأكاذيب، وسعيه نحو العدالة والتحرر من الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي. ومن ثم، يقدم بوث تعريفا خاصا للانعتاق يمكن اعتباره تعريفا إرشاديا للبرنامج البحثي لمدرسة آبريستفيث، ولحقل لدراسات الأمنية النقدية عموما. يقول بوث: "يسعى الانعتاق، كخطاب سياسي، إلى إبقاء الناس آمنين إزاء الاضطهاد الذي يمنعهم من القيام بما يختارون القيام به بحرية، على نحو لا يتنافى وحرية الآخرين. وبذلك، فهو يزودنا بمناخ فلسفي خصب لإنتاج المعرفة، وبنظرية تقدمية لارتقاء المجتمع، وبفضاء لممارسة المقاومة ضد الطغيان والاستبداد. وهذا ما يجعل من الانعتاق فلسفة، ونظرية وسياسة لاستمرار في ابتكار الإنسانية[6]. من جانبه، يعرف ريتشارد آشلي الانعتاق بوصفه تحررا من القيود غير المعلنة، ومن علاقات السيطر، ومن ظروف

---

[1] Ken Booth, "Critical Explorations," in Ken Booth (ed.), *Critical Security Studies and World Politics*, London: Lynne Rienner, 2005, 14.

[2] قوجيلي، 36-37.

[3] Ken Booth, "Security and Emancipation," *Review of International Relations* 17(4): 1991, 319.

[4] Ibid., 319.

[5] C.A.S.E., 455-456.

[6] Booth, *Theory of World Politics*, 111-112.

التواصل والفهم المشوه، التي من شأنها أن تحرم الناس من قدرتهم على صنع المستقبل الذي يريدونه من خلال الإرادة الوعي الكاملين[1].

على هذا النحو، تعيد مدرسة آبريستفيث إبراز المضامين المعيارية للدراسات والسياسات الأمنية على حد سواء، وذلك عبر الاهتمام بالأمن ليس كما هو في الواقع، ولكن كما ينبغي أن يكون عليه. ويدل الربط بين مفهوم الانعتاق والبعد الإنساني على مدى انشغال أنصار المدرسة بأمن الإنسان بمضامينه المتعددة، الفردية والاجتماعية. وبذلك، فإن قائمة تهديدات أمن الإنسان لا تُحدَّد بالرجوع إلى الدولة، لأنها لم تعد الموضوع المرجعي الوحيد للأمن، ولا تحدد أيضا باستحضار خطاب العدو (الخارجي و/أو الداخلي) المتربص بأمن الوطن واستقراره، لأنه لم يعد المصدر الوحيد للتهديدات. بالنسبة لهم، إذا كان الأمن هو غياب التهديد، فالانهيار الاقتصادي، والاستبداد السياسي، والندرة، والفاقة، والفائض السكاني، والتنافس العرقي، وتدهور الطبيعة، والإرهاب، والإجرام، والأمراض كلها تهديدات لأمن الأفراد، ولأمن الأمم أيضا، ولا تقل خطورة ومأساوية عن تلك الناجمة عن الحروب، والتي جميعها تشكل أجزاء مترابطة في مشروع أكبر للانعتاق الإنساني[2].

الفرد كموضوع مرجعي للأمن

أعاد أنصار مدرسة آبريستفيث صياغة الإجابة على السؤال من/ماذا ينبغي أن يكون الموضوع المرجعي للأمن، كنظرية وكممارسة؟ بالنسبة لهم، الموضوع المرجعي للأمن ينبغي أن يكون الفرد، وليس الدولة، وليس حتى الجماعة (كما تزعم مدرسة كوبنهاغن). فأمن الفرد لا يمكن دراسته/إدارته في سياق موضوع مرجعي أشمل، كأمن الدولة (الأمن القومي) أو أمن الجماعة (الأمن المجتمعي)، حيث يبين التاريخ الحديث أن لا علاقة قوية وثابتة بين الأمنين يمكن الاطمئنان إليها، فالدولة/الجماعة يمكن أن تكون آمنة بينما يعاني الفرد من مآسي انعدام الأمن، بل إن الدولة/الجماعة قد تكون في في حد ذاتها مصدرا لانعدام أمن الفرد. يبدو أنصار المدرسة وهم يشددون على هذا التمييز بين أمن الفرد وأمن الدولة وكأنهم يرددون صدى كانط عندما قال بأن الفرد/الشعب[3] هو الغاية بينما الدولة هي الوسيلة.

هذا التحول من شأنه أن يعيد ضبط لائحة التهديدات الأمنية الجديرة، نظريًا، بالبحث، وسياسيًا، بالسعي للحماية منها. مع مدرسة آبريستفيث وإعادة وضع الفرد/الإنسان، كموضوع مرجعي للأمن، في قلب المشهد، تصبح لائحة التهديدات شاملة لجميع أشكال المخاطر والتهديدات والانكشافات التي يواجهها الإنسان في حياته الروتينية اليومية/التي يعيشها يوما بيوم، ويصبح أمن الفرد/الإنسان هو الانعتاق منها.

هذه الأطروحة ليست بعيدا تمامًا عن مفهوم الأمن الإنساني في نسختها الأممية التي أسس لها برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1994[4]، والذي يعرّف الأمن على أنه السلامة من التهديدات المزمنة كالجوع والأوبئة والقمع، فضلا عن الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمضرة التي تمس بأنماط الحياة اليومية للناس[5]، كالعنف والتهجير

---

[1] نقلا عن ريتشارد ديفيتاك، "النظرية النقدية"، في سكوت بورتشيل وآخرون (ترجمة محمد الصفار)، **نظريات العلاقات الدولية**، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 253.

[2] قوجيلي، 39.

[3] كما يعتبر ذلك رجع صدى للعبارة الاستهلالية في ميثاق الأمم المتحدة التي جاءت "نحن شعوب الأمم المتحدة" وليس "نحن حكومات أو دول الأمم المتحدة".

[4] UNDP, *Human Development Report 1994*, NY: Oxford University Press, 1994.

[5] Ibid., 48

والتمييز والحرمان والقمع والتدهور البيئي حتى، وهي جميعها تمثل القيود غير المعلنة التي تحدث عنها آشلي والتي تعمل على تقويض قدرة الأفراد والحد من خياراتهم في الحصول على الحياة الأفضل التي يريدونها. إذا، فالأمن بهذا المعنى هو تحرر/انعتاق من الخوف وحماية/وقاية من الحاجة، وهو ما يعكس تعدد قطاعات الأمن الستة التي اعتمدها البرنامج على غرار ما فعلته جماعة كوبنهاغن (الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الجماعاتي والأمن السياسي). وأضاف البرنامج، إلى جانب ذلك، ست مجموعة أساسية من التهديدات (النمو السكاني، التفاوت الاقتصادي، الضغوط الناجمة عن الهجرة وحركة السكان، التدهور البيئي، تجارة المخدرات والإرهاب الدولي)[1].

قطاعات الأمن الإنساني وأبرز تهديداته

قطاعات الأمن الإنساني	أبرز التهديدات
الأمن الاقتصادي	الفقر، البطالة
الأمن الغذائي	الجوع، المجاعة، التغير المناخي، الجفاف، التصحر
الأمن الصحي	الأوبئة، الأمراض المعدية، الغذاء غير الآمن، سوء التغذية، انعدام القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية
الأمن البيئي	تدهور البيئة، استنفاذ الموارد، الكوارث الطبيعية، التلوث
الأمن الشخصي	العنف الجسدي، الجريمة، الإرهاب، العنف المنزلي، عمالة الأطفال
الأمن الجماعاتي	التوتر العرقي/الديني/الهوياتي/...
الأمن السياسي	الاستبداد السياسي، انتهاكات حقوق الإنسان

الجدول (4): قطاعات الأمن الإنساني وتهديداته[2]

وقد لاحظ بوث أن مسائل الأمن الإنساني تتسم بأربع سمات أساسية: كونها تثير اهتمامًا وقلقًا عالميْن؛ كونها مترابطة ومتشابكة ومتداخلة؛ كونها تتطلب استجابات عاجلة، وكلما تأخرت الاستجابة كانت العواقب أسوأ؛ وكونها مسائل متمركزة حول الأفراد/الشعوب[3].

[1] Ibid., 22-24

[2] https://www.iidh.ed.cr/multic/default_12.aspx?contenidoid=ea75e2b1-9265-4296-9d8c-3391de83fb42&Portal=IIDHSeguridadEN (accessed on 5.10.2017)

[3] Booth, *Theory of World Politics*, 321.

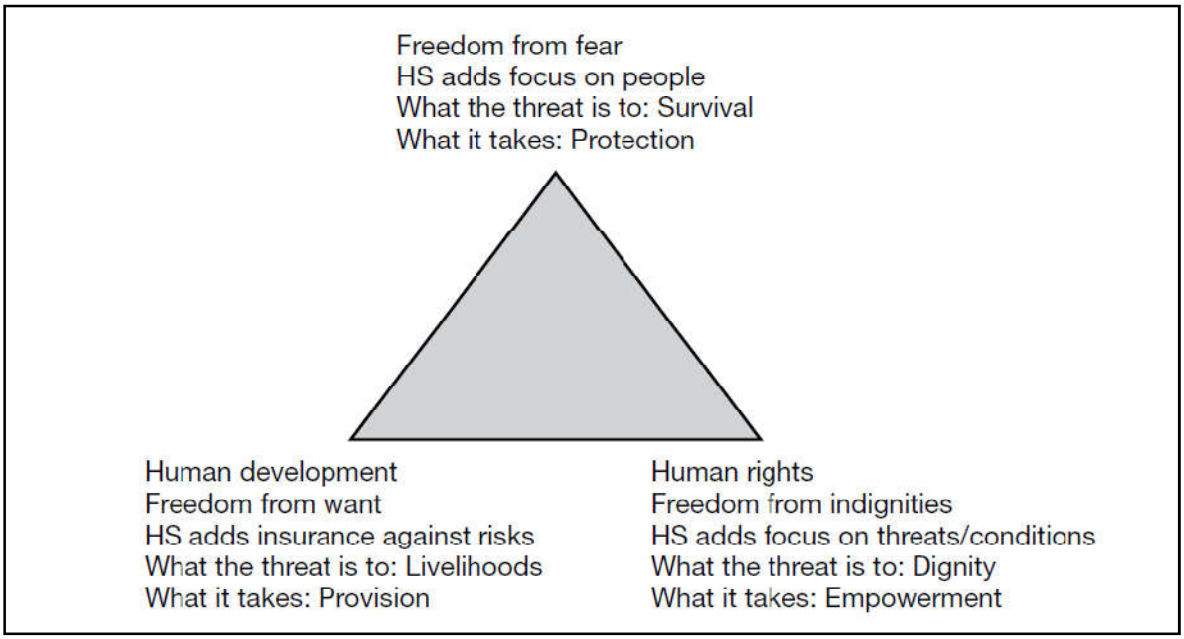

الشكل (8): الأمن الإنساني[1]

الجماعة المعرفية كمصدر للانعتاق

بالنسبة لمدرسة آبريستفيث، لا تقتصر مراجعة المنظور التقليدي للأمن على نقد وتفكيك حقل الدراسات الأمنية التقليدية، لكنه يشمل أيضا نقد وتفكيك [وفضح] البنى والسياقات المؤسساتية التي أنتجت هذا الحقل المعرفي وجعلته يتطور على النحو الذي تطور عليه. المقصود بالمؤسساتي هنا هو الجامعات والمعاهد، مراكز البحوث والدراسات، المنظمات غير الحكومية، الدوائر الحكومية، هيئات الخبرة والاستشارة التي تؤثر على مراكز صنع القرار، وغيرها[2].

في تحليلها لأعمال مدرسة آبريستفيث، شددت ريتا توراك على أن الاتفاق داخل الأكاديميا/الجماعة المعرفية حول تعريف الأمن على أنه الانعتاق يعد شرطا أساسيا لأنصار المدرسة لاعتماد المفاهيم في العالم الواقعي. فالانعتاق يجب أن يبدأ من داخل الأكاديميا/الجماعة المعرفية. وهذا ما يبرر الحذر والارتياب الذين تشعر بهما المدرسة حيال المنظرين التقليديين، خاصة الواقعيين، الحريصين على تأمين مواقعهم ضمن الجماعة. بالنسبة إلى توراك، الهدف هو تحرير الزملاء الآخرين (من خارج المدرسة) من الوعي الزائف الذي يأتي من تصور الأمن في الدولة و[قوة] القوات المسلحة. ولتحقيق ذلك، يجب أن يشن المفكرون/المنظرون النقديون "حرب مواقع" غرامشية ضد مهيمني التيار السائد. وهذا ما يجعل المفكر/المنظر النقدي، عكس أي مفكر/منظر آخر في الحقل، ملتزمًا بدور نشط في إنتاج عالم اجتماعي [مختلف][3].

تفترض المدرسة بأن هذا الدور يمكن لعبه عبر العديد من القنوات، أهمها التأطير العلمي، حيث يمكن ملاحظة أن السواد الأعظم من الطلبة المتخرجين، الذين يلتحقون بدوائر صنع القرار أو بدوائر التأثير على دوائر صنع القرار، إنما يصبحون قوالب لإعادة إنتاج ما تلقوه خلال تكوينهم/تدريبهم الأكاديمي. لذلك، يقول بوث:

---

[1] Mary Martin and Taylor Owen (eds.), *Routledge Handbook of Human Security*, NY: Routledge, 2014, 52.

[2] قوجيلي، 40.

[3] نقلا عن المرجع نفسه، 41 (بتصرف).

"كاختصاصيي أمن متخرجين (...)، نحن إلى حد كبير ما يصنعه منا أساتذتنا". لذلك، لا ينبغي أن نتوقع ممن نشأوا على أفكار وتعاليم استراتيجي وواقعي مابعد الحرب العالمية الثانية أن يتبنوا تصورات مختلفة عن تصورات هؤلاء الاستراتيجيين الواقعيين[1].

انطلاقا من التعامل مع الانعتاق كممارسة معرفية، سياسية واجتماعية أيضا، يدعو بوث إلى التمكين لما يسميه "جماعات إنعتاقية/منعتقة" (emancipatory communities)، وهي جماعات تقر بأن الناس لديهم هويات متعددة، وبأن هوية الإنسان لا يمكن تحديدها على نحو مرضٍ بانتماءٍ واحد (الدين، الطبقة، العرق،...)، وبأن الناس يجب أن يُسمح لهم وعلى نحو متزامن بالعيش في جماعات متنوعة بشكل يسمح لهم بالتعبير عن حيواتهم متعددة الجوانب. وبذلك، فإن هذه الجماعات تمثل علاقات ترابط حر بين أفراد متضامنين يلتفون حول مفاهيم مشتركة لما يعنيه أن يعيش الجميع حياة أخلاقية، يجمعهم شعورٌ بالانتماء وتربطهم شبكة من الأفكار وعلاقات الدعم المتبادل[2].

[1] Booth, "Security and Self," 92.

[2] Booth, *Theory of World Politics*, 138-139.

مراجع أساسية

سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

Ayşen Güldürdek, *The Welsh School In Critical Security Studies*, SosyAL Bilimler Enstitüsü, Dokuz Eylül Üniversitesi, 2009.

C.A.S.E. Collective, "Critical Approaches to Security in Europe: A Networked Manifesto," *Security Dialogue* 37(4): 2006.

Ken Booth (ed.), *Critical Security Studies and World Politics,* London: Lynne Rienner, 2005.

Ken Booth, *Theory of World Politics*, Cambridge: Cambridge Univerity Press, 2007.

Ken Booth, "Security and Emancipation," *Review of International Relations* 17(4): 1991.

Ken Booth, "Security in Anarchy: Utopian Realism in Theory and Practice," *International Affairs*, vol. 67: 1991.

Ken Booth (ed.), *New Thinking About Strategy and International Security*, London: HarperCollins, 1991.

Nick Vaughn-Williams and Columba Peoples, *Critical Security Studies: An Introduction*, Abingdon: Routledge, 2010.

Ritchard Wyn Jones, "'Message in a Bottle?" Theory and Practice in Critical Security Studies," *Contemporary Security Policy* vol. 16: 1995.

Ritchard Wyn Jones, "The Nuclear Revolution," in Alex Danchev (ed.) *Fin De Siecle: The Meaning of the Twentieth Century*, London: I. B. Taurus, 1995.

Ritchard Wyn Jones, "Travel Without Maps": Thinking About Security After the Cold War," in Jane Davis (ed.), *Security Issues in the post-Cold War World*, Cheltenham: Edward Elgar, 1996.

Rita Floyd, "Towards a consequentialist evaluation of security: bringing the Copenhagen and Welsh Schools of security studies," British International Studies Association, 33/1: 328, 2007.

المحاضرة (10) : مدرسة باريس

تمهيد

عرفت بدايات تسعينيات القرن العشرين انتشار أدبيات تركز على إشكاليات الأمن الداخلي، ممارسات الشرطية وتشكيل الحقل الأمني، وهي أدبيات تتناول الأمن كتقنية للحكم، بمعنى ممارسة الضبط الاجتماعي باستعمال التكنولوجيا (كاميرات المراقبة، أجهزة تحديد الهوية، الفحص القبلي والمراقبة عند بعد وغيرها)، وشبكات محترفي/مهنيي الأمن، التي تتشكل من الخبراء في مجالي الأمن الداخلي والخارجي، كرجال الشرطة، الدرك، الجمارك، حراس السجون، أعوان المطارات وغيرهم. وقد حاولت هذه الأدبيات إقحام الدراسات الأمنية في حقولٍ معرفيةٍ غير العلاقات الدولية، كالنظرية السياسية، علم اجتماع الهجرة، علم (نفس) الإجرام، والقانون وغيرها؛ فضلا عن إقحام مساهمات خبراء الأمن الداخلي بمختلف مجالات اختصاصهم، كالشرطة (العلمية)، القضاة، المحللين النفسيين، مهندسي البرمجيات، وخبراء الانترنت وغيرهم[1].تشكل هذه الأدبيات ما أصبح يعرف على نطاق واسع بمدرسة باريس[2] للدراسات الأمنية.

تدعو مدرسة باريس إلى توسيع أجندة البحث في الدراسات الأمنية لتشمل الاهتمام بالمستويات الأدنى للعنف، بدلا من التركيز على الأشكال التقليدية للعنف السياسي (الحروب والنزاعات المسلحة بمختلف تصنيفاتها). تشمل هذه المستويات الأدنى للعنف: الجريمة، أعمال التصفية الجسدية، أعمال الاختطاف والتعذيب، وغيرها؛ فضلا عن التهديدات الناجمة عن انخفاض درجة/انعدام الأمن المجتمعي، كالهجرة/اللجوء، الجريمة المنظمة، أعمال الاحتجاج والشغب، وغيرها. لذلك، تعتبر مدرسة باريس جزءًا أساسيًّا من حقل الدراسات الأمنية النقدية[3]، حيث تجادل بأن انجراف الحدود بين الدول – بفضل العولمة – يستدعي إلغاء التمييز التقليدي بين ظواهر الحرب والدفاع من جهة، وظواهر الجريمة وانعدام الأمن الداخلي من جهة أخرى.

---

[1] أنظر: قوجيلي، 59-60.

[2] أصل هذه التسمية هو أن أغلب البحوث المصنفة ضمن المدرسة تم نشرها، تحت إشراف الجامعي الفرنسي ديدي بيغو، في مجلة "ثقافات ونزاعات" (*Cultures et Conflits*). أنظر:

Ole Wæver, "Aberystwyth, Paris, Copenhagen: New 'Schools' in Security Theory and Their Origins Between Core and Periphery," a paper presented at the 45th Annual Convention of the International Studies Association, Montreal, Canada, 17–20 March 2004, 9.

[3] حسب بيغو، لا يحيل النقدي في إسهامات مدرسة باريس إلى فلسفة هابرماس النقدية، لكنه يحيل إلى حركة مزدوجة: أولا، تفنيد مقاربة الأمن من منظور نظريات حل المشكلات وفتح أجندة مختلفة لفهم أفضل للوقائع السياسية [في علاقتها بال(لا)أمن]. ثانيا، دحض السرديات السائدة التي تقدم الدراسات الأمنية كفرع من فروع حقل العلاقات الدولية، ومن ثم المجادلة بأن حقل العلاقات الدولية يحتكر معنى الأمن بشكل يجعل معنى الأمن يقتصر على الأمن الدولي ويقصي من مجال الدراسات الأمنية المعارف التي تنتجها علوم أخرى كالتاريخ وعلم الاجتماع وعلم الإجرام، وذلك بدعوى أنها تتعامل مع مسائل أخرى مختلفة، كالقانون والنظام العام، [تقنيات] المراقبة، العقاب. هذا النقدي في مدرسة باريس، حسب بيغو، يجعل منها مقاربة عابرة للتخصصات المعرفية تلح على مقاربة توليفية بين الأمنين الداخلي والخارجي. أنظر:

Didier Bigo, "Globalized (in)security: The field and the Ban-Opticon," in D. Bigo and A. Tsoukala (eds.), *Terror, Insecurity and Liberty: Illiberal practices of liberal regimes after 9/11*, New York, Routledge, 2006, 6.

سيتم فحص إسهامات مدرسة باريس عبر التركيز على أربعة عناصر أساسية: الحقل الأمني، مفهوم الحقيقة الأمنية العبروطنية، الشرطية ومجتمعات المراقبة، منطق الاستثنائي في الفلسفة الليبرالية، وأخيرا مفهوم الحقل الأمني وإشكالية مستوى التحليل في حقل العلاقات الدولية.

من خلال إعادة تعريفها للأمننة على أنها القدرة على مراقبة الحدود، إدارة المخاطر، وتحديد الهويات الموجودة في حالة خطر، فإن مدرسة باريس تعمل على تحويل اهتمامنا عبر ثلاثة مواقف نظرية أساسية: أولا، بدلا من تحليل الأمن كمفهوم جوهري، متنازع حوله، تقترح المدرسة التعامل مع الأمن كتقنية للحكومة. ثانيا، بدلا من البحث في النوايا من وراء استخدام القوة، تركز مدرسة باريس على الآثار الناجمة عن ألعاب القوة. ثالثا، بدلا من التركيز على أفعال اللغة/الخطاب، تركز مدرسة باريس على الممارسات، الجماهير المتلقية للخطاب والسياقات التي تمكّن وتحد من إنتاج أشكالٍ معينة للحُكُوميَّة (governmentality). وهكذا، تجادل مدرسة باريس بأن الحقل الأمني لا يتحدد فقط من خلال الاستخدام السيادي للقوة لكن أيضا عبر القدرة الخطابية على إنتاج صورة حول العدو الذي يتحدد من خلاله الجمهور. وبذلك، فإن جميع عمليات الأمننة تكون مرتبطة بحقل أمني يتشكل بفضل جماعات ومؤسسات تُفوَّض وتُفوِّض نفسها لتقرر ما هو الأمن[1]. في نهاية المطاف، تصبح دراسة الأمننة غير مجدية إلا عبر التركيز على شبكات مهنيي/محترفي الـ(لا)أمن، أنساق المعنى التي تنتجها تلك الشبكات، والقوة الإنتاجية لممارساتها[2]، وهو ما يشكل جوهر مفهوم الحقل الأمني.

الحقل الأمني[3]

يجادل ديديي بيغو بأن التهديدات الأمنية غير التقليدية أدت إلى جعل مفهوم الدولة – كما تقدمه نظرية العلاقات الدولية – غير قادر على التكيف مع ظاهرة التوتر المتزايدة التي تخلقها الروابط البيروقراطية عبرالوطنية بين مهنيي/محترفي السياسة، القضاء، الشرطة، وكالات الاستعلامات والجيش. وعلى نقيض ما يزعمه واقعيو التيار المهيمن في حقل العلاقات الدولية، من غير الممكن أن تتقارب مواقف هذه البيروقراطيات حول ما يمكن اعتباره المصلحة الوطنية، أو أن يسمح التباين في مواقفها بالسماح لجميع الأطراف بالالتفاف حول حكومة واحدة. على العكس من ذلك، فهذه البيروقراطيات تتشكل ضمن بوتقة مُحْكمة من الشبكات الدولية [العابرة للحدود]، وهي تعمل على جعل مختلف القطاعات السياسية مستقلة لكي تضمن أنها تتجاوز المهنيين السياسيين[4].

اندماج مجالي الأمن الداخلي والخارجي – بفضل العولمة وبفضل أنشطة البيروقراطيات الأمنية العابرة للحدود وبفضل طبيعة التهديدات غير التقليدية – هو ما يشكل الحقل الأمني، وهو ما يقحم مختلف الفواعل الأمنية، آنفة الذكر، التي تعرضت للإقصاء في الدراسات الأمنية التقليدية، رغم نفوذها وكفاءتها في التعاطي مع التهديدات والتحديات الأمنية الراهنة.

---

[1] C.A.S.E., 457.

[2] Ibid., 458.

[3] يستعمل بيغو مصطلح الحقل الأمني على نحو مترادف مع مصطلح حقل الـ(لا)أمن field of (in)security.

[4] يقدم بيغو الاتحاد الأوروبي كنموذج لنشاط هذه البيروقراطيات، حيث يشير إلى ظهور منظمات جديدة في أوروبا، خلال السنوات الثلاثين الماضية، تتشكل أساسا من شبكات وجماعات غير رسمية تتجاوز الحدود [لكنها في الوقت نفسه] تجعل فضاءات صنع القرار السياسي محلية أكثر. أنظر: (Bigo, 13-14)

يوفر الحقل الأمني فضاءً للصراع و/أو التعاون بين الفواعل الأمنية[1]، "حيث تتغير مواقعهم التراتبية، ومن ثم نشاطاتهم، طبقا لطريقة دمج و/أو ترسيم الحدود بين الأمنين الداخلي والخارجي. [و] يؤدي دمج كلا الأمنين إلى توسيع أنشطة الأول (الداخلي) وإضفاء الطابع المحلي على الثاني (الخارجي). يتم توسيع أنشطة الأمن الداخلي بتصدير أساليب الشرطية إلى السياسة العالمية، وبالمقابل، يتم إضفاء الطابع المحلي للأمن الخارجي بإضفاء الطابع الروتيني على العمليات العسكرية في الساحة الوطنية"[2]. في هذا السياق، يعتبر بيغو أن "الدمج بين خطابات وممارسات الأمنين الداخلي والخارجي باسم مكافحة أخطار عالمية إنما يزعزع استقرار الحدود القائمة بين مؤسسات الشرطة، مصالح الاستخبارات، القوات العسكرية، قوات الحدود ومصالح الهجرة، وهو ما تترتب عنه انعكاسات طويلة المدى على المبادئ الديمقراطية والدستورية. فمن المهم [الاستمرار في] الاستماع إلى أصوات القضاة، المحامين [ورجال القانون] والمنظمات المدنية غير الحكومية التي تشد الانتباه نحو المخاطر المحتملة، ومن المهم [أيضا] تجنب الحلول الأمنية القصوى التي تحتمل الوصول إلى سيناريو الوضع الأسوأ"[3].

يحدد بيغو عددًا من الخصائص الأساسية للحقل الأمني، يمكن استعراض ثلاثة منها في ما يلي[4]: 1) الحقل الأمني كحقلِ قوىً، حيث إذا كان الحقل عبارة عن مجموعة من القوى التي تمارس الضغط على الفاعلين الذين ينتمون إليها، فإن ذلك يكون بسبب أنها تجمع مجموعة من الفاعلين على قدر [أدنى] من التجانس في مصالحهم البيروقراطية، في تشابه طريقة تعريفهم للعدو المحتمل وطريقة جمعهم للمعلومات والمعارف حول هذا العدو عبر مختلف التكتولوجيات والإجراءات الروتينية. ولفهم المواقف والخطابات التي تضع الفاعلين في مواضع معينة، من الضروري ربطهم بمضامين التنشئة المهنية التي تلقوها/يتلقونها وربطهم كذلك بمواقعهم في السلطة من حيث أدوارهم كمتحدثين باسم المؤسسات "الشرعية" ضمن حقل مهني الأمن؛

2) الحقل الأمني كحقل صراعات بين الفاعلين الذين يتموضعون حسب مواردهم وحسب الأهداف التي تحدد [بدورها] مواقعهم، وبذلك يصبح الحقل بمثابة حلبة لصراعات من أجل المحافظة على ترتيبات القوى أو تحويلها. في هذه الحالة، يتحدد الحقل الأمني بصراعات بين وكالات الشرطة، والوكالات الوسيطة[5] ووكالات الجيش حول حدود

---

[1] في هذا السياق، يقدم بيغو المثال التالي: حاولت إدارة الاستخبارات الداخلية ومكافحة التجسس الفرنسية DST (الشبيهة بجهاز MI5 البريطاني) إثبات قوتها في مواجهة جهاز DGSE المكلف بالاستخبارات الخارجية (الشبيه بجهاز MI6 البريطاني) بشأن معلومات تتعلق بجماعات إرهابية في شمال إفريقيا، وذلك بوضع عملياتِ تبادلٍ للخدمات بين عملاء يعملون في الحرب على الإرهاب وآخرين يعملون في مكافحة التجسس في الواجهة. وذلك من أجل الحصول على معلومات وتعزيز قدراتها على العمل على الخارج بطرق كانت تقتصر على عملها على الداخل. وكانت النتيجة أن أسست روابط بين أجهزة الاستخبارات التونسية، المغربية، الجزائرية والسورية التي كانت تعارض النزعة العنصرية-القومية التي تعمل بها الوكالات الفرنسية التي كانت تتعاون معها. وقد وضعت إدارة DST بعض معارضي الحكومات في هذه الدول المقيمين في فرنسا تحت المراقبة. في المقابل، تحصلت هذه الإدارة على معلومات أكثر دقة مما هي عليه لدى جهاز DGSE، كما استعملت هذه الشبكة عبر الوطنية في تعزيز موقفها الداخلي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يعتبر التنافس بين مكتب التحقيقات الفيدرالي وإدارة مكافحة المخدرات ووكالة الاستخبارات المركزية معروفا في هذا السياق. أنظر:

Bigo, 41 (note 3)

[2] Didier Bigo et *al.*, "La participation des militaires à la sécurité intérieure," *Cultures & Conflits*, Vol. 56 (2004) : 34-35 cited in .62 قوجيلي،

[3] Didier Bigo; Sergio Carrera; Elspeth Guild and R.B.J. Walker, "The Changing Landscape of European Liberty and Security: Mid-Term Report on the Results of the Challenge Project," Research Paper No. 4, 2007, available for free downloading from the CEPS website (http://www.ceps.be), 7.

[4] Bigo, Globalized (in)security, 23-26.

[5] مثل الدرك، القضاء، حرس الحدود، الجمارك، الحماية المدنية، حرس السجون، أعوان المطارات والموانئ البحرية.

تعريف مصطلح الأمن، وحول ترتيب أولوية التهديدات المختلفة، فضلا عن تحديد ما لا يشكل تهديدا فعليا، وإنما مجرد خطر أو حتى فرصة يمكن الاستفادة منها. وقد مثلت هجمات 9/11 نموذجا لهذه الصراعات، حيث لعبت هذه الهجمات دورا أساسيا في إنتاج تقارب في المواقف حيال الأمن الداخلي والأمن الدولي. لكن هذا التقارب أدى أيضا إلى إضفاء الشرعية على موقف الجيش القائل بأن الشرطة وقوى الأمن الداخلي لا ينبغي أن تستمر في قيادة "الحرب" على الإرهاب بعد 9/11؛

و 3) الحقل الأمني كحقل هيمنة في علاقته بالحقول الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك أحيانا حقل مهنيي السياسة، حيث ينزع نحو احتكار سلطة تعريف "التهديدات المعترف بها كتهديدات شرعية" (الجريمة المنظمة العالمية، الإرهاب العالمي...). بمعنى أن الفاعلين في الحقل يتصارعون من أجل سطة فرض تعريفهم لمن وماذا يمكن أن يعتبر مصدرا للشعور بالخوف. وفي سياق التنافس بين مهنيي السياسة ومهنيي الـ(لا)أمن، قد توجد هناك فضاءات غير محددة/غير حاسمة يكون فيها الفاعلون مجبرين على التفاوض وأحيانا تتم فيها صفقات تآمرية بالمعنى القوي للكلمة، فالحقل الأمني لا يضم فقط بيروقراطيات عمومية (public)، لكنه يضم أيضا بيروقراطيات خاصة (private)، فضلا عن وسطاء وتكتلات سياسية تعمل من أجل تشكيل وترسيخ مناخ عام للتفكير في الفضاء العمومي توجهه هواجس اللاأمن. يمارس الفاعلون في الحقل قوتهم أو "قدرتهم على الجذب" عبر قدرتهم على فرض تعريفاتهم على الفاعلين الآخرين، ويتم ذلك عبر الروتين اليومي للعمل بما في ذلك جمع وتأويل وتبادل المعلومات، مما ينتج مجموعة من البيروقراطيين والخبراء الذين تتطور لديهم القدرة على الادعاء بأنهم يعرفون أكثر مما يعرف الآخرون، بمن في ذلك مهنيو السياسة، أيًّا كان مستوى تموضعهم على سلم القيادة السياسية. في هذا الصدد، يمكن للمرء التفكير في الصراعات بين مختلف الوكالات المنخرطة في الحقل الأمني من أجل الاستئثار باعتراف السياسيين الذين يمكنهم في المقابل إبطال دورها أو إعادة تشكيلها. يمكن العودة هنا إلى حالة وزارة الأمن الوطني (homeland security) الأمريكية التي تعمل على (إعادة) تشكيل توازن القوة بين مكتب التحقيقات الفيدرالي، وكالة الاستخبارات المركزية، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، البينتاغون وحرس الحدود، أو إلى حالة المساعي الأوروبية لتقييم قوائم الإرهابيين غير المتفق على مضمونها النهائي بين اليوروبول، الفرونتاكس واليوروجاست، ومن المهم ملاحظة أن هذه المساعي تتم بالتوازي مع صراع من أجل إقصاء فواعل أخرى كالكنائس، منظمات حقوق الإنسان، الصليب الأحمر والإعلام البديل عبر التقليل من قيمة وكفاءة وجهات نظرها في تعريف التهديدات.

الحقيقة الأمنية عبرالوطنية

إذا كان الحقل الأمني، بمختلف فواعله، عبارة عن فضاء عبروطني، فإن الحقيقة التي ينتجها هذا الحقل حول الأمن – في معناه الأوسع – تعتبر بدورها حقيقة عبروطنية. لذلك، يؤكد أنصار المدرسة على ضرورة "التمييز بوضوح بين مختلف وجهات نظر فواعل الحقل الأمني حول كيفية إعطاء الأولوية لتهديدات معينة دون أخرى. وقد تشمل هذه التهديدات الإرهاب، الحرب، الجريمة المنظمة، وما يسمى بغزو المهاجرين أو الاستعمار المعاكس.، [كما] تشير في الوقت نفسه إلى الارتباط بين الوظائف/المهن المختلفة التي تقوم بها فواعل الحقل الأمني، والتي قد تشمل الشرطة الحضرية، الشرطة الجنائية، شرطة مكافحة الإرهاب، الجمارك، مصالح مراقبة الهجرة، الاستخبارات، مكافحة التجسس، تكنولوجيات المعلومات، نظم المراقبة والكشف عن الأنشطة البشرية عن بعد، [أجهزة] صيانة النظام، [أجهزة] إعادة إنشاء النظام، [أجهزة] التهدئة، [أجهزة] الحماية، [أجهزة] القتال في المناطق الحضرية، مصالح الطب

النفسي"[1]، وغيرها. المشكلة أن من يمتهنون هذه الوظائف لا يتقاسمون نفس منطق الخبرة أو الممارسة ولا يتقاربون في وظيفة واحدة تحت مسمى الأمن. بل نجد أنهم يعملون ويؤدون وظائفهم المختلفة وغير المتجانسة في فضاءٍ تنافسي، بعضهم مع البعض الآخر[2].

ويشمل هذا التنافس كيفية (إعادة) تعريف الأنساق المعرفية والعقدية التي تصنف التهديدات الأمنية، وذلك عبر ادعاءات امتلاك "الحقيقة" التي [غالبا ما] تستند إلى "سلطة" البيانات الرقمية والإحصاءات، التكنولوجيات البيومترية وتكنولوجيات معالجة البيانات الاجتماعية التي تحدد احتمالات جنوح الأشخاص لارتكاب سلوك خطير. في هذا السياق، يزعم هؤلاء المتنافسون، عبر "سلطة الإحصاءات"، أنهم قادرون على تصنيف التهديدات الأمنية وترتيبها من حيث الأولوية[3]، بمعنى القدرة على تحديد ما هو أمن وماهو لاأمن، ماهو تهديد وماهو مصدر للقلق مما هو غير ذلك.

وينتقد بيغو بشدة ما يسمى توسيع مفهوم الأمن، الذي لم يفعل سوى اختزال العلاقة بين الحرب، الجريمة والهجرة، لكنه فشل في تضمين ظواهر خطيرة أخرى، كفقدان الوظائف، حوادث المرور أو تقويض الصحة العامة، التي اعتبرت كمخاطر عادية. وبذلك، تم اختزال الأمن، من الناحية المفاهيمية، في تكنولوجيات المراقبة، استخراج المعلومات، وأعمال الإكراه الممارسة في مواجهة انكشافات (مواطن ضعف) المجتمع والدولة. باختصار، تم اختزال الأمن إلى شكل من أشكال "البقاء" المعمَّم في مواجهة التهديدات القادمة من قطاعات مختلفة، لكن تم فصله عن الضمانات الإنسانية والقانونية والاجتماعية وحماية الأفراد[4].

فضلا عما سبق، "سلطة الإحصاءات" هذه التي يستمدها مهنييو/محترفو الأمن من روتين استخدام التكنولوجيا في جمع وتصنيف البيانات، من شأنها أن تسمح لهم بتأسيس/إنشاء "حقل" للأمن يعترفون فيه على نحو متبادل بقدراتهم وكفاءاتهم، في وقتٍ يجدون فيه أنفسهم في تنافس بعضهم مع البعض الآخر سعيا لاحتكار المعرفة الشرعية حول ما يشكل مصدرا للقلق المشروع، أو مصدرا "حقيقا" للخطر. وأثناء قيامهم بإنتاج نسق الحقيقة الأمنية هذا، وأثناء تنافسهم للتأسيس لأسباب الخوف والقلق والشك واللايقين، ينتهج مهنييو/محترفو الـ(لا)أمن استراتيجية لتخطي الحدود الوطنية وتشكيل تحالفات – وشراكات – مهنية لتعزيز مصداقية ادعاءاتهم وكسب الصراعات الداخلية في حقولهم الأمنية الوطنية الخاصة بكل منهم. ويقوم مهنيو هذه التنظيمات، خاصة من مصالح الاستخبارات، باستخلاص موارد المعرفة والقوة الرمزية من هذه الخاصية عبرالوطنية التي تميزها. وفي نهاية المطاف، قد تمنحهم هذه الموارد الوسائل المناسبة لانتقاد سياسي بلدانهم واستراتيجياتها السياسية على نحو علني[5].

في هذا السياق، يقدم بيغو المثال التالي: حاولت إدارة الاستخبارات الداخلية ومكافحة التجسس الفرنسية DST إثبات قوتها في مواجهة جهاز DGSE المكلف بالاستخبارات الخارجية بشأن معلومات تتعلق بجماعات إرهابية في شمال إفريقيا، وذلك بوضع عمليات تبادلٍ للخدمات بين عملاء يعملون في الحرب على الإرهاب وآخرين يعملون في مكافحة التجسس في الواجهة. وذلك من أجل الحصول على معلومات وتعزيز قدراتها على العمل على الخارج بطرق كانت تقتصر على عملها على الداخل. وكانت النتيجة أن أسست روابط بين أجهزة الاستخبارات التونسية، المغربية، الجزائرية والسورية التي كانت تعارض النزعة العنصرية-القومية التي تعمل بها الوكالات الفرنسية التي كانت تتعاون

[1] Bigo, Globalized (in)security, 11-12.

[2] Ibid., 12.

[3] Ibid., 12.

[4] Ibid., 12.

[5] Ibid., 12-13.

معها. وقد وضعت إدارة DST بعض معارضي الحكومات في هذه الدول المقيمين في فرنسا تحت المراقبة. في المقابل، تحصلت هذه الإدارة على معلومات أكثر دقة مما هي عليه لدى جهاز DGSE، كما استعملت هذه الشبكة عبر الوطنية في تعزيز موقفها الداخلي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يعتبر التنافس بين مكتب التحقيقات الفيدرالي وإدارة مكافحة المخدرات ووكالة الاستخبارات المركزية معروفا في هذا السياق[1].

الشرطية ومجتمعات المراقبة

تتسم أعمال مدرسة باريس على نحو أساسي بتركيزها على أعمال ونشاطات الشرطية (policing)، التي أصبحت، خلال العقود الأخيرة، أكثر كثافة. تتم هذه النشاطات عبر روابط بين مؤسسات مختلفة تعمل ضمن شبكات. ومع اضطلاع الشرطة بطيف أوسع من الأنشطة والوظائف الجديدة، فقد أصبح عملها يمتد ماوراء الحدود الوطنية (خاصة مع الروابط الوظيفية المتزايدة بين اليوروجاست (القضاء الأوروبي) واليوروبول (الشرطة الأوروبية)، في حالة الفضاء الأوروبي). لقد أصبحت نشاطات الشرطية، خاصة في مجال المراقبة وحفظ النظام العام، تتم عن بعد خارج الحدود الوطنية، كما أنها أصبحت تتم على نحو يتخطى أساليب الشرطة التقليدية ويمس حتى الشؤون الخارجية. لملاحظة الكيفية التي تتخطى بها الأنشطة الشرطية الحدود الوطنية، يمكن للمرء أن يفكر في الحالات التي يتم فيها انتداب مستشاري الأمن الداخلي إلى لخارج في القنصليات التي تصدر تأشيرات للأشخاص لدخول منطقة شنغن. وتؤثر هذه الظاهرة على شركات الطيران التي تُفوَّض مهمة التحقق من جوازات السفر بدلا من الشرطة، وتوظِّف حراس أمن خواص وتقوم بتدريب أفرادها على المهام المتعلقة بالمراقبة. من جهة أخرى، فهي تجعل دور الجيوش يتحول من الاضطلاع بمهام بناء السلام وإعادة الإعمار، حيث أصبح يُطلب منها الآن أن تراقب الأنشطة المحتملة لتنظيمات الجريمة المنظمة [العابرة للأوطان] التي يمكن أن تؤثر على الأمن الداخلي. أخيرًا، تؤدي هذه الظاهرة إلى خلق روابط بين أجهزة الشرطة ووكالات الاستخبارات [خارج الحدود] عبر تقاسم قواعد البيانات نفسِها. وتساهم جميع هذه الأنشطة في تكريس ما يسمى "استخلاص الأمن الداخلي في الخارج"، حيث تسلّط المراقبة نفسَها على الفضاءات، وعلى الدول، وعلى الأشخاص الذين يُعتبرون خطرًا وتهديدًا للأمن الوطني والنظام العام[2].

يرتبط تطور أعمال الشرطية على نحو أساسي بتطور مفهوم وممارسات المراقبة في حد ذاتها. ويستند مفهوم المراقبة إلى مفهوم آخر غير متناول على نطاق واسع في أدبيات الدراسات الأمنية التقليدية، هو مفهوم البانوبتيكون الذي يعتبر مألوفا أكثر لدى الباحثين في شؤون الفلسفة وعلم الاجتماع، خاصة من المهتمين بأعمال الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو (1926–1984). لكن المفهوم في حد ذاته يعود إلى الفيلسوف الانجليزي جيريمي بنتام (1748–1832) الذي وضع تصورا هندسيا لمشروع سجن يقوم على طريقة خاصة في التوزيع المكاني، سماه البانوبتيكون، ويكون على شكل هرم ذي قاعدة دائرية تتشكل من خلايا معزولة بعضها عن بعض تمثل غرف السجناء، وفي قمة الهرم يقبع برج المفتش الذي يمكنه – بفضل تصميم البانوبتيكون – أن يراقب على نحو واضح وشامل كل الغرف التي تشكل القاعدة بدون أن يتمكن السجناء من رؤيته. ويؤكد بنتام على أن هذا التصميم يجعل السجناء يفترضون أنهم تحت المراقبة على نحو دائم ومستمر، وهو ما يجعلهم أكثر استعدادًا للانضباط[3].

---

[1] Bigo, Globalized (in)security, 41 (note 3)

[2] Ibid., 17-18.

[3] بالنسبة إلى بنتام، ثم فوكو لاحقا، البانوبتيكون ليس تصورا للسجون فقط، لكنه أشبه ما يكون بمخطط شامل للمجتمع يمكن تجسيده في جميع الأمكنة التي تحتوي على تجمعات بشرية كبيرة أو المؤسسات التي تسعى إلى وضع عدد من الأشخاص تحت المراقبة،

لاحقا، قام فوكو بإعادة إحياء مفهوم البانوبتيكون وفلسفته مؤسِّسًا لحقل اجتماعي دراسي قائم بذاته، أصبح يطلق عليه حقل دراسات المراقبة[1]. ويشدد فوكو على أن العلاقة بين السلطة والمجتمع – في ظل البانوبتيكون – لا تقوم على السيادة وإنما على الانضباط الذي يتولد عبر المراقبة الدائمة وغير المنظورة، فالشخص المُراقب الذي يخضع لحقل الرؤية مع علمه بذلك يمتثل آليًا. كما أن البانوبتيكون من شأنه أن يخفف من الأعباء الفيزيائية للسلطة، حيث تنزع هذه الأخيرة إلى اللاتجسد، وكلما فعلت ذلك، زادت فعاليتها مع تفادي أي صدام جسدي/فيزيائي مع الأشخاص[2].

اتجهت أدبيات حقل دراسات المراقبة نحو التركيز أكثر على البعد التكنومعلوماتي لآليات المراقبة الحديثة، ما يؤسس للحديث عن "برادايم جديد مابعد بانوبتيكي". يبدو أن التقننة الواسعة والمتزايدة التي يعرفها المجتمع المعاصر تفتح المجال أمام تصور بنتام ليصبح قابلا للتجسيد على نحو فعلي، حيث "أصبحت السلطة الآن ترى كل شيء تقريبا، تراقب كل الأمكنة في كل الأوقات، وتقوم بذلك دون أن يراها أحد، لأنها [أصبحت فعلا] غير مرئية ومتوارية وراء عدسات زجاجية، أو رقاقات ذكية أو بطاقات ائتمان. لا [يوجد] اليوم أعداد كبيرة من الشرطة، ولا هياكل السجون والثكنات في وسط المدينة كما كانت عليه في السابق، ولكن رغم انسحاب السلطة من مجال الرؤية اليومية [للأشخاص]، إلا أن[هم] يعرفون يقينا بأنهم تحت مراقبتها المستمرة، في الشوارع والمحال التجارية ومراكز التسوق والبنوك والمستشفيات والمدارس والفنادق ومحطات النقل العام والملاعب والمتنزهات والتجمعات السكنية وحتى في البيوت. وهنا تحققت نبوءة فوكو: [الأشخاص] مجبرون على الانضباط امتثالا لسلطة لا يرونها ولكنهم يؤمنون بوجودها"[3].

في بريطانيا على سبيل المثال، تم تركيب أكثر من أربعة ملايين كاميرا مراقبة في كامل أنحاء البلاد، منها أكثر من نصف المليون في العاصمة لندن لوحدها (معدل كاميرا واحدة لكل 14 شخصًا). قياسًا على هذا المثال، يمكن ملاحظة كيف "تجسد العديد من المدن اليوم النموذج المثالي لمجتمع المراقبة (...) الذي يمثل الانتقال من عين الحارس التقليدية إلى شكل جديد من البانوبتيكية القائمة على العين الإلكترونية". وأبعد من ذلك، "تتضمن المراقبة المعاصرة أشكالا أكثر تعقيدا من التعقب والمتابعة، لا تقوم على المشاهدة المباشرة للأشخاص المرغوب مراقبتهم، وإنما باقتفاء آثارهم من خلال التقنيات التي يستخدمونها أو ببناء بنوك من المعلومات حول حياتهم الطبيعية أو الاجتماعية، وتسمى هذه التقنية رصد البيانات (dataveillance). (...) وقد شهدت عمليات رصد البيانات تطورا كبيرا في العقدين الأخيرين نتيجة لتحسن وتزايد الاعتماد على تقنية البيومترية في جمع وتخزين واسترجاع المعلومات التفصيلية عن الأشخاص المعنيين، سواء أكانوا مسافرين أو زبائن أو سياحا أو مستفيدين من البرامج الحكومية للدعم والرعاية الاجتماعية"[4].

وتؤكد دراسات المراقبة على أن تقنيات المراقبة ليست محايدة تماما، فهي ترتبط على نحو وثيق بعلاقات القوة داخل المجتمع، وتكرس توزيعا معينا للقوة، وهي بشكل أو بآخر تعكس المصالح السياسية والاجتماعية

كالمدارس والمصانع والمستشفيات والثكنات وغيرها. أنظر: سيد أحمد قوجيلي، "المجتمع البانوبتيكي: العين والمراقبة وصعود تجمعات المراقبة"، مجلة إضافات، العددان 33-34، شتاء–ربيع 2016، 185-186.

[1] See: David Lyon, *Surveillance Studies: An Overview*, Oxford: Polity Press, 2007; Gary T. Marx, "Surveillance Studies," in *International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences*, Elsevier Ltd. Second Edition, 2015, 733–741.

[2] قوجيلي، "المجتمع البانوبتيكي"، 187.

[3] المرجع نفسه، 188-190.

[4] المرجع نفسه، 191.

والاقتصادية للأطراف التي تقوم بصناعتها أو استعمالها. فالمعلومات البصرية المخزنة حول الأشخاص المراقَبين إنما تستعمل كمادة للتصنيف وكمدخل لاتخاذ القرار بشأنهم[1]. كما تؤثر تقنيات المراقبة على موازين القوة بين مهنيي/محترفي الأمن، حيث تمنح المعلومات المحصلة من صور الفيديو وقواعد البيانات الأفضلية والتفوق لبعض هؤلاء المهنيين على حساب الآخرين، حيث يتم توظيفها لتبرير ادعاءاتهم بشأن احتكار الحقيقة الأمنية [تحديد ما يشكل وما لا يشكل تهديدا أمنيا] من خلال سلطة الإحصاءات[2]، كما رأينا سابقا.

مجتمعات المراقبة و منطق الاستثنائية

يثير صعود مجتمعات المراقبة مشكلة جوهرية – وحادة – في الممارسة الديمقراطية الحديثة التي تستند إلى الفلسفة الليبرالية. تتمثل هذه المشكلة في العلاقة بين الأمن والحرية[3]. حيث يهدد الاستعمال المتنامي لأساليب المراقبة عالية التقانة بتحويل المجتمعات إلى سجون جماعية كبيرة أو بانوبتيكونات شاملة بتعبير فوكو. وبالتالي، تصبح المراقبة الدائمة والمستمرة شكلا من أشكال الاستثنائية غير المحدودة، وهو ما يتنافى مع جوهر الفلسفة الليبرالية المناهض لسيادة منطق الاستثنائية.

المقصود بالاستثنائية، كما سبق ورأينا مع مدرسة كوبنهاغن، هو تعليق العمل بالقواعد والإجراءات الديمقراطية والانتقال إلى العمل بسياسات وإجراءات الطوارئ. لذلك، تعتبر الاستثنائية بمثابة تعدٍّ على الممارسة الليبرالية، بما تؤدي إليه من تبرير – وغالبا ما ينتهي حتى إلى تشريع – ممارسات غير ديمقراطية تقوض من مبادئ الحرية والعدالة والمساواة التي تقوم عليها الليبرالية. فإعلان حالة الطوارئ، أو تكثيف عملية المراقبة ضد فئات اجتماعية معينة (كالمهاجرين مثلا)، أو التنصت، أو منع/تقييد التنقل، أو الاعتقال بدون محاكمة، أو التفتيش بدون مذكرة قضائية، أو الإبعاد كلها ممارسات استثنائية تقوض مبادئ الليبرالية، وفي مقدمتها صيانة الحريات الأساسية للأفراد.

لفهم الكيفية التي يعمل بها منطق الإستثنائية، تضعنا مدرسة باريس في سياق سياسي أمني قريب، هو فترة مابعد هجمات 9/11. حيث أن مهنيي السياسة يعملون في مناخ من اللايقين[4] المتزايد إزاء كل شيء، متى يمكن تنفيذ هجمات مماثلة؟ ما حجمها؟ أين يمكن أن تنفذ؟ من يمكن أن تستهدف؟ من يمكن أن ينفذها؟ ما هي الدوافع التي يمكن أن تحرك بمنفذيها؟ وهذا اللايقين هو – بالضبط – ما يبرر لهم اللجوء إلى تبني منطق الاستثنائية تحت غطاء مواجهة تهديدات ومخاطر أمنية وشيكة غير عادية، وقد تكون عالمية.

في السياق نفسه، يجادل أنصار الاستثنائية بأن الليبرالية، كنسق من الحقوق والحريات، غالبا ما تتيح لمرتكبي العنف فرصا هائلة لممارسة العنف، وهي مماثلة للفرص التي توفرها العولمة. فحقوق الإنسان وحرياته

---

[1] أصبح من المعروف الآن أن المعلومات المخزنة في قواعد البيانات غالبا ما تستخدم لأغراض مختلفة عن تلك المعلنة التي أدت إلى تجميعها، "فغالبا ما يتم استعمال سجلات الهاتف لدى شركات الاتصالات في الممارسة الشرطية، سواء في التنصت على الأشخاص أو تحديد مواقعهم، كما تقوم شركات التسويق اليوم بتشخيص سلوك المستهلك من خلال التجارة الإلكترونية التي توفر معلومات دقيقة عن العمر والجنس والقدرة الشرائية والحجم العائلي والدخل، والتي تستعمل بدورها من قبل السلطات (بما فيها الأحزاب والجمعيات) لاستطلاع الميول والتفضيلات السياسية". أنظر: المرجع نفسه، 192.

[2] المرجع نفسه، 194.

[3] Bigo et *al.*, "The Changing Landscape," 7. See: Andrew W. Neal, *Exceptionalism and the Politics of Counter-Terrorism: Liberty, security and the War on Terror*, Newyork: Routledge, 2010.

[4] Didier Bigo and Anastassia Tsoukala, 'Understanding (in)security," in , 3.

الأساسية، فضلا عن الضمانات التشريعية (كاحترام الخصوصية الفردية، منع التنصت، منع المتابعة والاعتقال، ضمان سرية البيانات الشخصية، وغيرها)، من شأنها أن تعزز من فرص ممارسة العنف. لذلك، فهم يجادلون بأن فرض الإجراءات الاستثنائية يعتبر وسيلة فعالة لحماية المجتمعات الليبرالية[1]. بكلمات أخرى، تقويض الليبرالية (قد) (قد) يكون شرا لا بد منه لحماية الليبرالية في حد ذاتها.

بحثا عن أرضية وسطى على ما يبدو، يجادل بيغو بأنه "مابين تعريف الاستثنائية كتعليق للعمل بالقانون وكتعطيل للوضع العادي برمته (normality)، يبقى هناك مجال لصور/تصورات أخرى للاستثنائية يمكنها الجمع بين الاستثنائية والليبرالية والاستعمال الروتيني [الضروري] لتقنيات المراقبة، فالاستثناء يعمل يدا في يد مع الليبرالية وهو ما يمنحنا المفاتيح اللازمة لفهم الكيفية التي تؤدي بها وظائها على نحو عادي، وهذا بمجرد أن نتجنب النظر إلى الاستثناء على أنه مسألة قوانين خاصة. وفي السياق نفسه، يرى بيغو أن الاستثناء ليس تعليقا لكل القوانين، لكنه فقط يمثل انتقاصا لتشريعات معينة تحولت إلى تشريعات عادية، وبعضها كانت قوانين خاصة لكننا تعودنا على التعايش معها. فضلا عن كونه يكرس في الوقت الحاضر فكرة أننا نعيش في حالة طوارئ دائمة[2].

[1] C.A.S.E., 464-467.

[2] Bigo, Globalized (in)security, 33.

قراءة إضافية

مفهوم الحقل الأمني وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية

مقتطف من

محمد حمشي، "مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية"، [سيصدر في] **مجلة السياسة الدولية**، العدد 212، أفريل 2018.

يُفهم من إسهامات مدرسة باريس، خاصة في إعادة التفكير في (مفهوم) الحقل الأمني، أن مفهوم مستويات التحليل يؤدي إلى إنشاء هيراركيةٍ خطيةٍ مضلِّلة لا تصف الواقع الاجتماعي كما هو عليه فعلاً، ناهيك عن كونه يؤدي إلى فرض حدودٍ متخيَّلة – ومضلِّلة كذلك – بين الدولة والنظام، كانعكاسٍ منطقي للتمييز الذي يفرضه المفهوم بين وحدة التحليل ومستوى التحليل. تكاد هذه التمايزات المثنوية لا تنتهي في أدبيات الحقل، كالتمييز بين الداخلي والخارجي، أو بين المحلي والعالمي. يبقى القاسمُ المشتركُ بينها جميعًا يكمن في أنها متخيَّلة، بمعنى أنها ليست من صميم الواقع الاجتماعي المعقد للسياسة العالمية، وأنها مضلِّلة تحليليًا وتبقي على الباحث سجينًا في قفص اللغة السائدة، أو قفص المفاهيم (السائدة) على حد تعبير جيمس روزنو. في هذا السياق، سبق وأن عبّر ونْتْ عن تذمره من أن الحدود التي تفرضها المقاربات السائدة بين الدولة والنظام (الدولي) هي مجردُ "بناءٍ اجتماعي في الدرجة الأولى، وهي في حاجةٍ إلى أن تتم مَشكلتها لا أن يتم التعامل معها كمعطىً مسبق"، لأن التعامل معها كذلك "يجعلُ التفكيرَ عبر مستويات [التحليل] مشكلة وليس حلاً بالنسبة للحقل". كما يجادل وايت وباتوماكي بأن "الحقل ينبغي أن يعيد التفكير بشكلٍ جوهري في الكيفية التي يفهم بها مشكلة مستويات التحليل، لأنها في الواقع تؤدي إلى تضليل [الباحثين] وإرباكهم أكثر مما تساعد في تنويرهم".

في هذا السياق، تأتي مساعي مدرسة باريس في إعادة تعريف الحدود الفاصلة بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي، والتي تعكس الحدود التقليدية الفاصلة بين الشرطي والعسكري. وبذلك، يصبح الحقل الأمني الذي يدمج الأمنين الداخلي والخارجي أكثر قدرة على التعبير على واقع الممارسات الأمنية العابرة للحدود، والتي أصبحت تميز على نحوٍ متزايدٍ عمل ما يسميها بيغو شبكات محترفي/مهنيي الأمن، سواءً تعلق الأمر بالجيش ووكالات الاستخبارات العسكرية، أو بأجهزة الشرطة ووكالات الأمن الداخلي، أو بالمؤسسات "الوسيطة" كالدرك، القضاء، حرس الحدود، الجمارك، الحماية المدنية، حرس السجون، أعوان المطارات والموانئ البحرية، فضلا عن الخبراء التقنيين المتخصصين في مجال إدراة عمليات المراقبة التقنية وتبادل المعلومات. وفقا لهذا التصور، يصبح جميع هؤلاء فواعل في تشكيل وإدارة الحقل الأمني بدون أن تكون هناك حدودٌ واضحة وثابتة بين (طبيعة) ممارسات فواعل الأمن الداخلي و(طبيعة) ممارسات فواعل الأمن الخارجي.

يعود انجراف الحدود بين الأمن الداخلي والخارجي، حسب أنصار المدرسة، إلى توسع أنشطة وكالات الأمن الخارجي نحو الداخل[1]، بحيث أصبحت "تبحث عن أعداء من الخارج لكن داخل حدود الدولة"، جنبًا إلى جنب

[1] إضفاء الطابع الشُّرَطي على عمليات الجيش (policizing the military)..

مع توسع أنشطة وكالات الأمن الداخلي نحو الخارج[1]، بحيث أصبحت "تبحث عن أعداء من الداخل لكن خارج حدود الدولة"، وأصبحت تتحدث عن شبكات إجرامية عابرة للحدود، كما أصبحت دولٌ معينة (كالولايات المتحدة وفرنسا) تتحدث عن عمليات "استخلاص الأمن الداخلي في الخارج". هذا ما يؤدي إلى وضعٍ غير معتاد وصفه بيغو في عبارة ذائعة الصيت تفيد بأن المرء يجد نفسه في "وضعٍ، أشبه بشريط موبيوس، لا يعرف فيه تحديدًا ما إذا كان في الداخل أم في الخارج".

شريط موبيوس (نسبة إلى الرياضي الألماني أوغست موبيوس 1790–1868) هو عبارة عن سطحٍ بدون حافة، فإذا كان الشريط العادي عبارة عن مستوٍ بجانبين، فإن شريط موبيوس يكون عبارة عن مستوٍ لكن بجانبٍ واحدٍ فقط، بحيث يملك مساراً يجعل المتنقل عليه ينطلق من نقطةِ بدايةٍ معينة ليعود إليها في نهاية المسار، دون أن يميّز بشكلٍ واضح ما إذا كان يتنقل داخل أم خارج، فوق أم تحت الشريط. بعبارةٍ أخرى، إذا زحفت نملة على طول امتداد الشريط فستعود إلى نقطة البداية مجتازة كامل طول الشريط دون أن تقطع حافته، وطالما أنها ستكون غير واعيةٍ بموقع بداية المسار، فمن المرجح أنها ستستمر في التنقل بدون توقف، لأنها لن تبلغ أبدًا حافة الشريط (أنظر الشكل أدناه).

كشكلٍ آخر من أشكال هذه الطوبولوجيا اللاتقليدية، يمكن الإحالة أيضا إلى زجاجة كلاين (نسبة إلى الرياضي الألماني فيليكس كلاين 1849–1925) التي تقدم تمثيلاً لسطحٍ غيرِ قابلٍ للتوجيه (non-orientable)، ولا يمكن التمييز فيه بين داخل وخارج السطح، حيث تنطبق عليه قوانين السطح بوجهٍ واحدٍ على غرار شريط موبيوس. وكما هو واضحٌ في الشكل أدناه، فإن الزجاجة لا يمكنها أن تستوعب أيّ حجمٍ، فمَهما سكبنا في داخلها من سائلٍ ما سرعان ما يتدفق نحو خارجها مرة أخرى، لأنها لا تنطوي على أية حدودٍ تفصل بين داخل الزجاجة وخارجها، وبإمكان المرء – نظريًا – أن يستمر في سكب السائل في داخلها إلى الأبد.

المثيرُ للاهتمام في طوبولوجيا موبيوس أن الشريط يُظهر سطحًا بجانبٍ واحد، حيث يتعذر التمييزُ بين ما هو داخل الشريط وما هو خارجه، لأن ما نفترض في لحظةٍ معينة أنه يقع في الداخل سرعان ما يظهر لنا أنه موجودٌ في الخارج وهكذا. تعبّر هذه الحالة من اللاتمايز (indistinction) وعدم القابلية للتمييز (indistinguishability) بين الداخلي والخارجي عن حالة أعمق من الضبابية (fuzziness) والغموض (ambiguity) غير القابلة للاختزال في مفاهيم متخيَّلة ومضلِّلة من قبيل "الحدود" و"المستويات". تبقى هذه الحالة أصيلة في طبيعة الأشياء وليست عارضة، لكن يستمر إنكارُها والقفز عليها أو اختزالها بالاستمرار في "التفكير بمنطق الحدود والفواصل والتمييزات [والمستويات] التي يعج بها الفكر الجيوسياسي الحديث، فضلاً عن المنطق التقليدي القائم على الفصل [بشكلٍ حاسمٍ ودقيق] بين الداخل/الخارج".

[1] إضفاء الطابع العسكري على عمليات الشرطة (militarizing the police).

شريط موبيوس

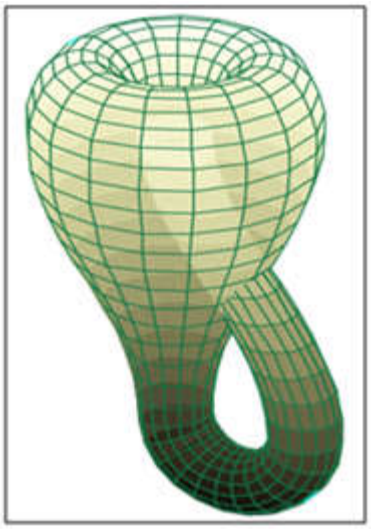

زجاجة كلاين

المنطق الضبابي

من جهةٍ أخرى، وفي سياق التأصيل لخاصيتي اللاتمايز وعدم القابلية للتمييز بين الداخلي والخارجي التي تصفها طوبولوجيا موبيوس، يمكن الاستناد إلى مفهوم المنطق الضبابي (fuzzy logic) الذي يعبّر عما يسمى رياضيًّا بالمجاميع الضبابية (fuzzy sets)، وهي مجموعاتٌ من عناصر تفتقر إلى حدودٍ قاطعةٍ، دقيقةٍ وواضحة. هذا عكس المجاميع التقليدية التي يمكن لعنصرٍ معيّنٍ إما أن ينتمي إلى مجموعةٍ ما (فيُعطَى رياضيًا القيمة 1) أو لا ينتمي إليها (فيُعطَى رياضيًا القيمة 0). أما في حالة المجاميع الضبابية، فيمكن لعنصرٍ معيّن أن ينتمي إلى مجموعةٍ ما بنسبةٍ/بدرجةٍ معينة وأن لا ينتمي إليها بنسبةٍ/بدرجةٍ مختلفة.

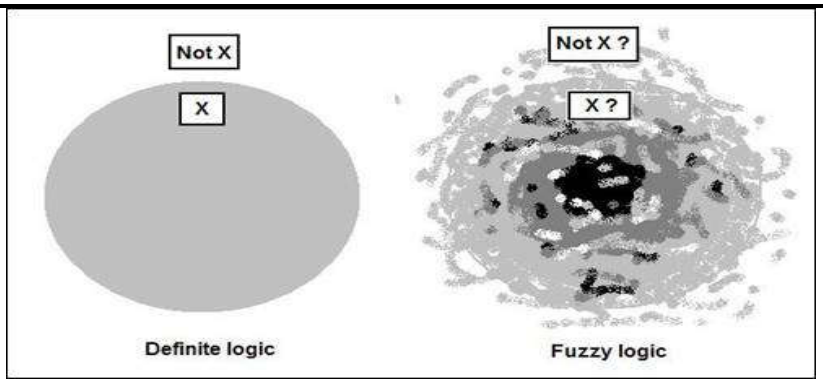

المنطق الضبابي

يتعامل المنطق الضبابي مع المتغيرات اللغوية[1] التي تقاوم التكميم (quantification) ولا يمكن التعبير عنها بالدقة التي تتميز بها المتغيرات الكمية القابلة للتعبير عنها رياضيًا، بحيث تصبح "الأهمية" (significance) بديلاً مطلوبًا عن "الدقة" (precision)[2]. من أبرز الدروس المستفادة من نظرية التعقد أنه كلما زادت حدة التعقد، فقدت العبارات الدقيقة أهميتها وفقدت في الوقت نفسه العباراتُ المهمة دقتها، وبالتالي زادت الحاجة إلى التفكير من خلال فلسفة المنطق الضبابي، حيث العناصر تنتمي إلى مجموعةٍ ما وفي الوقت نفسه لا تنتمي إليها، حيث الأشياء يمكن أن تتصف بالصفة وبنقيضها معًا، حسب درجة (لا)انتمائها إلى المجموعة المعبّرة عن تلك الصفة.

إذا كان الحال كذلك في علومٍ دقيقةٍ كالرياضيات، يصبح من الضروري – والمبرَّر منطقيًا – إعادة التفكير في التقسيمات الحادة التي يفرضها مفهوم مستوى التحليل في حقلٍ معرفي اجتماعي نسبي كالعلاقات الدولية، والتي يُختزل عبرها كلُّ التعقد والغموض الذي يكتنف الواقع الاجتماعي/الحقيقة الاجتماعية في الحياة الدولية. من شأن إعادة التفكير هذه أن تسمح بمراجعة الحدود التقليدية التي تفصل بين الداخلي والخارجي، بين المحلي والعالمي، بين العام والخاص، وغيرها من الثنائيات المضلِّلة التي يزعم التيار المهيمن على الحقل إمكانية التمييز بدقةٍ ووضوحٍ بين ما ينتمي إلى الحد الأول وما ينتمي إلى الحد الآخر منها.

بهذا المنطق، يمكن أن نفهم ما يعنيه جوزيف ناي بالقول أن توزيع السلطة على المستوى العالمي يشبه رقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد. حيث تكون السلطة في البعد الأعلى الخاص بالسلطة العسكرية أحادية القطب تهيمن فيه الولايات المتحدة، بينما تكون في البعد الوسيط الخاص بالسلطة الاقتصادية متعددة الأقطاب بشكلٍ غير مستقر على خط الزمان والمكان، أما في البعد الثالث الخاص بالتفاعلات عبر الوطنية، فتبدو السلطة مشتتة على نحوٍ لا يسمح للدول بالسيطرة الكاملة على فضاءٍ عابرٍ للحدود يتميز ابتداءً بعدم قابليته للضبط على نحوٍ متزايد. تختلف هذه الصورة، بشكلها متعدد الأبعاد، مع الشكل الهرمي أحادي البعد الذي يفرضه

[1] ترتبط المتغيرات اللغوية بالظواهر التي يختبرها الناس في الحياة اليومية. وتتجلى ثنائية الأهمية–الدقة (significance-precision) في الكيفية التي يتداول الناس التعبير عنها، كدرجة الحرارة مثلا، حيث يكون استخدام الصيغ المهمة (significant) – مثل حار، بارد، معتدل، لطيف، قارس – أكثر تداولا وفعالية من الصيغ الدقيقة (precise) – مثل تبلغ درجة الحرارة كذا وكذا درجة مئوية. في هذه الحالة، يصبح التعبير عن درجة الحرارة من خلال المنطق الضبابي كمتغير لغوي أكثر أهمية من التعبير عنها كمتغير كمي من خلال المنطق التقليدي.

[2] يفترض المثالُ الشائع شخصًا ينظر إلى جسمٍ ثقيلٍ في طريقه إلى السقوط على شخصٍ آخرَ واقفٍ أمامه. على هذا الشخص إما أن يختار المسارعة إلى قول **عبارةٍ مهمةٍ** من قبيل "احذر !" أو "تنحَّ جانبًا !"، أو أن يختار قول **عبارةٍ دقيقةٍ** من قبيل "هناك جسمٌ مكعبُ الشكل، وزنُه 500 كلغ، يقترب من رأسك بسرعة 40,6 متر في الثانية".

مفهوم مستويات التحليل. لذلك، تستمر المداخلات الواقعية، بمختلف نسخها، في البحث عما إذا كان النظام الدولي، في لحظةٍ تاريخيةٍ معينة، نظامًا أحادي القطب، أو ثنائي أو متعدد الأقطاب، في الوقت الذي يمكن أن يبدي فيه النظام الدولي، في لحظةٍ تاريخيةٍ كاللحظة الراهنة، سلوك النظام أحادي القطب، ومتعدد الأقطاب واللاقطبي (nonpolar) في الوقت نفسه.

مراجع أساسية

سيد أحمد قوجيلي، "المجتمع البانوبتيكي: العين والمراقبة وصعود تجمعات المراقبة"، مجلة إضافات، العددان 33-34، شتاء–ربيع 2016.

سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

C.A.S.E. Collective, "Critical Approaches to Security in Europe: A Networked Manifesto," *Security Dialogue* 37(4): 2006

Didier Bigo, "When Two Become One: Internal and External Securitisations in Europe," in M. Kelstrup and M. Williams (eds.), *International Relation Theory and the Politics of European Integration: Power, Security and Community*, London: Routledge, 2000.

Didier Bigo, "The Möbius Ribbon of Internal and External Security(ies)," in Mathias Albert, David Jacobson and Yosef Lapid (eds.), *Identities, Borders, Orders: Re-Thinking International Relations Theory*, Minneapolis: University of Minnesota Press, 2001,

Didier Bigo, "Protection: Security, Territory and Population," in Jef Huysmans, Andrew Dobson and Raia Prokhovnik (eds.), *The Politics of Protection: Sites of Insecurity and Political Agency*, NY: Routledge, 2006.

Didier Bigo, "International Political Sociology," in Paul D. Williams, *Security Studies: An Introduction*. New York: Routledge, 2008.

Didier Bigo and Anastassia Tsoukala, *Terror, Insecurity and Liberty: Illiberal Practices of Liberal Regimes after 9/11*, NY: Routledge, 2008.

المحاضرة (12): قراءة جماعية في كتاب

عنوان الكتاب:

سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012)

العمل الشخصي: مراجعـة مقـال

المقال المقترح للمراجعة[1]

Robert Unwin, "Examining the Analytical Challenges Posed by IS to Security Theory," written on December 2015, posted online on e-ir.info, June 2016, http://www.e-ir.info/2016/06/21/examining-the-analytical-challenges-posed-by-is-to-security-theory/

الأهداف المتوقعة من المراجعة

يُكلَّف الطالب بهذا العمل الشخصي أملا في تحقيق ثلاثة أهداف أساسية:

1) تدريب الطالب على توظيف ما اكتسبه من دراسته للمقياس في تحليل التهديدات الأمنية؛

2) تدريب الطالب على القراءة النقدية للنصوص المتخصصة، عبر تحرير مراجعة للمقال المقترح؛

و 3) تدريب الطالب على القراءة باللغة الانجليزية والترجمة من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية.

معايير تحرير المراجعة

- ينبغي أن يتراوح حجم نص المراجعة بين **4000 – 5000 كلمة**.

- ينبغي أن يعتمد الطالب على مراجع إضافية على صلة بموضوع المقال، ويجب أن **لا تقل على مرجعين محكّمين**.

- بإمكان الطالب اختيار طريقة الإحالات التي يراها مناسبة، على أن يلتزم بها عبر كامل الورقة.

- ينبغي أن يتم تحرير المراجعة وفقا لما هو متعارف عليه في إعداد هذا النوع من المراجعات[2].

موعد تسليم المراجعة

يجب على الطالب تسليم المراجعة أو إرسالها عبر البريد الإلكتروني **خلال – لـيس قبل ولـيس بعد – الأسبوع الأول من امتحانات السداسي**.

[1] المقال المقترح للمراجعة هو أحد المقالات المنشورة على موقع (e-ir.info)، وهي مقالات يحررها طلبة في مختلف تخصصات العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعات أجنبية، كجزء من الأعمال البحثية المطلوب منهم إعدادها للتقييم أثناء مزاولتهم للدراسة. هذا المقال مقتضب ومكتوبٌ بلغة في متناول القارئ الذي يستعمل اللغة الانجليزية كلغة أجنبية للبحث، لكنه مُحرّرٌ وفقا للمعايير المعتمدة في تحرير البحوث العلمية في التخصص.

[2] حول كيفية إعداد مراجعة مقال، تفقد الرابط التالي:

http://guides.library.queensu.ca/introduction-research/writing/critical

مقدمة المقال مترجمة إلى اللغة العربية:

خلال الحرب الباردة، هيمن مفهوم "تقليدي" ضيق للأمن، يتميز بتركيزه على التهديدات العسكرية للدولة القومية. لكن، بعد نهاية الحرب الباردة، انتشرت العديد من المساعي التنظيرية التي حاولت تفسير الأمن في سياق مشهد يتسم بتطور تهديدات جديدة، مما أدى إلى توسيع وتعميق الحقل المعرفي. وفي القرن الحادي والعشرين، أدت الحرب العالمية على الإرهاب، والربيع العربي، واستمرار انعدام الأمن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلى نقاشات رئيسية في إطار نظرية الأمن، لكن أيًّا منها لم يؤدي بعدُ إلى تحويل الحقل المعرفي. ومع ذلك، فإن التهديد الماثل الآن يمكن أن يؤدي إلى ذلك، خاصة مع قرار مجلس الأمن الدولي الأخير الذي ينص على أن "تنظيم الدول الإسلامية في العراق والشام يشكل تهديدا عالميا وغير مسبوق للسلم والأمن الدوليين" (مجلس الأمن الدولي، 2015). في هذا المقال، سأقوم بفحص التحديات التحليلية التي يمثلها تنظيم الدولة الإسلامية لنظريات الأمن، وما إذا كانت هناك حاجة إلى تحول أساسي لشرح ودعم العمل المناسب الواجب القيام به للاستجابة للتهديد الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية.

سأبدأ بعرض موجز للحالة الراهنة لنظريات الأمن، مركزا على الفرق بين المقاربات التقليدية (الأمن التقليدي) و المقاربات التوسيعية–التعميقية (الأمن النقدي)، قبل التعريف بالوظائف الرئيسية لتنظيم الدولة الإسلامية وكيف يمكن أن تعكس بيئة مفعمة بالتهديدات الأمنية. بعد ذلك، واستنادا إلى مضامين هذه البيئة المفعمة بالتهديدات، سأدرس التحديات التي يطرحها تنظيم الدولة الإسلامية على نظرية الأمن التقليدي، وأخلص إلى أن الحدود الضيقة لهذه المقاربة من شأنها أن تحد من قيمتها كمفهوم لتفسير ظاهرة هذا التنظيم والاستجابة له. بعد ذلك، سأقدم مجموعة من التأملات حول تنظيم الدولة الإسلامية ضمن نظريات الأمن النقدي. ثم سأستند بشكل كبير إلى تأويلات فيركه (2007) لتحديد ما إذا بإمكان المقاربة البنائية مساعدتنا في التغلب على التحديات التي تواجهها نظريات الأمن التقليدي. أفترض هنا أنه على الرغم من أن نظريات الأمن النقدي تلائم على نحو أفضل ديناميكيات تنظيم الدولة الإسلامية، إلا أن بعض الأسئلة الأساسية تبقى بدون إجابة. وأختتم بمناقشة ما إذا كان صعود تنظيم الدولة الإسلامية يتطلب تحولا جذريا في التفكير الأمني أم أن ذلك سيكون من خلال تطور أعمق في حقل نظريات الأمن، وذلك عبر الاستفادة من المقاربة البنائية.

Examining the Analytical Challenges Posed by IS to Security Theory

http://www.e-ir.info/2016/06/21/examining-the-analytical-challenges-posed-by-is-to-security-theory/

Robert Unwin

Jun 21 2016

During the Cold War a narrow 'traditional' concept of security, focused on military threats to the nation state, was dominant. After its end however, there was a proliferation of theorising that attempted to explain security in the context of an evolving threat landscape, resulting in the widening and deepening of the field. In the 21st Century the Global War on Terror, the Arab Spring, and continued insecurity in Sub-Saharan Africa have all led to major debates within security theory but none have yet proved transformational. The threat now at the forefront of global consciousness however, could prove to do so, with the recent UN Security Council resolution determining that "ISIL constitutes a global and unprecedented threat to international peace and security" (UN Security Council, 2015). In this essay I'm going to examine the analytical challenges that Islamic State (IS) presents to security theory and whether there needs to be a fundamental shift to explain and support appropriate action to the threat landscape produced by IS.

I will begin with a brief overview of current security theory, focusing on the difference between 'traditional' (Traditional Security) and 'widener-deepeners' (Critical Security) approaches before setting out the functions of IS and how they can be reflected in a threat environment. Using this threat environment I will then examine the challenges IS presents to Traditional Security (TS) theory and conclude that the narrow boundaries of this approach limit its usefulness as a concept to explain and respond to IS. I will then reflect on IS within Critical Security (CS), based heavily on Fierke's (2007) interpretation, to identify whether a constructivist approach enables CS to overcome the challenges faced in TS. I determine here that although CS provides a better fit for the dynamics of IS, there are still some fundamental questions that remain unanswered. I conclude on whether the rise of IS requires a fundamental shift in security thinking or whether it will be through a further evolution of CS, and making full use of the freedom afforded by a constructivist approach.

Security Theory

In this section I will outline the dimensions along which competing theories are organised, give a brief overview of the key debates in Security Studies and outline the two overarching approaches that I will use to analysis the challenges IS poses to security theory.

Analytical approaches in Security Studies have evolved over time, driven by a combination of great power politics, technology (primarily arms and communications), world events, academic debate and institutionalisation (Buzan and Hansen, 2009). There is a lack of consensus on the meaning of security with some suggesting this is due to security being insufficiently explicated (Baldwin, 1997:10), whilst others have labelled it an 'essentially contest concept' (Buzan, 1991), meaning that the term is value laden to the extent that there cannot be a "single definition which corresponds to reality 'out there' across time" (Fierke, 2007:32). So that I can appropriately examine the challenges IS poses to security theory I will briefly outline how the key debates have shaped the field with reference to the two overarching approaches, set out in Table 1.

Table 1: Key dimensions for overarching approaches in Security Studies

Approach	Referent Object	Threat Type	Conception of security	Methodology
Traditional	State	Use of force (primarily military)	Objective & material	Rationalist
Critical (Widener-Deepener)	Multiple e.g. Individual, Collectives, Security Clusters	Multiple e.g. use of force, economic, societal, political, environmental	Subjective and discursive (Securitisation)	Post-positivist / Constructivist

The first debate is what the referent object is and what threat types we are securing against. This sets the boundaries of what can be secured. During the Cold War the field was dominated by a 'traditionalist' approach, where the focus of Security Studies was war and it could be defined as "the study of threat, use and control of military force" (Walt, 1991:212). The emphasis was on the nation state and the threat of interstate war, with the state the referent object within security. The end of the Cold War, and the realisation that there were other objects to secure from multiple types of threat, resulted in the branching out from the state-centric, military-political conception of security. The 'wideners', added economic, societal, political and environmental to military threats and the 'deepeners' added additional units of analysis that could be the referent object in addition to the state (Cavelty and Mauer, 2010). Comparing Walt's definition to that of Buzan, who stated that security is "the pursuit of freedom from threat and the ability of states and societies to maintain their independent identity and their functional integrity against forces of change" (Buzan, 1991:432), demonstrates the shift in thinking and the expansion of the scope of security.

The second debate relates to the approach to epistemology, which concerns how security is defined and the principles and guidelines for how knowledge is acquired. 'Traditionalists' have focused on the objective material security threats studied from a positivist/rationalist viewpoint. 'Wideners-

deepeners' have focused on security being a political process that can transform in meaning over time, making it a contested term. They have focused on subjective and discursive conceptions from a post-positivist/constructivist perspective (Buzan and Hansen, 2009; Cavelty and Mauer, 2010).

Finally, I will also introduce the concept of securitisation, which emerged from the Copenhagen School and fits into CS. Only by presenting an issue in security terms can it become a security issue. For this to happen you require an actor who can declare a threat to a referent object and an audience that accepts it as an existential threat to that object (Waever, 2005:153). This will be pertinent when I analyse the security of the population living within IS, and the question of who they have to securitise their threats.

Defining IS and Its Threat Environment

Understanding the threat environment is a pre-requisite for analysing the challenges IS poses to TS and CS theories. I will therefore start by defining the functions of IS before placing them into the threat environment.

Over the last 10 years IS has demonstrated the characteristics of: a *non-state actor,* through its insurgency against the US in Iraq and participation in the Sunni-Shia civil war; a *transnational terrorist organisation,* by planning and carrying out major global attacks; a *transnational religious body,* by using modern communications to proliferate its ideology and recruit new joiners through hijrah (emigration) to the Caliphate; *a state,* by capturing territory and declaring a Caliphate; and a *regional criminal organisation,* by perpetrating human rights abuses and by securing illicit revenue streams.

This makes describing IS as a single homogeneous entity a challenge and I therefore believe, as I examine below, the best way to consider IS within security theory is to break it out into three distinct functions. These can each be considered as referent objects and placed into the threat environment. They are two core functions of (1) Controlling & Expanding a State and (2) Transnational Terrorism, supported by (3) a Global Network of Islam.

Figure 1: Functions of IS

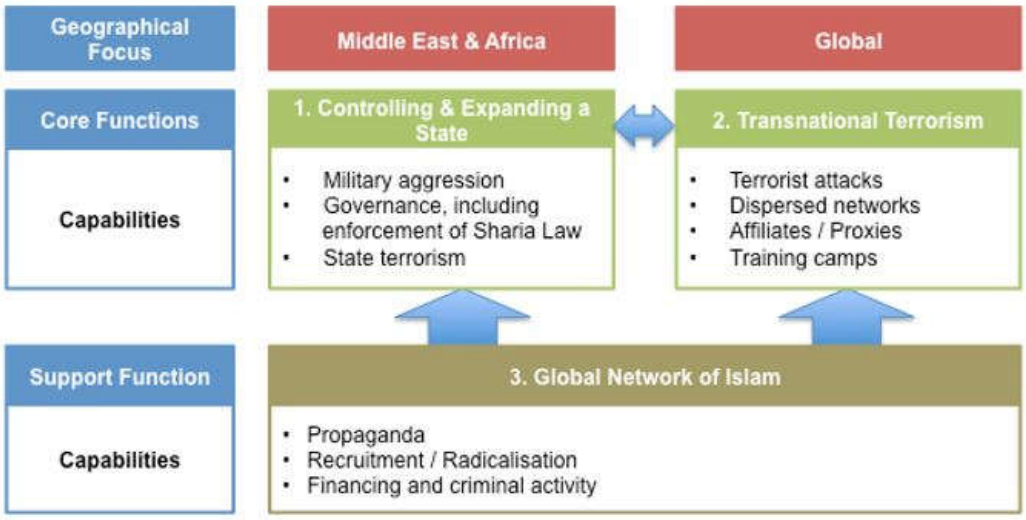

1. Controlling and Expanding a State (Core Function)

The 1933 Montevideo Convention sets out the qualifications a state must have under international law as: (1) a permanent population; (2) a defined territory; (3) government; and (4) capacity to enter into relations with other states (Montevideo Convention, 1933:Article 1). Whilst IS controls population and territory, it is the population and territory of invaded states, and its governance is only in embryonic form. In addition, it is important to consider how IS has established its authority and control, through the extreme violence and cruelty against minorities, civilians and enemy combatants (Yihdego, 2015). As well as further damaging its legitimacy as a state, this behaviour can be usefully considered in the context of state terrorism, defined as:

"The intentional use or threat of violence by state agents or their proxies against individuals or groups who are victimized for the purpose of intimidating or frightening a broader audience" (Jackson et al., 2009)

It also completely rejects the sovereignty of other states (Bileat, 2015), which directly conflicts "The territory of a state is inviolable" (Montevideo Convention, 1933:Article 11). Finally, the response of the international community outlines that it is unlikely to be able to enter into relations with other states, as a state.

"ISIL is certainly not a state...It is recognised by no government nor by the people it subjugates. ISIL is a terrorist organization, pure and simple." (Obama, 2014)

However, it isn't disputed that IS holds certain state-like properties. It controls a conventional military force, holds territory and provides limited services to the population it controls. Therefore, even though it is not legitimate, it is useful in the context of security theorising to define IS 'the State' as a core function, characterised by military expansionism, state terrorism, limited governance and strict enforcement of Sharia law.

2. Transnational Terrorism (Core Function)

IS's credentials as a global terrorist threat are not in dispute after recent attacks in Europe, Africa and the Middle East, demonstrating its range of capabilities and a breadth of targets. Various scholars (Wood, 2015; Williams, 2015; Yihdego, 2015) suggest IS is a new type of terrorist organisation due to its hold of territory and conventional military capability. However, the terrorist acts (threat) experienced by threatened populations remains the same, irrespective of whether IS holds territory. Therefore, I will proceed by maintaining transnational terrorism as a core function; separate from IS 'the State'.

3. Global Network of Islam (Support Function)

The final function of IS is the global network it has leveraged to support the advancement of its two core functions. Its adaptability to modern technology, use of the Internet as a propaganda tool (Yihdego, 2015) and its extreme variety of Islam have all contributed to it becoming successful at recruiting foreign fighters and strengthening its state and terrorism functions.

In addition to linkages to the core functions of IS, I believe that its global network is an issue for security. A challenge currently facing the international community is the battle against radicalisation, which is not occurring at the state or terrorism level, but through this expanded network. It is therefore important that it is considered as a separate support function sitting within IS.

Identifying the Threat Environment

Having defined the functions of IS I can now place them in the threat environment. I will use Fierke's construction of security as a set of relationships, which includes a threatener, the threatened, the protector and the protected (Fierke, 2007:46). An initial review of the threat landscape demonstrates the complexity and the challenges faced with providing an approach that can consider the diversity of threats experienced.

Table 2: IS Threat Environment

Threat	Threatener	Threatened	Protector	Protected	Threat type
1. Terrorist attacks	• IS (Transnational Terrorism)	• Individuals	• Nation States • Int. Organisations	• Individuals	• Physical (Mainly fear)
2. Airstrikes on IS	• Coalition Forces	• IS (The State) • IS (Population) • Global Community (retaliation)	• Unclear	• Individuals • IS (Population)	• Physical (Mainly actual)
3. IS state terrorism	• IS (State)	• IS (Population)	• Limited	• Limited	• Physical - actual & fear
4. Recruitment	• IS (Network of Islam)	• Individuals	• Local Communities • Nation States	• Individuals	• Personal
5. Migration	• IS (Population)	• Local Communities	• Nation States	• Local Communities	• Physical (Fear) • Economic
6. Migration	• Global Community	• IS (Population)	• Int. organisations	• Unclear	• Physical • Economic • Health
7. Lack of belonging in society	• Nation States	• Individuals (Potential IS recruits)	• IS (Network of Islam) – Can support emancipation	• Unclear	• Oppression

Using this threat environment as a guide for what the theory needs to encompass, I will now consider the challenges IS poses to TS and CS.

Challenges to Traditional Security Theory

There are three major challenges posed by IS to TS. Firstly, the use of the state as the referent object when considering threats to the Global North. Secondly, realism assumptions which presume IS behaves as a rational actor. Thirdly, the 'narrowness' of TS leaves a major gap in the provision of security for the population living under IS.

Are States a Suitable Referent Object for Threats to the Global North?

'Traditionalists' privilege the state as the referent object and focus on external threats. The threats IS project externally experienced in the Global North are associated with terrorist acts, migration and the radicalisation of individuals for recruitment. These threats transcend borders and IS 'the State' is not the threatener in any of these instances. The threateners are the other core functions that TS doesn't recognise (Terrorism & Global Network). There is the challenge that you can address the terrorist attacks through addressing IS 'the State' but I do not believe this is the case. IS's lack of willingness to compromise (Hamid, 2015), its rallying call for Global Jihad, and the fact that a high proportion of its terrorist attacks are carried out by 'sympathisers' rather than directed by its leadership (Hegghammer and Nesser, 2015), limit the usefulness of these threats being considered with the state as the referent object.

In support of TS, the state does play a role as protector against terrorist attacks, primarily through the intelligence services and border controls. However the state as the referent object is still limited as it is not able to recognise the role that a range of actors play to protect migrants (NGOs) and challenge radicalisation (Community groups, friends, family). Finally, the fact a Coalition is now bombing IS 'the state', within another state, challenges TS theory, which only considers external state on state threats. Intervention in internal affairs amounts to a challenge to sovereignty that is prohibited within the approach.

In summary, the complexity of the relationships and actors means that addressing IS using only states as referent objects limits the ability to provide a complete view of the threat landscape.

Do Realism Assumptions Hold?

The second challenge is whether IS resembles a traditional state actor for realist theories to be applicable (Buzan and Hansen, 2009). In particular, can IS be considered rational i.e. selfish, self-maximising and preoccupied by its own survival. IS's objectives are to expand the Caliphate whilst eliminating neutral parties through either absorption or elimination, in preparation of an apocalyptic battle with the West (Cockburn, 2015; Weiss, 2015). Although IS has demonstrated that it is a strategic actor (Williams, 2015), a combination of its beliefs and contradictory objectives mean that it is difficult to consider it rational, within the frame of realism and what is expected from a rational state. Two brief examples demonstrate this.

Within TS, a rational actor is preoccupied with its own survival. The intensification of its foreign terror attacks in 2015 has provoked a predictable international response that threatens its survival (Hamid, 2015). In addition, if considering IS only as a state, carrying out terrorist attacks do not appear self-maximising, unless it is considering it a key driver of recruitment.

Secondly, the violence that it has distributed in Syria and Iraq, whilst supporting its objective of 'absorption or elimination', is also likely to alienate IS from the population and have a negative impact on its ability to govern and expand the Caliphate in the long-term. This also challenges IS's rationality within the boundaries of TS.

What about Threats Projected Internally?

The final challenge, in part due to the narrowness of the conditions set in TS, but also due to the Global North's dominance of security discourse, is the inability of TS to recognise the security of the population living within IS held territory. It considers threats between states but not the threats posed by a state on its population, leaving no actor to play the role of protector. In IS territory, these threats have been so extreme that you could argue they amount to state terrorism. In addition to being threatened by IS, the population has to contend with threats from Coalition airstrikes. Once more, state led attacks on IS 'the state' do not privilege the population with security status and therefore it remains unprotected.

From the examination set out above, I believe it is clear that although TS does allow us to understand some of the dynamics relating to the threat environment, the complexity of the relationships, the argument that IS breaks realism assumptions and the inability of TS to address the security of the population mean TS is limited in its use.

Challenges to Critical Security Studies

Before addressing challenges to CS, I will first set out how CS is able to overcome some of the issues faced in TS. Firstly, it allows us consider alternative referent objects and include internal as well as external threats. By defining relationships in 'security clusters', different participants can be mapped out and understood. The actors and objects in Table 2 are examples of security clusters. Secondly, it allows a different construction of the concepts and epistemology of security, allowing a more flexible approach to understanding and responding to threats. For example, the ability to be able to frame IS in its own historical context is hugely valuable to help understand its behaviour, rather than having to attribute specific values based on realist assumptions. There are however two challenges I will consider with CS. Securitisation and the managing the challenge of complexity.

Does Securitisation Prioritise The Right Threats?

The 'Securitisation' of IS threats outlines a major challenge posed to CS. By making threats a discovered process rather than a static environment (Fierke, 2007:99), the actors who 'securitise' the threats, and the willingness of an audience to accept them plays a major role in how threats are constructed and addressed. Significantly, the constructed 'perceived' threat often varies from the

actual observed threat. Both IS, through its propaganda, and the global community, primarily through the media and politicians, have played a role in 'securitising' threats. This has led to threat prioritisation, which when looked at objectively might not appear logical and has significant bias towards security interests of the Global North.

For example, it was only after terrorist attacks in Paris that the UNSC declared IS "an unprecedented threat to international peace and security" (UN Security Council, 2015), despite the fact that IS had carried out similar acts in the Middle East for 10 years. This also highlights the challenge of the security of silence, whereby the "subject of security has no, or limited, possibility of speaking its security problem" (Hanzen, 2000:295). In the case of the population under IS control, there is limited opportunity to voice security concerns and to do so presents a real risk to their physical security. What's more, even if they could articulate their plight, as actors they have limited influence in being able to convince the audience that might offer protection to act. In the case of IS, Coalition forces have securitised the threat of terrorism on the Global North and reacted with airstrikes which could be construed as terrorist acts on the population under IS control.

Therefore, despite CS potentially giving the population referent object status, the inability for them to 'securitise' the threats they face means they still remain vulnerable and deprioritised.

Does The Expansion Create Unmanageable Complexity?

The other challenge that IS poses to CS is its complexity as an actor, and the fact that so different security relationships are created between different referent objects and threat types. It could be contended that the expansion this requires results in some loss in conceptual rigour that can be maintained in the 'narrow' definition (Walt 1991:213). In essence, the flexibility of CS is a strength and a weakness. It can provide a frame to analyse the threat landscape of IS however it creates complexity by opening up the number of interested parties and the subjective nature of the security, make finding agreement on policy decisions to address threats challenging.

Relating it to an example for IS, you could consider security as emancipation: "the freeing of people, as individuals and collectives, from contingent and structural oppressions" (Booth, 2005:181). Within this definition you explain a security relationship whereby nation states are subjecting individuals to the threat of structural oppression through lack of opportunities or exclusion from society (Table 2: Threat 7). This in turn leads them to seek security and belonging by joining IS. This is a very different conceptualisation of security to the threat from a terrorist attack but can fit within the same framework. Although from an academic perspective this does not create a major issue, when it comes to transferring the theory into policy the breadth of what needs to be considered and underlying political power relations mean implementation may be challenging. The multiplication of actors, allowance for subjectivity in CS, different types of security and the power relations of interested parties are all likely to challenge the ability to create a coherent and consistent strategy that is able to address the security concerns of all those threatened.

Having set out the challenges posed by IS to CS, I will now conclude by setting out how IS can be constructed within existing security theory, considering the challenges it presents.

Conclusion

To examine the challenges IS poses to security theory it was first necessary to define the functions of IS and lay out how these functions related to the threat environment. Within this threat environment, I set out the key that TS is of limited used due to the state being privileged as the referent object, IS breaking realism assumptions and limited consideration for security of the population under IS control. CS addresses some of these challenges but also faces its own limitations, including securitisation of threats and the complexity created when making security broader and more discursive. I will now bring together my thinking to outline how IS might be considered within security theory, and whether this constitutes a fundamental shift in thinking.

The component parts of IS have all been seen before and theorised in other actors, but not together as a single entity. I believe there is real value in acknowledging the identity of the functions of IS separately, whilst also recognising the linkages between them. Whilst the international community continues to reject IS 'the state' and treats it as an un-Islamic terrorist organisation, it will be unable to fully frame IS within security theory. I also believe that by recognising the different functions you can also remove some of the complexity related to framing IS within security. For the example of emancipation I used earlier, you could consider a response to the function of IS focused on the Global network of Islam, whereas any military response could be considered against IS 'the state'.

I also think it is important to follow a constructivist approach, rather than rationalist, allowing for a continuous process of change to the identities of actors. By considering the formation of IS and the gradual polarisation between Western and Islamic identity (Fierke, 2007:89), a better understanding of the threat environment can be gleaned. This does allow for potential exponential growth of what is termed security and therefore I propose the following limitations in terms of the type of threat addressed. For addressing the threats from IS 'the state' and IS 'the terrorist' I would limit this to physical security (use of force). The current threat landscape is dominated by the threat of physical security even though it also creates multiple insecurities such as economic, political and food. For the threats that are not from IS but relate to it, a wider definition of security could be used to better understand and respond to them.

Finally, there is a need to 'securitise the silence' of the IS population and it is here that major international organisations have a responsibility to ensure that the vulnerable are given a voice, potentially leveraging the weight that human security has managed to gain with policy makers. The discourse is still dominated by the Global North and the interests of nation states but that does not mean that the vulnerable should be ignored.

In conclusion, IS is a complicated actor that causes challenges to security theory. However, as set out above, I do not believe that it requires a fundamental re-think as the constituent parts of a

theory that can address IS are already in place and need to be brought together in a further iteration of CS.B

Bibliography

The Montevideo Convention on Rights and Duties of States art. 1, Dec. 26, 1933, 165 L.N.T.S. 19 (1933).

Baldwin, D. (1997) 'The concept of security', *Review of International Studies*, 23(1), pp. 5–26. doi: 10.1017/s0260210597000053.

Bielat, H. L. (2015) *Islamic state and the hypocrisy of sovereignty*. Available at: http://www.e-ir.info/2015/03/20/islamic-state-and-the-hypocrisy-of-sovereignty/ (Accessed: 6 December 2015).

Booth, K. (2005) *Critical Security Studies and World Politics*. Lynne Rienner Publishers.

Buzan, B. (1991) *People, states and fear: National security problem in international relations*. Harlow: Pearson Education.

Buzan, B. and Hansen, L. (2009) *The Evolution of International Security Studies*. Cambridge: Cambridge University Press.

Cavelty, M. D. and Mauer, V. (2010) *The Routledge Handbook of Security Studies*. 1st edn. New York: Routledge.

Cockburn, P. (2015) *The rise of Islamic state: Isis and the new Sunni Revolution*. United Kingdom: Verso Books.

Fierke, K. M. (2007) *Critical Approaches to International Security*. Cambridge: Blackwell Publishing.

Hamid, S. (2015) *Is There a Method to ISIS's Madness?*. Available at: http://www.theatlantic.com/international/archive/2015/11/isis-rational-actor-paris-attacks/417312/ (Accessed: 29 November 2015).

Hansen, L. (2000) 'The little mermaid's silent security dilemma and the absence of gender in the Copenhagen school', *Millennium – Journal of International Studies*, 29(2), pp. 285–306. doi: 10.1177/03058298000290020501.

Hegghammer, T. and Nesser, P. (2015) 'Assessing the Islamic State's commitment to attacking the west', *Perspectives on Terrorism*, 9(4).

Jackson, R., Murphy, E. and Poynting, S. (2009) *Contemporary state terrorism: Theory and practice*. 1st edn. New York: Taylor & Francis.

Obama, B. (2014) Statement by the president on ISIL The White House. 10 September.

UN Security Council Resolution 2249, Threats to international peace and security caused by terrorist acts S/RES/2249 (20 November 2015)

Waever, O. (2005) 'The Constellation of Securities in Europe', in *Globalization, security, and the nation-state: Paradigms in transition*. United States: State University of New York Press.

Walt, S. M. (1991) 'The renaissance of security studies', *International Studies Quarterly*, 35(2), pp. 211–239. doi: 10.2307/2600471.

Williams, M. (2015) 'ISIS as a strategic actor: Strategy and counter-strategy', *The Mackenzie Institute – Security Matters*, 15 April. Available at: http://www.mackenzieinstitute.com/isis-strategic-actor-strategy-counter-strategy/ (Accessed: 29 November 2015).

Wood, G. (2015) 'What ISIS Really Wants', *The Atlantic* (March).

Yihdego, Z. (2015) *The Islamic 'State' challenge: Defining the actor*. Available at: http://www.e-ir.info/2015/06/24/the-islamic-state-challenge-defining-the-actor/ (Accessed: 4 December 2015).

Written by: Robert Unwin

Written at: SOAS, University of London

Date written: December 2015

مقالات

تطور مفهوم الأمن فى العلاقات الدولية

د. عبد النور بن عنتر

من بين مفاهيم العلاقات الدولية التى تتميز بغموضها وبغياب الإجماع بين المختصين حول معناها مفهوم الأمن، الذى عرف تحولا منذ نهاية الحرب الباردة من حيث توسيع أبعاده لتتجاوز الجانب العسكرى والتركيز على الأمن الاجتماعى واعتماد وحدات مرجعية، غير الدولة، لموضوعه. ويحاول هذا المقال تحليل هذه النقلة "النظرية" بالتركيز على بعض إشكاليات هذه المقاربة مثل العوامل الموضوعية والذاتية والأمن الاجتماعى.

مفهوم الأمن وتوسيع أبعاده :

من أحدث تعريفات الأمن والأكثر تداولا فى الأدبيات الأمنية المتخصصة تعريف بارى بوزان، أحد أبرز المختصين فى الدراسات الأمنية، حيث يعرف بوزان الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد"، وفى سياق النظام الدولى، فهو "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفى ضد قوى التغيير التى تعتبرها معادية". فى سعيهما للأمن، فإن الدولة والمجتمع يوجدان أحيانا فى انسجام مع بعضهما بعضا لكن يتعارضان أحيانا أخرى. "أساس الأمن هو البقاء"، لكنه "يحوى أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود". ولا يعنى بـ "العمل على التحرر من التهديد" تحييده كلية، ذلك أنه "فى ظل الفوضوية، فإن الأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أبدا أن يكون مطلقا". أما الأمن القومى فهو "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية"(١).

يعتبر الجامعى الفرنسى داريو باتيستيلا تعريف بوزان للأمن تبسيطا لمعنى تعريف أرنولد ولفرز لعام ١٩٥٢، وهو أقدم تعريف للأمن نال نوعا من الإجماع بين الدارسين(٢). ويرى بوزان أن مقاربة ولفرز لمفهوم الأمن أحسن مقاربة عرفت إلى الآن. حسب ولفرز فإن: "الأمن، موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتى، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم"(٣). لكن ما هى هذه "القيم المركزية" التى يتعين حمايتها: بقاء الدولة، الاستقلال الوطنى، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادى، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية؟ وما هو موضوع الأمن (وحدته المرجعية) الدولة-الأمة، الإنسانية، الفرد؟ وما هى التهديدات (عسكرية أو غير عسكرية) التى يجب على الوحدة المرجعية أن تحمى نفسها منها لضمان بقائها؟ هل هذه التهديدات موجودة "موضوعيا" أم "ذاتيا"؟ وعبر أى عملية سياسية وأى خطاب يصبح التهديد رهانا أمنيا؟ الإجابات على هذه التساؤلات تختلف باختلاف المقاربات التى تتلخص فى تصورين، الأول تقليدى واقعى يتخذ من الدولة الوحدة المرجعية الأساسية، والثانى نقدى ذو نظرة موسعة يقول بوجود وحدات مرجعية غير الدولة(٤). وفى محاولة لتحديد معنى الأمن نوجز تعريف ميكائيل

(*) باحث فى العلوم السياسية.

ديلون، لأنه ينبه إلى جانب أساسى، إذ يرى أن الأمن مفهوم مزدوج، حيث لا يعنى فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعنى أيضا وسيلة لإرغامه وجعله محدودا. وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضى ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم فى/أو احتواء، أو إقصاء وتحييد الخوف. فالأمن مفهوم غامض يحوى فى نفس الوقت الأمن واللا أمن وهذا ما عبر عنه ديلون بـ "(اللا) أمن" (in) security(٥).

اختزل التصور الواقعى قضية الأمن فى المجال العسكرى، حيث نظر إليه فى المقام الأول من زاوية "القوة القومية"(٦). إلا أن بعض الدراسات قد تبنت نظرة أوسع (تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية مثل بقاء الدولة، البناء الوطنى، الشرعية السياسية، الاندماج ..) لاسيما فى الدراسات الخاصة بدول العالم الثالث التى أظهرت أهمية العوامل السياسية فى المسألة الأمنية و الاختلافات بين الدول المتقدمة والنامية. فالتهديدات لأمن الأخيرة تأتى أساسا من المناطق المحيطة بها، إن لم تأت من داخل هذه الدول نفسها. وهذا نتيجة لضعف البنى الدولية، وعجز فى شرعية الأنظمة .. مما يتسبب فى مشاكل أمن داخلية للدولة والتى غالبا ما تتحول إلى صراعات مع الجوار(٧) .. ولئن كانت المقاربة التقليدية لا تتناسب والمشهد الأمنى فى دول الجنوب، فقد تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعادا أخرى. ففى دراسته للأمن فى البلدان النامية، تبنى يزيد صايغ صيغة موسعة للأمن تشمل الدفاع عن القيم الوطنية، والوحدة الترابية وبقاء الدولة وضمان سلامة السكان، وإيجاد ظروف اقتصادية للرخاء، والحفاظ على الانسجام الاجتماعى، والبناء الوطنى، محددا الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية والسكانية كأبرز جوانب الأمن فى هذه البلدان(٨). وقد لاحظ على الدين هلال وبهجت قرنى أن سلوك سياسات هذه الدول تحددها ثلاث معضلات أساسية: مساعدة/استقلال، موارد/أهداف وأمن/تنمية. ومن هنا تأتى الحاجة لإعادة صياغة مفهوم الأمن القومى ليشمل أيضا تهديدات غير عسكرية(٩). هذا لا يعنى أن القطاعات الأخرى للأمن كانت مهملة تماما، ذلك أن العديد من الدراسات اهتمت بجوانب الاعتماد المتبادل لعلاقات الأمن، وكانت هذه المقاربة مهمة لأنها عرضت بديلا لنموذج الصراع من أجل القوة كوسيلة لتفسير الدينامية الأساسية للسياسة الدولية(١٠).

إلا أنه توجب انتظار نهاية الحرب الباردة لتعمم هذه النظرة الموسعة للأمن. وهكذا توسع هذا المفهوم ليشمل الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد ميز بوزان بين خمسة أبعاد أساسية: الأمن العسكرى ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها تجاه البعض الآخر، الأمن السياسى ويعنى الاستقرار التنظيمى للدول، ونظم الحكومات والأيديولوجيات التى تستمد منها شرعيتها، الأمن الاقتصادى ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه، وقوة الدولة، والأمن الاجتماعى، ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها فى اللغة والثقافة الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد فى إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات التى تؤثر فى أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها، الأمن البيئى ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوى المحلى والكونى كعامل أساسى تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية. لا تعمل هذه القطاعات الخمسة بمعزل عن بعضها بعضا، بل كل منها تحدد نقطة مركزية فى الإشكالية الأمنية، وفى الطريقة التى ترتب بها الأولويات، وهى تعمل معا فى شبكة قوية من الترابطات(١١). فمثلا هناك ترابط قوى بين الأمن القومى والبعد الاقتصادى، فكما يلاحظ وليد عبدالحى، فإن التحول التدريجى من معنى دفاعى لمفهوم الأمن القومى "إلى مفهوم شمولى يستوعب كافة أبعاد الوجود السياسى، لاسيما الاقتصادى منها" جعل من مفهوم "النمو الاقتصادى متغيرا رئيسيا". حيث إن "التراكمات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادى" هى العامل الأنسب لتفسير حركة الصعود والهبوط فى سلم القوى الدولى. ونتيجة لأهمية دور المتغير الاقتصادى فى "تحديد اتجاه وسرعة الحركة، اندفعت الدول إلى استثمار "نهب" للطبيعة، لضمان مكان أفضل على سلم القوى"(١٢). فأمريكا ترفض اتفاق كيوتو اعتقادا منها أن ذلك سيعرقل نمو وازدهار اقتصادها. هناك أيضا البعد السكانى الذى يعتبره بعض الكتاب (مثل هنتنجتون وكيندى) أحد مكونات الأمن الغربى على أساس أن ديموجرافية الدول الأخرى تشكل تهديدا له. هذا التخوف يعبر عنه خصوصا تحت عنوان الهجرة، وربط كل هذا بالعنف (على عكس كيندى يربط هنتنجتون العنف بالثقافة الإسلامية)(١٣). يمكن أيضا إضافة أبعاد أخرى مهمة كالأمن المائى والأمن الغذائى.

الأمن من المنظور الواقعى :

تميزت الدراسات الأمنية حتى وقت قريب بسيطرة التصور الواقعى، حيث اعتبر الواقعيون أن الهدف الأول الذى تسعى إليه الدول هو البقاء، ويعتمد هؤلاء على مرجعيات الفكر الواقعى مثل هوبز الذى يعتبر فى "حال الطبيعة" أن كل وحدة سياسية تتطلع إلى البقاء. وعليه يقول ريمون آرون إنه فى "حال الطبيعة" الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية. إذن يندرج الأمن وفق هذا التصور ضمن "الأهداف الأبدية". وفى نموذج وحدات سياسية مستقلة، يمكن أن يؤسس الأمن على ضعف المنافسين (نزع تسلح شامل أو جزئى) أو على القوة التى يتمتع بها الطرف المعنى(١٤). هذه الجملة الأخيرة تنطبق على الاستراتيجية الأمنية الغربية اليوم والقائمة أحيانا على نزع تسلح أحادى يستهدف العرب حصرا. وعليه فالمنظور الواقعى للأمن يركز على الدولة القومية (أمن حدودها، سيادتها، استقرارها ..) باعتبارها الفاعل المركزى، إن لم يكن الوحيد، فى السياسة الدولية، ضد أى تهديد عسكرى خارجى. أما القوة العسكرية فهى الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن.

حصر التصور الواقعى للأمن فى بقاء الدولة أساسا والاعتداء المسلح المحتمل ضدها، واختزاله فى قضية حماية ودفاع، جعل الأمن موضوعا للدراسات الدفاعية والاستراتيجية. وبالتالى تم التعامل معه كموضوع متعلق بالخبرة الواقعية أكثر منه مفهوما نظريا(١٥). ويبنى التصور الواقعى للأمن على أساس مسلمة مركزية (فى الفكر الواقعى) وهى الحالة الفوضوية للنظام الدولى والمرادفة لحال الحرب. فمثلا كينيث والتز، أحد أقطاب الواقعية الجديدة، يعتبر بنية النظام الدولى

فوضوية، بمعنى غياب حكومة (مركزية عليا)، ويحكمها مبدأ (self-help) أو المساعدة الذاتية للمحافظة على النفس، ويرى أن الفوضوية مرتبطة بحدوث أو ظهور العنف، وأن تهديد العنف والاستخدام المتواتر للقوة يميزان الشئون الدولية عن الشئون الداخلية، ويعتبر أن "الأمن هو الغاية الأسمى "فى نظام فوضوى(١٦).

رغم انتقاد بوزان للمنظور الواقعى فيما يخص الأمن لربطه هذا الأخير بالقوة حصرا وعدم اهتمامه بالجوانب غير العسكرية، فإن تحليله يبقى واقعيا خاصة من حيث تبنيه لمسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولى، إذ يقول إنه "نظرا لكون بنية النظام الدولى فوضوية (بدون سلطة مركزية) فى معظم أبعاده التنظيمية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)، فإن البؤرة الطبيعية لقضايا الأمن هى الوحدات". وبما أن "الدول هى الوحدات المسيطرة، فإن "الأمن القومى" هو القضية المركزية". وبما أن المطالبة بالسيادة "تنكر أتوماتيكيا الاعتراف بأى سلطة سياسية عليا"، فإن نظام الدول ذات السيادة مهيكل سياسيا كنظام دولى فوضوى. وتفرض هذه البنية الفوضوية المنافسة تطبيق مبدأ "كل لنفسه". ومن هنا فسياق الفوضوية يفرض، فى رأيه، ثلاثة شروط أساسية على مفهوم الأمن. أولها، الدولة هى المرجعية الأساسية لموضوع الأمن لأنها هى إطار النظام وأيضا المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة. وهذا ما يفسر سيطرة السياسة ذات العلاقة بـ "الأمن القومى". ثانيها، تقيم دينامية الأمن القومى علاقة سببية ومتبادلة للاعتماد بين الدول. وقد لا تسيطر قضايا اللا أمن الداخلى على أجندة الأمن القومى، لكن التهديدات الخارجية تشكل عنصرا أساسيا لمشكلة الأمن القومى. ثالثها، أنه فى ظل الفوضوية، يكون الأمن دائما نسبيا(١٧).

الأمن الاجتماعى وإشكالية الوحدة المرجعية :

إن المنظور الواقعى الذى يعتمد على الدولة المرجعية لم يهتم بكل أبعاد الأمن واقتصر على القطاع العسكرى، لكن بعض الواقعيين اهتموا بالأبعاد السياسية والاقتصادية، ولاحظوا أن البعد السياسى كان حاضرا منذ البداية خلال الحرب الباردة فى النقاش حول الأمن القومى فى أمريكا. بينما لم يتم ربط الاعتماد المتبادل (الاقتصادى) والتبعية النفطية بالأمن القومى إلا فى مطلع السبعينيات(١٨). هذا لا يعنى أن البعد الاقتصادى كان مهملا تماما حتى تلك الفترة، ذلك أن العديد من الكتاب كانوا قد أكدوا عليه مثل روبرت ماكنمارا الذى ربط الأمن بالتنمية. تطور المنظومة الاقتصادية الدولية وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية جعلا الدارسين يعتبرون مثلا التجارة الخارجية سياسة أمن قومى(١٩). وقد برز البعد الاقتصادى للأمن بوضوح فى سياسة أمريكا فى عهد كلينتون. أما البعد البيئى فهو مختلف بحكم طبيعته الكونية، إلا أنه أدرج فى المقاربات التقليدية الأمنية، بينما لم يكن الحال كذلك بالنسبة للبعد الاجتماعى.

بيد أنه مع نهاية الحرب الباردة وتصلب عود "التهديدات الجديدة" وغلبة نمط الصراعات الداخلية (داخل الدولة الواحدة) على الصراعات الدولية (بين الدول)، وتنامى ظواهر العولمة، لم يعد المنظور الواقعى للأمن كافيا للتعامل وتحليل طبيعة القضايا الأمنية المختلفة والمعقدة والتى تبتعد تدريجيا عن الجوانب العسكرية، فكانت الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن.

حسب بوزان، فإن الأمن يقتضى "موضوعا مرجعيا"

(Referent object) وذلك استجابة للسؤال: "أمن ماذا؟" ويجيب أمن "الدولة"، لكن ذلك لا يكفى لأن هناك موضوعات مرجعية أخرى للأمن محتملة أو كامنة. ولهذا يتبنى فى تحليله ثلاثة مستويات: الأفراد، الدول، النظام الدولى، ورغم اعترافه بوجود موضوعات مرجعية أخرى، فإنه بقى واقعى التصور بقوله بمركزية الدول كمرجعية لموضوع الأمن(٢٠). إن اعتبار بوزان للأمن كمسألة بقاء تفترض تهديدا وجوديا أو حياتيا، جعل الجامعى الفرنسى ديدى بيجو يقول إنه بفصله بين "الأمن الذاتى والأمن الموضوعى"، فإن تحليل بوزان يميز بين تهديدات "حقيقية" وتهديدات "خاطئة" أو "زائفة"، ولا يتميز تحليله عن النظرة الواقعية التى تجعل من الدولة موضوعها المرجعى ومن الحكومات فاعليها المركزيين(٢١). لكن رغم تمسكه بمرجعية الدول، فإن تحليله أظهر مدى نسبية الأمن وصعوبة التدقيق فى قضايا التهديد لاحتوائها أيضا على أبعاد ذاتية. ولاحظ أن التهديد صعب التحديد وذلك لسببين، أولهما: مسألة الذاتية/الموضوعية فى التهديد، حيث يستحيل قياس هذا الأخير، كما أن التهديدات التى تسيطر على الإدراك قد لا يكون لها واقع جوهرى، ثم إن خوف القيادات قد لا يتقاسمه الشعب كما اكتشف الأمريكيون ذلك إبان حرب فيتنام. وثانيهما: صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة بما فيه الكفاية لتشكل تهديدا للأمن القومى، والتهديدات التى تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية فى بيئة دولية تنافسية(٢٢).

سمحت تحليلات بوزان بتوسيع مجال البحث فى الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة (اقتصادية، بيئية، سكانية، هوياتية ..) وبتعميقها بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل الدولى: الإقليمى، المحلى، المجتمع، الأمة، الجماعة، الفرد(٢٣). ومن هنا يمكن القول إن أعمال بوزان تشكل همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن، واقعيته المغيرة (مقارنة بالواقعية التقليدية) تعطيه مصداقية لدى الواقعيين، وتصوره الموسع للأمن مهد الطريق لأصحاب مدرسة كوبنهاجن(٢٤).

يكمن أحد أبرز إسهامات هذه المدرسة (من ممثيلها ويفر، ديلون ..) للدراسات الأمنية - التى اقترحت قراءة للأمن على أساس قطاعات مختلفة وتصورا موسعا (لأبعاده أخرى غير العسكرية) - فى تطوير مفهوم الأمن الاجتماعى الذى يشكل قطيعة مع الدراسات التقليدية، إذ اقترحت هذه المدرسة "مدلولا" أو "مرجعية" جديدة للأمن. طبعا أول من أدخل مفهوم "الأمن الاجتماعى" فى الدراسات الأمنية هو بوزان، كما رأينا، لكن مدرسة كوبنهاجن هى التى طورته خاصة عبر أعمال ويفر الذى تشكل تحليلاته قطيعة مع التحليلات المركزية-الدولتية لـ بوزان، أى أنهما يختلفان حول مكانة الدولة فى تحليلهما لمسألة الأمن(٢٥).

يرى ويفر أنه بفعل جملة من الظواهر (العولمة والظواهر العابرة للحدود، البناء الأوروبى وظهور عرقيات قومية فى أوروبا

الشرقية، تدفقات الهجرة، الاستيراد الواسع للبضائع الثقافية الأجنبية، تحكم مصالح أجنبية فى الثروات الوطنية، الاندماج فى كيانات أوسع...) فإن المجتمع مهدد أكثر من الدولة. فهذه الأخيرة ترى وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها، بينما ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف هذه الظواهر المتقاطعة. وبالتالى، فمن الآن فصاعدا فإن الخوف المرتبط بانعدام الأمن، بالسلوكيات غير المدنية، بالآخر، بالهجرة، بضياع القيم الثقافية .. هو الذى يشغل الأفراد أكثر. ويرى ويفر أن الاعتداءات على الأجانب فى أوروبا، والتصويت ضد معاهدة ماستريخت فى الدانمرك، والتطهير العرقى فى يوغوسلافيا السابقة .. أمثلة قد تؤكد هذا الخوف. وعليه فإن الأمن الاجتماعى مرادف للبقاء الهوياتى (من الهوية)، وهذا يعنى التمييز بين "نحن" و"هم"، أى أن كل ما يشكل تهديدا وجوديا لبقاء "نحن" (أمة، عرقا، جماعة دينية) يعتبر فرضيا أمنيا، فرضيا لأن التهديدات ضد الأمن الاجتماعى ذاتية أكثر مما هى موضوعية كما يقول ويفر، متذكرا تحليل والفرز. ولتحليل هذه الرهانات، فإن مفهوم الأمن الاجتماعى يبدو مفهوما نظريا ملائما ومتماسكا حسب ويفر الذى طور تصوره للأمن الاجتماعى انطلاقا من المفردات التى أدخلها بوزان. ولخص ويفر تصنيف بوزان فى شقين أساسيين: الأمن القومى والأمن الاجتماعى، الأول يعنى بالسيادة وبقاء النظام، والثانى يخص الهوية وبقاء المجتمع. بتركيزه على الأمن الاجتماعى، اقترح ويفر نقل الموضوع المرجعى من الدولة إلى المجتمع، ورفع هذا الأخير إلى مصاف موضوع مستقل(٢٦). ومن هنا فإن أهم إسهامات المدرسة النقدية نقل الموضوع المرجعى للأمن من الدولة إلى الأفراد الذين يشكلون البشرية ككل، إنه تحول من العلاقة الهوياتية "نحن وهم" الحصرية إلى علاقة دولية جامعة "نحن الناس" أو "نحن الشعب"(٢٧). ولهذا فمن ابرز تحولات مفهوم الأمن هذا الانتقال من الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والشعوب(٢٨).

إذا كانت التهديدات ضد أمن الشعوب والأمم فى عالم اليوم لا تأتى من القوات المسلحة للدول، وإنما من الركود الاقتصادى، والاضطهاد السياسى، وندرة الموارد، والتنافس العرقى، وتدمير الطبيعة، والإرهاب، والجريمة والأمراض، كما يقول أصحاب المدرسة النقدية، فإن همهم هو تغيير السياسة الواقعية الموجودة، فهم لا يكتفون بمجرد توسيع للأمن بل جعلوا الفرد والمجتمع وليس الدولة المرجع الأخير، أى أنهم يركزون على المجتمع والفرد كوحدتين أساسيتين لتحليل الأمن وليس الدولة. وانطلاقا من هذا التحليل، تعتبر المقاربة النقدية للأمن الدولة عائقا أمام أمن الأفراد بحكم السياسة التى تتبعها(٢٩). أى أنه قد تكون الدولة آمنة بينما لا ينعم الأفراد (مواطنوها) بالأمن، مشكلة بذلك مصدرا لتهديد أمنهم. تطرح هذه المقاربة إشكالية تشابك العلاقة الأمنية بين الدول والأفراد التى تنبه إليها بوزان. فبحسبه، فإن الأفراد يمكن أن يكونوا مهددين جراء سياسة دولتهم الخارجية، لكنه يقر بأن "الدولة هى المصدر الأساسى لكل من تهديدات أمن الأفراد وأمنهم"، والمفارقة تكمن فى أنه كلما تزداد قوة الدولة فهى أيضا تصبح مصدرا لتهديد الأفراد. إذ تشكل الدول أحد أهم مصادر "لا أمن" الناس، خاصة فى العديد من أجزاء العالم الثالث. ويلاحظ هنا التناقض بين مختلف جوانب أمن الأفراد: الحماية ضد الجريمة مقابل تآكل الحريات المدنية، من جهة، وصعوبة التمييز بين التقييم الذاتى والموضوعى لتهديدات حقيقية أو متخيلة(٣٠). إلا أن المسألة معقدة، فالعمليات الإرهابية (مثل تفجيرات الحادى عشر من سبتمبر) تظهر أن أمن الأفراد قد يهدد بسبب الدولة إلا أن رد فعل هؤلاء إزاء هذه العمليات يبين أن أمنهم يظل تابعا للدولة. فالأمريكيون مثلا كلفوا دولتهم مهمة إعادة إحلال الأمن" ولذا فعكس ما يذهب إليه أصحاب المدرسة النقدية، فإن الأفراد مازالوا يعتبرون الدولة الوحدة السياسية القاعدية(٣١).

الأمن الإنسانى: البشر كموضوع الأمن :

كفكرة، يعود الأمن الإنسانى إلى عقود، لكن كمفهوم برز فى النصف الثانى من العقد الماضى كنتيجة لجملة من التحولات العالمية لاسيما بسبب انتشار الصراعات المحلية (داخل الدول) وما نتج عنها من ضحايا فى صفوف المدنيين، ولعولمة بعض المشاكل (البيئة، الأوبئة، الفقر ..). فالعالم يواجه أنماطا جديدة من التهديدات (البعض منها ليس بجديد لكن تفاقمت حدته) والتحديات تتجاوز إطار الدولة، وغير عسكرية فى أغلبها – وحتى وإن مست الجانب العسكرى فإنه يتعذر معالجتها بالأدوات العسكرية التقليدية – ومنها انتشار الفقر والأمراض والأوبئة (كالإيدز)، الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات، الإرهاب الدولى، التلوث البيئى .. هذه الأنماط من التهديدات عالجها تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، والذى يعتبر أول من "نظر" لمفهوم الأمن الإنسانى وأدخله بقوة فى الدراسات الأمنية.

بداية يقول التقرير إنه بعد خمسة عقود من نكازاكى وهيروشيما "فنحن بحاجة لانتقال عميق آخر من التفكير من الأمن النووى إلى الأمن الإنسانى". ويلاحظ أن مفهوم الأمن كان يعنى أمن تراب الدول ضد العدوان الخارجى، أو حماية مصالحها القومية، أو الأمن الشامل ضد تهديد المحرقة النووية. وبالتالى كان مرتبطا بالدول–الأمم أكثر منه بالناس، بينما أهملت الانشغالات الشرعية للناس العاديين الذين يعنى أمنهم الحماية من تهديدات الأوبئة، والمجاعة، والبطالة، والجريمة، والصراع الاجتماعى، والقمع السياسى، والأخطار البيئية. وبالتالى فإن الشعور باللا أمن بالنسبة لأغلب البشر مصدره هموم الحياة اليومية أكثر منه الخشية من أحداث العالم العنيفة. وعليه فالأمن الإنسانى لا يتعلق بالأسلحة وإنما بحياة الإنسان وكرامته. يحدد التقرير شقين أساسيين لتعريف الأمن الإنسانى، فهو يعنى أولا الأمان من التهديدات المزمنة مثل المجاعة، والأوبئة والقمع السياسى، وثانيا الحماية من انقطاع مؤذ أو ضار فى أنماط الحياة اليومية. ومن هنا، يعرف الأمن الإنسانى (من خلال مكونين أساسيين) على أنه: "الحرية من الخوف والحرية من الحاجة"، وهذا حق أقرته الأمم المتحدة منذ بدايتها، بيد أنه تم تغليب المكون الأول (لهذا المفهوم) على الثانى.

ويقصد بالأمن الإنسانى صون كرامة الإنسان بتلبية حاجياتها المادية والمعنوية، وضمان ممارسته لحقوقه الأساسية. ويتسنى ذلك بتحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة، واحترام وصون الحقوق الأساسية، وسيادة القانون، والحكم الصالح،

والعدالة الاجتماعية .. والأمن الإنسانى ليس دفاعيا فهو يتحقق بوسائل غير عسكرية، بمعنى "الانتقال من الأمن بواسطة الأسلحة إلى الأمن بواسطة التنمية الإنسانية المستدامة". ويتميز بشموليته (اقتصادى، غذائى، صحى، بيئى، اجتماعى ..). يحدد التقرير أربع خصائص أساسية لهذا المفهوم، أولا: الأمن الإنسانى كونى يخص كل البشر، فى الأمم الغنية والفقيرة، إذ هناك عدة تهديدات مشتركة (البطالة، المخدرات، التلوث وانتهاكات حقوق الإنسان) لكل البشر قد تختلف حدتها من منطقة لأخرى من العالم، لكنها فى مجملها حقيقية ومتنامية. ثانيا: تكامل مكوناته وترابطها حيث يتوقف كل واحد منها على الآخر، فلما يتعرض هذا الأمن للتهديد فإن كل الأمم معنية بذلك، لأن المجاعة، والأوبئة، والفقر، والتلوث، وتهريب المخدرات عبر الحدود، والإرهاب، والصراعات العرقية والتفكك الاجتماعى ليست أحداثا منعزلة أو معزولة ومحصورة فى حدود وطنية. ثالثا: الوقاية المبكرة هى أسهل وأقل تكلفة من التدخل اللاحق فى صيانة الأمن الإنسانى. رابعا: الأمن الإنسانى محوره الإنسان وهو يخص نوعية حياة البشر، كيف يعيشون فى المجتمع وكيف يمارسون بحرية مختلف خياراتهم(٣٢). تهديدات الأمن الإنسانى عسكرية (حروب داخلية، انتشار الأسلحة الخفيفة، العنف المحلى ..) وغير عسكرية (انتهاك حقوق الإنسان، المجاعة، الفقر، الأوبئة ..). هذه المشاكل قد توحى بأن الأمر يخص دول الجنوب، لكن فى الحقيقة يخص البشرية كافة. فالحق فى التربية، والصحة، ومياه الشرب، وبيئة طبيعية صحية، والعمل، وتوزيع فوائد النمو (العدالة الاجتماعية) قضايا تخص كل المناطق ولو بدرجات جد متفاوتة.

يحدث مفهوم الأمن الإنسانى تمييزا بين أمن الدول وأمن الأشخاص على أساس أن الأول (بأهميته) لا يحقق الثانى، بيد أن هذا لا يعنى طلاقا بين الطرفين، ذلك أن الدولة تبقى المسئولة عن أمن مواطنيها. إن الأمن الإنسانى لا يحل محل الأمن القومى للدولة، وإنما يعتبر أن أمن هذه الأخيرة ليس غاية فى حد ذاته، وإنما وسيلة لضمان أمن الأفراد. يتميز الأمن الإنسانى بشموليته لتضمنه عدة قطاعات، وكونه البعد الوحيد الذى يتقاطع، ليس فقط مع مختلف أبعاد الأمن الأخرى ولكن مع البعدين المحلى والعالمى للأمن، فهو كونى البعد مثله مثل الأمن البيئى، أى أن مفهوم الأمن الإنسانى يقوم على أساس ترابط أمن الشعوب والدول، متبنيا بذلك مقاربة تعاونية لتحقيق الأمن الشامل.

الأمن الاجتماعى بين الموضوعى والذاتى .. كيف تصبح الهجرة مسألة أمنية ؟

إن إسهامات مدرسة كوبنهاجن مهمة جدا أيضا فى تحليل الجوانب الموضوعية والذاتية، حيث وضحت كيف تصير قضية ما مشكلة أمنية (Securitization). يقول ويفر إن مسألة اجتماعية تصبح رهانا أمنيا - محددا للسلوك - بالممارسة الاستدلالية، الاستطرادية للعاملين الاجتماعيين. إذ بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تقديم رهان اجتماعى ما على أنه يتعلق، ضمنا أو صراحة بالأمن، وبالتالى يحصل على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية الأخرى التى تبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية(٣٣). وبالتالى، فإن "وصف قضية ما من قبل الحكومة بأنها مشكلة أمنية يشرعن استخدام وسائل استثنائية". وعليه فـ "الاستخدام المفرط لمبررات الأمن يحول عملية الحكم من الممارسات الدستورية نحو ما هو فى حقيقة الأمر أساليب تسلطية"(٣٤). فالهجرة أصبحت رهانا أمنيا منذ الثمانينيات (بالنظر للمهاجرين كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا)، بينما كانت الهجرة تخضع فى السابق لمعالجة اقتصادية (المهاجرون كعمال مغتربين)(٣٥). إن الربط بين الأمن والهجرة وكيف تصبح هذه الأخيرة - عبر خطاب اجتماعى وسياسى - مسألة أمنية، قضية مهمة يحللها ديديى بيجو بطريقة جيدة، عندما يقول إن مقولة "الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا" ليست فقط مجرد ملاحظة، بل " قوة صيغة مضمون الكلام التى تغير المدلول الاجتماعى لمفهوم الهجرة" والتى تحولها بقوة المفردات إلى "مسألة أمن تحل بوسائل خاصة". وبالتالى، فمفهوم الأمن ليس موضوعيا، بل هو صورة لواقع مهدد بحد ذاته(٣٦).

بالنسبة لكتاب مدرسة كوبنهاجن، ليس الأمن "واقعا موضوعيا" وإنما "بناء اجتماعى". وكما لاحظ بوزان، ويفر، ج. دى ويلد فإنه - ما عدا التهديد العسكرى - قليلة جدا هى التهديدات الموضوعية، إذ إن أى شىء يصبح "مشكلة أمن عندما تعتبره النخب كذلك" مما يسمح لها بتعبئة الوسائل الضرورية للتكفل بالمشكلة المعنية. ولذا فليس من المستحيل أن يوظف القائمون على النظام (المقدم على أنه مهدد) مشكلة الأمن لأغراض معينة أو شخصية كما يقول ويفر. هذا البعد التوظيفى للأمن يعد ثالث أكبر إسهامات مدرسة كوبنهاجن للدراسات النقدية للأمن(٣٧). طبعا هذا البعد لم يكن غائبا تماما عن الدراسات فى العلاقات الدولية، فلقد لاحظ كل من روبرت كيهوان وجوزيف ناى، فى السبعينيات، توظيف القادة الأمريكيين لـ "الأمن القومى" إبان الحرب الباردة كشعار للسياسة الأمريكية لحشد الدعم لسياساتهم. حيث كان خطاب الأمن القومى مبررا لسياسات أمريكا المكلفة لدعم البنية الاقتصادية والعسكرية والسياسية لـ "العالم الحر"، كما وظف لتبرير التحالفات، والعون الخارجى وبسط النفوذ والوجود العسكرى(٣٨).

لا يمكن لأحد بطبيعة الحال أن ينكر تأثر النخب السياسية بمحيطها الاجتماعى والسياسى والثقافى وبالقيم السائدة فى المجتمع، بيد أن مسألة الأمن هذه بالغة الأهمية للتذرع بها لخدمة مصالح سياسية معينة. وهنا نشير إلى الملاحظة القيمة لـ على مزروعى فيما يخص الولايات المتحدة حاليا، حيث لاحظ أن إدارة بوش الابن تسعى لأن تتاجر بالخوف بقصد حشد الدعم السياسى. ويرى أن هذا الموقف بعيد كل البعد عن موقف فرانكلين روزفلت بعد الهجوم اليابانى على بيرل هاربور، عندما صرح بأن "الشىء الوحيد الذى يجب أن نخافه هو الخوف نفسه". لكن مع إدارة بوش انقلبت المقولة رأسا على عقب: "الشىء الوحيد الذى يجب أن نبيعه للشعب الأمريكى هو الخوف نفسه"(٣٩). مسألة الربط بين الأمن والهجرة تقودنا هنا إلى إحدى أبرز إشكاليات الدراسات الأمنية الاجتماعية فى الغرب: العلاقة بين الهجرة والتصادم الحضارى والأمن(٤٠). فبوزان مثلا يرى (فى مقاله) أنه من الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعى مسألة أكثر أهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة فى العلاقة بين المركز (الغرب) والأطراف (الجنوب) وذلك عبر مسألتى "الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة"، إذ

يعتبر أن الهجرة الآتية من الجنوب من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للغرب لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة مجتمعاته. نقول هنا الأمن الغربى لأن تحليل بوزان للأمن العالمى يوحى بأن الأمر يتعلق بأمن الغرب وبأن هذا الأخير هو المهدد، أما الجنوب فأمنه غير مهدد! كما يتحدث عن "حرب حضارية باردة" "بين الغرب والإسلام" ويقول إن "الصدام بين كيانات حضارية هو أكثر وضوحا بين الغرب والإسلام". ففى حال الإسلام، فإن هذا التهديد يتفاقم بسبب القرب الجغرافى، والتضاد التاريخى وكذلك الدور السياسى للإسلام فى حياة أتباعه. ويعتبر أن قيام حرب حضارية ضد الإسلام قد يخدم دعم الهوية الأوروبية فى هذا الظرف العصيب لعملية بناء الاتحاد الأوروبى، وهذا أمر لا يرحب به كثيرون فى الغرب فقط بل يشجعون السياسات التى تؤجج تلك الحرب الباردة. لكنه لم يتطرق إلى هذه المسائل فى كتابه الذى اعتمدنا عليه أعلاه فى تحليل مفهوم الأمن، ولم يحدد الإسلام كتهديد اجتماعى للغرب، بل بالعكس يظهر العالم الإسلامى، فى تحليله، فى موقف دفاعى. ذلك أن تفاعل الأفكار والاتصال قد ينتج سياسيا تهديدات اجتماعية وثقافية ذات شأن، كما يتضح ذلك من خلال "رد فعل الأصوليين المسلمين إزاء تغلغل الأفكار الغربية"(٤١). والملاحظ هنا انه يتحدث عن "الأصوليين المسلمين" فى موقف دفاعى، بينما يتحدث فى مقاله عن الإسلام من منطلق هجومى (على الغرب). الحقيقة أن القراءة الغربية للتهديد، بعد الحرب البادرة، سريعا ما انتقلت من المجال العسكرى لتشمل عوامل أخرى مثل النمو السكانى والهجرة كتهديدات للأمن الغربى(٤٢).

فى هذا السياق الاستراتيجى والفكرى، جاءت أطروحة صدام الحضارات لـ صامويل هنتنجتون مقترحة قراءة "حضارية – أمنية" لنجدة الغرب الذى فقد بوصلته الاستراتيجية، والذى يرجع إليه الفضل فى "شعبية" هذه الأطروحة التى سبقه فى "التنظير" لها كتاب مثل لند(٤٣) خاصة بوزان. ورغم تبنيه مثل هذه القراء وتركيزه على الإسلام كتحد رئيسى للغرب(٤٤)، فإن هم هنتنجتون الأساسى هو صيانة الهيمنة الأمريكية. وقد أعطت أحداث الحادى عشر من سبتمبر نفسا جديدا ومصداقية لأطروحته –رغم السيل الكبير من الانتقادات التى انهالت عليها من قبل.

تعددت القراءات ذات المقاربات الثقافية والحضارية وتكاثرت فى الغرب فى الآونة الأخيرة، خاصة تحت وقع الحادى عشر من سبتمبر مما جعل ثنائى "البرابرة والحضارة" إحدى أبرز فئات القراءة التحليلية للعلاقات الدولية اليوم كما يظهر من الدراسة القيمة لـ مارك سولتر(٤٥). إن هذه المقاربات، خاصة عبر مقولة صدام الحضارات، تعد تصعيدا فى قراءة التهديد والعداء السياسى. ففى السابق كان الاتحاد السوفيتى يوصف بالعدو لاختلاف أفكاره مع الأفكار الغربية، أما اليوم فالعالم الإسلامى يوصف بالعدو لأنه، ببساطة، الآخر. ويعبر هذا التصعيد عن انخفاض حاد فى سقف التسامح فى الغرب.

فى سياق هذه القراءات، أصبحت الهجرة فى أوروبا "مرجعية" لتحليل المسائل الأمنية، ولم يعد ممكنا الحديث عن الأمن دون الإشارة إليها فى إحدى دلالاتها. فالهجرة تحمل كل المشاكل الاجتماعية السياسية. وتندرج هذه القراءة ضمن خانة الأمن الاجتماعى (السالف الذكر)، وهذا يعنى المساهمة فى تغيير الحدود بين النشاطات الأمنية وتسريع عملية محو التمييز بين الأمن الداخلى والأمن الخارجى. لكن هذا التداخل بينهما لا يعنى ارتفاع حجم التهديدات فى الوقت المعاصر، بل يعنى بالأحرى "تخفيضا لسقف قبولية الآخر"(٤٦). تخفيض سقف التسامح إلى أدناه وصل إلى حد اعتبار البعض الجالية العربية الإسلامية فى الغرب طابورا خامسا، بينما طالب آخرون بمحاصرة ومراقبة المسلمين بعد الحادى عشر من سبتمبر. فمثلا يقول الأمريكى جيمس كورث إن نمو الشبكات الإرهابية داخل الأقليات المسلمة فى الغرب حولت قضية هوية، غير خطيرة على ما يظهر، إلى تهديد ضار بوضوح بالأمن (الغربى)، وذهب إلى حد المطالبة بعدم السماح للمسلمين بالإقامة فى الغرب، وقبولهم " كـ "زوار" أو "مقيمين مؤقتين" فقط، وبإقصائهم من أوروبا وأمريكا واحتوائهم وتطويقهم فى الشرق الأوسط(٤٧). طبعا لا يتبنى الجميع فى الغرب مثل هذه الأفكار، والجالية العربية والإسلامية تتمتع، رغم المشاكل، بحريات وحقوق تفتقر إليها فى بلدانها الأصلية والتى جميعها تسلطية ولو بدرجات متفاوتة. ثم إن الآخر الإسلامى، فى الغرب اليوم، خرج من رحمه، ذلك أن أبناء الجالية من الجيل الثالث مثلا فى فرنسا لا يعرفون إلا هذا البلد الذى هو موطنهم الأصلى.

العولمة الأمن وتحولات القوة العالمية :

بفعل العولمة أيضا، نعيش توسيعا لمفهوم الأمن، ويعد هذا من بين تحولات المشهد الأمنى العالمى. أما التحول الآخر فى المجال الأمنى، فهو تحولات القوة، ذلك أن القوة لم تعد ترتبط ارتباطا وثيقا بالعامل العسكرى، بل تعدته إلى التكنولوجيا، والتعليم، والنمو الاقتصادى، والاعتماد المتبادل، والمعلومات .. طبعا فى ظل نظام يفتقر إلى سلطة عليا لفض الصراعات، يبقى العامل العسكرى الوسيلة النهائية لحماية الدول لنفسها، لكنها لم تعد كافية بسبب طبيعة التهديدات. فالقوة العالمية اليوم تتأسس على مصادر هى من قبيل القوة اللينة، كما تقوم على مصادر ملموسة: القوة الصلبة. وكما يلاحظ جوزيف ناى، فإن "القوة أقل تحولية، وأقل قهرية وأقل ملموسية"، ذلك أن تحويل المكاسب المحققة فى مجال ما نحو مجال آخر يزداد صعوبة(٤٨). أما فيما يخص الأمن، فإن الأمن اللين (soft security) يعنى التهديدات غير المباشرة أو التهديدات غير العسكرية مثل عدم الاستقرار، والتطرف، والإرهاب، والتهريب، والمخدرات، والهجرة غير المشروعة، والجريمة المنظمة، بينما يقصد بالأمن الصلب (hard security) التهديدات المباشرة، أى العسكرية.

أما العنصر الرئيسى فى بناء القوة، فشهد هو الآخر تحولا معتبرا، حيث حلت المعرفة محل الملكية كمعيار القوة. وهناك انفصال (نسبى) بين الشقين العسكرى والاقتصادى. وهو ظاهرة حديثة فى التاريخ. ففى الماضى القريب، كانت الدول الأقوى عسكريا هى أيضا الأقوى اقتصاديا، بينما نلاحظ اليوم انفصالا بينهما (مثال أمريكا وروسيا من جهة، واليابان وألمانيا من جهة أخرى)(٤٩). الانفصال بين القوة العسكرية والاقتصادية أظهر عدم قابلية القوة للتحول، وقد تجلى هذا

بشكل مريع مع العمليات الإرهابية ضد أمريكا فى ٢٠٠١، حيث إن القوة الأولى فى العالم بترسانتها التقليدية وغير التقليدية المنقطعة النظير لم تتمكن من حماية نفسها ضد تهديد "بسيط" من حيث الوسائل التكنولوجية المستخدمة(٥٠). ظاهرة عدم تحولية القوة تفاقمت بفعل الانتشار فى مجال الأمن، الذى يسبب تآكل "الحدود بين الشئون الداخلية والخارجية والحدود بين الاقتصاد والأمن القومى" محدثا نقلة كبيرة، حيث إن تطورا فى دائرة ما يؤثر بسرعة على الدوائر الأخرى. هذا الوضع الجديد "يتطلب المزيد من التعاضد والدينامية فى تطوير الاقتصاد والأمن وفى سياسات حكومية أخرى"(٥١).

وبالتالى ففى زمن العولمة، فإن عمل تداعيات اللا أمن يشبه نظرية الدومينو، سقوط الأول ينتج عنه سقوط الثانى وهكذا. فالعولمة لم توجد فقط اقتصادا معولما بل خلقت ديناميات تؤثر على قضايا الأمن. وبدورها، بدأت دينامية الأمن المعولم بالتأثير على الاقتصاد المعولم(٥٢). إن الترابط بين الأمن والاقتصاد فى تزايد مستمر، فالديمقراطيات الغربية تحاول إدماج بلدان أوروبا الشرقية فى الاتحاد عبر توسيع مزدوج: عسكرى من خلال توسيع الحلف الأطلسى (أمنيا)، واقتصادى عن طريق توسيع الاتحاد الأوروبى (اقتصاديا). كما تحاول الدول الأوروبية تنسيق سياساتها الاقتصادية واستراتيجيات أمنها القومى(٥٣). إلا أنه إذا كانت العولمة عملية رابحة فى المجال الاقتصادى، فإن الأمر ليس كذلك فى الميدان الأمنى، لأنها تعمل خارج نطاقه. فهى لن تضع حدا لصراعات وبؤر التوتر الجيوسياسية التقليدية، وتبقى ديناميتها غير متوازية. ففيما وضعت المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية (مثال منظمة التجارة العالمية) قواعد ومعايير للاستجابة لتحديات العولمة، فقد بقيت المؤسسات الأمنية، إلى حد كبير، إقليمية وغير فعالة، باستثناء المنطقة العابرة للأطلسى(٥٤). عدم التوازى هذا ظهر بشكل درامى مع عولمة الإرهاب.

خاتمة :

إن تجاوز النظرة التقليدية لمفهوم الأمن إلى وحدات مرجعية أخرى، تكيفا مع التحولات العالمية وتغير وظائف الدولة وتآكل سيادتها و تماشيا مع طبيعة التهديدات الجديدة، يعد إنجازا كبيرا يحسب للمدرسة النقدية فى مراجعتها للمنظور الواقعى. كما يمثل التركيز على الإنسان كموضوع وهدف للأمن، الذى انفرد به التقرير الأممى،" قطيعة معرفية" فى الدراسات الأمنية. بيد أنه رغم التعارض فى بعض الأحيان بين أمن الدولة وأمن الأفراد (والأمن الإنسانى)، فإنه يتعذر تهميش الدولة فى الإشكالية الأمنية، فهى المسئولة فى نهاية التحليل عن توفير وضمان أمن الأفراد (مواطنيها). وبالتالى، فالمقاربة الأمنية لعالم اليوم يتعين أن تقوم على التعاون مع الدولة وعبرها، كما يجب التأكيد هنا أيضا على أهمية البعد التوظيفى للأمن الذى أبرزته التحليلات النقدية، لما له من انعكاسات على الأقليات حاليا والتى قد تستهدف بفعل النزعة نحو جعل مسائل يومية عادية من صميم الأمن مما يهدد بانتهاك الحريات الفردية. والمشهد طبعا أسوأ بكثير عندما يتعلق الأمر بدول تسلطية.

المراجع :

1- Barry Buzan, People, States and Fear: an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, 2nd ed, Boulder, Lynne Rienner Publishers, 1991, pp. 18-19; 22; Barry Buzan, "New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century", International Affairs (London), vol67., n3, 1991, pp. 431-432.

2- Dario Battistella, Thories des relations internationales, Paris, Presses de Sciences po, 2003, p. 432.

3- B. Buzan, op.cit., pp. 4, 17.

4- D. Battistella, op.cit., pp. 432-433.

5- Ayse Ceyhan, "Analyser la Securite, Dillon, Waever, Williams et les autres", Cultures & Conflits (Paris), n31-32, automne-hiver 1998, pp. 44-45.

6- B. Buzan, op.cit., pp. 2, 7.

7- Mohammed Ayoob, The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict and the International System, Boulder/London, Lynne Rienner Publishers, 1995, pp. 8-12, 93-100, 189-191; Mohammed Ayoob, "The Third World in the System of States: Acute Schizophrenia or Growing Pains?", International Studies Quarterly (Detroit), vol 33, n1, March 1989, p. 71.

8- Yezid Sayigh, "Confronting the 1990s: Security in Developing Countries", Adelphi Papers (London), n251, summer 1990, pp. 8, 69.

9- Ali E. Hillal Dessouki & Bahgat Korany, "A Literature Survey and a Framework for Analysis", in: Bahgat Korany & Ali E. Hillal Dessouki (eds)., The Foreign Policies of Arab States: the Challenge of Change, 2nd ed, Boulder, Westview Press, 1991, pp. 11-12.

10- B. Buzan, op..cit., p. 4.

11- Ibid., pp. 19-20.

١٢- وليد عبدالحى، تحول المسلمات فى نظريات العلاقات الدولية، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ١٩٩٤، ص ص ١١٧-١١٨.

13- Mark B. Salter, Barbarians & Civilization in International Relations, London/ Sterling, Pluto Press, 2002, pp. 137-139.

14- Raymond Aron, Paix et guerre entre les nations, Paris, Calmann-Lvy, 1984, p. 82.

15- A. Ceyhan, art.cit., pp. 39-40.

16- Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, New York, McGraw-Hill, 1979, pp. 102, 111, 126.

17- B. Buzan, op.cit., pp. 19, 21-22.

18- D. Battistella, op.cit., p. 449.

19- Kal J. Holsti, "Politics in Command: Foreign Trade as National Security Policy", International Organisation (Cambridge, Mass.), vol40., n3, summer 1986, pp. 644-645.

20- B. Buzan, op.cit., pp. 26-27.

21- A. Ceyhan, art.cit., pp. 41-42.

22- B. Buzan, op.cit., pp. 112, 114-115.

23- A. Ceyhan, art.cit., p. 42.

24- D. Battistella, op.cit., p. 450.

25- Ibid., p. 449.

26- A. Ceyhan, art.cit., pp. 46-47; Dario Battistella, op.cit., p. 449.

27- Tim Dunne & Nicholas J. Wheeler, "We the People :Contending Discourses of Security", International Relations (London), vol18., n1, March 2004, p. 10.

٢٨- وليد عبدالحى، مصدر سبق ذكره، ص١١٩.

29- Dario Battistella, op.cit., pp. 454, 458.

30- B. Buzan, op.cit., pp. 35-39, 45-48.

31- D. Battistella, op.cit., pp. 454, 458.

32- Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security, New York, UNDP, 1994, pp. 22-25.

33- D. Battistella, op.cit., p. 453.

34- B. Buzan, op.cit., pp. 115-116.

35- D. Battistella, op.cit., p. 453.

36- Didier Bigot, "L'immigration" a la croise des chemins securitaires", Revue

europenne des migrations internationales (Poitiers), vol14., n1, 1998, p. 33.

37- D. Battistella, op.cit., pp. 453-454.

38- Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, Power and Interdependence, 2nd ed, Harper Collins Publishers, 1989, p. 6.

39- Ali A. Mazrui, "Islam and the United States: Streams of Convergence, Strands of Divergence", Third World Quarterly (Oxford), vol25., n5, 2004, pp. 814-815.

٤٠- حول مقاربة للقراءة الأوروبية للهجرة من منظور أمنى، انظر التحليل النقدى القيم لـ :

- Didier Bigo, "Securite et immigration: vers une gouvernementalite par l'inquietude?", Cultures & Conflits, n31-31, automne-hiver 1998, pp. 13-38; Didier Bigo, "L'immigration a la croisee des chemins securitaires", art.cit., pp. 25-46.

41- B. Buzan, art.cit., pp. 447-449; B. Buzan, op.cit., pp. 122-123.

٤٢- حول المدركات والاستراتيجية الغربية وموقع العالم العربى منها، لاسيما متوسطيا، انظر: عبدالنور بن عنتر، "الأطلسية الجديدة فى المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربى"، شئون الأوسط (بيروت)، عدد ٤٧، ديسمبر ١٩٩٥، ص ص ٩٣-١٠٤، عبدالنور بن عنتر، "الدفاع الأوروبى والأمن العربى"، شئون الأوسط، عدد ٦٥، سبتمبر ١٩٩٧، ص ص٢٩-٤٣.

43- William S. Lind, Defending Western Culture, Foreign Policy (Washington, DC) n84, Fall 1991, p. 45.

44- Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?", Foreign Affairs (New York), vol72., n3, summer 1993, pp. 22, 31-32, 49; Samuel P. Huntington, Le choc des civilisations, Paris, Editions Odile Jacob, 1997, pp. 229-239, 282-287.

45- M. Salter, op.cit.,p. 228.

46- D. Bigo, "L'immigration a la croisee, art.cit., pp. 26-27, 32, 41.

47- James Kurth, "The New Protracted Conflict: the War and the West", Orbis (Philadelphia), vol46., n2, spring 2002, pp. 326, 330.

48 Joseph S. Nye, Jr., Le leadership americain: quand les regles du jeu changent, Nancy, Presses universitaires de Nancy, 1992, pp. 28-30, 158-171.

٤٩- وليد عبدالحى، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

50- Abdennour Benantar, La mondialisation, l'Etat et la securite, in: Mondialisation & scurit: securite pourtous ou insecurite partagee? (actes du colloque'mondialisation et scurit), tome 2, 2me d, Alger, ANEP, 2003, p. 102.

51- Stephen J. Flanagan, "Meeting the Challenges of the Global Century", in: Richard L. Kugler & Ellen L. Frost (eds), The Global Century: Globalization and National Security, Washington, The Institute for National Strategic Studies, 2001, p. 8.

52- A. Benantar, op.cit., pp. 99-100.

53- Richard L. Kugler, "Controlling Chaos: New Axial Strategic Principles", in: R. Kugler & E. Frost, op.cit., pp. 80-81, 95.

54- S. Flanagan op.cit., p. 16, 22-23.